روجر أوين

الحكّام العرب

مراحل الصعود والسقوط



الحكّام العرب

مراحل الصعود والسقوط

رودجر أوين

الحكّام العرب

مراحل الصعود والسقوط



إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي
شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الجناح، شارع زاهية سلمان
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت، لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+
email: tradebooks@all-prints.com
website: www.all-prints.com

الطبعة الثانية ٢٠١٤
ISBN: 978-9953-88-780-7

Originally published as: **The Rise and Fall of Arab Presidents For Life.**

Published by arrangement with Harvard University Press.

ترجمة: سعيد محمد الحسنية
تدقيق: محمد زينو شومان
تصميم الغلاف: ريتا كلزي
الإخراج الفني: بسمة تقي

الإهـداء

إلــى الزملاء وأعضاء هيئة تدريس مادة تاريخ ١٨٩١ في جامعة هارفارد، صفوف عاميّ ٢٠٠٩/٢٠١٠ و٢٠١٠/٢٠١١.

المحتويات

تمهيد

بدأ اهتمامي بالموضوع الفريد لرؤساء الجمهوريات العرب، الذين يحكمون مدى الحياة في ربيع العام ٢٠٠٩، أي عندما علمت بأن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة تمكّن من إجراء تعديل دستوري يسمح له بالبقاء في منصبه لفترة ثالثة، الأمر الذي يعني عملياً البقاء لفترة غير محدّدة بحسب رغبته. انضم الرئيس الجزائري بهذه الطريقة، إلى مجموعة متميزة من الرؤساء العرب (خمسة منهم في شمال أفريقيا، واثنان في المشرق العربي) الذين يحكمون مثل الملوك بطريقة أو بأخرى، وهم الذين يأملون توريث نسلهم من بعدهم، أي مثل ما تمكّن حافظ الأسد من صنعه في سورية. جاء قراري تأليف كتابٍ يعالج هذا الموضوع على الفور تقريباً. وهكذا انتهى المشروع عملياً في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٠، مع الإشارات الأولى إلى معارضة ضد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وهي الإشارات التي أوحت بأن أنظمة الحكم شبه الملكية هذه هي أكثر عرضةً للضغط الشعبي مما كان يتصوره أي شخصٍ فيما مضى تقريباً.

كوّن هذا الوضع غير المتوقع مأزقاً شديد الوضوح بالنسبة إلي. تساءلت عمّا إذا كان يجدر بي نشر النص كما كان قبل إزاحة أي رئيس عن الحكم بصورة فعلية، أم هل يجدر بي إدخال بدايات هذه الأحداث الاستثنائية والمفاجئة، التي ظهرت بموجبها المطالب المصرّة على إقالة الرؤساء المستبدين، وعلى نيل الحريات الفردية، في كل مكانٍ من الوطن العربي تقريباً. استقرّ رأيي في النهاية على ما بدا فقط تسوية مرضيةً جزئياً: تعديل النص الذي كتبته بحيث يشمل سقوط رئيسين: بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر، وكذلك الضغوط الهائلة التي يواجهها ثلاثة رؤساء آخرين، أي بشّار الأسد في سورية، وعلي عبد الله صالح في اليمن، ومعمّر

القذافي في ليبيا، وكذلك إعلان الرئيس السوداني عمر البشير أنه لن يسعى إلى الفوز بفترةٍ رئاسية أخرى عندما تنتهي رئاسته في العام ٢٠١٥. يعني ذلك عملياً نهاية نظام يسعى كتابي إلى توضيحه بصفته صيغةً معينة من الممارسات العربية الحديثة.

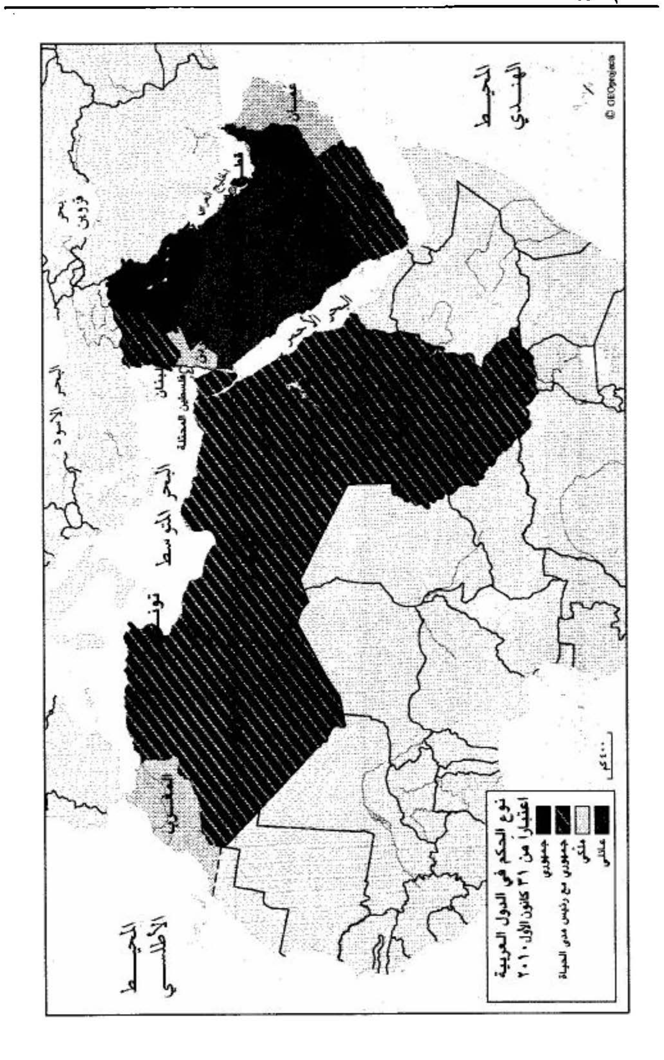
كان الرؤساء كذلك وسط دائرة الضوء عند بداية اهتمامي بسياسات الشرق الأوسط في الستينيات من القرن الماضي. لاحظت مع المراقبين الأكاديميين الآخرين، بأن الأنظمة الجمهورية القوية في تلك الفترة، كانت نتيجة حتمية للاندفاع نحو الاستقلال التام، وهو أمرٌ أمكننا تبريره بسهولة بالاهتمام بإصلاح مظاهر التخلف المفروضة نتيجة الحقبة الاستعمارية، بدءاً ببرامج إصلاح الأراضي، والتصنيع، وتطوير البرامج التعليمية. لكني لم أبدأ بملاحظة ما تتضمنه هذه الخطط من تكوين بُنىً من الحكم الفردي المركز إلا في السبعينيات من القرن الماضي، وهي البُنى التي سرعان ما تبيّن أنها استبدادية. وذلك في إبان ظهور إشارات قليلة على تحوّلها إلى أنظمة سلطةٍ جماعية مستندةٍ إلى انتخابات مشكوكٍ في نزاهتها، وإلى كياناتٍ اقتصادية أكثر انفتاحاً وتنافسية، أي مثل تلك التي ظهرت في أصقاع عديدة من آسيا في فترة ما بعد الاستعمار، وفي جنوب الصحراء الكبرى، وفي أميركا اللاتينية.

لكن الواقع ظهر على مرحلتين. تبيّن في المرحلة الأولى، على نطاقٍ واسع، أن أنظمة الحكم الاستبدادية هي أكثر صلابة مما كان معتقداً من قبل. كما تبيّن بعد ذلك أن مزيداً من الرؤساء قد أصبحوا، عملياً، رؤساء مدى الحياة ويرغبون في تسليم مناصبهم إلى أفراد من أُسرهم، وهي العملية التي لوحظت في سورية أولاً، أي حينما بدأ الرئيس حافظ الأسد بتهيئة أبنائه لخلافته في بداية التسعينيات من القرن الماضي. بعد وقت ليس بطويل بدت تلك الجمهوريات وكأنها أنظمة ملكية. وقد لاحظ ذلك الوضع بشكلٍ رائع عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم، وعبّر عنه بكلمةٍ حديثة الاشتقاق هي «جملكية»، وهي التي تشير إلى دولةٍ نصف جمهورية ونصف ملكية. اشتق إبراهيم هذه الكلمة في أثناء كتابته تقريراً عن جنازة حافظ الأسد في دمشق، لكنها كانت تنطبق كذلك على خطط الرئيس مبارك بالنسبة إلى مصر. لكن إبراهيم تعرّض للاعتقال عند عودته إلى القاهرة، ما يبدو تأكيداً

لصدقية ما كان يقوله. بدا أن رؤساء الجمهوريات يتصرفون كملوك، مثل ملوك الأردن، والمغرب، والبحرين لاحقاً، حيث تبنوا أساليب حكمٍ مستعارة من الرؤساء المجاورين لهم.

تأتي محاولتي للعثور على أجوبة شاملة عن الأسئلة العديدة عن تطور الرئاسات العربية لمدى الحياة، في سياق الأبحاث التي أجراها عدد كبير من المؤرّخين السياسيين وعلماء السياسة في الشرق الأوسط، الذين عملوا في هذا الإطار، مع تصوري بأن دراستي تعترف بتلك الأعمال بشكلٍ تام. لكن لا يوجد، بحسب علمي، أي كتابٍ آخر مخصص كلياً لهذا الموضوع، ولا وجود لأي كتابٍ يتحدث عن التشخيص التاريخي لهذه الظاهرة، التي شملت أنحاء العالم العربي كافة بدءاً بالمغرب وحتى الخليج العربي، بالإضافة إلى تحليل سماتها غير الاعتيادية بالنسبة إلى حكام مصممين ليس على تحدي مرور الزمن فحسب، بل على إلغاء منطق ما يُفترض أنّ يكون الصيغة الجمهورية للحكم.

أودّ التشديد على ملاحظة هامة أخيرة: بالرغم من أن موضوع حكم الرؤساء لمدى الحياة يبدو محبطاً جوهرياً إذا استمر، إلا أنني أرغب في إنهاء هذا التمهيد المختصر بإظهار مدى الإثارة والمتعة اللتين شعرت بهما جراء التحدث مع زملاء واسعي الاطلاع، وتدريسي الطلاب المتحمسين في جامعة هارفرد صف التاريخ ١٨٩١، وكذلك إقناع عدد كبير من الأصدقاء بأن يكونوا بمنزلة عينيّ وأذنيّ في تلك البقاع من الوطن العربي التي لم أتمكن من زيارتها بنفسي.



نوع الحكم في الدول العربية
اعتباراً من ٣١ كانون الأول ٢٠١٠
جمهوري
جمهوري مع رئيس مدى الحياة
ملكي
عائلي
٤٠٠ كم
المحيط الأطلسي
المحيط الهندي
البحر المتوسط
البحر الأحمر
البحر الأسود
بحر قزوين
الخليج العربي
لبنان
فلسطين المحتلة
تونس
المغرب
عمان
قطر
© GEOprojects

مقدمة

استغرقت عملية تكوين أنظمة الرؤساء العرب لمدى الحياة عقوداً من الزمن، وذلك بالنسبة إلى الرؤساء (ومعظمهم من العسكريين) الذين تسلموا السلطة منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي وما بعدها. لم يتأخر الرؤساء في تعلّم كيفية تكوين أنظمة محصنّة ضد الانقلابات، الأمر الذي سمح لهم بالبقاء في مناصبهم طوال بقائهم على قيد الحياة. يُلاحظ أنه منذ تلك الفترة كان عبد الرحمن الإرياني، رئيس اليمن الشمالي، هو رئيس الجمهورية العربي الوحيد الذي غادر منصبه بملء إرادته عند انتهاء ولايته في العام ١٩٧٤. كانت هناك استثناءات فريدة في نوعها كإزاحة أحمد حسن البكر، رئيس العراق، والحبيب بورقيبة، رئيس تونس، عن السلطة على أيدي مرؤوسيهما، بينما أقدم ضباط عسكريون آخرون على إزاحة زميليهما جعفر النميري في السودان، والشاذلي بن جديد في الجزائر، في العامين ١٩٨٥ و١٩٩٢ على التوالي.

تضمّنت اللائحة الطويلة للرؤساء العرب لمدى الحياة، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، معمّر القذافي، الذي تخلص من الأسرة المالكة الليبية في العام ١٩٦٩؛ وعلي عبد الله صالح في شمال اليمن (١٩٧٨ ـ...) وفي اليمن الموحّد (١٩٩١ ـ...)؛ وحسني مبارك في مصر (١٩٨١ ـ...)؛ وزين العابدين بن علي في تونس (١٩٨٧ ـ...)؛ وعمر حسن البشير في السودان (١٩٩٣ ـ...). تمكن رئيس عربي واحد، وهو حافظ الأسد في سورية، بحلول ذلك التاريخ، من إمرار سلطاته إلى ابنه بشار. لكن توافرت إشارات كافية تدل على رغبة آخرين، مثل مبارك، وصالح، والقذّافي، في محاولة السير في هذا الاتجاه. يُلاحظ في الوقت ذاته أن نظامين ملكيين على الأقل من الأنظمة الملكية الباقية في الشرق الأوسط، أي المغرب والأردن، يميلان كثيراً نحو الممارسة الجمهورية في سلطاتهما الملكية المطلقة.

قد لا يكون هذا الكلام مفاجئاً بالنسبة إلى الذين قرأوا التاريخ الطويل للجمهوريات السياسية، بدءاً بظهور الشخصيات القوية مثل قياصرة روما القديمة. يبرز أمامنا كذلك نموذجان من القادة الأقوياء هما اللذان كانا على رأس نظامين جمهوريين حديثين مثلتهما الثورتان الأميركية والفرنسية. قاوم جورج واشنطن الضغوط المختلفة التي دفعت باتجاه أن يصبح ملكاً من نوعٍ آخر. أما نابوليون بونابرت فقد وافق على أن يصبح إمبراطوراً بغية التحقق من استمرار الثورة.

لكن الأمر الذي يتطلب بعض الوقت لفهمه هو كيفية تمكّن ضغوط مماثلة تقريباً، وفي سياقٍ جمهوري مشابه، من تشجيع قادة الدول المستقلة حديثاً على اتخاذ الخطوة الأولى في عملية استمرارهم في الحكم، وذلك عندما سمحوا لأنفسهم بخدمة شعوبهم بشكلٍ مستمر من دون التفكير في التقاعد. يبقى من الصحيح كذلك، أقلّه في العالم العربي، أن المنطق السائد في مثل هذه الأنظمة، وبُناها الأساسية، وسياساتها، وبالنسبة إلى الوسائل التي استخدمها الرؤساء لشرعنة بقائهم، قد خضع للقليل من البحث، ولقدرٍ قليلٍ من الفهم. حدث هذا كله بالرغم من العمل الذي قامت به ثلة صغيرة من الباحثين الأكاديميين، ومعظمهم من علماء السياسة، الذين إما بدأوا باستكشاف الحركات السياسية الراهنة للجمهوريات العربية الأمنية، مثل الجزائر، ومصر، وسورية، وتونس؛ وإما بدأوا بإجراء دراسات مقارنة لأوجهٍ محددة من هذه الحركات ذاتها في أنحاء الشرق الأوسط كافة، أو في حالات قليلة، في جميع، أو في معظم أنحاء العالم الذي كان خاضعاً للاستعمار في السابق[1].

يعرف الجميع، على سبيل المثال، أن كل جمهورية عربية على وجه التقريب تضم نخبةً مترابطة صغيرة نسبياً، وتتألف من كبار ضباط الجيش، والبيروقراطيين،

(١) على سبيل المثال، Jason Brownlee, "Hereditary succession in modern autocracies," *World Politics*, 59/4/(July 2007), 595 – 628; Kristina Kauch, "Presidents for life: Managed successions and stability in the Arab world," Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior Working Paper no. 104 (Madrid, November 2010); Larbi Sadiki, "Like father, like son: Dynastic republicanism in the Middle East," Policy Outlook no. 52 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009). أنظر أيضاً قائمة المراجع في نهاية هذا الكتاب.

والمستزلمين، الذين لهم مصلحة شخصية في حماية النظام وأنفسهم، وهم يفعلون ذلك عن طريق الحد من تأثير الإصلاحات السياسية والاقتصادية المستلهمة من الغرب، وضبط ذلك التأثير. يعرف الجميع كذلك أنه في أنظمةٍ كهذه يمتلك أفراد العائلة الرئاسية مصالح تجارية خاصة بهم، وأن الانتخابات كانت تدبّر بحيث تضمن نتيجة منطقية، وتعطي الانطباع بأنها جرت في إطار منافسةٍ جماعية؛ وأن المعارضة إما أنها تتعرّض للاحتواء وإما للقمع؛ وأنه يستحيل الحصول على معلومات عن الآليات الرئيسة للخصخصة، وكذلك منح العطاءات الرسمية في الدولة، وهي كلها أمور تفسح في المجال للشائعات بأن تكون المصدر الوحيد للمعلومات السياسية. يُذكر أخيراً بأنه تُبذل جهود حثيثة تؤدي إلى توسيع أدوار بعض الجيوش العربية لتصبح قوى احتكارية اقتصادية في ذاتها[1].

نلاحظ في هذا المجال، غياب أي محاولة لتفحّص هذه العناصر على أساسٍ منهجي، أي بوصفها نموذجاً من صيغةٍ جديدة للحكم، تُمارس بصورة غير منتظمة في جميع أنحاء الكرة الأرضية غير الأوروبية. لكننا نلاحظ بأن صيغتها الأكثر تركيزاً موجودة في العالم العربي، أي حيث يستفيد الرؤساء من السياق العام ذاته ـ عائدات النفط، والدعم الغربي، وذلك بوصفهم حصوناً ضد التطرف الإسلامي، ويستفيدون كذلك من الجماهير غير المبالية بمعظمها ـ وإلى حدٍ متزايد من ذلك النوع من عروض القوة العسكرية التي تعلمت الأُسر الحاكمة ومستشاروها تقنيات استخدامها من جيرانها العرب.

تتوضح لدينا أكثر فأكثر السمات الرئيسة لهذا النظام، وتناقضاته، وقوانين حركاته إذا نظرنا إليها من هذا المنظور، فمن جهة نلاحظ مجموعة من الممارسات المصمّمة لشرعنة النظام، ونذكر منها على الخصوص الأهمية المعلقة على الدستور وعلى

(١) على سبيل المثال Muhammad Abdul Aziz and Youssef Hussein, "The president, the son and military succession in Egypt." *Arab Studies Journal*, 9/11 (Fall 2001/Spring 2002), 73-100; Robert Springborg and John Sfakianakis, "The military's role in presidential succession," *Les notes de l'Ifri* (Institution Français de Relations Internationales), 31 (February 2001), 57-72.

الانتخابات التي يجري التلاعب بها، والتي يُشرف عليها الرؤساء بأنفسهم، بالرغم من كل البراهين المقدمة التي تشير إلى عكس ذلك، مثل تقديم دليل موثوقٍ به على إرادة الشعب.

تستند مقاربتي لهذا الموضوع إلى تلك التي استخدمتها في كتابي «State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East» (الدولة، والسلطة، والسياسة في تكوين الشرق الأوسط)، وهي المقاربة التي تقدّم كثيراً من الخلفية الضرورية لهذا الموضوع، إلا أنها لا تقدم (في الطبعة التي صدرت في العام ٢٠٠٤) دلائل على الطبيعة المشتركة لأنظمة الحكم الرئاسية الدائمة التي كانت في طور الظهور. أما هذا الكتاب فيستند، كسابقه، إلى تحليل الأبحاث الأولية الحديثة التي أجريتها مع آخرين في خلال تجربتي الطويلة في العمل في الشرق الأوسط وعلى قضاياه، بالإضافة إلى المعطيات التي تقدمها شبكات زملائي وأصدقائي الواسعة في الشرق الأوسط، الهادفة إلى تطوير سلسلةٍ من النظريات متوسطة المستوى التي تحلّل التركيبات المحلية للسلطة الاقتصادية والسياسية.

يترافق هذا النهج [أو هذه المقاربة] مع مزيتين عظيمتين تتمثّل إحداهما في مساعدته على التغلّب على بعض المشاكل الناجمة عن كون أنظمة الشرق الأوسط متكتمة بشكلٍ غير اعتيادي بشأن طريقة ممارستها السلطة، وهي لا تزال كذلك إلى حدّ بعيد. تمتلك هذه الأنظمة، في واقع الأمر، أموراً كثيرة تضطر إلى فرض نطاقٍ من السرية حولها، وذلك عندما يتعلّق الأمر بممارسة الوصاية، ومنح العقود العائدة إلى الدولة، وميزانيات الجيوش والقوى الأمنية، وقمع حركات المعارضة، ومصادر ثروات عائلة الرئيس، وغير ذلك من الأمور. يُضاف إلى ذلك أن الرؤساء الذين أعرفهم قد امتنعوا جميعاً عن تشجيع الاحتفاظ بسجلات الحكومة في الأرشيفات الوطنية، دعك من فتحها أمام الجمهور، وعلى الخصوص عندما يتعلق الأمر بفترة حكم تمتد ثلاثين أو خمسين سنة. لا ننكر في هذا المجال أن شذرات من المعلومات الهامة، وإن كانت غير مترابطة، عن الممارسات الرئاسية في الماضي، وعن فساد الرؤساء، قد ظهرت منذ بدء الثورات الشعبية ضد سلطات الرؤساء في أواخر العام ٢٠١٠. صدرت

تلك المعلومات عن بعض الشهود، وعن مشروع ويكيليكس المتعلق بالمراسلات التي تلقتها وزارة الخارجية الأميركية من العالم العربي. تمكنت كذلك من اختيار بعض المواد الصادرة عن هذين المصدرين واستخدامها في ما يأتي من نص هذا الكتاب، لكني أشدّد في الوقت ذاته على أن تلك المعلومات لا تعد إطلاقاً بديلاً صالحاً من السجلات الرسمية، التي نعرف بأنها موجودة، لكن حصول الجمهور عليها يبقى غير متاحٍ بالمرة ما دام النظام ذاته في السلطة.

تبرز هنا أهمية مفهوم البُنى والتوجيهات processes. أما إذا تمكنّا من التعرف إليها بالطريقة الصحيحة، فيمكننا عندئذ الحصول ليس على ما هو صحيح بطريقة أو بأخرى فحسب، بل على سبب صعوبة العثور على دليلٍ دامغ، وكذلك على أنواع الأنشطة المحجوبة عن الأعين، وعلى كيفية خداع جمهرة الناس بطريقة متعمدة. إن النظر نحو السياسات المعتمدة، في ظل هذه الظروف، بوصفها جملة من الممارسات المرتبطة بوراثة منصب الرئاسة في كل مكان من العالم غير الأوروبي، يعد طريقة مفيدة بشكلٍ خاص لإعطاء المعنى والمبنى لما قد يبدو، بخلاف ذلك، شريطاً من التصريحات والمناسبات السياسية التي تبدو عشوائية وغامضة بشكلٍ معتاد.

يُضاف إلى ذلك، أن الحصول على فكرة عن طريقة تنظيم ممارسة السلطة، وعن أولويات النظام، وعدم التناسق وحتى التناقض التي يعتمد عليها بقاء النظام وديمومته، تُعتبر كلها شرطاً مسبقاً ضرورياً لفهم ليس نقاط قوة كل نظام وضعفه فحسب، بل كذلك الطرائق التي أعاقت استقرار تلك الأنظمة بمرور الزمن. سأبيّنُ لاحقاً بأن اثنين من الأولويات الأساسية للأنظمة الرئاسية المَلَكية، أي الوراثة السهلة للحكم بعد موت كل رئيس نصّب نفسه رئيساً لمدى الحياة، وإضفاء الشرعية عليه عن طريق استخدام الاستفتاءات والانتخابات العامة، والدساتير التي يجري التلاعب بها، والنجاحات الاقتصادية، وهي كلها عمليات تجلب مشاكل كثيرة للمؤسسة السياسية، وهي التي تبيّن، بالمناسبة، بأنها كبيرة ومتفجرة بما يكفي لإحباط العملية برمّتها على أيدي الرؤساء أنفسهم.

إن وجود بُنى تشتمل على سماتٍ متناقضة لا يمكن الجمع بينها لمدة طويلة،

أو أقلّه لا يمكن الجمع بينها من دون ثمنٍ سياسي عالٍ، هو مؤشر حيوي آخر على مساراتٍ مستقبلية متوقعة. برز أمرٌ قبل ٣١ كانونَ الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكان في منتهى الوضوح، وهو أن وراثة منصب الرئاسة بشكلٍ متنازعٍ عليه، أو الانهيار التام في ثقة الشعب، كان من شأنه إبراز قوى سياسية إلى الواجهة وقد يكون الجيش، أو لربما شراكة ما بين قسم من الجيش وبعض المجموعات المدنية المنظمة، ولربما أيضاً حركة شعبية تحملُ برنامجاً ثورياً، وإن كان غير محدد المعالم. تبرز هنا الفكرة المفيدة والمساعدة بدورها، وهي التي أطلقها ستيفن هيرتزوغ، والتي تتحدث عن مفهوم [الدولاب] hub and spoke عند تطبيقه على أنظمة الحكم، وهو المفهوم الذي يرتبط بموجبه كل جزء بالمركز لكن من دون أن يرتبط بالأجزاء الأخرى[1]. تفتقد هذه الأنظمة الانسجام الداخلي، ولذلك تعاني صعوباتٍ كبيرة في التنسيق ما بين عددٍ كبيرٍ من وظائف الحكم العادية، مثل تطبيق الخطط القومية الهادفة إلى جباية ضرائب أكثر، أو معالجة المشاكل الخطيرة، مثل تضخّم الأسعار أو النقص في المواد الغذائية.

تبرز هنا أهمية محاولة إعادة تكوين بعض البُنى العامة التي أنشأها مختلف الرؤساء لمدى الحياة [الرؤساء الملوك] بغية تدعيم حكم أُسَرِهم؛ كما تكتسب قيمةً كبرى، لأنه بالنسبة إلى التوريث الناجح للسلطة لا نعثر إلا على نموذجٍ عربي واحدٍ حتى الآن: انتقال السلطة من حافظ الأسد إلى ابنه بشار، وهي العمليةُ التي حدثت في العام ٢٠٠٠. لكننا نجد، حتى في هذا المثال الواحد، صعوبات ترافقت مع هذه العملية - بما فيها الاحتمال القائم بأن العملية لقيت معارضةً من شرائح هامة في أوساط النخبة السورية - لكنها تبقى غير معروفة كثيراً حتى في داخل البلاد ذاتها. لكن الطريقة التي اتّبعت في [محاولة] سياسة نقل السلطة كما ظهرت في مصر، والتي يُمكن لها أن تظهر في الجزائر، وليبيا، والسودان، واليمن، لا بد وأن تترافق مع تأثيرٍ واسع في الممارسات والسياسات المستقبلية في بعض الدول العربية المجاورة.

(١) Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010), 3.

إنني أدرك بالرغم من ذلك، بأن التحليل الممنهج للبنى السياسية والاقتصادية يُمكن أن يوصل المرء إلى هذا الحد فقط. نلاحظ كذلك بأن السياسات العربية الحديثة قد أصبحت، أكثر مما كان متوقعاً من قبل، مسألة شخصية. أما المزايا الفردية، والعلاقات الأسرية التي تدخل فيها عوامل المزاج، والسن، والصحة البدنية والعقلية، والمهارات السياسية الفردية، فقد دخلت كلها، وما زالت، في بعض الأحيان، في صميم الحياة السياسية. يُمكن للمرء، بطبيعة الحال، أن يفترض أن الأمر كان كذلك على الدوام. لكننا نلاحظ مع ذلك بأنه في أيام الرئيس عبد الناصر، أو في العقدين الأولين من حكم حافظ الأسد، كانت المزايا الشخصية للقائد، وطبيعة علاقاته مع أقربائه المقرّبين منه، محجوبة بشكلٍ كافٍ بجدارٍ من المؤسسات القومية والقيود الدستورية، بحيث أن تلك المزايا قد أُدت دوراً بسيطاً بشكلٍ ملحوظ في صوغ السياسة العامة للبلاد. لكن ما أن أصبحت الجمهوريات العربية قريبة أكثر من الأنظمة الملكية بشكلٍ ملحوظ حتى دخلت المجال العام المنافسات داخل العائلات الحاكمة، والاهتمام بإنتاج ورثة الحكم. بدا أن الرؤساء الذين لديهم أبناء من الذكور هم الذين يتمتعون بالأفضلية في هذا المجال. لكننا لاحظنا، بالرغم من ذلك كله، ظهور نزاعات بين أبناء الرئيس أنفسهم، الأمر الذي يُنذر بحدوث مشاكل خطيرة.

لكن كيف لنا أن نحصل على المعلومات الشخصية، وهي المحجوبة بكل عناية، والتي نحتاج إليها لفهم كيفية عمل نظام حكم العائلة المشخصن [الشخصاني] بشدة، وأسباب نجاحه في الواقع؟ أما إذا وضعنا جانباً الاستثناء الوحيد المتمثل في العراق، حيث تم الاستيلاء على وثائق عائدة إلى الحكومة وحزب البعث في العام ١٩٩١، ومجدداً في العام ٢٠٠٣، وهي الوثائق التي تقدّم لنا فهماً رائعاً لوسائل صدّام حسين في إدارة البلاد والسيطرة عليها يوماً بعد يوم، فإن المراقب المحتمل لممارساتٍ مشابهة في أماكن أخرى، لن يحصل سوى على قدرٍ ضئيلٍ من المعلومات تشبه تلك التي يحصل عليها من أي شخصٍ امتلك بعض المعرفة عما يدور خلف جدران القصر.

أما خارج نطاق هذا المثال، فإن أفضل طريقة تمكنتُ من التوصل إليها، هي

التركيز على محاولة تبيّن أهمية عددٍ قليل من القضايا شديدة الأهمية وبحسب ارتباطها بمنطق نظام يرتكز على المحافظة على آلية السلطة ثم إمرار هذه المعرفة إلى خلفه، وهي الآلية التي تكون «مفصّلةً جيداً» بحسب وصف هولغر آلبرشت «لتتناسب مع الشخص الذي يحتل منصب الرئاسة»[1]. تبرز في البداية مسألة سنّ الرئيس ذاته وتوقّع عمره. لكن مع نهاية العام ٢٠١٠ كان جميع الرؤساء العرب لمدى الحياة في أواخر الستينيات من أعمارهم، أو أكثر من ذلك، لكن مع الاستثناء الوحيد لبشّار الأسد الذي وُلد في العام ١٩٦٥. برزت مع هذه الحقيقة الواحدة مشكلة شديدة الوضوح تتمثّل في صحة الرئيس، وكذلك سعيه الواضح لأن يبدو أكثر شباباً وحيوية ما أمكنه ذلك، وكذلك صبغه شعره، واستخدام صوره القديمة، ونشر قصصٍ عن حيويته الدائمة.

برزت بعد ذلك مسألة ما إذا كان لدى الرئيس ورثة مباشرون، وإذا كانت الحال كذلك فكم عددهم، وكم تبلغ أعمارهم. لقد كان للرؤساء الثلاثة (القذّافي، ومبارك، وصالح) أبناء في سنٍ تسمح لهم بوراثة آبائهم في الحكم، وذلك بحلول العام ٢٠١٠، بينما كان لرئيس واحد (بن علي) ابن دون سن البلوغ بعدة أعوام، الأمر الذي تسبّب بظهور تخمينات كثيرة دارت حول الوصاية على [عرش] الرئاسة في حال موت الأب قبل أن يبلغ ابنه سن الرشد.

ظهرت ثالثاً مسألة عدد السنوات التي أمضاها كل رئيسٍ في الحكم، وبرز معها التساؤل عم إذا كان يستطيع كل رئيس القيام بأعباء مهامه اليومية، أو عن رغبته في القيام بتلك المهمات الشاقة كما كان يفعل من قبل، وذلك مع بلوغ تلك السنوات الثلاثين بالنسبة إلى مبارك، وحتى الأربعين بالنسبة إلى القذافي[2]. إن هذه الأنظمة

(١) Holger Albrecht, "How do regimes work? Formal rules and informal mechanisms in Middle Eastern politics," in Eberhard Kienle, ed., *Democracy Building and Democracy Erosion* (London: al-Saqi Books, 2009), 235.

(٢) مبارك، معلومات شخصية. أما بالنسبة إلى القذافي أنظر Dirk Vandewalle, *Libya in the Twenty-First Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 177.

من السلطة المركزة ـ التي تشتمل على اتخاذ كمّ كبيرٍ من القرارات الرئيسة، وعدد من القرارات الأقل أهمية التي يجب أن يتخذها شخص واحد ـ تستدعي تمضية قدرٍ كبيرٍ من الوقت لاتخاذها، ولا بد أن يصبح الأمر أكثر إنهاكاً بمرور السنين. تبرز من هنا الرغبة في إيكال مسؤولية اتخاذ بعض تلك القرارات إلى أفراد الأسرة، أو إلى مساعدين ثقات. أوحت الإشاعات السياسية التي انتشرت في مصر وليبيا أن ذلك قد يكون هو ما جرى فعلاً.

رابعاً، وأخيراً، يبرز أمرٌ يشبه أسلوب الإدارة الرئاسية. قال مسؤول رفيع لأحد أعضاء مجموعة الأزمات الدولية في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٨، وكان يتحدث عن الفرق ما بين بشّار وحافظ الأسد: «تعود الأب قول القليل، لكن قراراته كانت نهائية. أما اليوم فإن الرئيس قد يصادق على اقتراح، لكن مستشاريه يقومون بثنيه في وقتٍ لاحق عن تطبيقه»(١).

تتعرض أساليب الحكم للتغيّر مراراً في أثناء فترة حكم الرئيس الواحد الطويلة. تعد ليبيا مثالاً واضحاً في هذا المجال، وعلى الخصوص بعد أن سمح معمر القذافي لابنه الأكبر، أي سيف، بقيادة أوجهٍ عديدة من عملية اتخاذ القرارات في التسعينيات من القرن الماضي، لكنه سرعان ما أحبط جهود سيف الإصلاحية على يد رجالٍ مقربين منه في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. تضمنت أساليب الحكم الأخرى تفضيلاً شخصياً لعددٍ محدد من المستشارين المقربين بمن فيهم كبار الأعوان، وكذلك الاستعداد لإيكال السلطة إلى الآخرين، والقدرة على تحمّل النقد الشخصي.

تؤلف هذه المسائل، ومسائل أخرى، المادة الرئيسة لهذا الكتاب. تعالج جميع فصول هذا الكتاب الأوجه المنفصلة لصعود رؤساء الجمهوريات لمدى الحياة [الرؤساء الملوك] وهبوطهم، وذلك بالرغم من ترابط هذه الفصول. يستعرض الفصل الأول بُنى السلطة المتعددة التي ظهرت مع نهاية الفترة الاستعمارية. برز في ذلك

(١) International Crisis Group, "Reshuffling the cards? Syria's evolving strategy." *Middle East Report* no. 92 (14 December 2009), 4.

الوقت الحرص على شرعنة الصيغة الاستقلالية الهشّة المستجدة وحمايتها، الأمر الذي أدى على الدوام إلى ظهور نوعٍ ما من أنواع الاستبداد، الذي حلّ مكان أشكال الحكم التعددي التي كانت موجودة من قبل. أي إن الدولة المركزية، التي عادة ما تكون ذات حزب واحد، هي التي حكمت بواسطة مجموعة الشركات، والاتحادات العمالية، والجامعات، وكذلك وسائل الإعلام، وهي التي تشكلت، أو أُعيد تشكيلها، بغية خدمة أهداف النظام ذاتها.

يستعرض الفصل الثاني المحاولات المتعددة لفهم أصول النظام الجمهوري - الملكي دولةً بعد دولة، وكذلك الرؤساء الدائمين الذين طوروا أنظمة من السلطات الشخصية التي تستند إلى حدّ كبير إلى أسطورة مهارات الحكم الفريدة التي يتمتعون بها، وكذلك إلى أدوارهم التي لا غنى عنها بوصفهم أوصياء على تطور بلادهم الأمني والقومي والمروّجين لذلك التطور. يمضي ذلك الفصل كذلك ليفسّر كيف أنه بعد وفاة عدد من القادة الثوريين من الجيل الأول، عمد خلفاؤهم الذين تميّزوا بعنادٍ يماثل عناد الجيل الأول، إلى تبني طريقة تنظيم السلطات الرئاسية، وهم فعلوا ذلك على الخصوص بغية استيعاب موجات تحرير الاقتصاد والسياسة التي اجتاحت العالم بدءاً بالسبعينيات من القرن الماضي، لكنهم فعلوا ذلك بطرائق وفّرت لهم ولنُخبهم المرتبطة بهم، وللمفارقة، المغريات والموارد الكافية لإبقاء السلطة الاقتصادية محتكرةً في عددٍ قليلٍ من الأيدي.

يناقش الفصل الثالث المكوّنات الأساسية لهذه البُنى الجديدة للسلطات الرئاسية، إضافة إلى مفهوم «الدولة الأمنية» الذي يوضح الدور الذي تؤديه مؤسسات تلك الدول الأساسية: الرئاسة ونُخبها المرتبطة بها من المساعدين والأعوان، والجيش والمؤسسات الأمنية، والسياسات المتبعة لشرعنتها. أما الفصلان الرابع والخامس فيفصّلان مسارات سبعةٍ من تلك الأنظمة، بدءاً بالحديث عن الأنظمة التي توجد فيها حكومات مركزية قوية نسبياً، على غرار ما في تونس، وسورية، ومصر، والجزائر؛ ثم يبدأ الحديث بعد ذلك عن الأنظمة حيث يستتبع ضعف النظام ممارسة قدرٍ أكبر بكثير من من المجاملات، والمفاوضات، والتسويات، أي تماماً كما في السودان،

وليبيا، واليمن. أما النقطة الأساسية هنا فهي أنه بالرغم من اشتمال معظم تلك الأنظمة على عددٍ كبير من السمات المتماثلة، إلا أن الطرق التي ارتبطت بها هذه المكونات بعضها ببعض، وكذلك كيفية تغيّر هذه العلاقات مع الزمن، كانت خاصة بكل نظام منها. جاءت جميع هذه الأنظمة نتيجة مساراتٍ تاريخية مختلفة بالإضافة إلى عددٍ من المتغيّرات المختلفة مثل حجم البلد واقتصاده، ووجود مداخيل من النفط والغاز المحليّين، والدور التاريخي لقواته المسلحة، وطريقة بيع موجوداته العامة في سبيل ما يسمّى تحرير الاقتصاد، وكل ذلك من أجل تكوين طبقةٍ من أعوان النظام التي عادة ما كانت تشتمل على أفراد من العائلة الحاكمة ذاتها.

يعالج الفصل السادس أنظمة الحكم في الجمهوريات العربية التي تتميّز، في الوقت الحاضر، برئاساتٍ ضعيفة مثل لبنان والعراق، بينما يعالج الفصل السابع الصيَغ المتعددة للكيانات الملكية التي نجدها في الأردن، والمغرب، والبحرين، وعُمان، وهي الدول التي تتشارك في عددٍ من السمات الإدارية والأمنية مع جيرانها من الدول ذات النظام الجمهوري، لكن مشاكل مثل شرعنة النظام ووراثة الحكم هي أسهل حلاً بكثير. أما الفصل الثامن فيعالج تحديداً سياسات وراثة الحكم من وجهَتَي نظر، فبينما تتعلق إحداها بالإجراءات المحددة المتخذة في عددٍ من الدول، والتي تهدف إلى تهيئة أحد أفراد العائلة الرئاسية لخلافة والده، وذلك بدءاً بسورية في التسعينيات من القرن الماضي. أما وجهة النظر الثانية فهي تأثيرات عمليات التهيئة في العملية السياسية الشاملة، بشكلٍ عام.

أخيراً، يعود بنا الفصل التاسع إلى ميدان التعاون العربي كما يبدو في سياقه العالمي. يبرز هنا موضوع هام، وهو وجود نوع من أنواع المحاكاة [التعلّم من النموذج] demonstration effect وهي العملية التي يتعلّم بموجبها الرؤساء العرب بعضهم من بعض تقنياتٍ معينة للإدارة والبقاء في الحكم. ناقش المراقبون هذه الظاهرة في حالة قرار بوتفليقة السعي إلى البقاء في منصبه كرئيسٍ للجزائر لولاية ثالثة في العام ٢٠٠٩. يمكننا كذلك ملاحظة هذه الظاهرة في عددٍ من قوانين الدول

المختلفة، وفي الممارسات، وفي المناهج المتبعة. أما الموضوع الثاني التي يتكشف بصورةٍ طبيعية من الموضوع الأول فهو مسألة الفرادة العربية، ونعني بها مدى بروز الدول الرئاسية الأمنية برؤسائها لمدى الحياة [الرؤساء الملوك] بوصفه ظاهرة عربية، بدلاً من أن تكون ظاهرة في العالم الثالث بشكلٍ أعم.

ينتهي هذا الكتاب بالفصل العاشر، وبمناقشة نقاط القوة والضعف لمختلف الأنظمة الرئاسية عند النظر إليها من بُعد، وبعد المعارضة الشعبية التي نتجت منها، والعملية الثورية التي تبعتها والهادفة إلى إحداث تغييرٍ سياسي. يعلّق ذلك الفصل كذلك على بعض المظاهر الرئيسة لتلك العملية التي أدت إلى إزاحة بعض الرؤساء عن الحكم، وكذلك إلى ظهور تحدٍّ خطير لمواقف رؤساء آخرين في النصف الأول من العام ٢٠١١.

يُعتبر هذا الكتاب بمجمله محاولةً للإجابة عن بعض الأسئلة الرئيسة التي توحي بها عملية ظهور الرئاسات المَلكية. كيف نشأت هذه الأوضاع؟ وما هي قوانين حركاتها وعواقبها المحتملة؟ ولماذا يختلف هذا الوضع في العالم العربي، أي حيث أصبح هذا النظام شاملاً تقريباً، عن مثيله في أفريقيا والبقاع الأخرى من العالم التي كانت خاضعةً للاستعمار في السابق، وحيث تبيّن أن تكوين نظامٍ كهذا هو أمرٌ صعب؟

يصعب على المرء عدم ملاحظة حضور شكسبير في هذه المسرحية الإنسانية والعائلية: يمكننا التفكير في سعي ماكبث الطموح نحو السلطة، وزهو [الملك] لير، وافتقاده المخيلة عند وضعه الترتيبات المفصلة لحكم مملكته في المستقبل، وذلك قبل قيامه بإحباطها في فترة تقدّمه في السن التي تميّزت بالمزاجية. نلاحظ الأمر ذاته عند ميكيافيلي مع نصيحته لمستشاري الحاكم بأنه يجب عليهم إبلاغ ما يعتقدون بأنه يريد سماعه إليه.

يبدو لنا، من هذا المنظور، أن السياسة والسلطة تمثلان معاً القوة المحركة الرئيسة للتاريخ، الأمر الذي لاحظه عدة مؤرّخين قبل هذه الحقبة الحالية. لكني

لا أرغب مع ذلك، بالنظر إلى اهتماماتي الخاصة بتقليدٍ قديم آخر - أي الاقتصاد السياسي - أن أقترح بأن الرجال الأقوياء يستطيعون القيام بما يريدونه بالضبط، أو أن القوى الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية لا يمكنها فعل أي شيء في هذا السياق. لكني أود القول بأن صيغة «مصر مبارك» تكتسب معناها فقط إذا ما ترافقت مع المفهوم الذي يكتسب قوةً مماثلة، أي «مبارك مصر»، علماً أنه يصعب فهم إحدى هاتين الصيغتين بمعزلٍ عن الأخرى، وأن كلتيهما موجودة في السياق الأوسع للشرق الأوسط والعالم الآخذ بالعولمة.

الفصل الأول

البحث عن السيادة في عالمٍ غير آمن

إن نظام الدولة العربية السائد الآن في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كافة، وجذور أسلوب الحكم الرئاسي الفريد الذي يترافق معه ما هو إلا نتيجة لجملة من عوامل الحقبة الاستعمارية، والعروبة [النزعة العربية]، والنظام العالمي الجديد، الذي يشتمل على دولٍ مستقلة، وهو النظام الذي ظهر بعد العام ١٩٤٥ برعاية الأمم المتحدة.

أسّست أوروبا عدداً قليلاً جداً من المستعمرات الرسمية في هذه المنطقة، لكن حدود ثلاث مجموعات من الدول العربية المقبولة دولياً - أي تلك الموجودة في شمال أفريقيا، وفي الهلال الخصيب، وفي شبه الجزيرة العربية - كانت إلى حدّ كبيرٍ من عمل الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين سعتا إلى تأسيس مناطق نفوذٍ لهما في الجهة البعيدة من البحر الأبيض المتوسط، بحيث تكون بمحاذاة الطرق البحرية والبرية المتجهة شرقاً نحو الهند. بدأت هذه العملية في الشمال الأفريقي العربي، ومع الاجتياح الفرنسي للجزائر واحتلالها في العام ١٨٣٠. استمرت هذه العملية مع تأسيس محميةٍ في تونس في العام ١٨٨١، ثم تبعها الاحتلال البريطاني لمصر في العام ١٨٨٢ والسودان في العام ١٨٩٨، ثم الاجتياح الإيطالي لليبيا في العام ١٩١١. اكتملت هذه العملية مع الإعلان الفرنسي إنشاء محمية المغرب بعد سنةٍ من الزمن.

توقف التوسّع الأوروبي العسكري والسياسي شرق السويس نتيجة لوجود الإمبراطورية العثمانية، التي كانت متحالفةً تحالفاً وثيقاً مع بريطانيا، في سعيٍ منها لمنع انتشار النفوذ الروسي نحو البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي،

لكن ذلك لم يمنع أوروبا من تأسيس مناطق نفوذ ثقافية وتجارية. لكن ما أن قرر العثمانيون دخول الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان حتى بدأ الأوروبيون بوضع خططٍ لسلخ المقاطعات العربية من الإمبراطورية العثمانية. كانت نتيجة تلك الخطط أن ثبّت الإنكليز أنفسهم في البلاد التي أصبحت لاحقاً العراق، وفلسطين، في الفترة التي تلت العام ١٩٢٢ وكذلك في ما عُرف بشرق الأردن (الأردن في وقتٍ لاحق). أما الفرنسيون فقد أقدموا في هذه الأثناء على إنشاء دولٍ جديدة في سورية ولبنان.

أُطلق على تلك الكيانات وصفٌ تقني هو «انتداب»، وهو كان عبارة عن وصاية دولية استنبطتها الدول الكبرى التي كانت تسيطر على عصبة الأمم، بغية إيصال الدول المعنّية إلى «روح العصر»، وهي إشارة إلى نداء ودرو ولسون المتعلق بتقرير الدول لمصيرها في أوروبا. لكن إدارة الدول التي خضعت للانتداب كانت أقرب ما يكون إلى إدارة المستعمرات، وذلك بالرغم من وجود قدرٍ معيّن من الإشراف الدولي، إضافةً إلى التزام بريطانيا وعد بلفور الذي صدر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩١٧، أي الوعد بالتشجيع على إنشاء وطنٍ قومي لليهود في فلسطين. يعرف الجميع أن النزاعات التي سبّبها ذلك الوعد قد أدّت في العام ١٩٤٧ إلى تقسيم فلسطين قسراً، وأسفر ذلك عن ظهور دولةٍ جديدة هي إسرائيل في أيار/مايو من العام ١٩٤٨، وكيانين فلسطينيين في الضفة الغربية وغزّة، كانا تحت الحكم الأردني والمصري على التوالي.

أما في شبه الجزيرة العربية، فقد كانت السلطات قبل الحرب العالمية الأولى مقسمةً بين دولٍ عديدة: الإمبراطورية العثمانية، وبريطانيا، وعدد قليل من الإدارات [أنظمة الحكم] العائلية التي تمكنت من الاحتفاظ بنوع من أنواع الاستقلال المحلي، ونذكر منها الدول المتعاقبة التي أسّسها آل سعود في الرياض، والأئمة الذين سيطروا على المناطق الجبلية الداخلية في غرب اليمن، وسلاطين عُمان في شرق اليمن. استمر هذا النظام سليماً إلى حدّ كبير حتى حلول حقبة النفط، وهي الحقبة التي بدأت في الثلاثينيات من القرن الماضي، الأمر الذي عزّز سيطرة العائلات الحاكمة

على الحكم باستخدام ثرواتها المستجدة التي توزعت عبر خطوط القرابة والرعاية المألوفة إلى أقاربهم ومن يساندهم من التجار.

التركة الاستعمارية

كان تأثير الحقبة الاستعمارية أساسياً ليس بالنسبة إلى تكوين كيانات دولٍ عربية جديدة فحسب، لكن كذلك بالنسبة إلى تأثيراتها المستمرة في العملية التي أصبحت هذه الدول مستقلةً بموجبها، وكذلك تأثيراتها في السياسات التي اتّبعتها في تلك الحقبة. عمد البريطانيون والفرنسيون من جهة إلى خلق كيانات شبيهة بالدول وتحظى باعترافٍ دولي، وتتمتع بإدارات حكم مركزية، وأنظمةٍ قضائية، وحدودٍ جغرافية، وكذلك بالقدرة على توقيع معاهداتٍ وإعطاء الامتيازات. لم يقتصر عقدُ اتفاقياتٍ كهذه على القوى الاستعمارية المغادِرة ذاتها، لكنها امتدت لتشمل الشركات الخاصة الحريصة على استغلال ثرواتها المعدنية المكونة من المعادن والنفط. لكننا نلاحظ من جهةٍ أخرى، أن طريقة وضع هذه الكيانات الجديدة معاً وسط خليطٍ من الجماعات الإثنية والدينية المختلفة قد اشتملت على عملية توازنٍ صعبة، أدّت في بعض الحالات إلى فرض مشاكل عديدة أمام عملية بناء تلك الدول.

برزت هذه المشاكل بشكلٍ خاص في الدول الجديدة التي سُلخت من الإمبراطورية العثمانية، وهي الدول التي لم تشمل فلسطين فقط (حيث أُحبطت منذ البداية تقريباً محاولة البريطانيين الهادفة إلى تكوين مجتمعٍ سياسي واحد بسبب البرامج المتنافسة للفلسطينيين العرب واليهود الصهاينة) لكنها شملت العراق كذلك (حيث حكمت النخبة السنّية بصعوبة أكثريتين من الشيعة والأكراد)، وكذلك لبنان (حيث كان الإهمال الممنهج لمصالح المجتمع الشيعي الآخذ في التوسع أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية الطويلة في ذلك البلد، التي امتدت من العام ١٩٧٥ حتى العام ١٩٨٩). لعب التشجيع الاستعماري للاستيطان الأجنبي دوراً هاماً في تاريخ الجزائر، حيث خاض نحو مليونَي فرنسي ومستوطنين

أوروبيين آخرين حرباً شرسة بعد الحرب العالمية الثانية بغية إفشال عملية استقلال الجزائر بصفتها دولة عربية مستقلة.

ظهرت كذلك أنواع هامة أخرى من تلك التركة نتيجة النفوذ الاستعماري. أدى الكفاح المعادي للاستعمار في بعض الحالات، وعلى الخصوص على امتداد معظم مناطق شمال أفريقيا بما في ذلك مصر والسودان، إلى نشوء حركةٍ قومية متماسكة لم تقدّم القادة الأوائل في فترة الاستقلال فحسب، لكنها قدّمت كذلك برامجها الهادفة إلى إحكام قبضتها على ثرواتها القومية، بالإضافة إلى محو ما اعتبرته أسوأ سمات السياسة الاستعمارية، مثل إهمال التعليم والصناعة المحلية. أما في شرق السويس فإن مسألة التأميم كانت شائكة أكثر، ويعود ذلك جزئياً إلى التنافس ما بين الجماعات الإثنية والدينية المتعارضة، وفي جزءٍ آخر إلى الأهمية المتعاظمة للعروبة، التي تتطلب مستوى أعلى من الولاء أكثر من الدول المنفصلة.

أهمية السيادة والقوة

حصلت معظم الدول العربية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية. لكن شرعية الأنظمة التي حكمت تلك الدول أخذت تقلّ كثيراً بعد ذلك بوقتٍ قصير. حدث ذلك بدايةً مع انهزام تلك الدول في حربها مع إسرائيل في العام ١٩٤٨، كما امتد الأمر ليشمل سهولة اتهام شعوب تلك الدول لحكامها بالتحالف الوثيق مع القوى الاستعمارية السابقة. أدرك الحكام الذين ظهروا في مرحلةٍ تالية بأنهم سيكونون عرضة للهجوم إذا ما تنكروا للمصالح الأوروبية أو الأميركية، أو حتى لإعادة احتلال دولهم، أي كما حاول البريطانيون والفرنسيون فعله في مصر في العام ١٩٥٦، كما شعروا بالتهديد الذي تمثّله إسرائيل، أو باحتمال تعرضهم لتغييرٍ سياسي بسبب نوعٍ من أنواع التدخلات الأجنبية. كان نتيجة ذلك كله، بحسب ما قاله محمد أيوب، «إحساسٌ حاد بالاضطراب الأمني داخلياً وخارجياً»، الأمر الذي تشاركت فيه مع الدول الاستعمارية السابقة. والذي نتج من «وضع غير ملائم للدولة» منعها من فرض نظامٍ سياسي شرعي داخل البلاد، في وقتٍ أصبحت «معرضة كلياً للضغوط

الخارجية، سواء منها السياسية، والعسكرية، والاقتصادية أو التكنولوجية، الصادرة عادة عن الدول الأكثر تقدماً».[1]

إن تأسيس سيادة الدولة وحمايتها ـ أي ما وصفه الرئيس عبد الناصر في العام ١٩٥٤ بأنه «تطلعات» الشعب المصري ليكون «سيّد مصيره»، والعيش في مصر «التي أصبحت الآن حرةً وقوية» ـ كان الأمر الأهم[2]. أما داخلياً فكان ردّ فعل الأنظمة التي استقلت حديثاً محاولة إدماج عملية سيطرة الحكام على شعوبهم مستخدمين القوانين وأساليب الحكم، وعلى الخصوص التركيز على المراقبة، والأمن، وإدارة الانتخابات، وهي الأساليب التي استعاروها مباشرة من ممارسة أسيادهم الاستعماريين السابقين. برز كذلك ميلٌ لدى هؤلاء الحكام لزيادة أعداد جيوشهم الصغيرة، وإعادة تجهيزها، الأمر الذي عزّزته هزائمهم على يد الجيش الإسرائيلي الحديث في العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩. أما الأهم من ذلك كله، فإن هذه العملية قد استتبعت زيادة أعداد الضباط من الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا، الذين كانت تخرّجهم أكاديمياتهم الخاصة بهم. تشبّع معظم هؤلاء الضباط بمشاعر قومية شديدة، الأمر الذي ترك عواقب هامة ما أن بدأوا التأثير في السياسيين المحليين، أو الحلول مكانهم في بعض الحالات.

فعلت الأنظمة الجديدة في هذه الأثناء كل ما في وسعها لتعزيز سيادتها الدولية، فعمدت في بعض الحالات إلى استخدام انطلاق الحرب الباردة للحصول على الدعم العسكري والدبلوماسي إما من بريطانيا وأميركا، وإما من الاتحاد السوفياتي. تضمّنت المبادرات السياسية الهامة الأخرى تعزيز الروابط ما بين الدول العربية عن طريق تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٥). أما الأمر الأكثر إدهاشاً في هذا المجال،

(١) Mohammed Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995), 4. Also Jean-François Bayart, *The State in Africa the Politics of the Belly*, 2nd ed., trans, Stephen Ellis (Cambridge: Polity Press, 2009), 218-227.

(٢) Gamal Abdel Nasser, *Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution*, intro. Dorothy Thompson (Washington, DC: Public Affairs Press, 1955), 43.

فكان مشاركة الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر التضامن الآفرو ـ آسيوي الذي عُقد في باندونغ في العام ١٩٥٥. ترافق هذا المؤتمر مع نتيجة فورية تمثلت في دعوة الرئيس المصري لتضامن أكبر ما بين بلدان عدم الانحياز التي استقلت حديثاً في أفريقيا وآسيا، بغية شن الهجوم النهائي على آخر معاقل الاستعمار الباقية.

بقيت منطقة الشرق الأوسط، بالرغم من ذلك كله، مكاناً خطراً بالنسبة إلى الحكومات التي تشكلت بعد الاستقلال، وذلك مع استمرار التدخلات الخارجية. تضمنت الأمثلة على هذه التدخلات الخطط المتعارضة الأميركية ـ السوفياتية من جهة، والسوفياتية من جهة أخرى والهادفة إلى ممارسة النفوذ على سورية في العام ١٩٥٧، وكذلك الحركات السياسية المحلية الأكثر تطرفاً ـ التي كانت تتحالف مع العسكر في أكثر الحالات ـ وهي الحركات التي كانت تدفع باتجاه إحداث تغييرات في التوزيع الراهن للثروة والسلطة. وقعت كذلك حربان هامتان في الشرق الأوسط في العامين ١٩٥٦ و١٩٦٧. مرّت كذلك سنوات عديدة من الحرب الشرسة ما بين الوطنيين الفرنسيين والجزائريين، بالإضافة إلى التدخلات العسكرية الفرنسية المتقطعة في تونس والمغرب. أما في سورية، وبدءاً من العام ١٩٤٥، فقد جرت محاولات انقلابية متعددة: حدث خمسة وخمسون انقلاباً ما بين شهري أيلول من العام ١٩٦١ وأيلول من العام ١٩٦٩. نجح سبعة وعشرون انقلاباً من أصل كل تلك المحاولات[١]. بقيت دول الخليج وحدها بمنأى عن هذه الاضطرابات، لأنها كانت تحت الحماية البريطانية القوية حتى مطلع السبعينات من القرن الماضي. لكن الحكّام المتفردين بالحكم هناك، مثل حكام أبو ظبي وعُمان، الذين كان يُعتقد بأنهم يقفون في طريق إجراءات تحديثٍ كهذه، أي بناء المدارس والمستشفيات والطرقات، فقد أُزيحوا عن الحكم في انقلاباتٍ عائلية كان يتم التخطيط لها من لندن.

(١) Eliezer Be'eri, "The waning of the military coup in Arab politics", *Middle Eastern Studies*, 18/1 (1982), 69-128, table 1.

الأنظمة العربية من الجيل الثاني

لم يمرّ وقت طويل على الحكومات التي ظهرت في فترة ما بعد الاستقلال حتى حلّت مكانها أنظمة أكثر تطرفاً. سعت تلك الأنظمة الجديدة، تحت شعار «الثورة»، إلى إزالة كل آثار الاستعمار. اشتملت تلك المحاولات على إزالة ما تبقى من القواعد العسكرية الأجنبية، وتشجيع خروج معظم من تبقى من المواطنين غير المسلمين والجاليات الأجنبية من بلدانٍ مثل الجزائر، ومصر، وليبيا، وسورية، وتأميم معظم مؤسسات القطاع الخاص التي حقّقت قدراً كبيراً من النجاح العالمي، بغية تطبيق سياسة الحماية وقيادة الدولة إلى التطوير الاقتصادي والاجتماعي. نُزعت صفة الشرعية في هذا الوقت عن مفهوم الديمقراطية الانتخابية التي أُفرغت من مضمونها بعد ربطها مع ما رأت فيه معظم طبقة النخبة حقبة مخجلة من الانقسام الداخلي والانهزام القومي. يصدق الأمر ذاته كذلك على وجود أي بديل من القومية العلمانية المتماسكة، أي تلك التي تستند، مثلاً، إلى تفسيرٍ محدّدٍ للمبادئ الأساسية للإسلام.

كان النموذج الأمثل لهذا النظام الجديد هو الانقلاب العسكري الذي قاده جمال عبد الناصر في مصر في العام ١٩٥٢، الذي كان على رأس مجلس قيادة الثورة، وتأسيس مجموعة من المحاكم الثورية في السنة التالية. لم يقتصر هدف تلك المحاكم على تشويه سمعة أفراد المؤسسة الملكية السابقة، بل تعداه إلى تزويد النظام الجديد شرعية ثورية تستند إلى كفاح مصر الطويل في سبيل الاستقلال. تبعت ذلك انقلابات مماثلة تقريباً في العراق والسودان في العام ١٩٥٨، وفي الجزائر في العام ١٩٦٥، وفي سورية في أواخر الستينيات من القرن الماضي. ظهرت نسخٌ مماثلة لهذه العملية، وإن بشكلٍ أقل، في اليمن بدءاً من العام ١٩٦٢ وما بعد، وفي ليبيا في العام ١٩٦٩.

نلاحظ كذلك أنه في مصر، والعراق، وليبيا، واليمن، اشتملت الأنظمة الثورية على إزاحة الملوك، أو الرؤساء الوراثيين الآخرين، عن الحكم. يصدق الأمر ذاته على تونس، حيث تسلّم نظام الحبيب بورقيبة التحديثي السلطة بعد الاستقلال

مباشرة في العام ١٩٥٦. تمكّن عدد من الملوك في الأردن، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، في هذه الأثناء من الاحتفاظ بعروشهم بعد سلسلة من محاولات الانقلاب العسكرية أو الاغتيالات، وهي كلها أحداثٌ دفعتهم إلى ارتداء عباءة التحديث بطريقة مشابهة تقريباً لجيرانهم الجمهوريين.

كانت التركيبة السياسية المفضلة لمعظم الأنظمة العربية في فترة ما بعد الاستقلال هي الدولة المستبدة ذات الحزب الواحد، الذي يحتكر السلطة السياسية والسيطرة على عملية التنمية «العلمية»، والإجراءات المتخذة لتحسين التقديمات الاجتماعية عبر عملية إعادة توزيع واسعة النطاق للثروة. كان يُنظر إلى هذه التركيبة على أنها تخدم المهمات الضرورية لبناء الأمة وإضفاء الشرعية على النظام، الأمر الذي كان يحدث غالباً عن طريق مفهوم يشوبه الغموض وهو الاشتراكية العربية، ويترافق ذلك مع تشديد السيطرة على الشعب، والحدود، وعلى الصيغة الرسمية للإسلام.

نشأت أنظمة حكم مماثلة في فترة ما بعد الاستقلال في جميع أنحاء العالم، الذي كان خاضعاً للاستعمار في السابق لأسباب مماثلة تقريباً. لكن الفرق في العالم العربي، الذي ميّزه من بقية الكيانات السياسية في فترة ما بعد الاستقلال، تمثّل في قدرته على الحصول على موارد هامة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي عن طريق النفط أو من المساعدات المقدمة في إطار الحرب الباردة، التي جاءت على شاكلة مداخيل ترتبت لهذه الدول نتيجة أهمية المنطقة الجغرافية، بالإضافة إلى تدويل النزاع العربي الإسرائيلي. كان الإحساس بالعروبة الذي تشاركت فيه هذه الأنظمة عاملاً مهماً بدوره ساعد على عملية التشارك وإمرار أساليب الحكم من نظام إلى آخر. كان ذلك يحدث فوراً في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى نتيجة النزعة نحوّ الوحدة العربية بقيادة مصر في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن المنصرم، لكن تلك الوحدة لم تستمر طويلاً.

الإفلاس والهزيمة العقائدية بعد العام ١٩٦٧

ترافقت الهزيمة الشاملة التي مُنيَت بها الجيوش المصرية والسورية، والعراقية،

والأردنية، إضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي لمجمل أراضي فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، مع ترددات في أنحاء العالم العربي كافة. اعتُبرت هذه الهزيمة ليس عاراً عسكرياً فحسب، بل برهاناً على إفلاس الأنظمة العربية العلمانية الاشتراكية والثورية بمواصفاتها الذاتية، أي الأنظمة ذاتها التي ظهرت في فترة ما بعد الاستقلال. بقيت الجزائر بتاريخها الذي يدعو إلى الفخر في مقاومة الفرنسيين، هي الاستثناء الوحيد الجدير بالذكر. أدّت هذه الهزيمة العسكرية على المدى القصير إلى انقلابات أخرى في العراق (١٩٦٨) وسورية (١٩٧٠)، وكذلك إلى تقوية منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات. أدت الهزيمة كذلك إلى خلق نوع من أنواع الفراغ الأيديولوجي [العقائدي]، الأمر الذي سمح بإعادة ظهور العقائد الدينية، التي ساندتها في بعض الحالات أنشطة مجموعات الجهاديين الصغيرة، أي مثل تلك الجماعات التي سيطرت على المسجد الحرام [الكبير] في مكة في العام ١٩٧٩، والجماعة التي اغتالت الرئيس أنور السادات في مصر في العام ١٩٨١.

ساعدت صدمة الهزيمة، بمرور الوقت، على تشجيع ظهور تيارات جديدة هامة في الفكر السياسي. تمثل أحد تلك الاتجاهات في التعايش مع إسرائيل من دون إقامة سلام معها، وهو الاتجاه الذي جسّدته زيارة السادات إلى القدس، وهي الزيارة التي أثارت قدراً كبيراً من الجدل في العام ١٩٧٧. أما الاتجاه الثاني فتمثّل في إعادة التفكير في عواقب القومية العربية التوحيدية الحادة. كانت النتيجة هي أن جميع الأنظمة العربية سعت في هذا الوقت إلى إيجاد طرقٍ لتجنب الإجراءات التي تقود إلى وحدة تشبه تلك الوحدة المصرية ـ السورية، التي لم تعمر طويلاً ما بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٣، إضافة إلى تجنّب تلك الأنظمة إقحام نفسها في حرب تدميرية أخرى مع إسرائيل سعياً وراء القضايا العربية المركزية، مثل مأساة الفلسطينيين الذين هُجّروا من أراضيهم.

لم تكن أخطار من ذلك النوع تمثّل مشكلةً كبيرة بالنسبة إلى الأنظمة في شمال أفريقيا، التي كانت بلدانها بعيدة جغرافياً بشكلٍ كاف عن النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بحيث لم تشعر هذه الأنظمة بالحاجة إلى المشاركة في القضايا العربية

المماثلة. أما بالنسبة إلى القادة الجدد لنظامَي البعث في العراق وسورية، فقد تمكنوا من صوغ طريقة للحديث المتشدد عن الحاجة إلى مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أنهم لم يقوموا بشيء فعلي قد يُجبرهم على الدخول في مواجهةٍ عسكرية مع عدوّهم الإسرائيلي الأقوى منهم، باستثناء مشاركتهم في حرب تشرين القصيرة.

حدثت أربعة تطورات هامة، تركت تأثيراً كبيراً في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي. كان التطور الأول بداية عمليةٍ أفضل ما توصف بأنها «إعادة تأهيل» الجيوش العربية، الأمر الذي بدا واضحاً في حالة مصر، حيث يمكننا إرجاع الأداء الضعيف لجيشها في العام ١٩٦٧ إلى طريقة التعيينات التي كان يجريها المشير عبد الحكيم عامر، الذي كان مقرّباً جداً من عبد الناصر، حيث كانت تستند إلى المحاباة أكثر من استنادها إلى الجدارة. سمح غياب عامر عن الساحة في إثر الهزيمة، بالالتفات إلى الحاجة الملحة إلى تقوية الجيش من أجل التمكّن من زحزحة الإسرائيليين عن المواقع، التي احتلوها في الجهة المقابلة من قناة السويس. تمكّن الرئيس عبد الناصر، ومن بعد وفاته في العام ١٩٧٠ الرئيس أنور السادات من إعادة السيطرة على الجيش، وتحويله بعد ذلك إلى قوةٍ محاربةٍ حقيقية لا ينحصر هدفها في المبالغة في تعظيم قدراته، بل في الدفاع عن الوطن. جرى شيء مشابه لتلك العملية في سورية حيث سبق لسلسلة من الرؤساء العسكريين أن سيطروا على طبقة الضباط المنغمسين في السياسة، الذين حرصوا على استخدام الجيش لغاياتهم الفئوية.

ثانياً، تزامنت حرب العام ١٩٦٧ مع الفترة التي عانت فيها دول عربية عديدة صعوبات في تمويل برامجها المكلفة المتعلقة بالاستثمار والرفاه الاجتماعي. يعود ذلك إلى عوامل عديدة من بينها ندرة العملة الأجنبية ومحدودية الموارد المحلية. أدى هذا الأمر بدوره إلى تشجيع فكرة محاولة الحصول على المال من خارج البلاد. ظهر هذا الاتجاه في مصر عبر ما عُرف بسياسة «الانفتاح»، التي هي صيغة من صيغ تحرير أجزاء من الاقتصاد بحيث يصبح أكثر إغراء للمستثمرين الأجانب. سمح هذا الروح الجديد لتحرير الاقتصاد بهجرة عدة ملايين من المصريين إلى الدول الغنية

بالنفط، مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج، الأمر الذي جعل من تحويلاتهم مصدراً رئيساً للتمويل المحلي.

توسعت هذه العملية بمرور الزمن فشملت أوجهاً أخرى: تكوين نظام سياسي تعددي حيث يقوم حزب الدولة الناشط بإجراء انتخابات مدبرة ضد معارضة خاضعة للسيطرة، وبيع أصول محددة مملوكة للدولة إلى مقاولي القطاع الخاص الذين هم على علاقة وثيقة مع النظام. حدثت عملية مشابهة في عدد من الجمهوريات العربية. أدت عدة عوامل إلى تسريع هذه العملية، مثل انهيار أسعار النفط في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك الضغوط الهادفة إلى الانفتاح أمام القوى السياسية والاقتصادية العالمية، وهي الضغوط الصادرة عن الولايات المتحدة وأوروبا والمؤسسات المالية الدولية، بعد انتهاء الإمبراطورية السوفياتية في العام ١٩٨٩.

أما التطور الثالث الذي مع كونه لقي قدراً قليلاً من الاهتمام في ذلك الوقت، فقد كان التناقص الشديد في الانقلابات العسكرية الناجحة. نلاحظ أنه في السنوات التي تلت الانقلابَين الكبيرين في ليبيا والسودان في العام ١٩٦٩، لم ينجح العسكر في إزاحة سوى رئيسَين عربيين سابقين عن السلطة، وهما جعفر النميري في السودان والشاذلي بن جديد في الجزائر، علماً أن ذلك حدث فقط على أيدي الأعوان في القصور الرئاسية، وليس عن طريق الانقلابات المسلحة على نطاق واسع. يقول المحلل الإسرائيلي أليعازر بيري إن سبب ذلك يعود جزئياً إلى العار الذي شعرت به طبقة الضباط العرب بعد حرب العام ١٩٦٧، وجزئياً إلى الإجراءات المتخذة لإعادة العسكريين المحترفين إلى السيطرة الرئاسية المضمونة[1]. تضمّنت العوامل الأخرى زيادة أعداد الجيوش، الأمر الذي جعل من الصعب على أي جزء من الجيش التفكير في القيام بانقلاب مشترك. يضاف إلى ذلك كله تكوين وحدات عسكرية بديلة، مثل الحرس الجمهوري في العراق، وكذلك الاستخدام الأوسع لوكالات الاستخبارات.

---

(١) Eliezer Be'eri, "The waning of the military coup in Arab politics", *Middle Eastern Studies*, 18/1 (1982), 69-128, table 1.

أما في حالة العراق فقد أُضيف إلى ذلك خدمات أعضاء من الحزب الحاكم، الذين يكلفون مراقبة الثكنات والإبلاغ عن أي حالةٍ من حالات التذمر.

رابعاً، ومع تقلص وهج الشرعية الثورية للجيل الأول من القادة، بدأ عدد من خلفائهم التفتيش عن طرائق بديلة لشرعنة أنظمتهم. استندت تلك الطرائق عادةً إلى بعض أفكار التحرير الاقتصادي التي اعتمدت على ما وصفته كريستينا كاوش بأساليب «العمليات الانتخابية الخاضعة للتلاعب»[1]. كانت النتيجة مع ذلك ظهور مجموعة جديدةٍ من المشاكل، التي نناقش عدداً منها في الفصول التالية، الأمر الذي دفع الرؤساء إلى تأسيس حكمهم، بصورة أقوى، على تكوين جهازٍ أمني كبير بحيث يكون الهدف النهائي هو تكوين ذلك «الإحساس بالحتمية» الذي يُقصد منه إحباط أي تفكير في إمكان إزاحتهم عن السلطة[2].

ظهر جلياً بحلول السبعينيات من القرن الماضي، إذا ما استثنينا الدول الواقعة على الخليج العربي، بأن التأثير المباشر للعروبة وللتركة الاستعمارية قد تحول إلى كياناتٍ سياسية أصيلة ومستقلة ذاتياً، بحيث يمتلك كلٌّ منها منطقه الخاص، وحركاته الخاصة به، وكذلك أساليب عمله. يمكننا القول كذلك إن بعض المشاكل القديمة التي تترافق مع تكوين الدول في المجتمعات المقسمة إثنياً وعرقياً مثل العراق، ولبنان، والسودان قد بقيت على حالها. كما يمكننا القول كذلك إن عدداً من المشاكل التي ظهرت في فلسطين وكردستان نتيجة لما بعد التسوية في الحرب العالمية الثانية قد استمرت، بما في ذلك الفراغ الذي يتركه عدم وجود دولة فلسطينية مستقلة. أما في شبه الجزيرة العربية، وأقله في دول الخليج، فإن الاعتماد الشديد على مظلة حماية القوة العظمى ومساندتها قد بقي شديداً كما كان من قبل.

(١) Kristina Kauch, "Presidents for life: Managed successions and stability in the Arab world," Fundación para las Relationes Internacionales y el Diálogo Exterior Working Paper no. 104 (Madrid, November 2010), 10.

(٢) المصدر نفسه، ١١.

يمكننا الملاحظة مع ذلك بأن نظاماً عالمياً جديداً قد بدأ بالظهور في الثمانينيات من القرن الماضي ولم يستلزم قط خضوع الدول التي هي خارج العالم الأوروبي بشكلٍ مذلٍ للولايات المتحدة، وأوروبا، أو أي مركزٍ آخر من مراكز القوى العالمية بغية الحصول على المساعدة والمساندة. اختفت كذلك كل الخلافات الحدودية الهامة بين الدول العربية أو بينها وبين جيرانها من غير الدول العربية لكن مع استثناءٍ وحيد، وهو رغبة العراق في إزالة الكويت في العام ١٩٩٠، وهي الرغبة التي عولجت في خلال وقتٍ سريع. يُضاف إلى ذلك كله أن الدول العربية تبادلت فيما بينها الاعتراف بشرعية الدول الأخرى عن طريق الجامعة العربية، كما سعت في الوقت ذاته إلى تثبيت مواقعها في النظام العالمي عن طريق عضويتها في الأمم المتحدة. أدت هذه الصيغة الآمنة من السيادة التي تكونت بهذه الوسائل، والتي ترافقت مع زيادة الإجراءات الأمنية لرؤساء الدول زيادة كبيرة، إلى تمهيد الطريق للتطور الرئيس التالي: ظهور عددٍ متزايد من الرؤساء الملوك [رؤساء الجمهوريات لمدى الحياة].

الفصل الثاني

جذور الدولة الرئاسية الأمنية

لاحظ سامي زبيدة ذات مرة بأن الصيغة السياسية الأكثر شعبية للدول التي نالت استقلالها حديثاً هي تلك التي يقدّمها «النموذج اليعقوبي»، الذي يستند إلى فكرة أن السيادة مستمدة من الشعب، ومن الأهمية المركزية لمؤسسات التمثيل الشعبي (وعادة ما يكون ذلك عن طريق مجلس وطني واحد)، ومن الدساتير، ومن الأنظمة القضائية التي تعتمد عليها. لكن عدداً كبيراً من الأنظمة الجمهورية الجديدة عمد إلى تعديل الدساتير العائدة إليه، والتلاعب بأنظمتها الانتخابية والقضائية، بغية إلغاء القيود على السلطة الرئاسية. إلا أن زبيدة يلاحظ، عن حق، بأن مجموعة الأفكار المترافقة مع النموذج «تستمر في ممارسة نفوذٍ قوي على... اللاعبين السياسيين، والعقائد والممارسات السياسية»[1]. بدا بعد ذلك أن هذا الواقع ينطبق بشكلٍ أكثر على البلاد التي حكمتها فرنسا من قبل، أي حيث يُنظر إلى الدساتير بقدرٍ أكبر من التقدير مما نجده في العالم الذي استعمرته بريطانيا في السابق.

لكن هذه الملاحظات لا تغني كثيراً، بالرغم من صحتها، عن الفوائد المفترضة للنظام الرئاسي في الحكم في مقابل الأنواع الأخرى من الأنظمة بالرغم من صحتها. أما رأيي الشخصي فهو أنه بينما نجحت هذه العملية في البداية في إبعاد الأنظمة الجديدة نفسها عن ماضيها الملكي والاستعماري السابق، لكن يبدو أنه بمرور الوقت كان الأمر المهم في الموضوع هو الإجازة الهائلة التي سمح بها ذلك التلاعب بمفهوم سيادة الشعب، الذي بدا بأنه يعطي الرؤساء شرعيةً لحكمهم الشخصي. يمكننا إعطاء

(١) Sami Zubaida, *Islam, the People and the State: Political Ideas and Movements in the Middle East*, 2nd ed. (London: I.B. Tauris, 1993), 122.

نموذج واحد فقط من بين عدة أمثلة، وهو مثال الرئيس جمال عبد الناصر وهو يصف جذور ثورة العام ١٩٥٢ لمناسبة الذكرى الحادية عشرة لهذه الثورة في تموز/يوليو من العام ١٩٦٣:

«احتكرت الإقطاعية والرأسمالية السلطة بهدف استعباد أكثرية الشعب لمصلحة الأقلية. ثار الشعب ضد هذا الوضع بقيادة القوات المسلحة الثورية، وذلك بهدف إلغاء هذا الاستعباد وإعادة السلطة إلى أصحابها الحقيقيين، أي الشعب»[1].

ترافقت الاعتراضات appeals على وجود الصلاحية الدستورية، وعلى الحكم المفترض للقانون، مع بعض المزايا التي ليس أقلها تقديم هذه الاعتراضات ورقة التين، وإن كانت صغيرة جداً من دون أن تكون مقنعة على الدوام، والتي تخفي بعض الوقائع القاسية التي تترافق مع الإجراءات العشوائية والاستبدادية عن أعين أولئك الداعمين المحتملين في أوروبا والولايات المتحدة. ربما كذلك أخذ الحكام أنفسهم يعتقدون بمرور الوقت ـ ولعلهم يضطرون إلى الاعتقاد ـ بشعبيتهم التي يتمتعون بها، وهم لذلك ينذهلون عند أي علامة من علامات المعارضة. ينطبق هذا تماماً على صدّام حسين، وكذلك على عددٍ من الحكام الذين واجهوا معارضة شعبية في خلال بداية الانتفاضات العربية في العام ٢٠١١.

لا أريد القول من وراء ذلك كله، بأنه لم تكن هناك فترات فكّر في خلالها عدد من الرؤساء العرب الأقوياء، بدءاً بالحبيب بورقيبة ووصولاً إلى صدّام حسين، في سلبيات وإيجابيات العودة إلى نوعٍ من أنواع النظام الملكي. كانت إحدى تلك الفترات في وقتٍ مبكرٍ جداً من تسلّم بورقيبة السلطة بعد نجاحه في التخلّص من نظام الداي الوراثي في تونس في العام ١٩٥٧، لكن سرعان ما لقيت هذه المحاولة معارضة شديدة من زملائه، الذين أرادوا فرض قيودٍ على سلطانه الرئاسية التي يتمتع

(١) جمال عبد الناصر، خطابه بمناسبة الذكرى الحادية عشرة للثورة، ٢٢ تموز ١٩٦٣ (القاهرة: فرع المعلومات، ١٩٦٣).

بها. ردّ بورقيبة أنه بالرغم من قدرته على إعادة نظام الداي إلى النمط الملكي ليخدم مصالحه الخاصة، إلا أنه «فضّل الجمهورية»(١).

نلاحظ في الوقت ذاته مرور مناسبات كان فيها سلوك الرئيس الملك مثل بورقيبة يُقارن بصورة سلبية، وبعدة أوجه حيوية، بسلوك الملك الحقيقي. أبرز محلّلو الصحيفة المتطرفة العمل الأفريقي Afrique-Action هذه النقطة الهامة في العام ١٩٦١:

> إننا لا نلاحظ في القرن العشرين زوال الملكية بل تحوّلها إلى سلطة لا تختلف عنها إلا في ناحيتين: لم تعد وراثية، بل مغتصبة (وتبعاً لذلك يجب حمايتها)؛ وعدم إمكان التخلي عنها، الأمر الذي يخلق مشاكل دائمة لوارثها. إنها سلطة شخصية يديرها رجالٌ هم رؤساء، لكنهم في حقيقة الأمر ملوكٌ غير متوّجين...
>
> تعتبر السلطة الشخصية شديدة الهشاشة ومزعزعة بسبب وجودها في يدي فردٍ واحد. إن سلطةً كهذه تُعتبر خطراً على مصلحة الأمة لأنها تنمّي الكبرياء والاستخفاف في نفس صاحبها، وتنمّي الخضوع والذل في نفوس الآخرين. تتعرض هذه السلطة بسهولة للتشوّش بالمعنى الحقيقي للكلمة لأنها لا تحاكي السعي وراء الواقع الحقيقي أو التقويم المتأني والمناقشة. أخيراً، والأهم من ذلك كله هو أنها لا تترك وارثاً... إنها تقود الدولة، وهي رفيقتها الحميمة، إلى عالم الفوضى(٢).

جاء رد أنصار بورقيبة في صحيفة الأمل مفحماً: «أوكلت مسؤولية السلطة إلى الرئيس ضمن رقابة المجلس [الجمعية الوطنية] والشعب، وهو الذي انتخبه مباشرة»(٣). يبقى مع ذلك قدرٌ كبير من التشكك السياسي والمفاهيمي، وقد يبقى الأمر كذلك على الدوام. أما الجنرال محمد تواتي Mohamed Touati، مستشار الرئيس

(١) Jean Lacouture, *The Demigods: Charismatic Leadership in the Third World*, ترجمة Patricia Wolf (New York: Knopf, 1970), 151

(٢) Béchir Ben Yahmed, "Le pouvoir personnel," *Afrique-Action* no. 53,7-13 October 1961، مقتبس من *Lacouture, The Demigods*, 172

(٣) مقتبس من *Lacouture, The Demigods*, 173

بوتفليقة في الشؤون الأمنية، فيحاول إما تلخيص الوضع، وإما تعكير المياه [الأجواء] السياسية بعد النصر الانتخابي الثاني الذي حقّقه بوتفليقة في العام ٢٠٠٤، بقوله: «النظام ليس استبدادياً، ولا ديمقراطياً، ولا رئاسياً، ولا برلمانياً... إننا لا نعيش، بكل تأكيد في نظام ملَكي، لكن هل نحن جمهورية حقاً؟»[١]

أما بالنسبة إلى الرؤساء الجمهوريين لمدى الحياة [الرؤساء الملوك] أنفسهم فلا بد وأن يتوافر لديهم عنصرٌ كافٍ من الثقة السيئة التي تترافق مع ممارساتهم المَلَكية الآخذة في الازدياد. يفهم حتى أكثر الأشخاص غير المتعلمين، عموماً، ماهية السمات التي تميّز الجمهوريات من الملكيات، وما هو السبب الذي يجعل من الرئيس، أقلّه نظرياً، يعيش في «بيتٍ أبيض»، وليس في قصر. بدأ الحكام العرب، بالرغم من ذلك كله يتزيّنون، أقله منذ أيام أنور السادات في سبعينيات القرن الماضي وما بعدها، بمظاهر مَلَكية، ويتبنون مزيداً من الأساليب الملكية، ويكثرون المنازل، ويحيطون أنفسهم بمرافقين كثر، وبدأوا يعيشون، بشكلٍ عام، حياةً لم يسبق لغالبية شعوبهم أن حلمت بها.

إن هذا النمط من التفكير بالنسبة إلى أولئك الرؤساء الذين بدأوا بإظهار علامات تدل على محاولتهم القيام بخطوات أبعد ما تكون عن سمات الجمهورية، أي مثل تكوين سلالات خاصة بعائلاتهم، هو السبب الذي دفع الرئيس حافظ الأسد في البداية، والرئيس حسني مبارك بعد ذلك، إلى بذل جهود كبيرة بغية إخفاء نياتهما الأولية المتعلقة بابنيهما، لقلقهما حيال موقف فئات أخرى من النخبة الحاكمة، وكذلك لربما لأنهما لم يكونا متيقنين تماماً من موقفهم تجاه هذه المسألة. لا عجب والحالة هذه أن تكون النتيجة نوعاً من المراوغة التي تؤدي في نهاية الأمر إلى اقتناع قسم من الشعب، ولربما أقلية ضئيلة جداً منه، بأن مصلحته الشخصية في الاستقرار والاطمئنان إلى المستقبل لا تتحقق إلا عن طريق توريث أحد الأبناء، وبأن أفضل

(١) *Le Quotidien d'Oran*, 16 March 2004, مقتبس من Isabelle Werenfels, *Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995* (London: Routledge, 2007), 2.

طريقة إلى ذلك هي ضمان بعض المبايعة الشعبية على أيدي أعضاء البرلمان والحزب بعد انتقائهم بعناية، ومهما بلغ ضعفهم.

بناء الدولة الرئاسية الأمنية

بدأت الجمهوريات العربية، منذ العام ١٩٥٢ وما بعده تُحكم بواسطة رجالٍ أقوياء من نوعٍ معيّن، استخدموا سلطاتهم المتعاظمة لتثبيت أنفسهم في مناصبهم بصورة أقوى. ويشمل ذلك جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة في الخمسينيات، وهواري بومدين (الجزائر) ومعمّر القذافي (ليبيا) في الستينيات من القرن الماضي، وحافظ الأسد (سورية)، وعلي عبد الله صالح (اليمن الشمالي) في السبعينيات. اعتبر أولئك الرجال أنفسهم بأنهم رجال توحيد الأمة، ولذلك فلا وقت لديهم للتعددية السياسية. كما اعتبروا أن مهمتهم الأساسية هي إنقاذ شعوبهم (المؤلفة من الفلاحين في معظمها) من تخلفها المزعوم، وذلك عن طريق تطبيق برامج موسعة للتعليم والرفاه الاجتماعي، وهي مهمة اعتبروا بأنها تستغرق عقوداً عديدة من الزمن لإنهائها. يُضاف إلى ذلك بأن الحكام قلّلوا من قدرات الفئات الأقل تعلماً في شعوبهم: «سوف نحسّن من مستواهم بالرغم منهم»، بحسب ما قاله نائب رئيس الوزراء المصري في العام ١٩٥٤. أما إذا تحدثوا عن «الديمقراطية» فإنهم كانوا يعنون تلك الممارسة التي لا تتطلب حكومةً تمثّل الشعب[١]. أما الأهم من ذلك كله فهو اعتبار أنفسهم وكلاء أقوياء عن التاريخ ، وأن «الوقت كان إلى جانبهم»[٢].

تبيّن أن رجالاً من هذا النوع متكتمون، ومشككون، يميلون إلى تخيّل وجود الأعداء في كل مكان. إنهم كذلك قساة القلوب، الأمر الضروري لبقائهم في الحكم، كما عمدوا إلى قتل منافسيهم وسجن، وتعذيب، وحتى إعدام، أفراد المنظمات التي اعتبروها تشكلّ خطراً عليهم، مثل الشيوعيين الذين كانوا في كل مكان والإخوان المسلمين في مصر وسورية. لكن مع تركّزهم في مناصبهم بقوةٍ زاد إيمانهم بأنفسهم

(١) Lacouture, *The Demigods*, 119 ff.

(٢) المصدر نفسه.

أي في مهاراتهم السياسية والإدارية، وغالباً بعدم إمكان الاستغناء عنهم، واستمر الأمر بالتوسع أكثر فأكثر. يُمكن للمرء أن يلاحظ هذه الظاهرة لدى بورقيبة ما أن أعلِن (أو لربما أعلن نفسه) «القائد الوحيد». ثمة قدر قليل من الشك كذلك في أن يكون عبد الناصر قد اعتبر نفسه حامي الثورة المصرية إن لم يكن مرشدها الرئيس، وشارحها الوحيد.

لم يكن هناك، بالرغم من ذلك كله، أي سببٍ يدعو إلى الافتراض بأن حياة الرئيس ليست صعبة جداً، وحتى بأنها خطرة في العادة. وذلك في الأعوام الأولى لمعظم الجمهوريات العربية. كان الأمر كذلك في جنوب الصحراء الأفريقية، وفي أقطار أخرى من العالم الذي استقلّ حديثاً، أي حيث التغييرات في مراكز القمة جاءت نتيجةً للاغتيالات، والاعتقالات، والنفي القسري، التي كانت عالية جداً في البداية. يلاحظ جان فرنسوا بايار بشأن الوضع الأفريقي بأن الاستعمار عادةً ما يخلّف وراءه ليس مشاكل اقتصادية واجتماعية ضخمة فحسب، بل مصادر متعددة للسلطة، ومجموعةً كبيرة من السياسيين الطموحين المتعطشين إلى السطلة، الذين يمتلكون علاقات مع الجيش ومع القبائل، وفي بعض الحالات مع السفارات الأجنبية النافذة في بلادهم[1]. تركّز الكتب التي ظهرت عن الشرق الأوسط في السبعينيات من القرن الماضي على ما يُنظر إليها عموماً على أنها أسباب حالة عدم الاستقرار والعنف الفريد في هذه المنطقة. استنتج مايكل هدسون في سياق تحليله لهذه المسألة في كتابه السياسة العربية، وهو الكتاب الذي ظهر في العام ١٩٧٧: «يصعب كثيراً حكمُ العالم العربي». وقد أرفق الكتاب بملحقٍ عنوانه «الأحداث السياسية»، اشتمل على التكرار المذهل للحوادث التي عدها مع زملائه «أحداث شغب، وهجماتٍ مسلحة، وقتلٍ لأسباب سياسية»[2].

وجب على الرؤساء وحاشياتهم العثور، في هذه الأوضاع الصعبة، على طرائق

(١) Jean-François Bayart, The State in Africa: The Politics of the Belly, 2nd ed., ترجمة Stephen Ellis (Cambridge: Polity Press, 2009), 207-227.

(٢) Michael Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), appendix, 405-410.

للبقاء في السلطة بشكلٍ دائم، وكسب ما يكفي من السيطرة لحماية أنفسهم من منافسيهم الفعليين أو المحتملين، سواء العسكريون منهم والمدنيون. لم يكن أمام الرؤساء أي نموذجٍ واضحٍ سوى ذلك المستقى من التجربة الاستعمارية ذاتها، أو من المؤسسات الموجودة في الاتحاد السوفياتي وتوابعه ـ أي وكالات أمنية تتدخل [في حياة الناس]، ووزارات للتوجيه القومي، وغير ذلك ـ الأمر الذي يسمح بقدرٍ كبير من التجربة والخطأ. أما الأمر الهام بالنسبة إلى هذه العملية برمتها فكان مركزية السلطة السياسية وشخصنتها وحصرها بأيدي الرؤساء الذين يحيطون أنفسهم برجالٍ يشعرون بأنهم يستحقون ثقتهم بغية إدارة طبقة بيروقراطية واسعة، وكذلك مجموعة من الوكالات الأمنية المتداخلة. يُضاف إلى ذلك حزبٌ رسمي واحد في معظم الحالات، هو الحزب الذي صُمّم لتوفير الحماسة الجماهيرية، وكي يكون عيون النظام وآذانه في أوساط المجتمع كافة. يعني ذلك أن الناس في مثل هذه الحالات كانوا خاضعين للدولة، وأن الدولة خاضعة للحزب، والحزب ذاته خاضع لحاكمٍ فردٍ إما مسؤول عن إنشائه، وإما أصبح سيّده.

أما الأولوية الأساسية هنا فكانت للسيطرة على الجيش، وذلك من أجل التيقن بأنه لا كبار قادته، ولا الضباط الرواد، ولا العقداء الذين يمتلكون سلطة مباشرة على الجنود في الثكنات، هم في موقعٍ يمكّنهم من القيام باضطرابات سياسية. يورد جايمس تي. كوينليفان بعض المكوّنات الهامة لهذا الواقع:

- استخدام الضباط ذوي الولاء المستند إلى الصداقة للرئيس، أو إلى الروابط الأسرية، أو الولاءات الإثنية ـ الدينية، في المراكز الحساسة.
- تشكيل قواتٍ مسلحة موازية، ليس بالضرورة أن تكون أكبر من الجيش النظامي، لكنها كبيرة وموالية بما يكفي لسحق أي قواتٍ غير موالية.
- تطوير وكالات أمنية عديدة من أجل مراقبة ولاء المواطنين، حتى المرتبطين بالحزب، أي كما هي الحال في العراق وسورية[1].

(1) James T. Quinlivan, "Coup-proofing: Its practical consequences in the Middle East," *International Security*, 24/2 (Fall 1999), 131-165.

يشير فيليب دروز فنسنت إلى طريقة أخرى، وهي ربط الضباط بتركيبة النظام عن طريق خلق إحساسٍ بالمصلحة المشتركة معه[1].

بدأ النجاح المرتبط بإجراءات كهذه بالظهور هنا وهناك في مطلع السبعينات من القرن الماضي. أبلغ نائب الرئيس الجديد للعراق صدام حسين، على سبيل المثال، إلى أحد الصحفيين البريطانيين في العام ١٩٧١: «تكفل الوسائل التي يتبعها حزبنا منع أي فرصةٍ أمام أي شخص يختلف معنا من القفز فوق عدة دبابات لقلب الحكومة»[2]. كان ذلك، بطريقةٍ أو بأخرى، ما فعله هو مع رفاقه البعثيين في العام ١٩٦٨، الأمر الذي أعطاهم سبباً كافياً للتيقن من عدم تكرار هذه الحادثة مجدداً.

شخصنة السلطة

حفل تاريخ العالم، منذ القِدم، برؤساء الدول الذين تمكّنوا من ممارسة الحكم من دون أي قيد، والذين سرعان ما يبدأون بالتفكير بأنهم يعرفون كل شيء، وبأنه لا يُمكن الاستغناء عنهم أبداً. لم يمثّل الرجال الذين أمسكوا بالسلطة في العالم العربي استثناءً لهذه القاعدة، لكن بسبب السرية التي أحاطت بحياة الرؤساء وطريقة ممارستهم السلطة، كان من الصعب تقويم جدية شخصياتهم، أو أسلوبهم في الإدارة أو ميولهم الشخصية، أو حتى مدى نفوذ أفراد أُسرهم، دعكَ من معرفة كيفية تغيّر هذه السمات عبر الزمن. إن ما يراه من هم خارج الحكم هو فقط ما سمحوا به فضلاً عن قدرٍ إضافي صغيرٍ جداً.

بُذلت محاولات مع ذلك لفهم هذا اللغز، في وقتٍ متزامن مع تأليف جان لاكوتور كتابه أنصاف الآلهة: القادة المؤثرون في العالم الثالث، وهو الكتاب الذي نُشر بالفرنسية في العام ١٩٦٩. يوحي العنوان الإنكليزي لذلك الكتاب بأن لاكوتور

(١) Philippe Droz-Vincent, *Moyen-Orient: Pouvoirs authoritaires Sociétés bloquées* (Paris: Presses Universitaires de France, 2004), 209.

(٢) اقتباس من: David Hirst, "The terror from Tikrit," *The Guardian*, 26 November 1971, 15.

استفاد من المفهوم الذي وضعه ماكس ويبر للشخصية المؤثّرة، التي عرّفها على أنها «سحر» يرفع الفرد فوق الشخص العادي، ويمنحه «سلطات استثنائية»، ويثبّته بوصفه قائداً[1]. طبّق الكاتب هذا المفهوم بعد ذلك لتحليل أدوار جمال عبد الناصر في مصر والحبيب بورقيبة في تونس، ونوردوم سيهانوك في كمبوديا، وكوامي نكروما في غانا. يسهل علينا ملاحظة جاذبية هذا المفهوم عند أي شخص يحاول فهم سياسات الحقبة ما بعد الاستعمارية. ظهر مع ذلك قادة أقوياء يمتازون بوئام شخصي مع شعوبهم في عدة أقطار من العالم غير الأوروبي، تمكنوا من قيادة بلادهم في خلال الفترات الصعبة التي مرت قبل استبدال النظام الاستعماري بنظام جديد. بدا أن عدداً كبيراً يحاول تطبيق منطق ويبر الذي يفرض أن تكون شخصياتهم المؤثرة «متكيّفة» مع روتين التركيبة السياسية الناشئة حديثاً، حتى ولو تمكّن عددٌ قليل منهم من إكمال مهمة صعبة كهذه.

أما بالنسبة إلى عبد الناصر فإن لاكوتور يحدد عملية من مرحلتين: الأولى هي «تركيز» السلطة، وهي المرحلة التي اكتملت في العامين ١٩٥٤ و١٩٥٥؛ ثم جاءت مرحلة «الشخصنة» التي اشتملت على تأسيس علاقة ذات اتجاهين ما بين عبد الناصر والشعب المصري، وهي المرحلة التي بدأت مع عودته المظفرة من مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز، الذي عُقد في شهر أيار/مايو من العام ١٩٥٥. تحوّل عبد الناصر منذ تلك اللحظة وما بعدها إلى ما يصفه لاكوتور «التوحد»، أي إنه أصبح مصر و«يتحدث باسم مصر»[2]. أما الخطابات الهامة ـ مثل ذلك الخطاب الذي ألقاه من أجل إبلاغ صفقة السلاح التي عقدها مع الاتحاد السوفياتي (وهي المعروفة باسم «صفقة السلاح التشيكي») في أيلول من العام ١٩٥٥، وذلك الخطاب الذي أعلن فيه تأميم شركة قناة السويس في تموز/يوليو من العام ١٩٥٦ ـ فقد لقيت «ترحيباً حماسياً». تغيّر أسلوب تلك الخطابات، وقال عنها لاكوتور بأنها «التقطت نبض الحياة اليومية، حتى لهجة أهل الريف، وكلام سكان الضواحي». يمضي لاكوتور

(١) Lacouture, *The Demigods*, 15.

(٢) المصدر نفسه، ١٠٨.

للتأكيد أن عبد الناصر ذاته أصبح في هذه المرحلة «جزءاً من الجماهير، أي إنه يتكلم لغتها كما أصبح المتحدث باسمها»[1].

يتحدث لاكوتور كذلك عن مرحلةٍ أخرى من التغيّر الشخصي في القائد ذاته، وهي العملية التي تحوّل فيها عبد الناصر من موقع التشديد على أهمية «التواضع» في خدمة البلاد (١٩٥٣) إلى مرحلة تشتمل على تنظيم تملّق الجماهير، وهي الظاهرة التي قال عنها لاكوتور بأنها تُشاهد «في كل مكان» في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي: أي في الاجتماعات الانتخابية، وزيارات المصانع، ومناسبات تدشين المشاريع، وزيارات الرؤساء الأجانب التي تنظّم بشكلٍ مسرحي[2]. كان وصول الرئيس إلى كل مناسبة من هذه المناسبات هو ذاته تقريباً:

> يلوّح بذراعه مثل بطلٍ متمرّس. يبتسم ويخطو إلى الأمام بطريقته المعهودة التي يتعمد فيها الانحناء إلى الأمام. إنه «العظيم»، و«الكريم»، و«المنتصر»، و«العادل». إنه أبو الثورة و«محرر الأمة»[3].

إننا نمتلك كل الأسباب التي تجعلنا ننظر إلى كل هذا كجزءٍ من تأثيرٍ محسوب، وهو التأثير الذي يتولى فيه عبد الناصر ذاته دوراً شخصياً بحسب ما يقوله لاكوتور، أي إنه يُشرف على كل ما يُقال في الصحافة الخاضعة لسيطرة الحكومة. كما يُظهر اهتماماً كبيراً بمحتويات برامج التلفزيون الذي افتتحه في العام ١٩٦٢[4]. ربما أدرك بحدسه بأن «الشخصية المؤثّرة تحتاج إلى تجديد دائم»[5].

ظهر هذا النوع من عبادة الشخصية بسرعة مدهشة، أي كما يحدث عادةً في دول العالم التي استقلت حديثاً، وذلك عندما عمد عبد الناصر إلى الابتعاد عن زملائه

(١) Lacouture, *The Demigods*, 110.

(٢) المصدر نفسه، ١١٣.

(٣) المصدر نفسه، ١٢٠.

(٤) المصدر نفسه، ١٢٢.

(٥) Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 127.

العسكريين السابقين كما ابتعدوا عنه. أبلغ إلى أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة، الرائد صلاح سالم، برنامجاً إذاعياً: «إنه [عبد الناصر] يبتعد عنا، وعن وسطنا، وذلك عن طريق تواضعه، أي كما ابتعد المخلّص عن أتباعه، لكن ليس بيننا أيّ يهوذا»[1]. إنه تصريح مذهلٌ بالفعل.

بذل عبد الناصر، في واقع الأمر، بعض المحاولات للتخفيف من تأثير سلوكه الذي يزيد من إعجاب الجماهير به، وذلك عندما عاش ببساطة في منزله القديم في ضاحية هليوبوليس في القاهرة، وعندما قلّل من خروجه للغداء خارج المنزل، بالإضافة إلى تمضية عددٍ من أمسياته في المنزل في المطالعة والمناقشة مع الخبراء. نلاحظ كذلك بأنه نادراً ما تكلم بصيغة المتكلم مفضّلاً ما دعاه لاكوتور التحدث بصيغة «نحن»، لكنها كانت الصيغة التي تتضمن «مزيجاً مشتركاً من الخداع والصدق»، وهو كان يستخدمها في بعض الأوقات للتشارك في المسؤولية مع الشعب، وفي بعض الأوقات الأخرى من أجل تأنيب الجماهير، أي كما فعل في العام ١٩٥٦: «خضنا ثورة ضد الظلم. ماذا فعلتم؟ إن عدوّنا ليس الإمبريالية فقط، إنه بينكم»[2].

لا أريد القول من خلال ذلك كله إن الثورة التي قادها عبد الناصر لم تطبق برنامجاً هائلاً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدءاً بإعادة ترتيب العلاقات الريفية ووصولاً إلى تحويلٍ هائلٍ للثروة، من طبقة مالكي الأراضي والتجار القديمة، إلى الطبقات الأكثر فقراً من الشعب المصري. لا أريد القول كذلك بأنه لم يحاول تكوين كيانٍ جديد وهام للإدارة يستند إلى حزبٍ مرخصٍ واحد هو الاتحاد الاشتراكي العربي، ومجلس تمثيلي منتخبٍ من الشعب. لكن ترافق كل ذلك مع كلفةٍ كبيرة: إسكات المعارضة، وإنهاء الحياة الثقافية المصرية الرائعة التي كانت سائدة في الفترة ما بين الحربين. خضع الشعب في هذه الأثناء إلى ما وصفه الكاتب توفيق

(١) Lacouture, *The Demigods*, 124.

(٢) المصدر نفسه، ١٢٥.

الحكيم على أنه شللٌ للعقل، وتسليم الشعب لقواه الحركية، وأخذ القرارات لحاكم قوي كان يعتمد عليه لحلّ كل مشاكله بالنيابة عنه[1].

بدأ الرجل الكبير، أو «الريّس»، كما يحدث عادة، بارتكاب أخطاءٍ كبيرة. ترأس عبد الناصر العمل في فترة من التخطيط الاقتصادي غير المتماسك، وذلك بدءاً من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى إلى نشوء قطاع عام واسع بشكلٍ كبير وغير فعال، وتبع ذلك الخطأ الكبير في الحسابات، الذي تضمن قرار الذهاب إلى الحرب مع إسرائيل في العام ١٩٦٧. لكن يُحسب له عرضه الاستقالة كردّ على هذه الكارثة الأخيرة التي ألمّت به. ضحى عبد الناصر كذلك بما تبقى من صحته المتدهورة في محاولة منه إعادة مصر والعالم العربي إلى النهوض، وذلك في خلال السنوات الثلاث المتبقية له قبل وفاته في العام ١٩٧٠. يورد لاكوتور مع ذلك، وفي النهاية، قولاً لمصدرٍ مصري مطّلع تضمّن تنديداً شديداً بالحكم الناصري: «بسبب عجزه (عبد الناصر) عن الاعتراف بمشاكل مصر، أو عجزه عن حلها، وهو الذي عمد إلى تجسيدها [بشخصه]»[2].

يورد لاكوتور بأن إصرار الحبيب بورقيبة على القوة الفردية كان أكثر إثارة، وهو الذي كان شخصاً تميّزت قيادته للحركة التي تلت الاستعمار بغرورٍ استثنائي، وإحساسٍ بالقدر الشخصي حتى قبل نيل البلاد استقلالها في العام ١٩٥٥. أوردت رسالة كتبها عندما كان سجيناً لدى الفرنسيين في العام ١٩٥٢: «إذا ما انتهت حياتي فإن الشعب سوف يعاني خسارة لا تعوض، وهي تتعدى خسارة قائده، والمستشار الروحي الذي يُعتبر ثمرة تضحياتهم السابقة»[3].

لا يُعتبر توسيع الصلاحيات الرئاسية بعد تسلّمه منصبه أمراً مفاجئاً والحالة هذه، وهو الذي اعتمد لقب «القائد الأعلى»، بعد أن أصبح الموضوع الوحيد للصحافة

(١) Tawfiq al-Hakim, *The Return of Consciousnes.* ترجمة Bayly Winder (New York: New York University Press, 1985), 24.

(٢) Lacouture, *The Demigods*, 135.

(٣) المصدر نفسه، ١٥٢.

اليومية، ونشرات أخبار التلفزيون، وبعد أن انتشرت صوره في كل مكان، ومع زحف «الشعب بأسره للقائه» في المدن والقرى عندما كان يقوم بجولاته داخل البلاد[1]. يشير لاكوتور إلى «الإحساس بالحضور في كل الأمكنة وأن كل شيء ينبع منه، وأن كل شيء يتحدث عنه»[2]. أما المنتقدون الأقوياء الذين كان عددهم كبيراً في العقد الأول من تسلّمه منصبه، والذين رأوا في كل ذلك «احتفالاً لا نهاية له من التوحّد الشامل»، فقد اعتُبروا «منشقّين غير مخلصين» يجب عزلهم، وسجنهم، أو نفيهم بسرعة[3]. لكن لاكوتور، بالرغم من أن كلامه يُعتبر صحيحاً لسجل بورقيبة في سنواته الأولى في الحكم، إلا أنه لم يعطِ اهتماماً خاصاً للسياق العام أو للترتيب الزمني، وهكذا بدا كلامه وكأنه حتمي، وغير محسوب، وسهل إلى حد المبالغة.

تعطينا ليزا ويدين مساهمةً رئيسة ثانية في دراسة السلطة الشخصانية. تجنبت ويدين مفهوم الجاذبية الشخصية لمصلحة مفهوم يستند إلى أفكار السلطة والاستعراض، وهي الأفكار التي نجدها عند ميشال فوكو وكليفورد جيرتز، وهي تستخدمها لتفسير حضور يبدأ تقريباً فور تسلم حافظ الأسد السلطة منفرداً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٠، وذلك بالترافق مع مقادير ضخمة من الخطب البلاغية الملأى بالحماسة، التي تلاحظ الكاتبة بأنها لا تصل إلى العمق كثيراً. تعرّف ويدين هذه الخطب على أنها استراتيجية الهيمنة التي تستند إلى «الإخضاع بدلاً من الشرعية»، وهي الاستراتيجية التي يتصرف المواطنون بموجبها ليس عن اقتناع، بل «وكأنهم» يبجلون قائدهم[4]. أفادت هذه الاستراتيجية، على سبيل المثال، في شخصنة الدولة ووضعها فوق المجتمع، وهي التي كانت مفصلة بشكلٍ رائع للتعويض من افتقاد الأسد الجاذبية البدنية، وذلك بالرغم من أنها خدمت مهمات مذاهب تقديس الرئاسة في عدد آخر من الدول العربية. أظهر الرئيس السوري ـ بخلاف جاره صدّام حسين

(١) Lacouture, *The Demigods*, 176.

(٢) المصدر نفسه، ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ١٩١.

(٤) Liza Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 6.

الذي وجد أساليب للإيحاء بإحساسٍ قوي من الذكورية الحيوية بعد تسلّمه السلطة الفردية في العراق في العام ١٩٧٩ ـ شخصية هادئة وتأملية، وذلك مع حرصه الدائم على ارتداء بذلة وربطة عنق، وكان بطيئاً عند إلقاء خطبه ومنحني القامة قليلاً، كما كانت حركاته متباطئة[١].

أما ملاحظة ويدين الهامة الثانية فكانت أنه في مذهب تقديس الشخصية في سياقها السوري لا تتكثف مع الزمن من تلقاء نفسها، لكنها تزداد وتذوي بحسب الظروف السياسية. يتوضح ذلك بشكلٍ خاص عند طلب «إظهار الولاء الكاسح» في أوقات الأزمات، أي كما حدث في فترة المعارضة الداخلية المتصاعدة التي حدثت في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، والتي ظهرت مجدداً في خلال الأزمة الصحية التي تعرض لها الأسد في العامين ١٩٨٣ و١٩٨٤، أي عندما واجه تهديداً داخلياً آخر من شقيقه رفعت[٢]. أضافت ويدين أن هذا المذهب، بعد استخدامه بهذه الطريقة، أعطاه مرونة كبيرة، وسمح له «بتغيير الاتجاه، والعودة إلى نقاط التركيز السابقة استجابةً لأي أزمة جديدة تتحدى عرض النظام المثالي للأحداث، والأوضاع، والشعب»[٣].

قدّمت مرونة من هذا النوع حلاً جزئياً لمشكلة قديمة لكيفية التصرف عندما يصل مذهب تقديس الشخصية إلى حدود الفائض البلاغي، أي كما تفترض ويدين بأن هذا هو ما فعلته سورية في العام ١٩٨٥. لا يستطيع المرء الحصول على أكثر من ١٠٠ بالمئة من الدعم في الاستفتاء، وكذلك يصبح من الصعب إضافة أي شيء على أوصاف مثل «كلي العلم»، و«الخالد»، أو «قائدنا إلى الأبد». كان من حسن حظ النظام في العراق أنه تمكّن من التغلّب على المشكلة ذاتها عن طريق تحوّله إلى الدِّين في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، الأمر الذي فتح المجال أمام مفردات جديدة للثناء على صدّام حسين بوصفه يأتي وراء الله مباشرة. أما في سورية

(١) Liza Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 29.

(٢) المصدر نفسه، ١٤٩-٤٨-٣٥-٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ٣٤.

فقد أمكن إضافة موضوعات عادية أكثر من أجل تنويع المفردات السابقة، وكان أكثرها إثارة للاهتمام التركيز على عائلة الأسد بوصفها نوعاً من العائلة «المقدسة» في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي[1].

نستنتج من ذلك كله أن مذاهب كهذه لا تضفي الشرعية على مفهوم الرئيس لمدى الحياة فقط، بل إنها تشجّع على الاعتقاد بأنه لا بد وأن يخلفه أحد أفراد العائلة المقدسة ذاتها. أما في سورية فقد بدأ ذلك في أواخر فترة الثمانينيات، وذلك مع إعادة تأهيل باسل، ابن حافظ الأسد وتحويله من شابٍ منغمسٍ في الملذات إلى «قائدٍ محتمل غير فاسد»، الأمر الذي تبعه في العام ١٩٩١ توزيع ملصقات ولافتات تشير إلى الرئيس على أنه «أبو باسل»[2]. لحق التعديل بعض تلك الشعارات لتتلاءم مع الفرق بين الشخصيات، وتتحول إلى الابن الثاني للأسد، أي إلى بشّار، وذلك بعد وفاة باسل في حادث سيارة في العام ١٩٩٤.

توحي دراسة تأسيس الأنظمة الرئاسية الثلاثة التي استعرضناها تواً، أي أنظمة مصر، وتونس، وسورية، بوجود عددٍ من العوامل القوية التي روّجت ظهور الرؤساء العرب لمدى الحياة. تشتمل جذور هذه العوامل على خلق دولةٍ أمنية ملتزمة تطبيق برنامج على المدى الطويل من التطوير الاقتصادي والاجتماعي المخطط له، يديره رئيس واحد تضعه مؤهلاته، بالإضافة إلى مذهب تقديس الشخصية - وعائلته بأسرها في حالة الأسد - فوق المجتمع، والحزب، والنخبة، الأمر الذي يسمح له بالحكم من دون أي مراقبة تقريباً طوال الفترة التي يراها مناسبة. يعني ذلك بأنه يحكم، عملياً، لمدى الحياة. بدايةً، تشتمل هذه العملية على إعطاء بعض الانتباه لبعض المظاهر الجمهورية، وعلى سبيل المثال غياب القصور، وذلك من ضمن ما تصفه ويدين على أنه العمل بوصفه «الوسط الجسدي لقوةٍ إلهية». تغيب في هذه الحالة كذلك أي

(١) Liza Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 55-60.

(٢) المصدر نفسه، ٦٠.

إشارةٍ إلى العائلة الحاكمة[1]. بدأ الرؤساء يميلون بمرور الوقت إلى المزايا الملكية، كما طلبوا قدراً أكبر من مظاهر الولاء من شعوبهم، هذا في حين أبعدوا أنفسهم عن الآخرين بوصفهم بشراً من نوعٍ آخر يتمتعون بحكمةٍ أكبر، وقدرٍ أكبر من بعد النظر، ومن الشجاعة قياساً على الشعب الذي يحكمونه.

لم تتوافر علاماتٍ مع ذلك على أن هؤلاء الرؤساء الأوائل يفكرون كثيراً في مسألة خلافتهم. لم يفكّر هؤلاء، ولو للحظةٍ واحدة، بأن أبناءهم سوف يخلفونهم. بدا أن ناصر وبورقيبة قد اطمأنا إلى تكوين آلية دستورية لكيفية اختيار الرئيس الجديد. أما في حالة عبد الناصر فقد قضت هذه الآلية بحصول المرشح على غالبية الثلثين من أعضاء البرلمان على أن يحصل المرشح بعد ذلك على مصادقة استفتاء شعبي على صعيد البلاد بأسرها. توفّي عبد الناصر في عمر صغير يبلغ الثالثة والخمسين عاماً. بدا كذلك أن بورقيبة لم يهتم كثيراً بمسألة خلافته قبل أن يُقدم بن علي الطموح على إطاحته بعد أن أمضى ثلاثين عاماً في الحكم. كانت سورية هي البلد الوحيد الذي بدأ فيه رئيسها حافظ الأسد بالتفكير جدياً في تهيئة أحد أبنائه لخلافته بعد وفاته. يعود سبب ذلك إلى عدة عوامل منها الحالة الصحية السيئة للرئيس، والتحدي الذي واجهه من أخيه، وبالتأكيد نتيجة ضغط النخبة من مجتمعه الأقلّوي، أي العلويين.

أما في الجمهوريات العربية الأخرى مثل الجزائر، وليبيا، والسودان، واليمن، فإن الرئاسات لمدى الحياة إما أنها ظهرت بطرائق مختلفة، وإما أنها اتخذت أشكالاً مختلفة. كان ذلك يحدث أحياناً مع تركيزٍ أقل على تقديس الشخصية، وأحياناً أخرى كان يجري ذلك من دون الإشارة إلى أقرب أفراد العائلة.

(١) Liza Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), 27-28.

الفصل الثالث

المكوّنات الأساسية للنظام

تعود «الدولة الأمنية العربية» بجذورها إلى الأنظمة الرئاسية الاستبدادية التي تأسست بعد وقتٍ قصيرٍ من الاستقلال. مرّت هذه الأنظمة بمرحلة من الهيمنة السياسية المركَزة قبل إعادة تشكيلها لتضم مصالح اقتصادية خاصة، بالإضافة إلى نوع معيّن من الديمقراطية الخاضعة للتأثير. لكن الوظيفة الأساسية لتلك الدول بقيت دائماً إبقاء الرئيس في سدة الحكم لمدى الحياة. لكن بالنظر إلى مرور عدة عقودٍ من وجودها، وتأسيس شبكاتها من الضباط الأمنيين الذين ما زالوا من ضمنها، فإنه من المرجّح بأن تتمكن أجزاءٌ من تركيباتها من البقاء إلى ما بعد حقبة الرؤساء الفرديين الأقوياء التي تمخّضت عنها في الأساس.

كانت الدول الأمنية، ولا تزال، مفرطة في المسائل الشخصانية والفردية، وهي تكون عموماً، على أيدي حكام ترأسوا البُنى السياسية التي أخذت تشتد صلابة بمرور الزمن، بغضّ النظر عن التنازلات التي وظّفوها لكسب الناس في خلال سنوات حكمهم الأولى. أما تأثير كل ذلك في حياة وحريات رعايا الرؤساء [المواطنين] فقد تميزت بقدر كبيرٍ من عدم المساواة، أي إنها أعطت أقلية من الناس حرية كبيرة وفرضت قيوداً كبيرة على فرص حياة وتوقّعات الآخرين جميعاً. أما الملوك العرب، وعلى الخصوص منهم في الأردن والمغرب فقد أسّسوا أنواعاً مشابهة من المؤسسات المستندة إلى الأمن مع نتائج مشابهة.

تُعتبر الدولة الأمنية دولةً «شرسة» كذلك بما يرافقها من سلطاتٍ قمعية هائلة يُقصد منها جزئياً، كما يلاحظ نزيه الأيوبي عن حق، التعويض عن حقيقة افتقادها المدى والتماسك الضروريين إما لفرض الضرائب بطريقة فعالة، وإما لتوفير مجموعة

واسعة من السلع العامة لمواطنيها[1]. يعود أحد أسباب هذا الوضع إلى درجة المركزية العالية مع تركيز كل السلطة بأيدي أناسٍ قليلين، الأمر الذي يعني إعطاء الوزراء المدنيين مبادراتٍ شخصية قليلة. نلاحظ في الوقت ذاته بأن الروابط ما بين الأجزاء المكوّنة للحكومة واللازمة للجهود المنسقة تبقى ضعيفة ومتخلفة. يُضاف إلى كل ذلك أن الافتقاد التام للموارد عموماً، بالإضافة إلى الرغبة في تكوين نظام دعم شخصي، هو الذي شجّع هذه الأنظمة الرئاسية على تلزيم ما يُعتبر عادةً من ضمن أنشطة الحكومة المركزية، وذلك إما لأتباعها من الأزلام، وإما لمؤسسات ذات مصالح ذاتية مثل الجيش، وهي مؤسسات لا يُمكن أن يُقال عن إحداها بأنها تهتم بالمدنيين من صميم قلبها. يمكننا التأكيد كذلك أن سلطات الدولة التشريعية والإشراف القضائي كانت ضعيفة في هذه الدول، وهي بالتالي لا تزال كذلك.

يتربع على قمة أنظمةٍ كهذه المكتب الرئاسي، والعائلة الرئاسية، وثلة صغيرة من المستشارين الآتين من مؤسسة الجيش، والوكالات الأمنية، ونخبة رجال الأعمال. يأتي في المرتبة الثانية من الأهمية كبار أفراد الجيش، والوكالات الاستخبارية، والشرطة، بالإضافة إلى مجموعةٍ صغيرة من الرأسماليين التابعين للنظام الذين يحصلون على الفرص والنفوذ في مقابل دورهم في توفير موارد إضافية للنظام، أي المال، والمهارات التنظيمية في بعض الأحيان. يأتي بعد ذلك الوكالات الرئيسة للإدارة المدنية، والوزارات، وحكام المحافظات، بالإضافة إلى أهم مراكز التشريع والسيطرة العقائديين: الجهاز التعليمي، ووسائل الإعلام الرسمية، والجهاز القضائي والمؤسسة الدينية الخاضعة كلها للضغوط.

يجب علينا إضافة الأحزاب التابعة للدولة والمنظمة تنظيماً جيداً حيثما توجد. أما الأمثلة الماثلة أمامنا فتتمثل في نظام مبارك في الحزب الوطني الديمقراطي الذي يضمّ ثلاثة ملايين عضو، وشبكة مكاتب على امتداد البلاد. أما في تونس فلدينا التجمع الدستوري الديمقراطي، وهو الحزب الذي يتمتع بحضور وطني كاسح،

---

(١) Nazih Ayubi, *Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1995), 394.

ويضطلع بمهمات دعائية ضخمة. بالإضافة إلى القيام بمهام مساعدة للشرطة تشتمل على المراقبة وتجميع المعلومات.

استفادت معظم الأنظمة الرئاسية العربية عند تأسيسها من نسخةٍ ما من الاشتراكية العربية، إما بصيغتها الناصرية وإما البعثية السورية وإما العراقية. تعدلت هذه الأنظمة مع الوقت لتشمل تركيزاً أكبر على تحرير الاقتصاد، وترافق ذلك أحياناً مع بعض التحرير السياسي كذلك. فضّل الحكام بعد ذلك الذهاب إلى مجالاتٍ أبعد بكثير لتخليص أنفسهم من أي شيء قد يعيق مرونتهم وحرية تصرفهم، وهكذا تقلصت العقائد التابعة للنظام إلى أكثر بقليل من تنويعاتٍ لا نهاية لها للموضوعين المتلازمين: القومية والتنمية، وهكذا سُمح للمعالجات القديمة بالتلاشي. جاء تصريح صدّام حسين الشهير، الذي يُعتبر صادقاً وإن لم يكن قابلاً للتعميم، في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وتحدث فيه عن أن البعث أصبح كل ما يقوله هو بنفسه، وأن «القانون هو أي شيء أكتبه على قصاصة من الورق»[1].

يجب علينا الاهتمام بما يُمكن أن يسمّى الأولويات المركزية التي بدأت بالتأثير في هذه الأنظمة الرئاسية الأمنية. ارتبطت إحدى هذه الأولويات مباشرة بأمن النظام ذاته. أما الأهم من ذلك هنا فهو الحاجة إلى إيجاد الموارد المطلوبة واللازمة للحفاظ على الجيش والشرطة نظراً إلى ما يتعلق بمعنويات ومصالح طبقة كبار الضباط، وذلك لأن الجيش والشرطة يوفران العمل لنسبة مهمة من الناس الذين كان يمكن أن يكونوا عاطلين عن العمل، وبالتالي شباناً ساخطين.

أما الأولوية الثانية فتتعلق بما يمكن تصنيفه عموماً على أنه آليات شرعنة النظام. تشتمل هذه الآليات على حزب الدولة، والدستور، وإجراء انتخابات واستفتاءاتٍ بشكلٍ منتظم، إضافة إلى منظمات حقوق الإنسان الرسمية وشبه الرسمية، وهي منظمات يُطلب إليها في معظم البلدان أن تسجل في وزارة الشؤون الاجتماعية

(١) *House of Saddam*، الحلقة الأولى، BBC2، ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٨. أخذ الاقتباس الأساسي من حديثٍ جرى ما بين صدّام وأحد المواطنين عبر التلفزيون العراقي (المعلومات من سنان أنطوان).

بحيث تخضع لإشرافها. لكن ما هي قيمة آليات شرعنة النظام هذه بالنسبة إلى بقاء النظام، بالنظر إلى المقادير الهائلة من القوة الفعلية المعطاة لها؟ يبقى ذلك سؤالاً مفتوحاً للنقاش. لكن النقطة الأهم في هذا المجال هي أن النظام ذاته عامل تلك المؤسسات بقدرٍ كبير من الأهمية، ليس من حيث تصميمها على إخضاع الشعب فحسب، لكن بصفتها طريقة لتوفير المساعدات المالية الأجنبية. يصدق هذا الوضع على الخصوص على أشكال المساعدات الاقتصادية التي اعتمدت على بعض أنواع الشروط فيما يتعلق بالإصلاحات في مجال الشفافية، وحكم القانون، وترويج الديمقراطية وإرسائها. كان من حسن حظ هذه الأنظمة الرئاسية أن يكون المانحون أو الدول المانحة، تاريخياً، على استعداد للعمل مع أكثر التعريفات تحديداً لما يشكل ديمقراطية: أي إجراء انتخابات مشكوكٍ في أمرها حتى مع عدم وجود أدنى احتمال لهزيمة الحزب الحاكم، دعك من تركه المنصب.

أما الأولوية الثالثة فقد كانت تطبيق السياسات الاقتصادية الضرورية للجمع ما بين النمو المنتظم، ونسبة تضخم متدنية نسبياً مع القدرة على تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي للفقراء بالإضافة إلى الخدمات العامة مثل الكهرباء، أو المياه، أو النقل إلى الذين يتمكنون من تحمّل تكاليفها.

الرئاسة

تبقى طريقة العمل الداخلية للأنظمة الرئاسية الأمنية، في معظم الحالات، محجوبة إلى حدّ كبير، سواء في الماضي أو في الحاضر، مع وجود مناسباتٍ قليلة تسمح بمراقبة الرؤساء في أثناء تأديتهم عملهم، أو معرفة كيفية اتخاذهم القرارات بالفعل. أما المهمة الأساسية لأي رئيس جمهورية عربي قوي فكانت إنشاء نظام يحافظ كلاهما على الآخر ليستمر الرئيس في منصبه وتتركز في يديه معظم عملية اتخاذ القرارات. تُعتبر هذه عادةً مسألة شخصية مزدوجة، لأن الأمر لا يقتصر فقط على تطوير الرؤساء لمدى الحياة أنظمة الإدارة والتحكم الخاصة بهم، لكنهم يفعلون ذلك بأساليب تتماثل مع أساليب القيادة الفردية الخاصة بهم. يمكننا القول كذلك

إن هذا ما جعل مسألة القلق بشأن الخلافة ضاغطةً أكثر بالنسبة إلى أفراد عائلات الرؤساء والمقربين منهم. إذ، كيف يمكنهم الوثوق بأن أي شخص يخلف الرئيس الحالي ـ وهو غالباً أكثر شباباً بكثير منه ـ سوف يتمتع بالقدرات الضرورية التي تسمح له بمحاكاة طريقة الحكم الرئاسي التي تتميّز بقدرٍ عالٍ من الشخصانية؟

يتميّز كل نظام بنوع من أنواع التحرك الموازِن حيث يتم التعامل مع قادة المؤسسات، وكذلكَ الأفراد الأقوياء في النخبة، كل على حدة بطريقة تمنعهم من تشكيل تحالفات قادرة على كبح حرية الرئيس في التصرّف، أو تسمح لهم بمراكمة ما يكفي من المعرفة بكيفية عمل النظام برمته بشكلٍ يسمح بتكوين معارضةٍ منظمة. يُلاحظ أن بعض هؤلاء القادة يدينون للحاكم بالطاعة، كما يحصل آخرون على منافع كبيرة شتى. يعرف الجميع في هذه الحالة بأن أي امتيازات يتمتعون بها يُمكن أن تُسحب منهم بسهولة، كما يعرفون بأن أحداً منهم لا يُعتبر شخصاً لا يُمكن الاستغناء عنه.

أما كيفية تطبيق هذه الممارسة فكانت تُترك، بطبيعة الحال، إلى الحاكم الفرد. لكن يمكننا معرفة أمرٍ يتصف بالأهمية حول تطبيق الرؤساء لهذه السلطة شبه الملكية، وذلك عند ملاحظتنا خياراتهم في أمكنة إقامتهم التي تميل لأن تكون أكثر فخامة، وأكثر ملكية بمرور الزمن. لكن في حالة تونس، على سبيل المثال، فإن الرئيس بن علي عاش وأفراد أسرته في مجمّع ضخم من الأبنية في قرطاجة (إحدى ضواحي العاصمة تونس). لم يضمّ هذا المجمّع مكان إقامة الرئيس فحسب، بل مجموعةً كاملة من وزارات الظل التي كانت تعمل بوصفها الوكالات الحقيقية للحكومة. أما الحكام الآخرون، مثل الرئيس المصري مبارك، وسلفه أنور السادات، فقد فضلوا التنقل من مقرّ رئاسي كبير إلى آخر. في حين آثر رؤساء آخرون، مثل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، الاستمرار في العيش في أماكن هي في واقع الأمر مقار عسكرية تمكن من حمايتهم من محاولات الاغتيال، أو من الهجوم عليهم. نلاحظ هنا وجود مساحة من التواضع عند بعض الرؤساء، كما أن إحدى البرقيات الأميركية التي ظهرت في ويكيليكس وصفت القذافي

بأنه قليل الظهور في طرابلس، مع العلم أن مجمعه السكني في باب العزيزية، «ليس فخماً بأي حالٍ من الأحوال» وذلك مقارنةً بالقصور الفخمة التي تسكن فيها العائلات الحاكمة في الخليج(١).

تعطينا طبيعة زوار القصر، بوصفهم ممثلين لسلطاتٍ هائلة، فكرة كافية عن دور هؤلاء الزوار الذين يمتلكون أكثر المزايا السياسية قيمة: إمكان دخول القصر، الذي يُقاس عادة بما وصفه باتريك سيل عندما كتب عن سورية حافظ الأسد بأنه يتم «بعناية بالغة»(٢). إن امتلاك الحق في دخول القصر الرئاسي لا يعني فقط حيازة فرصة التأثير في سياسة الرئيس، أو إثارة قضية ما، لكنه يعني الحصول على فوائد كثيرة أخرى، مثل القدرة على عرض قضية للأصدقاء أو الزملاء، أو احتمال الدخول في صفقات تجارية مغرية. أما إمكان مقابلة أفراد أسرة الرئيس فيحمل المزايا ذاتها.

تمكّن كل رئيس من تطوير طريقته الخاصة به في فرض الاحترام، وتنظيم أوقاته، واختيار مستشاريه، وتوقع التهديدات المحتملة. عمد بعض الرؤساء، مثل عبد الناصر، وحافظ الأسد، وبن علي في تونس، إلى تمضية ساعات طويلة في مكاتبهم، كان الأسد يمضي أربع عشرة ساعة في العمل يومياً، وهي الساعات التي اشتملت على معالجة قضايا قليلة الأهمية نسبياً يرفعها المحيطون بالرئيس، الذين يخشون من اتخاذ القرارات بأنفسهم(٣). أما رؤساء آخرون، مثل حسني مبارك فقد كانوا يمضون يومياً ساعات أكثر في العمل الشاق عندما كانوا أصغر سناً، لكن عندما تقدموا في السن فضّلوا إيكال معظم شؤون حكوماتهم إلى آخرين، وكانوا نادراً ما يقرأون الصحف، هذا إذا قرأوها على الإطلاق، ولا يتركون لأنفسهم سوى اتخاذ القرارات بالغة الأهمية. كان من الأفضل لأي شخص منافس من الذين يستخدمون مراكزهم

(١) "US Embassy Cables: Gaddhafi's modest life style," طرابلس ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، في Guardian.co.uk، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. كُشف في وقتٍ لاحق بأن المجمّع يقع فوق مجموعة كبيرة من المستودعات تحت الأرض.

(٢) Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I.B.Tauris, 1988), 340.

(٣) على سبيل المثال، المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

أو جاذبيتهم الشخصية لأجل تكوين مركز قوةٍ منافس، أن يلزم جانب الحذر. تبيّن بشكلٍ عام أن الجاذبية الشخصية لدى الآخرين تشكّل لعنة بالنسبة إلى الرؤساء الذين لا يتمتعون بهذه الجاذبية[1].

يختلف الحكام كثيراً بالنسبة إلى عدد المستشارين الذين يرتاحون إلى رؤيتهم بشكلٍ منتظم. عمد رؤساء، بشكلٍ خاص مبارك، وحافظ الأسد، وبن علي على سبيل المثال، إلى تحديد عدد المستشارين كلما تقدموا في السن. نلاحظ في هذا المجال أن التقاء الجماهير كان محصوراً بعددٍ قليل من المناسبات العامة، أو أنه ينظَّم بعناية على نحو لقاءاتٍ شخصية في تجمعات منتظمة أو الديوانيات، أي مثل ما يحدث في السودان أو اليمن.

تبرز بعد ذلك مسألة الأسلوب، فبينما بدا بأن غالبية الرؤساء العرب يريدون إبراز أنفسهم بوصفهم أوصياء جادّين على مصالح البلاد، إلا أن عدداً قليلاً منهم، مثل أنور السادات أو معمر القذافي كان يحرصون، أو مازالوا، على إظهار شخصيات أكثر حماسة، ويرتدون ملابس مبهرجة من تصميمهم كما يحوّلون المناسبات العامة إلى نوعٍ من العرض المسرحي.

تتنوع كثيراً كذلك أدوار العائلة الحاكمة. استخدم بعض الرؤساء، مثل علي عبد الله صالح في اليمن، نحو ثلاثين من أقربائه للسيطرة على أقسام هامة من الجيش والأجهزة الأمنية. أما آخرون، مثل السادات وبورقيبة، وبشّار الأسد فقد شجعوا زوجاتهم على القيام بدور وسطٍ يقع ما بين الملكة والسيدة الأميركية الأولى، فكانوا يشعرون بالسرور عند حصولهن على الشهادات الجامعية وانشغالهن بأنشطة الجمعيات الخيرية، وعلى الخصوص منها تلك التي تُعتبر محايدة سياسياً، والتي تعطي الانطباع بوجود مجتمع مدني حيوي يهتم على الخصوص بحقوق المرأة. لكن هذه القاعدة لا تنطبق على الجميع، لأن حافظ الأسد، ومعمر القذافي، وعمر البشير، وعلي عبد الله صالح أبقوا زوجاتهم بعيداً من الأعين. برزت زوجةٌ واحدة

(١) الدليل من مصر من شبلي تلحمي.

كأكبر سيدة أعمال في البلاد، وهي زوجة زين العابدين بن علي، التي امتلكت وأدارت بعض أكبر الشركات في الاقتصاد التونسي. إننا نجد هنا، كما في عددٍ من الحالات الأخرى، الرئيس الملك وهو يتمتع بحرية توزيع الأدوار على أقربائه تفوق كثيراً حرية الملك التقليدي. ونجده أحياناً وهو يستدعي ابنه من الخارج على وجه السرعة لمساعدته. ونجد آخرين يحددون الدور الذي يتوقع أن تؤديه زوجاتهم.

يمتلك الأبناء وأزواج البنات أدوارهم الهامة الأخرى. وسواء أكانوا خلفاء محتملين لمنصب الرئاسة (مصر، ليبيا، تونس، اليمن)، أم مدراء سياسيين (مصر وتونس)، أم قادة موالين للوحدات الأساسية في الجيش والأجهزة الأمنية (ليبيا واليمن). وجب على هؤلاء الخضوع لفترة من الاختبار يختار فيها بعضهم، مثل علاء، وهو الابن الأكبر لمبارك، عدم الترشح لخلافة أبيه، أو مثل عدي حسين في العراق الذي أثبت بأن مؤهلاته العسكرية غير كافية. لكن آخرين، مثل جمال، الابن الثاني لمبارك ووارثه المحتمل في منصب الرئاسة، فقد لعب دوراً ثانوياً، وكسب مبالغ هائلة من الأموال التي جمعها عندما أصبح شريكاً إجبارياً في الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في مصر.

يستتبع ذلك أن الأبناء والأقرباء الآخرين يجب أن يُعتبروا جميعاً جزءاً من فريق واحد مكرسٍ لتعزيز مصالح العائلة المشتركة. يمكننا أن نفترض في هذا المجال أن يكون بعض الأبناء متنافسين محتملين، كما كانت الحال في ليبيا واليمن، أو في بعض الحالات لوالدهم ذاته. كانت هذه أقله هي الحالة التي تحدث عنها صدام حسين في العراق عندما سأله أحد المحققين الأميركيين عم إذا كان قد فكّر يوماً في مسألة توريث منصبه، فأجاب بلهجة نصف مازحة بأنه فعل ذلك، لكنه كان على علم كذلك بما حدث في عُمان في العام ١٩٧٠ حيث تمكن السلطان من إزاحة والده عن الحكم بمساعدةٍ من البريطانيين[1]. لعبت بنات الرئيس في بعض الحالات دوراً هاماً، وعلى الخصوص عندما كانت زوجة الرئيس تختار عدم الظهور كثيراً في

(١) المعلومات من جوزيف ساسون.

العلن. حدث ذلك في ليبيا على سبيل المثال، حيث امتلكت عائشة القذافي جمعيتها الخيرية الخاصة بها، كما اشتركت في تعزيز الخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال.

الجيش والأجهزة الأمنية

كان الجيش، على الدوام تقريباً، هو المصدر الرئيس للحماية داخل البلاد بالنسبة إلى كل رئيسٍ عربي، بالرغم من أننا نلاحظ في حالات قليلة بأن هذا الدور يطغى عليه الدور الذي تلعبه مختلف الأجهزة الأمنية، بما فيها الشرطة [شبه] العسكرية. أما كون الجيش كبيراً بما يكفي للاشتراك في حرب مع أحد البلدان المجاورة فهو أمرٌ آخر. لكن بالنسبة إلى الدول التي لها حدود مع إسرائيل، فإن ذلك يبقى أمراً وارداً بالرغم من كونه احتمالاً بعيداً. نلاحظ كذلك أن آخرين قد تخلوا نوعاً ما عن السعي إلى تبني سياسة خارجية مدعومة من الجيش.

أما أكبر الجيوش، فهي التي استفادت، لأسبابٍ تاريخية، من التجنيد الإجباري الشامل أو شبه الشامل، وهي لا تزال كذلك في مصر، وسورية، ومملكَتَي الأردن والمغرب، وكذلك العراق في أوقاتٍ مختلفة. سمح ذلك الوضع للجيوش بأداء أدوار إضافية في توظيف نسبةٍ كبيرة من الشبان العاطلين من العمل بتجنيدهم ثم إبقائهم في نطاق الجيش بعد تقاعدهم (وعادة ما يكون ذلك في أواخر الثلاثينات من أعمارهم أو أوائل الأربعينات) وذلك عن طريق مختلف نوادي قدماء الجنود وجمعياتهم. لكن هذا الوضع تغيّر سريعاً بعد أن أدى فرض هذا العبء على موارد البلاد في الأنظمة إلى تشجيع جيوشها على تقليص جزء من نفقاتها - وعلى الخصوص الرواتب، والأجور، والتقاعد - عن طريق الاشتراك في مختلف أنواع الأعمال الرابحة، مثل الصناعات العسكرية والمحلية وأنواع محددة من الأنشطة الزراعية في بعض الحالات، بالإضافة إلى القيام بخدمات خارج الحدود في الدول العربية أو الدول الأخرى، مثل الإنشاءات، أو التدريب، أو تأدية خدمات أمنية في دولٍ أخرى. يُضاف إلى ذلك أنه في دولٍ مثل الجزائر، ومصر، وليبيا، وسورية، واليمن، حصل الضباط على فرصٍ مغرية، إما بالمشاركة في نشاطات تجارية خاصة في أثناء خدمتهم في

الجيش، وإما بالانتقال إلى تلك الشركات بعد تقاعدهم، وهكذا يصبحون جزءاً من النخبة في بلادهم.

أما الجمهوريات التي لديها جيوش أصغر، مثل تونس ولبنان، فقد تمكنت من اتّباع مسارٍ مختلف، فدفعت لضباطها المتقاعدين رواتب تقاعدية كبيرة بما يكفي لثنيهم عن السعي وراء الحصول على وظائف إضافية إذا لم يرغبوا في ذلك.

إن إبقاء طبقة الضباط في حالة من الرضا هو، بطبيعة الحال، إحدى الوسائل للتيقن من بقاء الجيش مخلصاً للرئيس. ثمة وسائل مباشرة أخرى تشتمل على تقسيم القوات المسلحة إلى عدة ألوية متمايزة، وتغيير قادتها بين الحين والآخر، وتكوين حرسٍ رئاسي منفصل، وإخضاع الجنود للمراقبة المستمرة على يد جهاز استخبارات متخصص واحد أو أكثر. توجد كذلك طريقة أكثر تشدداً تقضي بالتدقيق في أصغر تفاصيل الإدارة، وهي الطريقة التي اتّبعها حافظ الأسد، الذي قيل بأنه كان يقرأ ملف كل ضابط قبل أن يحفظ تفاصيله الشخصية. حرص الأسد كذلك على الحفاظ على السيطرة العلوية على ما اعتبره ليس الجيش الوطني فحسب، لكنه الوكيل الوحيد للمحافظة على مصالح طائفته، لذلك حرص على أن يكون أحد العلويين على رأس كل وحدةٍ مقاتلة، وعلى عدم تحريك أيّ من تجهيزاتها من دون إذنه[1].

لكن بالرغم من ذلك فلا يمكن للمرء أن يأخذ انقياد الجيش على أنه أمرٌ مفروغٌ منه. يمتلك الجيش مصالحه الخاصة به التي يريد حمايتها، وهي مصالح تشمل موازنته، وسيطرته على نظام الترقيات الخاص به، إضافة إلى انشغاله الخاص بالسياسة الأمنية في بعض الحالات، وفي إدارة الاقتصاد الوطني الذي يشتمل على مؤسساته [شركاته] العسكرية الخاصة به. تلقى هذه المصالح عادة الحماية عن طريق تعيين جنرال كبير [لواء] وزيراً للدفاع. مرّت أوقاتٌ مع ذلك، وعلى

(١) Robert Baer (عميل سابق لوكالة الاستخبارات المركزية) "Assad's Alawite army still calls all the shots" *Financial Times*. ٣١ آذار/مارس ٢٠١١.

الخصوص في أثناء عملية انتخاب رئيس جديد، بدا في خلالها كبار الجنرالات وكأنهم يرغبون في الحصول على ضمانات مسبقة قبل تقديم دعمهم للرئيس الجديد. يمتلك الجيش قدراً كافياً من التماسك حتى بعد تقسيمه إلى مكوّنات منفصلة، وهو التماسك الذي يسمح له بأن يكون أقوى قوةٍ داخل البلاد، وهكذا يبقى مؤسسةً ينبغي للرئيس التعامل معها بعناية، وإظهار احترامه لكبار قادته. نشأت من هنا الرغبة في توحيد الرئيس وأبنائه - إذا وُجدوا - مع مؤسسة الجيش بشكلٍ مباشر. نشأت من هنا كذلك الحاجة إلى طمأنة كبار القادة بأن مصالحهم المكرسة ستبقى محمية بأمان.

يُلاحظ في معظم الجمهوريات العربية أن عدد الأشخاص الموظفين في مختلف أقسام الشرطة والقوى الأمنية، يبقى أكبر بمراتٍ عديدة من عدد أولئك الذين يخدمون في الجيش. يُضاف إلى ذلك أنه بخلاف القوات المسلحة، فإن حجم الشرطة والقوى الأمنية ونسبة ميزانيتها الضرورية لرعاية هذه القوى يميلان نحو الازدياد، ويحدث ذلك أحياناً نتيجة المخاوف المفرطة أحياناً من المعارضة الداخلية المتزايدة، ويحدث ذلك أحياناً عن طريق إعطاء الوظائف لأعدادٍ متزايدة من الشبان العاطلين من العمل. هناك أمر ذو أهمية مماثلة إن لم يكن أهمية أكبر، وهو المنطق الداخلي الخاص الذي يعفي الشرطة وأجهزة الاستخبارات الداخلية من القيود الرسمية المفروضة على الإنفاق، ويحدث ذلك بحجة مواجهة التهديدات التي تظهر حديثاً في وجه الأمن القومي، على سبيل المثال، وكذلك الحاجة إلى مراقبة الإنترنت وعالم شبكات الاتصالات والتحكم فيها إن أمكن. كان عدد كبير من موظفي الأجهزة الأمنية العربية، وعلى الخصوص أولئك في المراكز العليا يجهلون، قبل عقدٍ واحدٍ فقط من الزمن، كل شيء عن الحواسيب. استلزم الأمر برنامجاً موسعاً من توظيف خريجي الجامعات كي تتمكن تلك الأجهزة من اللحاق بقدرة الشبان الصغار على استخدام التقنية الإلكترونية الجديدة في تنظيم الإضرابات والتظاهرات المفاجئة ضد مختلف الأنظمة. لم تنجح محاولات الأنظمة، حتى مع كل الجهود التي بذلتها، في معرفة كل ما يجري، الأمر الذي ظهر نتيجة فشلها في التحكم في

وسائط الاتصالات الاجتماعية التي تنظّم الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي أنهت حكم بن علي وحسني مبارك.

يصعب الحصول على الحقائق المتعلقة بالأجهزة الأمنية، بالنظر إلى مشاكل واضحة في الحصول على المعلومات. لكن لأن مصر كانت وما زالت أكثر انفتاحاً من الدول العربية الأخرى بالنسبة إلى صحافتها ومصادر معلوماتها، فإن مصادرها تشير إلى أنها زادت من إنفاقها على أجهزة الاستخبارات الأمنية ـ وعلى الخصوص إنفاقها على استخبارات أمن الدولة والمخابرات العامة، وهما الجهازان اللذان يماثلان مكتب التحقيقات الاتحادي، ووكالة الاستخبارات المركزية على التوالي ـ من نسبة ٣,٥ بالمئة من ميزانيتها الرسمية في العام ١٩٨٧ إلى ٤,٨ بالمئة في العام ١٩٩٧، الأمر الذي استتبع زيادة نسبة عدد رجال الشرطة من ٩ إلى ٢١ بالمئة من مجمل موظفي الحكومة في خلال السنوات العشر ذاتها[١]. تشير المصادر كذلك إلى أنه في العام ٢٠٠٦ وصل مجمل ميزانيتها الأمنية إلى مبلغ ١,٥ مليار دولار أميركي، وهو مبلغ يشير روبرت سبريغبورغ إلى أنه يفوق بكثير المبلغ الذي يُصرف على العناية الصحية[٢]. يؤكد مصدر آخر على أنه في العام ٢٠٠٢ كانت وزارة الداخلية في مصر تسيطر على قوة مؤلفة من مليون رجل شرطة، وأمن، واستخبارات، وهو رقم يزيد بنحو ١٥٠,٠٠٠ رجل عما كان عليه في العام ١٩٧٤ [٣]. أما أحدث التقديرات فترفع عدد «الموظفين» في القوى الأمنية المصرية إلى ثلاثة ملايين، بالرغم من أن هذا الرقم هو ضخم جداً بالتأكيد، إلا إذا اشتمل على ذلك الجيش الإضافي من البلطجية المدنيين، والعملاء السريين، والمخبرين، وآخرين يؤلفون ما يصفه سبيرنغبورغ، «مجتمعاً سرياً كبيراً يقدر على السيطرة والتأثير في معظم المؤسسات المدنية الهامة» مثل الجامعات، ووسائل الإعلام، والاتحادات العمالية

---

(١) Robert Springborg, *Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), 15, 195.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) Samer Soliman, *The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011), 106.

الرسمية[1]. تمكّن هؤلاء الأشخاص من الذين لا يرتدون بزاتٍ رسمية من لعب دورٍ متزايد في تفريق التظاهرات المعادية للحكومة، والاعتصامات، والمهرجانات، وعلى الخصوص تلك التي تراقبها الصحافة الأجنبية، حيث ظهرت صور رجال الشرطة وهم يهاجمون النساء، ما أثار موجة واسعة من التنديد العالمي.

حصلت أنشطة القوى الأمنية في مصر في عهد مبارك على شرعيتها عن طريق جملة من القوانين التي تشتمل على وجود حالة الطوارئ، وذلك حتى إلغائها في العام ٢٠١١، وهو القانون الذي سمح للحكومة بمنع الإضرابات، والتظاهرات، والاجتماعات العامة، وبمراقبة الصحف أو إغلاقها، وتوقيف الأشخاص من دون توجيه التُهم إليهم، وهي كلها مجموعة من الممارسات التي قال عنها قادة مجموعة صغيرة من المعارضة الشرعية بأنها استُخدمت أساساً من أجل «خنق المعارضة السياسية»[2]. تجمّع ما يكفي من الأدلة في الأوقات العادية التي تشير إلى أن القوى الأمنية، حتى من دون بعض هذه السلطات، تبقى قادرة على التصرف من خارج نطاق القانون بحيث تعذّب الأشخاص الذين تلقي القبض عليهم وتهدد باعتقالهم مجدداً، أو باعتقال أقربائهم، إذا ما فكّروا في رفع شكوى[3].

تهتم القوى الأمنية بدورها، وكما هي الحال مع الجيش، بتوفير وظائف لضباطها بعد التقاعد، في شركات يديرها زملاء سابقون لهم[4]. لكنها بخلاف ضباط الجيش السابقين، يمتلك عدد كبير من ضباط القوى الأمنية مزية إضافية، هي مقدرتهم على تجميع قدرٍ كبير من المعلومات السياسية والاقتصادية الحساسة في خلال عملهم الأمني، الأمر الذي يزيد كثيراً من الطلب عليهم بعد تقاعدهم[5].

---

(١) Max Rodenbeck, "A special report on Egypt: The long wait," *The Economist*, 15 July 2010, 13; Springborg, *Mubarak's Egypt*, 15.

(٢) Reem Leila, "Ongoing emergency," *Al-Ahram Weekly*, 3-9 June 2010.

(٣) Soliman, *The Autumn of Dictatorship* 299-300; Amnesty Report 2009, quoted in Rodenbeck, "Special report," 13.

(٤) Rodenbeck, "Special report", 13.

(٥) Robert Springborg, "Civilian control of Arab armed forces: Lessons from non-Arab experiences (نص غير منشور).

نلاحظ أنه بالرغم من كون أسماء مختلف القوى الأمنية معروفة بشكلٍ عام في الدول الأخرى، إلا أن حجومها، وعلاقاتها مع أقسامها الأخرى المتنافسة أحياناً، والتفاصيل الدقيقة عن دورها، وكيفية ممارستها وظائفها، ليست كذلك. أما في ليبيا، على سبيل المثال، فإن مكتب استخبارات القائد أُنشىء في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد وقتٍ قصير من قيام القذافي بانقلابه العسكري بمساعدةٍ من وزارة أمن الدولة في ألمانيا الشرقية. سيطر ذلك المكتب على كل وكالات الاستخبارات الأخرى في البلاد، بما فيها الاستخبارات العسكرية السرّية التي يقول ديريك فاندوايل بأنها مسؤولة عن أمن القائد الشخصي[1]. لكننا نجد في اليمن، على النقيض من ذلك، وكالتين رئيستين ـ مكتب الأمن القومي، ومنظمة الأمن السياسي ـ متنافستين لكنهما تتعاونان مع مختلف أجهزة الاستخبارات الأجنبية من دون أن تتبادلا المعلومات فيما بينهما[2]. أما في سورية فثمة أربعة أجهزة أمنية واستخبارية مختلفة في عهد حافظ الأسد، كانت كلها تحت إشراف مكتب الأمن القومي[3].

الأعوان وأصحاب الاحتكارات

نلاحظ أن رؤساء الجمهوريات العربية سواء التي تتوافر فيها كميات قليلة من النفط، أو التي لا نفط فيها على الإطلاق، يحيطون أنفسهم بعددٍ قليل من الأشخاص، أو بمجموعات من الرجال والنساء. تضم هذه المجموعات في بعض الأحيان أفراداً من أقربائهم أو أبناء عشائرهم الذين يستخدمون امتياز قربهم من الرئيس للحصول على شروط مغرية في أعمالهم التجارية في مقابل تقديمهم خدمات سياسية واقتصادية متنوعة. يبقى هذا الوضع صحيحاً بشكلٍ عام بالنسبة إلى الدول النفطية الكبيرة مثل

(١) Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 150.

(٢) Yezid Sayigh, "Fixing broken windows': Security reform in Palestine, Lebanon and Yemen," Carnegie Paper (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009).

(٣) Riad Ziadeh, *Power and Policy in Syria: Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East* (London: I.B. Tauris, 2001), 21.

الجزائر أو ليبيا. لكن شلة المقربين اشتملت في الماضي، وما زالت تشتمل، في هذين البلدين على حلقةٍ داخلية تتألف من أعوان النظام، وعلى حلقةٍ أكبر منها تشتمل على أشخاصٍ مقربين وشركات تستفيد كثيراً من مداخيل النفط الهائلة، التي هي المصدر الرئيس للرعاية التي يقدّمها النظام. أما في حالة ليبيا، على سبيل المثال، فقد أفادت إحدى مراسلات السفارة الأميركية المسرّبة التي تعود إلى شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٦ بأنه «يُفترض أن يحصل جميع أبناء القذافي ورجاله المفضّلين على مداخيل ثابتة من شركة النفط الوطنية، ومن شركات الخدمات البترولية المتفرعة منها»[١].

أتت الغالبية العظمى، مع وجود استثناءاتٍ قليلة، من الأعيان من طبقةٍ مختلفة عن تلك التي عاصرت فترة ما قبل الاستقلال، أو أيام ما قبل الثورة عندما كانت البلاد تحت النظام الرأسمالي القديم، وهي الطبقة التي إما أُجبرت على مغادرة البلاد، وإما حُرمت من امتيازاتها بسبب تأميم ممتلكاتها في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. يعني ذلك أن الأعوان الجدد، بخلاف أفراد النخبة السابقة يعتمدون كلياً في تجميع ثرواتهم على الدولة وسياساتها. تأتي الفرص بالنسبة إلى هؤلاء من حاجة النظام الأولية إلى مقاولين محليين لشقّ الطرق، وبناء الجسور، والمطارات لأغراضٍ عسكرية، لكن بدءاً من السبعينيات وما بعدها ظهرت هذه الفرص بسبب عملية تحرير الاقتصاد الخاضعة للسيطرة، أي عندما بيعت الأصول التابعة للدولة، أو أُعطيت إلى رجالٍ مقربين من النظام، بالإضافة إلى فرصٍ لإنشاء مشاريع مشتركة ـ تكون احتكارية عادة ـ مع الشركات الأجنبية.

أما المزية المحورية لهذه العملية برمّتها فكانت استخدام مصارف الدولة لتوفير رأسمالٍ للمشاريع الجديدة، التي تكون عادة على نحو قروض غير مثمرة. ظهرت فرصة أخرى عندما سُمح لأقليةٍ من أصحاب الامتيازات بتحويل الاحتكارات العامة إلى احتكارات خاصة، مع تمكّنها من استخدام سلطة الدولة لمنع منافسين محتملين من اختراق السوق. ظهرت أمامنا صيغة أخرى في وضع ليبيا بعد «انفتاحها» بدءاً

(١) «برقيات السفارة الأميركية: طريقة عيش القذافي المتواضعة».

من العام ٢٠٠٦ وما بعده، وهي الفترة التي شهدت إنشاء عددٍ صغير من المؤسسات مثل صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو الصندوق الذي يستخدم عائدات النفط للاستثمار في شركات التنقيب، التي تدخل في شراكةٍ مع الشركات الأجنبية أحياناً، ما يُجبر تلك الشركات على أن تصبح شريكتها المحلية إذا ما أرادت العمل في حقول النفط. لا يُعرف إلا القليل، أو لا يُعرف شيئاً، عن الأشخاص الذين يديرون هذه الشركات العملاقة، لكن يُفترض بشكلٍ عام أنهم يضمّون بعض أولاد القذّافي السبعة، بالإضافة إلى أفراد الأسر العسكرية التي شاركت في انقلاب العام ١٩٦٩. تزدهر المحاباة هناك، كما في كل مكانٍ آخر من العالم، مع استمرار الاحتكارات، وإمكان الحصول على موارد الدولة المفتوحة أمام نخبة قليلة من الناس، وكذلك مع وجود قوانين وتشريعات لا يستطيع خرقها سوى أفراد الحلقة الداخلية.

أما الدور الذي يلعبه الرؤساء أنفسهم، والدور الذي تلعبه الأنظمة التي يسيطرون عليها، في تكوين حلقة نخبة الأعوان فيختلفان من دولةٍ إلى دولة. أما في بعض هذه الدول، مثل مصر، فقد بذل أفراد مجتمع عالم الأعمال الناشئ جهوداً حثيثة من أجل إفساد أفراد الأسرة الحاكمة. أما في دولٍ أخرى مثل سورية فإن الرئيس حافظ الأسد شعر بضرورة رعاية طبقة رأسمالية جديدة، لكنه فعل ذلك بترددٍ شديد بسبب كرهه للشركات الرأسمالية، لذلك لم يعرف كيف يفعل ذلك بالطريقة الصحيحة. شعر رؤساء آخرون بارتياحٍ بالتعامل مع الشيطان الذي يعرفونه، أي مع الأقرباء والأصدقاء، وذلك أكبر من الارتياح إزاء الشيطان الذي لا يعرفونه، وهو المكوّن من مجموعاتٍ اجتماعية لا يثقون بها، أو يحتقرونها.

يمكننا مع ذلك طرح بعض التعليقات العامة حول الظروف التي ظهر فيها أوائل الأعوان ذوو الأهمية، بالإضافة إلى العلاقات الناجحة التي توثقت في ذلك الحين، والتي هدفت إلى خدمة المصالح المشتركة لكل الأفرقاء الذين يؤلفون الحلقة الداخلية للنظام. كثُر الطلب في البداية على الرأسماليين، نتيجة الأزمات التي أدت إلى تلاشي الأموال في صناديق الأنظمة الاستبدادية، وعلى الخصوص العملات الأجنبية الضرورية لتمويل محاولاتها في خلق صناعات ثقيلة، أو للمشاركة

في المشاريع العامة الكبرى، وكذلك من أجل إنشاء أنظمة صحية وتعليمية وخدمات اجتماعية أفضل للشعب. ظهرت هذه الأزمة في السبعينيات في مصر وسورية، ثم ظهرت بعد ذلك في تونس، والسودان، وليبيا في الثمانينيات. ترافق هذا الوضع مع الحجج المتعلقة بالحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة في أقسام مختارة من القطاع الخاص، وكذلك في السياحة، أي كما حدث في مصر، وفي بعض الأحيان ترافق ذلك مع الأنشطة الهادفة إلى تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي.

أعطيت العملية برمّتها في ذلك الوقت حافزاً إضافياً نتيجة التغيّرات التي حدثت في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي بدأ مع ظهور انفتاحٍ عالمي، وتداخلِ أكبر روجته الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية، وذلك من ضمن توجيهات ما سمّي إجماع واشنطن، الذي قُدّمت بموجبه المساعدات المالية إلى البلدان المدينة في مقابل وعودٍ لتقليص القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص، وإنشاء أسواق الأسهم، وغير ذلك. أما الأشخاص الذين صُنّفوا على أنهم رأسماليون فقد أصبحوا في وضع ممتاز، وذلك لتقديم الرساميل والموارد التي كثُر الطلب عليها، ومن أجل العملَ كواجهة إلى أقصى حدّ ممكن للمانحين المحتملين والمستثمرين. تمت من خلال هذه الروحية عدة صفقاتٍ سرية، تمكنت النخبة القليلة من خلالها من شراء موارد الدولة، وإنشاء غرف التجارة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وجني أرباحٍ هائلة لنفسها. يُمكن استخدام الرأسماليين الأعوان في بعض الأحيان لتوفير فرصَ العمل، وتمويل المشاريع التي لا يسهل على الدولة تمويلها، وزيادة رواتب موظفي الدولة، وإنشاء صحفٍ موالية للحكومة، ومساعدة حزب الدولة عن طريق ضخ الأموال في الاستفتاءات والانتخابات.

لا حاجة للتأكيد أن الكلفة بالنسبة إلى مالية الدولة نتيجة بيع أصولها بأسعار غير تنافسية كانت كبيرة جداً، بالرغم من بعض المحاولات التي جرت في بلدان مثل مصر لمراقبة أسعار خصخصة المرافق العامة. يصدق الأمر ذاته على الكلفة بالنسبة إلى ما تبقى من الصدقية العامة مع إيجاد طرائق جديدة ومستمرة لاغتصاب موارد

الدولة، ونتيجة العقود السرية لشراء أراضي الدولة على طول الشاطئ أو حول المدن الكبرى بأسعارٍ رخيصة.

أما نتيجة ذلك كله فهي: تمكّن فئة قليلة من جني ثرواتٍ هائلة، وارتفاع كلفة الرشى وعمولات الوسطاء إلى نسبٍ هائلة. لكن مع ازدياد حدة الانتقادات الموجهة إلى السلوكيات الاستغلالية التي تعتمدها الأقلية الثرية، فقد كان لا بد وأن تجابَه الاتهامات بالسرية والخداع بالتهديدات، ومراقبة متزايدة من قِبل الحكومة. أما في حالة جماعاتٍ مثل الإخوان المسلمين التي أعطت مفهوم الفساد بُعداً دينياً فقد جوبه عدد من أفرادها بالسجن أو النفي من البلاد. صحيحٌ أن عدداً قليلاً من «القططة السمينة» كما أُطلق على هؤلاء الأثرياء الجدد في مصر، قد غُرّموا أو سُجنوا ليكونوا عبرة لغيرهم، لكن أكثريتهم استمرت في زيادة ثرائها ما دامت محافظة على كسب رضا الرئاسة، ولم تفعل شيئاً يتسبب بغضبٍ شعبي، وهي الحالة التي شعرت السلطات حيالها بأنه لا خيار أمامها إلا بالتحرك ضدهم.

أما بالنسبة إلى الأعداد الدقيقة لأهم الأعوان في كل حالة، فإن بعض المراقبين قد لاحظوا منطقاً يعتمد على أسلوب الإدارة للرئيس ـ وحافظ الأسد، على سبيل المثال، كان مرتاحاً إلى التواصل مع أقل من دزينة من الأعوان ـ ويترافق ذلك مع حجم السوق الذي يجري تقاسمه ما بين التكتلات الرئيسة المحيطة بالنظام[1]. تشمل المتغيّرات الأخرى أحد رجال الأعمال الشرهين في أسرة الرئيس ـ ابن خالة بشار الأسد، وزوجة بن علي، وتقريباً جميع الذكور من أقرباء علي عبد الله صالح في اليمن ـ الذين كانوا في بعض الأوقات، وما زالوا، في موقع إما للحد من المنافسة، وإما في بعض الحالات إطلاق حملة شراء إجبارية لكل المصالح الرابحة. أما ابن خالة بشار الأسد، أي رامي مخلوف، فيقدّم لنا مثالاً ساطعاً. قيل بأنه مع حلول العام ٢٠١١ كان يسيطر على نحو ٦٠ بالمئة من اقتصاد البلاد وذلك عن طريق شبكة معقدة من الشركات القابضة التي تعمل في مجال الاتصالات، والنفط، والغاز، والمصارف، والنقل الجوي، والبيع

(١) Bassam Haddad, "Business as usual in Syria?," Middle East Report Press Information Note (U.S.), no. 66 (7 September 2001).

بالتجزئة، وهو تركيزٌ للسلطة التي قال عنه عددٌ من المراقبين جعلت من «المستحيل تقريباً» على الأجانب التفكير في تأسيس شركات في سورية من دون موافقته[1].

أما دور أولئك الذين يحتلون المناصب العليا في الجيش والأجهزة الأمنية، فقد كان هاماً كذلك وهم الذين حرصوا على العثور على شركاء يستطيعون كسب أموالٍ نتيجة ارتباطاتهم الرسمية، لأنهم ليسوا من رجال الأعمال. قال بسام حداد بأنه نتيجة لهذه الطريقة فإن الأعوان وشركاءهم قد تمكّنوا على مدى نحو عقدين من الزمن من تشكيل قسم من طبقة النخبة ذاتها. كانوا موحّدين بالمال، وتبادل الخدمات التي كانت بشكلٍ عام مصلحة مشتركة في سياسات اقتصادية معينة، والأهم من ذلك كله وجود رئيسٍ مستعدٍ للتحقق من حفاظهم على مصالحهم حتى بعد وفاته[2].

أما آخر مظهرٍ من دور الأعوان في النظام فيستحق ملاحظةً خاصة. يلاحظ أن عدداً من الأعوان كانوا في سن الرئيس ذاته تقريباً، وذلك بالنظر إلى طريقة بيع أصول الدولة أو توزيعها على أيدي رؤساءٍ معيّنين في أوقاتٍ محددة. يعني ذلك أنهم حرصوا مثل الرئيس على توريث إمبراطورياتهم التجارية العائلية إلى وارث مختار، الأمر الذي لم يكن سهلاً على الدوام بالنظر إلى غياب القوانين التي ترعى العملية المنظمة لمثل هذه الانتقالات. وجد هؤلاء أنفسهم نتيجة ذلك مقيّدين أكثر بالحل الذي اختاره الرئيس لمشكلة وارثه، وذلك بالنظر إلى أن هذا الأمر يُمكن أن يُلحق الضرر بمصالحهم المالية المباشرة، كما أن المستثمرين المحتملين سواء المحليون منهم أو الأجانب، بدأوا بتأجيل القرارات الهامة في انتظار معرفة كيف ستؤول إليه الحالة برمتها.

الشرعية والدساتير

بعيداً من حرص الأنظمة الرئاسية الأمنية الكبير على البقاء في السلطة، وتكوين

(١) Lina Saigol, "Assad cousin accused of favouring the family," *Financial Times*, 21 April 2011.

(٢) Haddad, "Business as usual".

بيئة دعم النخبة لها فإنها خصّصت أوقاتاً واهتماماً كبيرين لأولويتين ضروريتين أخريين. كانت إحداهما العثور على وسائل لتفريق جماهيرها سياسياً مع إقناعهم بالتصويت في الانتخابات والاستفتاءات، وهي الإجراءات التي استخدمتها الأنظمة لتدعيم مظاهر شرعيتها الدستورية ولإظهار اعترافها بإرادة الشعب. أما الأولوية الأخرى فقد كانت ترويج الأنباء عن حسن سير النمو الاقتصادي، والاستهلاك، والخدمات الاجتماعية. أراد الرؤساء إدارة الأولوية الأولى بأنفسهم، بينما تُركت الأولوية الثانية للاقتصاديين و«الخبراء» الآخرين الذين كانوا يعفون من وظائفهم بسهولة واستبدالهم إذا لم تسر الأمور بحسب ما هو مخطط لها.

كانت الدساتير من الناحية التاريخية جزءاً لا يتجزأ من النموذج الجمهوري، كما أن حضورها المهيب كان يُنظر إليه على أنه ضروري للحد من سلوكيات الملك الاعتباطي ذي النزوات. كان ذلك صحيحاً بالنسبة إلى الشرق الأوسط العربي مثل ما هو صحيح بالنسبة إلى أمكنة أخرى، كما حافظت هذه الفكرة على بعض الحيوية في الوقت الذي أُفرغت ، غالباً، من محتواها القديم. أشار دانيال برومبيرغ إلى أنه «تُكتب الدساتير في العالم العربي من أجل التثبت أن الرئيس، أو الملك، يمتلك السلطة العليا»[1]. يصدق الأمر ذاته، حتى بقوةٍ أكبر، على العملية الانتخابية. حافظت عمليات الانتخابات على بعض القدرة على جذب الناس نحو صناديق الاقتراع، حتى بعد عقودٍ من التلاعب وإساءة الاستخدام، وحتى في ظروف يعرف فيها الناخبون جيداً بأنها تمتلك تأثيراً سياسياً قليلاً، أو حتى أنها لا تمتلكه أبداً. يعني ذلك أنه بالنسبة إلى معظم الأنظمة الرئاسية الأمنية فإن المسألة ليست ما إذا كان من الضروري كتابة الدساتير، والقوانين، والانتخابات، بل كيفية استخدامها إلى أقصى حد بغية تبجيل حكمهم داخلياً، وأمام حلفائهم الأميركيين والأوروبيين»[2].

(١) Daniel Brumberg, "Liberalisation versus democracy," in Thomas Carothers and Marina Ottaway, eds., *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), 23.

(٢) Hugh Roberts, "Algeria: The subterranean logics of a non-election," Real Instituto Elcano, ARI 68/2009, 22 April 2009.

أما المشكلة، كما بدأ بملاحظتها المراقبون من علماء السياسة، من أمثال ليزا بلايدس وآخرين، فهي أن هذين الأمرين، أي الحرص على المظاهر الدستورية، وكذلك تنظيم الانتخابات بشكلٍ منتظم، يستهلكان وقتاً كثيراً لأنهما يشتملان على مخاطرة سياسية كبيرة، تسوء أكثر فأكثر مع اجتراء القوانين وتغييرها بشكلٍ مستمر، الأمر الذي أصبح جزءاً ضرورياً من العملية ذاتها[1]. أما في تونس، على سبيل المثال، فإن بن علي شعر بأنه من الضروري البدء بتملّق النخبة التونسية عن طريق اقتراح تحديد الرئاسة بثلاث فترات، وذلك في تناقضٍ واضح مع رئاسة بورقيبة لمدى الحياة، وذلك قبل أن يمضي السنوات الثماني التالية في إرساء آلية سوف تسمح له بتقديم استفتاء عام على تعديلٍ يسمح له بالاحتفاظ بمنصب الرئاسة لأكثر من ثلاث ولايات. أما في مصر فإن آخر مشكلة ظهرت حديثاً هي كيفية التعامل مع ما يراه النظام عيوباً في العملية الانتخابية التي جرت في العام ٢٠٠٥. نتج من ذلك ظهور سلسلة معقدة من التعديلات التي أوحت، للوهلة الأولى، أنها لبّت مطالب الإصلاح الشعبية، هذا في الوقت الذي بدا التلاعب أسهل في انتخابات مجلس الشعب في العام ٢٠١٠، وكذلك في الانتخابات الرئاسية المقررة في العام ٢٠١١. بدا أن أهداف الإصلاح يمكن تحقيقها عملياً بسهولة، إلا أن الطريقة التي أُجريت بها كل عملية انتخابية كانت كافية لإعطاء الانطباع على وجود ما يكفي من الغش والتلاعب، وهي نقاط تركيزٍ جاهزة لأولئك الذين هم على استعداد لجذب الانتباه إلى الحقائق القاسية المترافقة مع السلطة الرئاسية التي يقدسونها.

أما بالنسبة إلى العملية الانتخابية الفعلية في تلك البلدان، التي ينظر إليها النظام بجدية، مثل مصر واليمن، وتونس إلى حدّ أقل، فإنها تتطلب وقتاً رئاسياً إضافياً لأن مستشاري الرئيس المقرّبين سيتناقشون في أفضل الطرائق لتحقيق غاياتٍ محدّدةٍ سلفاً، مثل الحصول على غالبية الثلثين التي تتطلبها معظم الدساتير لانتخاب رئيس،

(١) Lisa Blaydes, *Elections and Distributive Politics in Mubarak's Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 2-3.

وذلك من دون التعرض لمخاطرة أن تكون الانتخابات مناسبة، إما لاضطرابات رئيسة فيها، وإما لاتهامات هامة بالتلاعب، وهما أمران يصعب إخفاؤهما بطريقة آمنة عن الأعين الأجنبية والمحلية. أما الاستفتاءات العامة فقد برهنت على أنه يسهل التلاعب بها، لأنها لا تتطلب ما يتعدى تصويتاً بـ «نعم» بأغلبية كبيرة بما يكفي. لكن الانتخابات الرئاسية تمثل مشكلةً أكبر، وعلى الخصوص لأنها تستلزم توفير مظهر المنافسة كبديلٍ من الانتخابات التي تُسفر عن تصويت بنعم بنسبة ٩٨ أو ٩٩ بالمئة. إن الأنظمة التي جرّبت هذه الانتخابات، على الرغم من نتائجها المضمونة العقيمة ـ وعلى الخصوص الأنظمة في الجزائر، ومصر، وتونس ـ لا تزال تعاني صعوبات في سنّ القوانين التي تحدد من يستطيع الترشح لهذه الانتخابات، ومن لا يستطيع، ضد الرئيس الحاكم. تعقدت تلك المشاكل أكثر عند اضطرار الأنظمة إلى مواجهة التحديات التي تترافق مع أشخاصٍ معروفين استُبعدوا عن النظام الجديد بسبب افتقادهم الدعم الحزبي، أي مثل ما حدث مع محمد البرادعي في انتخابات العام ٢٠١٠ التي جرت في مصر.

لكن تبيّن أن إدارة الانتخابات البرلمانية هي التي تستهلك القدر الأعظم من الوقت، وعادة ما تكون هي المشكلة الأكثر إثارة للقلق. جرت العادة أن تجري كل انتخابات في ظل قوانين مختلفة ـ وكان ذلك في الواقع جزءاً ضرورياً من هدف مفاجأة أي معارضة محتملة ـ لكن ذلك كان أمراً أكثر إرهاقاً لأنه كان من الضروري تفحّص العواقب المحتملة لكل اقتراحٍ جديد. كانت تلك عملية صعبة حتى لو تُركت لأكثر مستشاري الرئيس ولاءً وذكاءً. إن الانتخابات التي تُدار بطريقة سيئة ـ أي مثل تلك التي جرت في مصر في العام ٢٠٠٥، عندما حصل مناصرو الإخوان المسلمين على مقاعد أكثر بكثير مما كان يُراد لهم ـ لا بد وأن تترافق مع عواقب خطيرة بالنسبة إلى كل الأطراف المعنية. مرّت مصر بما هو أسوأ في العام ٢٠١٠، وذلك عندما تعرضت الانتخابات لتلاعبٍ مفرط، وهي الانتخابات التي راقبتها الجماهير بعناية بعد دسّ كاميرات فيديو من خلال النوافذ المزودة قضباناً في مراكز التصويت. أظهرت الكاميرات أنصار حزب الحكومة وهم يملأون أوراق التصويت قبل إسقاطها

في صناديق الاقتراع التي تنتظر في الخارج، وكان ذلك يجري تحت أعين رجال الشرطة[1].

كان تحديد الأحزاب التي يُسمح لها بخوض الانتخابات ضد مرشحي حزب النظام السياسيين، هو سمة أساسية من سمات الانتخابات. نلاحظ أنه في معظم الجمهوريات كان ذلك يجري على نسق إحدى صيغ قانون الأحزاب في مصر الذي صدر في العام ١٩٧٧، وهو القانون الذي يتضمن قائمة غريبة من الأحزاب المستبعدة - استُبعدت كل الأحزاب المرتكزة على الدِّين، والطبقة، والولاءات القومية، أو ذات الارتباطات الأجنبية - والذي يهدف إلى تكوين معارضة وطنية ضعيفة بحيث تفتقد منظومة متماسكة من الأنصار الذين يسهل حشدهم. أما المسائل التي تلي ذلك في الأهمية فهي آليات الانتخاب ذاتها: هل هي مسائل التمثيل النسبي، أم احتكار الحزب الفائز لكل المقاعد؛ بالإضافة إلى مسألة الحد الأقصى وعدد النواب في كل دائرة انتخابية. أما المسائل المساعدة فتتضمن القرارات المتعلقة بالوقت الذي يُسمح به للإعداد للانتخابات، واستخدام آليات مراقبة الانتخابات (سواء المحلية منها أو الأجنبية)، وطرائق تسجيل الناخبين، وتدخُل منظمات حقوق الإنسان، سواء الحكومية منها أو غير الحكومية. يسهل علينا ملاحظة كيف أن هذه المجموعة المتنوعة من الخيارات توفِّر مجالاً واسعاً للفرص، التي تطلقها، إلى حدٍّ ما، المشاكل الصعبة التي تترافق مع تحقيق التوازن ما بين الأهداف المختلفة، ولربما غير المتوافقة، في توفير النتيجة المطلوبة، والمقدرة في الوقت ذاته على تحقيق النتائج المتوقعة.

أما بالنظر إلى المخاطر المحتملة والجهود الضرورية لمواجهتها، فإن المراقبين يجدون صعوبة في فهم السبب الذي يجعل الأنظمة تعتقد بأن الانتخابات تستأهل كل هذا القلق الذي يترافق معها. إن بعض هذه الأنظمة، ومن بينها النظام السوري بطبيعة الحال، لا تشعر بالحاجة إلى بذل جهودٍ كبيرة في المقام الأول. أما أنظمة

(١) Mona El-Gorbashy, "The liquidation of Egypt's illiberal experiment," Middle East Research and Information Project, *MER* Online, 29 December 2010, http://www.merip.org/mero/mero122910.

أخرى، مثل النظام الليبي، فقد حلّت هذه المشكلة عندما سمحت للشعب بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية واللجان الثورية، التي تمتلك سلطات قليلة جداً لاتخاذ القرارات الخطيرة التي تهم الأمة. لكن إجراء ما يسمى عادة «انتخابات من دون خيارات»، وهذا ما كان يُطلق عليها، بجدية أي كما هي الحال في مصر وتونس، فإنه من المفترض أن تكون مستندة إلى فائدة الانتخابات بوصفها نظاماً لتوزيع الموارد، وإدارة الأشخاص الذين من المحتمل أن يصبحوا أعضاء في الحزب الحاكم، وكذلك لاختبار الرأي العام، والسماح بنوعٍ من أنواع التنافس الشخصي والمبادرات ما بين مناصري تلك الأنظمة[1].

توجد لدينا صيغة أخيرة من الانتخابات الخاضعة للسيطرة التي تُجرى لمجالس الشورى والمجالس المشابهة المستندة إلى النموذج المصري، وذلك بوصفها مجالس ثانوية مصمّمة لتطبيق مجموعةٍ إضافية من القيود على أنشطة البرلمان. أما في مصر ذاتها، أي حيث يُنتخب ١٧٤ عضواً من مجلسٍ يبلغ عدد أعضائه ٢٦٤ شخصاً بشكلٍ مباشر، وحيث غالبيتهم منضوون إلى لواء الحزب الحاكم، هذا في وقتٍ تُبذل جهودٌ كبيرة تهدف إلى منع أي شخص يمثّل دائرة اجتماعية هامة من الفوز في الانتخابات. أما في دول شمال أفريقيا الأخرى، التي لها مجالس مشابهة، مثل الجزائر، وتونس، والسودان، فهي تحافظ تقريباً على النسبة ذاتها من الأعضاء الذين حصلوا على مقاعدهم أو يستمرون في الحصول عليها، عبر أنواع مختلفة من القواعد الشعبية التي يسهل السيطرة عليها مثل النقابات والمجالس الإقليمية والبلدية. أما بقية الأعضاء فكانوا، أو ما زالوا، يعيّنون من قِبل الرؤساء أنفسهم الذين يستخدمون هذه السلطة لترشيح أشخاص من مجموعات الأقليات ومن النساء، وهم يفعلون ذلك بطريقة أقرب إلى الشفافية، في محاولة منهم لإعطاء البلاد صورة تعددية هي أكبر مما تتمتع بها بالفعل.

(١) أنظر Holger Albrecht, "How do regimes work? Formal rules and informal mechanisms in Middle Eastern politics," in Eberhard Kienle, ed., *Democracy Building and Democracy Erosion* (London: al-Saqi Books, 2009), 240.

تحقيق النمو الاقتصادي

اعتمدت الأنظمة في مرحلة ما بعد الاستعمار على الدولة لإطلاق عملية النمو والتطوير، وهي العملية التي كانت مدعومة بالمساعدات الأجنبية حيث كان ذلك متاحاً، وكذلك بالتحويلات من الدول المجاورة الغنية بالنفط، التي كانت تجري بين وقت وآخر. أما في مرحلة إعادة التنظيم الاقتصادي التي جرت بدءاً من السبعينيات من القرن الماضي وما بعد، فقد ظهر اعتماد أكبر على القطاع الخاص، وعلى تحويلات العمال من الدول الغنية بالنفط، وكذلك على اجتذاب الرساميل الأجنبية الخاصة. تمكنت معظم الأنظمة الرئاسية بهذه الطريقة من تكوين مستوى مقبولٍ من الاستهلاك عند الطبقة الوسطى الآخذة بالنمو، وذلك حتى مع بقاء الفقراء والعاطلين من العمل معتمدين على المساعدات، وعلى برامج التأمينات الأخرى. أما في مصر، على سبيل المثال، فيقدَّر أن ما نسبته ٨٧ بالمئة من المنازل تمتلك ثلاجة، و٩٧ بالمئة منها تصلها المياه بالأنابيب، و٩٩ بالمئة منها تصلها الكهرباء، كما أن عدد السيارات قد تضاعف منذ العام ٢٠٠٠.[١] أما في تونس حيث ٩٩,٥ بالمئة من المنازل كانت مزودة بالكهرباء بحلول العام ٢٠٠٩، و٩٨ بالمئة منها تصلها المياه بالأنابيب، كما أن ربع أُسَر البلاد تمتلك سيارات، في مقابل ١٥ بالمئة قبل عقدٍ من الزمن[٢]. تحولت الإدارة الناجحة للاقتصاد إلى مسألة في منتهى الأهمية وفي الظروف كافة. كانت تلك الإدارة توضع عادةً بين يدي رئيس وزراء موثوقٍ به، يمتلك معرفة تقنية عالية. كان رئيس الوزراء عرضةً في العادة لمعارك شرسة داخل طبقة النخبة ذاتها، وهي معارك تدور حول أفضل السياسات التي يجب أن تتَّبع. شهدت معظم الأنظمة الجمهورية الرئاسية صراعات داخلية ينهزم فيها أولئك الذين يؤمنون بتحكّم الدولة في إدارة الاقتصاد عن طريق فرض الرسوم والاحتكارات في مقابل أولئك الذين يؤمنون بأن المستقبل يكمن في انفتاحٍ أكبر من خلال احتكاكٍ أكبر مع الاقتصاد العالمي. ينطبق هذا الوضع على

(١) Rodenbeck, "Special report."

(٢) صورة من المعهد التونسي الوطني للإحصاء، http://www.ins.nat.tn/indexen.php، تم دخول الموقع في ٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

الدول النفطية الكبرى ـ مثل الجزائر وليبيا، حيث تسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط بإطلاق مناقشاتٍ حامية حول تنويع الاقتصاد وتخفيف القيود ـ أي كما الحال بالنسبة إلى الدول التي تعتمد أكثر على مزيج من فرض الضرائب والمداخيل الخارجية مثل المساعدات، والسياحة، والتحويلات، وغير ذلك.

بقي الاقتصاد، والحالة هذه، أشبه ما يكون بكعب آخيل بشكلٍ عام، أي إنه بقي مصدراً دائماً للقلق لدى الرؤساء أنفسهم، بالإضافة إلى كونه مسألة محتملة تثير الانقسام السياسي. يبدو هذا الانقسام واضحاً بشكلٍ خاص عندما يتدخل أحد أبناء الرؤساء بقوة دفاعاً عن سياسةٍ تهدد مصالح الحرس الاقتصادي القديم، أي كما كانت الحال مع سيف الإسلام القذّافي في ليبيا في السنوات القريبة الماضية. ينطبق هذا الوضع كذلك، وإلى حدّ ما على جمال مبارك في مصر قبل سقوط والده، وهو الذي دافع عن تقليص الرسوم والتحوّل إلى استراتيجية اقتصادية أكثر ميلاً إلى التصدير. تضمّنت مصادر القلق الرئاسية الهامة الأخرى التأثيرات المحتملة للركود الاقتصادي العالمي، والتضخم، والكوارث الطبيعية، والمخاوف بشأن مستقبل واردات الطعام والمياه الرخيصة.

لا يداخلنا الشك أبداً في أنه نتيجة ما تسميه إيفا بيلين «صلابة الجهاز القمعي» فقد تمكّن الرؤساء الجمهوريون العرب لمدى الحياة من إبقاء أنفسهم في السلطة في فترة ما قبل السنتين ٢٠١٠/ ٢٠١١، وإن حدث ذلك مع استثناء مصاعب خطيرة بين الحين والآخر[١]. تلقى الرؤساء كذلك مساعدة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين في سياقٍ دولي مساعد حيث أصبحوا جميعاً، علناً أو سراً، حلفاء للولايات المتحدة في حربها الدولية على الإرهاب.

(١) Eva Bellin, "Coercive institutions and coercive leaders," in Marsha Pripstein Posusney and Michele Penner Angrist, eds., *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005), 29.

يمكننا القول مع ذلك، حتى قبل سقوط أنظمةٍ كهذه، بأنها احتوت على نقاط ضعف إما أنها أجبرتها على التكيّف مع الظروف الجديدة، وإما أنها أدت بها إلى مصيرها المحتوم. أما فيما يتعلق بتحليل أجزائها المكوّنة التي تحدثنا عنها أعلاه، فكانت المخاطر تحيط بتلك الأنظمة على جميع المستويات، وذلك بدءاً باعتمادها الكامل على صحة شخصٍ واحد وشخصيته وحكمته، وعلى أسرته الفاسدة في أحيانٍ أخرى، وكذلك على خلَفه الذي لم يخضع للاختبار، وذلك كله برغم اعتماد تلك الأنظمة على الجيش، وعلى الأجهزة الأمنية التي لا تحظى أبداً بالشعبية، للحفاظ على سلطاتهم؛ وانتهاءً بالمشاكل التي تنتج من حاجتهم إلى شرعنة حكمهم عن طريق الانتخابات المنتظمة والنجاحات الاقتصادية الكافية لإبقاء غالبية مواطنيهم في حالة من الرضا.

يمكننا كذلك ملاحظة مشاكل أخرى وتحديدها حتى قبل سقوط الأنظمة، وهي المشاكل الناتجة من افتقاد القدرة على التعامل بطريقة منسقة مع الارتفاعات الحادة المفاجئة لأسعار السلع الضرورية مثل الأطعمة والوقود، والاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن أنشطة الأعوان، وعلى سبيل المثال عدم استعداد رجال الأعمال التونسيين العاديين لاستثمار مبالغ كبيرة في شركات قد يسلبها منهم زوجة الرئيس وشركاؤها من ذوي الأطماع.

تكفي واحدة فقط من تلك المزايا الأساسية في أنظمة كهذه لتلحق أضراراً كافية للتسبب بأزمة حقيقية لا يمكن لأحد توقعها. بدا أن تلك الأنظمة ستكون في أضعف موقفٍ لها في لحظة التغيير الرئاسي، الأمر الذي تبيّن جلياً في مصر، وكان ذلك الافتراض المنطقي واضحاً حتى قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في العام ٢٠١١. يثبت ذلك كله مدى صعوبة فهم الطبيعة المتداخلة لمشاكل الأنظمة، والإحساس الكبير بالعزلة عند الشعب، وذلك سواء بالنسبة إلى الأنظمة ذاتها أو بالنسبة إلى المراقبين في الخارج، الأمر الذي أثبته السهولة التي تميزت بها تظاهرات الشباب في تونس ومصر التي تمكنت من القضاء على تلك الأنظمة.

الفصل الرابع

أنظمة الدولة المركزية في مصر، وتونس، وسورية، والجزائر

أظهرت مصر، وتونس، وسورية أنماطاً متشابهة تقريباً في حركتها نحو الأنظمة الرئاسية على الطراز الملكي، وذلك في سنوات ما بعد استقلالها. كوّنت الدول الثلاث رئاساتٍ مركزية قوية تستند إلى مؤسسات، مثل الحزب الحاكم في تونس، وهي مؤسسات تكونت قبل الاستقلال، وجزئياً نتيجة إما لثورةٍ سياسية وإما سلسلة من الأحداث الثورية الهادفة إلى إزالة ما كان يُعتبر العقبات الأخيرة في طريق ترسيخ السيادة الوطنية الكاملة. نلاحظ كذلك بأنه في كل دولة من تلك الدول تحوّل الحفاظ على النظام إلى أمرٍ أساسي وملزم. أدى ذلك إلى تكوين أجهزةٍ أمنية متعددة، وإلى جيشٍ لا يتدخل في السياسة، وذلك بعد سلسلة من التجارب. استندت شرعية النظام في هذا الوقت إلى برامج التحديث والتنمية، التي ترافقت مع صيغٍ متعددة من الترتيبات الانتخابية المصممة لإعطاء مظهر من النظام الجمهوري الشرعي الجديد الذي يستند إلى إرادة الشعب.

أما أنظمة الإدارة الاقتصادية فقد كانت مركَّزةً في البداية في أيدي الدولة، بحيث لم تترك سوى مجالٍ ضئيل للتعاون مع ما كان يُعتبر البرجوازية الرأسمالية المستهترة اجتماعياً وذات الميول الأجنبية. لكن تبيّن في ذلك الوقت بأن قطاع الدولة عاجز عن خلق ما يكفي من الموارد لتمويل ذاته. ولذلك سعت الأنظمة وراء تشجيع الاستثمارات الأجنبية (عادة العربية منها) الخاصة بالتشارك مع عدد قليل من رجال الأعمال المحليين من الذين توصلوا إلى الحصول على عقودٍ حكومية تتعلق بمبيع المشاريع الاقتصادية التابعة للدولة، وذلك منذ الثمانينيات من القرن

الماضي وما بعدها. ظهرت نتيجة ذلك مجموعة صغيرة من الأعوان الذين ساعدت ثرواتهم على تمويل نخبةٍ جديدة تتألف من أفرادٍ معيّنين من الأسرة الحاكمة، ومن الضباط العسكريين والمسؤولين الأمنيين، وكبار البيروقراطيين والموالين من الحزب الحاكم. وهم يتحدون جميعاً في دفاعهم عن النظام، وعن امتيازاتهم وأوضاعهم الراهنة.

تُعتبر الجزائر فريدة في وضعها في أنها تأسست مباشرة بعد صراعٍ دموي طويلٍ من أجل الاستقلال عن فرنسا، وهو وضعٌ فريد أثّر مباشرة في مسار النظّام في فترة ما بعد الاستقلال فأخضعها إلى سلسلة طويلة من الحكومات العسكرية، التي احتفظت بالسلطة على يد عدد صغيرٍ نسبياً من كبار الجنرالات. يُضاف إلى ذلك نظام حكمها الذي يعتمد طريقة فرّق تسُد، وهو الوضع الذي أصبح ممكناً بسبب وجود موارد نفطية أكبر مما تمتلكه في مصر، وتونس، أو سورية. لكن تطور الجزائر إلى نظام دولة مركزي وقوي، وخطواتها التجريبية نحو انتخابات معرضةٍ للتلاعب ونحو اقتصاد مختلط، وسيطرة رئيس آخر يحكمها لمدى الحياة، هي كلها عوامل مشتركة مع مصر، وسورية، وتونس تكفي لتضمينها في هذا الفصل بدلاً من تركها لفصلٍ مستقل لدراستها بوصفها حالة فريدة في نوعها.

ساهمت سلسلة من التغيّرات في منصب الرئاسة في مصر - بدءاً من عبد الناصر إلى السادات في العام ١٩٧٠، ومن السادات إلى مبارك في العام ١٩٨١ - [٢٠١١] في تشجيع عدد من التجارب المتعلقة بالرئيس ونائبه إلى أن بلغت ذروتها في العملية المطولة المتعلقة بتقرير من يجب عليه خلافة الرئيس مبارك بعد تقاعده أو موته. أما الحبيب بورقيبة، رئيس تونس، فقد أصبح أول رئيس عربي لمدى الحياة معلنٍ ذاتياً (١٩٧٥) كما أن سورية تُعتبر أول حالة من حالات التوريث العائلي (حافظ الأسد إلى ابنه في العام ٢٠٠٠). أما في الجزائر فقد انتهت عقودٌ من الحكم العسكري نهاية غير سهلة مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى منصب الرئاسة في العام ١٩٩٩.

مصر

أدى نجاح خلع الأسرة المالكة عن الحكم في مصر نتيجة انقلاب عسكري في تموز/يوليو من العام ١٩٥٢ إلى أن تصبح جمهورية في العام ١٩٥٣. كان الجنرال محمد نجيب أول رئيس لهذه الجمهورية، وهو الذي كان الرئيس الفخري لحركة الضباط الأحرار التي تسببت بهذا التغيير. لكن ضباطاً آخرين من مجلس قيادة الثورة أقدموا على إزاحته بالرغم من القدر القليل من السلطة الفعلية التي كانت بيده، واستبدلوه بالقائد الفعلي للانقلاب، العقيد جمال عبد الناصر.

قال كيرك بياتي بأن الضباط الأحرار كانوا على علم تام «بميل عبد الناصر المتزايد إلى تركيز السلطة في يديه». لكن المجلس انقسم بحدة ما بين أولئك الذين يوافقون على هذه العملية وبين أولئك الذين يعارضونها[١]. أدت سيطرة عبد الناصر، التي تكرست في صيف العام ١٩٥٥، إلى وضع حدّ لإحدى المشاكل الرئيسة التي واجهها الضباط في تثبيت ثورتهم: تقرير ما إذا كانوا سيحتفظون بالسلطة كمجموعة أو تسليمها إلى قائدهم كي يحفظها لهم[٢]. ظهرت هذه السيطرة في الدستور الجديد لعام ١٩٥٦، الذي كُتب بطريقة سرية في المكتب الرئاسي ثم صودق عليه مع رئاسة عبد الناصر عن طريق استفتاء قومي[٣].

كانت نتيجة هذه الخطوات الشخصية تأسيس نظام حكم استبدادي تمت بموجبه زيادة جهاز الدولة وسيطرته على الموارد القومية، في وقتٍ تمّ حلّ المؤسسات المستقلة أو تبنّيها من قبل النظام الجديد، الأمر الذي يحدث في معظم بقاع العالم في فترة ما بعد الاستقلال. اتّبع النظام الجديد، كما في الأمكنة الأخرى، استراتيجية التنمية التي تضمنت تأميم معظم القطاع الخاص. نلاحظ أنه في حالة مصر، وفي سورية في وقتٍ لاحق، مضت هذه العملية إلى أبعد حدّ ممكن بحيث تجاوز ما

(١) Kirk J. Beattie, *Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics and Civil Society* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), 120-121.

(٢) المصدر نفسه، ١٢٢.

(٣) معلومات من طارق البشري.

حدث في أي مكانٍ آخر في العالم ما عدا الكتلة السوفياتية، كما أدت إلى الإلغاء التام لطبقة رجال الأعمال القديمة.

طوّر عبد الناصر نظاماً من القيادة واتخاذ القرارات مدعوماً بجاذبيته الشخصية وبروزه كرجل دولة من الطراز العالمي، جمع ذلك النظام التشاور مع زملائه من العسكريين الذين تبعوه إلى الحكم المدني، مع تفويض المسؤوليات إليه فأعطى قيادة الجيش إلى صديقه المقرب عبد الحكيم عامر، كما أعطى «هرماً واسعاً» من الأجهزة الأمنية «المكملة والمتنافسة»، التي كانت بإدارة الضباط العسكريين الحاليين أو المتقاعدين، إلى زميلٍ آخر هو زكريا محيي الدين[١]. تسلّم رجل قوي ثالث وهو علي صبري إدارة الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تأسّس في العامين ١٩٦٢ و١٩٦٣ ليكون أداة النظام العقائدية والشعبية الرئيسة للتعبئة.

أدرك عبد الناصر ذاته الأخطار التي تترافق مع هذه العملية من تفويض السلطات إليه، ولذلك بذل في أواخر العام ١٩٦٢ جهوداً حثيثة لوضع الجيش تحت سيطرة الرئاسة. لكن عامر تمكّن من الاحتفاظ بسيطرته على الجيش عبر إصراره على استقلاليته، التي تُعتبر مسؤولة عن سلسلة من الأحداث المأسوية: تسييس الطبقة العليا من ضباط الجيش، المنهجية الضعيفة نحو تحقيق الفاعلية العسكرية، والرغبة في التعويض عن أداء الجيش الضعيف في اليمن. كانت نتيجة ذلك كله أن تحملت القيادة العسكرية العليا، وعبد الناصر ذاته، مسؤولية جسيمة في الهزيمة المذلة التي ألحقتها إسرائيل بمصر في حزيران/يونيو من العام ١٩٦٧.

تأذى عبد الناصر كثيراً نتيجة أخطائه المتهورة، والمشورة غير الصائبة من خبرائه الاقتصاديين. كما تحملت البلاد نتيجة ذلك أزمة كبيرة في ميزان المدفوعات في منتصف فترة تطبيق الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠- ١٩٦٥)، الأمر الذي أوقف إلى حدّ كبير جزءاً محورياً من عملية التطوير التي تقودها الدولة. يصعب علينا، على ضوء هذه الكوارث، أن نتجنب إقامة رابطٍ مباشر بين بعض المزايا الفضلى للرئيس - أي

(١) P.J. Vatikiotis, *Nasser and His Generation* (London: Croom Helm, 1978), 164.

قراءاته الواسعة، واهتمامه بالنظرية الاقتصادية والسياسية، وولائه لزملائه ـ وبين بعض مزاياه السيئة، مثل إحساسه المتعاظم بأنه يعرف كل شيء.

تقبّل عبد الناصر، في عرضٍ نادر للتواضع، المسؤولية عن هزيمة العام ١٩٦٧، عبر عرضه الاستقالة من منصبه، لكنه أُجبر على الرجوع عنها نتيجة الهتافات المدوية التي أطلقتها حشود غفيرة في القاهرة «جمال، جمال، لا تتركنا، نحن بحاجةٍ إليك». تحرك عبد الناصر سريعاً لإعادة تثبيت سيطرته على الجيش عندما ضمِن «انتحار» عامر، ومحاكمة بعض كبار القادة[١]. لكن تحركاتٍ أخرى تسببت بنتائج غير متوقعة، مثل تسميته زكريا محيي الدين لخلافته، وهو الترشيح الذي لم يُعجب الجماهير المحتشدة في القاهرة ذاتها، فما كان من محيي الدين إلا أن استقال من منصبه واختفى من الحياة العامة ليمارس عملاً خاصاً به في السنة التالية. فتح ذلك المجال أمام علي صبري ليكون نائباً للرئيس، لكن أنور السادات احتل هذا المنصب بعد العام ١٩٦٩، الأمر الذي جعلهما المتنافسين الرئيسيين في خلافة عبد الناصر.

بقي من غير المعروف بالتأكيد الدور الذي لعبه داء السكري المتقدم الذي أُصيب به عبد الناصر، وداء تصلّب الشرايين في ساقيه، بالإضافة إلى الذبحات الصدرية المتتالية التي أصابته في آخر السنوات المحمومة عندما حاول مواجهة عواقب كارثة العام ١٩٦٧. أورد كيرك بياتي بأن بعض المصادر أنبأته بأن الأطباء السوفيات أخبروه بعد النوبة القلبية التي أصابته في شهر أيلول/سبتمبر من العام ١٩٦٩ بأنه لم يتبقَّ له في الحياة سوى عام واحدٍ[٢]. أما إذا كان لنا أن نصدّق أنور السادات فإن هذه المعلومة أجبرته على الانتباه قليلاً إلى مسألة وفاته الوشيكة، وذلك عندما أوكل إلى أنور السادات ذاته أمور الرئاسة في آخر زيارةٍ قام بها إلى المغرب في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٦٩، كما تحدّث عن احتمال اغتياله، وقال بأنه لا

(١) Jean Lacouture, *The Demigods: Charismatic Leadership in the Third World,* ترجمة Patricia Wolf (New York: Knopf, 1970), 130.

(٢) Beattie, *Egypt during the Nasser Years,* 210, 215.

يرغب في «ترك فراغ»[1]. لكن أحداً من المصادر عالية المستوى التي قابلها بياتي كان يؤمن، ولو للحظةٍ واحدة بأن عبد الناصر كان يعتبر بأن أنور السادات هو خليفته فعلاً[2]. يقترح بياتي ذاته بأن عبد الناصر لربما بقي حذراً من إعطاء أي شخص آخر سلطة كبيرة[3]. يُحتمل كذلك بأنه بقي، مثل معظم الرؤساء الآخرين لمدى الحياة، مقتنعاً بأسى بأنه لا يُمكن الاستغناء عنه، بحيث أنه عجز عن تصور نهايته الذاتية.

واجه أنور السادات بعد وفاة عبد الناصر في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧٠، معارضة من مجموعةٍ قوية من الوزراء الذين تحلقوا حول علي صبري، الذي كان أحد نواب الرئيس عبد الناصر. ضمِن السادات ولاء الجيش، فاعتقل صبري وزملاءه في شهر أيار/مايو من العام ١٩٧١، ودانهم بسبب تشكيلهم «مركز قوة»، وهكذا أعلن بدء «ثورته التصحيحية» الخاصة به، وحدث ذلك بعد مرور ستة أشهر فقط على استخدام الرئيس السوري حافظ الأسد كلمات مشابهة إلى حدّ كبير عندما وصف انقلابه الخاص في دمشق ضد زميله صلاح جديد. عزّز السادات سلطاته بعدما طرد المستشارين العسكريين السوفيات من مصر، وعندما استخدم جيشه الذي أُعيد تأهيله كي يضمن لنفسه نصراً محدوداً، وإن كان لقي ابتهاجاً كبيراً، ضد القوات الإسرائيلية التي كانت تحتل الجهة الشرقية من قناة السويس، في تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٧٣.

وأتبع السادات نجاحاته العسكرية بورقة عمل «أكتوبر» التي أصدرها في شهر نيسان/أبريل من العام ١٩٧٤، والتي لخّص فيها السادات خططه المتعلقة بتحرير الاقتصاد والعملية السياسية التي تبرهن إحدى المزايا الحاسمة لنظامه. تضمّنت هذه الورقة تعريفاً لنظام جديد للحكم يستند إلى منافسةٍ انتخابية وبرلمانية قابلة للتلاعب بها بين الاتحاد الاشتراكي العربي (الذي سمي لاحقاً الحزب الوطني الديمقراطي)

(١) Anwar Sadat, *In Search of Identity. quoted in* David Hirst and Irene Beeson, Sadat (London: Faber and Faber, 1981), 100.

(٢) Hirst and Beeson, *Sadat*, 212-213.

(٣) المصدر نفسه.

وبين عددٍ من أحزاب معارضة أصغر منه، وهي الأحزاب التي عرّفها قانون الأحزاب الذي صدر في أيار/مايو من العام ١٩٧٧، والذي هدف إلى استبعاد التنظيمات التي تأسست على أساس «الطبقة، أو الطائفة، أو الموقع الجغرافي، وكذلك الجنس أو العِرق». يعني ذلك استبعاد أي تجمعات سياسية حول ناصرين حاضرين فعلياً، ومتماسكين، واجتماعيين[1]. أدخل السادات تجديداً آخر عندما أنشأ في العام ١٩٨٠ مجلساً آخر، وهو مجلس الشورى، بحيث يسمي الرئيس ثلث أعضائه، الأمر الذي قُصد منه أن يتصرف كمجلس بديل للتشريع في الوقت الذي يقوم بمراقبة الأنشطة التي يُحتمل أن تكون غير قابلة للسيطرة في مجلس الشعب.

أما بالنسبة إلى الرئاسة ذاتها، فقد حوّل السادات المكتب الرئاسي الذي استخدمه عبد الناصر بنشاطٍ وتأثير إلى مكتبٍ وصفه تقرير أميركي صدر في العام ١٩٩٠، بأنه نوع من أنواع «الملكية الرئاسية» التي تتألف من «الأقرباء النافذين من الأسرة المالكة»، وترتبط «بشبكةٍ من السياسيين المنتفعين الأقوياء الذين يُسمح لهم بالإثراء، وعادةً ما يحدث ذلك عن طريق التلاعب غير المشروع بالانفتاح الاقتصادي الذي سمحت به سياساته»[2]. كان السادات يتخذ بنفسه كل القرارات الرئيسة تقريباً بما فيها القرار الهام الذي اتخذه بزيارة القدس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٧، وهي الزيارة التي كانت جزءاً من جهدٍ ناجح تمهيداً لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

أما في شهر أيار/مايو من العام ١٩٨٠ فقد اتخذ السادات الخطوات الأولى التي تمكّنه من أن يصبح رئيساً لمدى الحياة، وهكذا أقدم على تعديل المادة ٧٧ من دستور العام ١٩٧١ بحيث يتمكن الرئيس الحالي من ضمان إعادة انتخابه لفترة تتجاوز السنوات الست لولايته الأصلية. كان السادات في الثانية والستين من عمره

(١) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983), 368.

(٢) Helen Chapin Metz, "The president and the power elite," in *Egypt: A Country Study* (Washington, DC: Federal Research Division, Library of Congress, 1990), chapter 4, 2.

في ذلك الوقت، وهكذا لم يفكّر جدياً في الشخص الذي يجب أن يخلفه. أما جمال، ابن السادت، فكان يبقى بعيداً عن الأضواء في معظم الأوقات. أما نائبه، حسني مبارك، الذي عُيّن في العام ١٩٧٥ فقد كان رجلاً عسكرياً من دون وزنٍ سياسي كبير. لم يظهر أن أياً من هذين الرجلين يمثّل منافساً رئيساً قبل اغتيال السادات في استعراض عيد الجيش في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٨١.

يمكننا تقسيم رئاسة مبارك الطويلة إلى ثلاث مراحل رئيسة. امتدت المرحلة الأولى حتى مشاركة مصر في التحالف الذي قادته أميركا، والذي أنهى الاحتلال الأميركي للكويت في مطلع العام ١٩٩١، وهي كانت فترة من الاستمرارية التي تابع فيها معظم سياسات سلفه الاقتصادية، في وقتٍ شجع قيام حركة سياسية حيوية تميزت بانتخابات حرة نسبياً في العامين ١٩٨٤ و١٩٨٧. لكنه اختلف عن سياسة السادات في الجهود التي بذلها لضمان ولاء الجيش، عن طريق زيادة الإنفاق العسكري، الذي تقلّص كثيراً بعد اتفاقية كامب دافيد للسلام مع إسرائيل في العام ١٩٧٨.[1] وقد ترتبت عليها نتيجتان هامتان. كانت إحداهما الضغط الذي عانته ميزانية الإنفاق المحلي، الأمر الذي أدى إلى زيادة مستوى الاقتراض الدولي، الذي لم يخضع للسيطرة إلا عندما تلقت مصر قدراً كبيراً من الإعفاء من الديون، مكافأة لها على مساهمتها في تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في العامين ١٩٩٠-١٩٩١.

أما النتيجة الثانية فكانت ازدياد عديد الجيش، وازدياد بروزه كمركزٍ قوة عسكري واقتصادي على السواء، وذلك تحت القيادة القوية لقائده وزير الدفاع المارشال عبد الحليم أبو غزالة. كان هذا التطور جزءاً من تيارٍ لوحظ في عدد من الدول العربية الأخرى في الثمانينيات من القرن الماضي، وبوصف ذلك إحدى الطرائق التي سمحت للجيش بموازنة بعض نفقاته. شعر مبارك بأنه بدأ يفقد السيطرة على الجيش لمصلحة منافسٍ قوي، لم ينسَ العلاقة الصعبة التي كانت قائمة ما بين

(١) Aamer S. Abu-Qarn, J. Paul Dunne, Yasmine M. Abdelfattah, and Shadwa Zaher, "The demand for military spending in Egypt," School of Economics, University of the West of England, Discussion Paper Series (March 2010), 5 http://carecon.org.uk/DPs/1001.pdf.

الرئيس عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، فما كان منه إلا أن أقال أبو غزالة من منصبه في العام ١٩٨٩.

بدأت المرحلة الثانية من حكم مبارك في العام ١٩٩١، مع تسوية مسألة الديون مع دائني مصر، التي تضمّنت قدراً كبيراً من الشروط فيما يتعلق بموازنة الميزانية، والانفتاح الاقتصادي، وتقليص حجم القطاع العام، في مقابل الحصول على قروض إضافية. تمثلت إحدى النتائج في بدء عملية بيع بعض الأصول التي تمتلكها الدولة إلى مجموعةٍ جديدة من رجال الأعمال، الذين لم يطل بهم الأمر حتى أصبحوا حلفاء النظام السياسيين الأساسيين. لكن بالنظر إلى السرية التي أُحيطت بها هذه العملية لم يكن من الممكن تفصْيلها أو تقويم، أقله في البداية، ما إذا كانت جزءاً من مخططٍ أكبر أم لا. تدل السرعة الكبيرة التي تمت بها هذه العملية على أنها ذات نقاط شبهٍ كبيرة مع عملية بيع أصول الدولة التي حدثت في أيام يلتسين في روسيا، في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. تحولت هناك أيضاً احتكارات الدولة، بسرعة، إلى أيدي مناصري النظام في القطاع الخاص، الذين كانت ثرواتهم متوافرة في سبيل أهدافٍ سياسية محددة، بما في ذلك تمويل الحزب السياسي للدولة، وزيادة رواتب كبار البيروقراطيين والمسؤولين الأمنيين.

أما المزية الثانية التي ترافقت مع العقد الثاني من السنين من حكم مبارك، فكانت الحرب الاقتصادية التي مارستها ضد النظام فئة جديدة من المتطرفين الإسلاميين الذين تمركزوا أساساً في منطقةٍ تقع جنوب القاهرة. استغرقت الشرطة سنين عديدة قبل أن تتمكن من القضاء على أنشطتهم بطريقة قاسية. قد يكون من المصادفة بأن هذه التحديات والتحديات الأخرى قدَمت عذراً لعدم المضي قُدُماً بأي إصلاحات سياسية إضافية، وكذلك في إدارة [التلاعب] في الانتخابات التي جرت في التسعينيات بوسائل أكثر صرامة مما حدث في الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تطبيق مراقبة الصحافة والأشكال الأخرى من النقد بشكل أشد صرامة.

لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، لأن إيبرهارد كيينل يقارن عملية بيع الأصول المملوكة للدولة بفترات مشابهة من فترات التحرير الاقتصادي في أمكنة أخرى من العالم. جرت أمور كثيرة في ذلك الوقت أمكن للجماهير انتقادها، أي كما كانت الحال في أمكنة أخرى من العالم، وذلك بدءاً من الفجوة في المداخيل الآخذة في الاتساع ما بين الأغنياء والفقراء، وصولاً إلى الدلائل الواضحة التي تشير إلى فساد النخبة، الأمر الذي أدى إلى بيع الأصول المملوكة للدولة في مقابل مبالغ تقل عن قيمتها إلى مقرّبين من عائلة مبارك[1]. أما الأمر المؤكد هنا فهو أن النظام ذاته كان حريصاً على تقديم المواد الغذائية ومساعداتٍ أخرى إلى الشعب، وذلك ضد نصائح البنك الدولي، وكان حريصاً كذلك على محاولة التحقق من أن الخصخصة لا تؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة. لكن ذلك لم يكن كافياً لتجنب النقد القوي الذي وجهته وسائل الإعلام إلى بعض أشد مناصري الخصخصة نفوذاً[2].

بقي الرئيس مبارك في هذه الفترة مرتاحاً في حكمه بفعل إجماع نخبة داخلية، واستمر ذلك إلى أن بدأت عدة عوامل، لم تكن ظاهرة في ذلك الوقت، بدفعه نحو أسلوب حكم أكثر ميلاً نحو الملكية، التي أطلقت المرحلة الثالثة من حكمه في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. تمثل أحد هذه العوامل في الضغوط التي مارسها أعوان النظام وآخرون، كانت لهم في ذلك الحين مصلحة كبيرة في استمرار النظام من دون تغييرات إضافية في قمة القيادة. قد يكون العامل الثاني هو الاعتبارات العائلية، وعلى الخصوص تلك المتعلقة بابنه الأكبر الذي كانت له مصالح تجارية هامة خاصة به. كبُر مبارك في السن بعد ذلك، من دون أن يسمّي نائباً للرئيس ليخلفه، لكن مسألة كيفية تهيئته لنهايته بدأت بفرض نفسها. كان مبارك ينظر إلى نفسه على أنه يمثّل آخر جيلٍ من القادة الذين استمدوا شرعيتهم من ثورة العام ١٩٥٢، وهكذا بدا من الطبيعي بالنسبة إليه أن يبحث عن شخص

(١) Eberhard Kienle, "More than a response to liberalism: The political deliberalization of Egypt in the 1990s," *Middle East Journal*, 52/2 (Spring 1998), 219-235.

(٢) المصدر نفسه، ٢٣٥.

أصغر منه سناً بكثير، ولربما ذلك الشخص الذي وُلد بعد وفاة عبد الناصر بسنين عديدة[1].

لكن في غياب دليل قاطع، يبدو من المفيد وضع جدولٍ زمني يعمل كمؤشرٍ عام على سلسلة الأحداث الهامة. يبدأ هذا الجدول مع عودة جمال، الابن الثاني للرئيس، إلى مصر في العام ١٩٩٥، الذي كان مصرفياً استثمارياً، ولربما حدث ذلك نزولاً على طلب والده، وهي عملية تذكّرنا بعودة بشار الأسد الاضطرارية إلى سورية قبل ذلك بسنوات. أما التاريخ الأساسي التالي فكان العام ٢٠٠٠، عندما أشارت الدلائل إلى ضعف أداء الحزب الوطني الديمقراطي في اختيار المرشحين في انتخابات تلك السنة، الأمر الذي أبرز احتمال قيام جمال بدورٍ سياسي هام. لم يتأخر الأمر قبل أن يتسلم مهام رئاسة اللجنة السياسية القوية في الحزب، المنصب الذي يمكّنه من إظهار مهاراته السياسية[2]. جاءت بعد ذلك «حادثة الإغماء» التي تعرّض لها الرئيس، وقد وقعت بينما كان يلقي خطاباً أمام مجلس الشعب في العام ٢٠٠٣، وهي الحادثة التي سماها لاربي صادقي «بالتذكير القوي بمسألة خلافة الرئيس الملحة»[3].

لكن ما عدا تكوين ذلك الجدول الزمني، فإن أفضل ما يمكن عمله هو الإيحاء بأنه يمكن للمرء، نظرياً، التفكير في وجوب جعل ابن الرئيس مرشحاً محتملاً لخلافة المنصب، وذلك بالنظر إلى أن مصر ليست جمهورية فحسب، بل هي بلاد قادها رؤساء عسكريون منذ العام ١٩٥٣. قد يكون كذلك أن الأمر تطلب فترة من الاختبار لمعرفة ما إذا كان جمال مؤهلاً لهذه المهمة. ولا بد أن الأمر اشتمل على تكوين قاعدة دعم له، وعلى الخصوص بين صفوف الجيش. جرى ذلك مع محاولة تحييد الجماعات والقوى التي كانت تفكر في ترشيح أحد أعضائها، أو تلك التي كانت تعارض جمال بقوة، أو تعترض على أي من الأسس التي يستند إليها: عمره، أو

---

(١) معلومات من شبلي تلحمي.

(٢) Bruce K. Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008), 211.

(٣) Larbi Sadiki, "Like father, like son: Dynastic republicanism in the Middle East," Policy Outlook no. 52 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009) 5.

شخصية داعميه المقربين واهتماماتهم، أو مهاراته السياسية، وغير ذلك. بقي لدينا تخمين في منتهى الوضوح، وهو أن هذه الاستراتيجية ـ التي استمرت سنة بعد سنة، والعلاقات الخاصة بين الرئيس ذاته، ومستشاريه المقربين، وأقوى داعميه في صفوف الجيش والأجهزة الأمنية ـ قد تكون أصبحت عرضةً للتغيّر، وحتى إلى احتمال التوصل إلى قرارٍ بتأجيل الأمر برمته حتى إلى ما بعد وفاة الرئيس.

لكن تفسيري الخاص لهذه العملية، على ضوء هذه الاعتبارات كلها، هو كما يأتي. أولاً، أشار عددٌ من الدلائل في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين إلى الإعداد الناشط لمسألة وراثة جمال مبارك لمنصب والده. اشتملت هذه الاستعدادات ليس على دوره في الحزب الوطني الديمقراطي فحسب، لكن على الجهود التي بُذلت لكسب دعم قادة الجيش والأجهزة الأمنية، وعلى سبيل المثال، إجلاسه بين الجنرالات في أثناء إلقاء والده خطاباً أمام الجيش في العام ، وإقناع عمر سليمان، رئيس الأجهزة الأمنية، بأن يكون شاهداً في حفلة زواجه التي جرت في العام ٢٠٠٧.[١]

والأكثر أهمية من ذلك كله هو القرار بالسماح لجمال وفريقه من التكنوقراطيين الشباب بتنظيم انتخابات العام ٢٠٠٥، واستخدامها واجهة لعرض وعوده بسياسة جديدة تقضي بتطبيق المزيد من السياسات الجديدة والانفتاح الاقتصادي. لكن شاء سوء حظ آل مبارك أن تنشأ مشاكل خطيرة بعد جولتين من التصويت، أي عندما ظهر، بشكلٍ مفاجئ، بأن جماعة الإخوان المسلمين المعارضة هي على وشك الفوز بعددٍ كبير من المقاعد. حمل هذا الإدراك رجال الشرطة على إقفال عددٍ من مراكز التصويت في أثناء المرحلة الثالثة والأخيرة، بغية منعهم من تحقيق مزيدٍ من المكاسب. (كانت الانتخابات تجري، بشكلٍ غير اعتيادي على ثلاث مراحل من أجل التمكن من مراقبة أعضاء الهيئة القضائية).

(١) Larbi Sadiki, "Like father, like son: Dynastic republicanism in the Middle East," Policy Outlook no. 52 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009) 5.

واجه النظام ما هو أسوأ، وذلك مع استخدام جماعة الإخوان حضورهم البرلماني المتزايد للضغط لمصلحة برنامج يشتمل على تحديد صلاحيات الرئيس، وكذلك المطالبات بقدرٍ أكبر من المحاسبة، وعلى الخصوص ما يتعلق بالممارسات الفاسدة لعددٍ كبير من الأشخاص المقربين من النظام.

أدى ذلك كله إلى تراجعٍ رئاسي عن مزيدٍ من الانفتاح، الأمر الذي يُمكن أن يفسّر على أنه انتقاد لبرنامجِ جمال المفرط في التفاؤل. تضمن ذلك سلسلة من التعديلات الدستورية في العام ٢٠٠٧، جعلت من الصعوبة بمكان على أي شخص الترشح في الانتخابات ضد رئيس متمسكٍ بمنصبه، كما أعادت فرض الحظر على الأحزاب الدينية الطابع، بالرغم من أنها قُدّمت على أنها إصلاحات. تغيّرت كذلك القوانين التي تضبط إجراء الانتخابات في المستقبل، بغية أن تكون تلك العملية تحت إشراف «لجان مستقلة»، أكثر اعتماداً على النظام من أعضاء الهيئة القضائية التي كانت مسؤولة عن العملية الانتخابية من قبل. ترافقت هذه التغييرات مع حملة شرسة ضد الإخوان المسلمين، وكذلك مع ضغطٍ على مصالح تلك الجماعة الإعلامية والاقتصادية.

لم يكن صعباً علينا ملاحظة الحضور الثقيل للأجهزة الأمنية وراء هذا التغيّر في الاتجاه السياسي، وكذلك لربما أيدي الأعوان القدماء للنظام في الجيش وفي أمكنة أخرى، الذين تخوفوا من أن تكون ممارساتهم الاقتصادية الاحتكارية مهددة من جانب سياسات العولمة التي يروجها فريق جمال مبارك. كان من الممكن في ذلك الوقت تصوّر الضغوط المتجدّدة على حسني مبارك ذاته للبقاء في منصب الرئاسة، بغية حماية البلاد من الأخطارِ التي بدا أن الإخوان المسلمين يمثلونها. أما حقيقة أن إدارة بوش قد غيّرت سياستها من ترويج الديمقراطية في الشرق الأوسط لمصلحة التحالف ضد «الإرهاب»، وذلك في العام ٢٠٠٦، فكانت مكوّناً هاماً في الخليط الجديد. أما المكوّن الآخر فهو التعافي الجسدي المدهش للرئيس بعد إجرائه عملية جراحية في ألمانيا، في العام ٢٠١٠، أي عندما ظهر أكثر تيقظاً وحيوية من ذي قبل، بخلاف جميع التوقعات العامة.

ترافقت الأمور مع غموض أكثر بعد الانتخابات التي جرت على صعيد البلاد في العام ٢٠١٠، والتي أشرف عليها جمال مبارك ومرافقه المقرب منه أحمد عز، وهو قطب صناعة الفولاذ. تحولت الانتخابات، بسبب هدفين متشابكين - القضاء على معظم المعارضة وإعادة إنعاش الحزب الحاكم، أي الحزب الوطني الديمقراطي - إلى صراع سيىء ما بين أفراد النخبة السياسية في البلاد، الذين حرصوا جميعاً على دخول البرلمان الذي كان من المضمون أنه سوف يعيد انتخاب الرئيس، أو انتخاب خلفه، في الوقت الذي يقر عدداً كبيراً من القوانين الهامة التي تهدف إلى إعادة تشكيل الممارسات النافذة، وكذلك من أجل توفير الحصول على موارد الدولة. أما الأسوأ من ذلك كله فهو انكشاف التلاعب بأصوات الناخبين، الحقيقة التي اجتمعت مع حصول جماعات المعارضة على ٣ بالمئة فقط من أصوات الناخبين لتقلل كثيراً من نزاهة الانتخابات بوصفها أداة لشرعنة النظام، وهو عامل ربما يرتبط بإثارة عاصفة من الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى تدهور حالة نظام مبارك في شهر شباط/ فبراير من العام ٢٠١١.

تونس

تشبه قصة تونس نظيرتها في مصر بطرائق عديدة، لكنها تتميز منها في أن أول رئيس للبلاد فيها كان الأول في العالم العربي الذي أعلن نيّته البقاء في منصبه لمدى الحياة.

حصلت تونس على استقلالها عن فرنسا في شهر آذار/مارس من العام ١٩٥٦، وما لبث أن أصبحت جمهورية بعد إلغاء الملكية الوراثية في شهر تموز/يوليو من العام ١٩٥٦، وكانت برئاسة الزعيم الوطني المخضرم الحبيب بورقيبة، الذي كان حينئذ في الرابعة والخمسين من عمره. استغرق الأمر من بورقيبة عدة سنوات لتثبيت نفسه بقوة في السلطة الفردية. كانت أداته الرئيسة في ذلك هي الحزب الدستوري الجديد، الحزب الذي تأسس في العام ١٩٣٤. مارس هذا الحزب في فترة ما قبل الاستقلال درجة كبيرة من التعددية المؤسسية، ودعم مختلف مفاهيم القيادة، وكذلك

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواجب اتّباعها. أما المنافس الرئيس لبورقيبة في هذه المرحلة فكان زميله السابق صالح بن يوسف، الذي طُرد من الحزب في العام ١٩٥٥، وما لبث أن أصبح قطباً بارزاً للمعارضة حتى اغتياله في العام ١٩٦١. تقاعد منافسون آخرون من العمل السياسي بعد العام ١٩٥٦، واستُبدلوا بنشطاء حزبيين أصغر سناً، وذلك من أجل ضمان السلطة الشخصية للرئيس، وكذلك لإعطاء الحزب صورة القوة الشابية، بحسب وصف كليمنت هنري مور[1].

زادت سلطة بورقيبة رسوخاً، وزاد معها التملق الشعبي بوصفه «القائد الأعلى» في مذهب تقديس الشخصية، الذي ترسخ في الانتخابات الرئاسية التي كانت تجري كل خمس سنوات، وذلك بدءاً من العام ١٩٥٩، وهي الانتخابات التي كان يحصل فيها على نسبة ٩٩ بالمئة من الأصوات. أما الأمر الذي يساوي ذلك أهمية فكان الإجابة التي قدّمها في العام ١٩٦٤ رداً على سؤالٍ عن دوره في نظام الحكم التونسي: «نظام، عن أي نظام تتحدث، فأنا النظام»[2]. أما بعد عقدٍ من الزمن، أي في العام ١٩٧٥ فقد أصرّ عليّ أن يُعلَن «رئيساً لمدى الحياة». كان ذلك مثالاً على سلطته وسيطرته على الحزب الوحيد في البلاد بحيث لم يحتج قط إلى الاعتماد الشديد على وسائل الدعم الأخرى، مثل الشرطة السرّية.

كان بورقيبة رئيساً على جمهورية صغيرة ذات جيش صغير، ولذلك احتاج إلى مهارة شديدة للتعامل مع التيارات العربية والدولية التي كانت سائدة في الفترة الأولى من مرحلة ما بعد الاستقلال. كان بورقيبة مدركاً الخطر الذي يمثّله نفوذ عبد الناصر من جهة، وكذلك عواقب الصراع الشرس ما بين الفرنسيين والقوميين الجزائريين من جهة أخرى. كان ذلك هو السبب الذي دفعه إلى المحافظة على علاقاتٍ ودية مع الولايات المتحدة التي حصل منها على مساعداتٍ هامة، وكذلك مع أوروبا، كما

(١) Clement H. Moore, "The single party as a source of legitimacy," in Samuel P. Huntington and Clement H. Moore, eds., *Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One-Party Systems* (New York: Basic Books, 1970), 327.

(٢) المصدر نفسه، ٣٣.

أظهر نفسه بوصفه داعية تحديث معتدلاً، وكرس اهتماماً خاصاً بحقوق المرأة، وهي الحقوق التي كرّسها قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٧، كما قدّم نفسه على أنه معتدل فيما يتعلق بالإسلام.

جرّب بورقيبة بمرور الأيام ممارسات عديدة عندما سمح بظهور معارضة تمكن من السيطرة عليها بدقة. دعا بورقيبة النشطاء السياسيين إلى تقديم لائحة بالمرشحين لانتخابات العام ١٩٨١ التي كانت ستجري على صعيد البلاد، لكنه اشترط عليهم عدم الاستعانة بدعم من خارج البلاد، وعدم مناصرة صراع الطبقات أو الطائفية، والموافقة على تجنّب توجيه النقد «إلى الرئيس لمدى الحياة». كانت تلك قائمة من المطالب التي استمدت الكثير من قانون مصر الانتخابي الذي صدر في العام ١٩٧٧. لم يتمكن أي مرشح في تلك الانتخابات من الحصول على ما يكفي من الأصوات لبلوغ نسبة الحد الأدنى وهي عتبة ٥ بالمئة[١].

واجهت تونس، مثل عدد كبير من دول العالم الثالث صعوبات اقتصادية كثيرة في أواخر الستينيات من القرن الماضي. لكنها كانت أول بلد من الأنظمة العربية يبدأ التحول من سيطرة الدولة إلى نظام يميل أكثر إلى اللامركزية في الإدارة الاقتصادية، وهو تحوّل في الاتجاه حدث بعد طرد أبرز مناصري «الاشتراكية»، أحمد بن صالح في العام ١٩٦٩. عادت المشاكل السياسية والاقتصادية في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي، نتيجة الدَّين الخارجي المتزايد للبلاد، والحاجة التي نتجت من ذلك الدَّين إلى تقيد الخدمات العامة. أدى هذا الوضع إلى تنظيم التظاهرات ومشاغبات خطيرة في العام ١٩٨٤.

تفاقمت بعد ذلك مصاعب بورقيبة السياسية بسبب ظهور معارضة داخلية مستمرة من جهة حركة إسلامية متشددة MTI (حركة النزعات الإسلامية بحسب الرمز الفرنسي)، تأسست في العام ١٩٨١ برئاسة رشيد الغنوشي. صعّدت MTI من

(١) Kenneth J. Perkins, *A History of Modern Tunisia* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 181.

كفاحها ضد النظام في العام ١٩٨٧، الأمر الذي شجّع بورقيبة على الاعتماد أكثر فأكثر على وزير داخليته زين العابدين بن علي، الذي أخطأ في تعيينه رئيساً للوزراء في أيلول من ذلك العام، لكن بن علي أقدم على الانقلاب عليه بعد مرور شهرين لأسباب دستورية تتعلق «بعجزه عن الحكم»[١]. لم تظهر معارضة شعبية قوية لهذه الخطوة. ساهم سلوك بورقيبة الخاطئ والمتزايد، وغطرسته، وغروره، وعدم استعداده التام للإصغاء إلى النصح في تشكيل خطرٍ واضح على الحكم القوي، وذلك في حقبة من التوترات القومية الكبيرة[٢].

بدا في ذلك الوقت أن بورقيبة لم يكترث كثيراً للتخطيط للانتقال السلس للحكم، إلا أنه فكر قليلاً في فترة الستينيات من القرن الماضي بشأن تغيير دستور العام ١٩٥٩ من أجل إتاحة الفرصة أمام خليفة محتملٍ له، لكنه سرعان ما تخلى عن هذه الفكرة تماماً. لا يمكننا التحقق في هذه المناسبة أنه فكّر في تولية ابنه منصب الرئاسة في يوم من الأيام، حبيب الابن، الذي سبق له أن انضمّ إلى المكتب السياسي للحزب الحاكم في العام ١٩٦٤. لكن وفقاً لمعرفتنا الآن بالسيكولوجية الشخصية للرؤساء العرب المسنّين، مثل القذافي، ومبارك، يبدو من المعقول، مع تقدّمه في السن، بأن رغبته في التمسك بمنصبه قد زادت، وهي الرغبة التي عززتها السلطة الجامحة، ودعم عائلته ومستشاريه المقربين، وكذلك محبة الشعب له، التي اعتبرها أبدية.

أما بن علي، وهو شاب يتحدر من أصولٍ اجتماعية متواضعة فقد اختاره الحزب الدستوري الجديد ليكون أحد الضباط الشبان الذين يتلقون تدريباً عسكرياً بعد فترة الاستقلال. أُرسل بعد ذلك إلى معهد الأمن والاستخبارات الأميركي في بلتيمور، مريلاند، المعهد الذي زوده روابط لا تقدّر بثمن مع الأجهزة العسكرية والأمنية لحليفين أجنبيين أساسيين لتونس. تقدم بعد عودته إلى الوطن مجدداً في مراكز

(١) Kenneth J. Perkins, *A History of Modern Tunisia* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 206.

(٢) المصدر نفسه، ٢٠٣.

المؤسسة الأمنية الداخلية التي تراقب ولاءات الضباط في الجيش التونسي[1]. دعم في مجاله هذا وفي المراكز الأرفع التي تقلّدها الإجراءات القمعية لحقبة بورقيبة[2].

استخدم بن علي مؤتمر الحزب الدستوري الجديد الذي عُقد في العام ١٩٨٨ لترسيخ سلطته التامة على الحزب والدولة. وظّف بن علي هذا المؤتمر كذلك للتخلص من عددٍ كبير من أنصار بورقية الرئيسيين، كما اعتقل بعضهم بتهم تتعلق بالفساد. بذل بن علي مجهوداً إضافياً لتأكيد سيطرته الشخصية، فأمر بإلغاء اسم الدستوري الجديد الذي اختاره بورقيبة، وأبدله باسم الجمعية الدستورية الديمقراطية RCD. حرص بن علي، مثل بعض القادمين الجدد إلى منصب الرئاسة، وعلى سبيل المثال السادات، والأسد في العام ١٩٧٠، على إبعاد نفسه في البداية عن بعض السياسات القاسية لسلفه، فأطلق سراح آلاف السجناء، وشجّع المنفيين السياسيين على العودة إلى البلاد، كما رفض مبدأ الرئاسة لمدى الحياة، ووعد بإعادة الحياة إلى التعددية السياسية.

واهتم اهتماماً خاصاً في جميع هذه الخطوات برشيد الغنوشي، ولم يكتفِ فقط بإخراجه من السجن، لكن دعاه إلى المشاركة في المناقشات التي أدت إلى توقيع الميثاق الوطني الجديد.

وُضعت حدود مع ذلك لهذه المظاهر من التعددية، الأمر الذي كشفته انتخابات العام ١٩٨٩. كان بن علي هو المرشح الوحيد لمنصب الرئاسة، ويعود ذلك جزئياً إلى بندٍ دستوري جعل من المستحيل، عملياً، على أي شخص للترشح ضدّه. حافظ قانون الانتخاب في هذا الوقت، بالرغم من تعديل بعض أجزائه، نتيجة الانتقادات التي وجّهتها المعارضة، على مبدأ اللوائح الحزبية، وهو الذي يضمن كسب الحزب جميع المقاعد في الدائرة الانتخابية التي يحصل فيها على غالبية الأصوات، الأمر الذي سُمح للجمعية الدستورية الديمقراطية بكسب جميع مقاعد البرلمان نتيجة فوزها

(١) Nicolas Beau and Jean-Pierre Tuqoi, *Notre Ami Ben Ali: L'envers du "miracle tunisien"* (Paris: La Découverte, 1999), 28-29.

(٢) المصدر نفسه، ١٣.

بثمانين بالمئة من مجموع الأصوات. سُمح للمعارضة الرمزية بالترشح في ست لوائح حزبية أخرى، بما في ذلك الإسلاميون الذي ترشحوا على أساس أنهم «مستقلون».

جاءت العملية برمتها مثالاً جيداً على نوع الإدارة السياسية التي مارسها بن علي في بقية فترة حكمه، أي إنه استخدم مظهراً من الانفتاح والاستعداد للإصغاء إلى الانتقادات، بغية شرعنة كل عملية انتخابية جديدة، وهكذا كان يشجع مرشحي المعارضة على الترشح من دون أي أملٍ بالفوز سوى بالمقاعد المخصصة لها، وذلك بدءاً من العام ١٩٩٤ فصاعداً. يمكننا ملاحظة تكرار هذه الممارسات المماثلة ـ أي استخدام الميثاق الوطني والقانون الانتخابي لتعريف المعارضة «الشرعية»، وكذلك القرارات المتخذة بتحديد عدد المرشحين الذين سوف يُسمح لهم «بالفوز» ـ في مصر والأردن، وفي المغرب في وقتٍ لاحق، وهو ما يُثبت ليس أثر ظاهرة المحاكاة في الجمهوريات العربية فحسب، بل يُظهر الاستخدام المتعمّد للممارسات التي تمزج ما بين أمن النظام، والفرصة لإخافة السكان المحليين وتهديدهم بما يُمكن أن يحدث لو سُمح للأحزاب الإسلامية بالفوز في كل المقاعد. أما الأمر الذي أكّد وجود هذا التهديد فهو الفوز الذي حققته جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر المجاورة لتونس في انتخابات العام ١٩٩١، والانقلاب العسكري الذي تلاها.

كانت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تونس تجري كل خمس سنوات، وكانت في كل مرة عرضة للتلاعب الطفيف بقوانينها، لتهدئة الانتقادات الداخلية والخارجية لافتقاد البلاد التعددية، وهكذا لم يُترك أي شيء للمصادفات إلا القدر القليل. كانت وزارة الداخلية تدير الانتخابات بدقة، من دون مراقبين من خارج البلاد. كان إعلان تلك الانتخابات لا يتم إلا قبل إجرائها بأسبوعين أو نحو ذلك فقط، لإبقاء حملات المعارضة في أدنى زخمٍ مسموحٍ لها.

كان بن علي المرشح الوحيد للرئاسة في العام ١٩٩٤. أما في انتخابات العام ١٩٩٦ فقد سُمح لمرشحين اثنين رمزيين من المعارضة للترشح ضده، وهما حصلا معاً على ما نسبته ٢ بالمئة فقط من الأصوات. استمرت الانتخابات بعد التعديل

الدستوري لعام ٢٠٠٢، وهو التعديل الذي ألغى الحد الأقصى السابق للولايات الرئاسية - أي فترتين مع احتمال وجود فترة ثالثة - الأمر الذي سمح للحاكم، بدهاء، بالترشح لعددٍ غير محدد من المرات في الانتخابات في المستقبل، من دون الاضطرار إلى إعلان نفسه رئيساً لمدى الحياة(١). تحولت العملية الانتخابية ذاتها منذ ذلك الوقت إلى جزءٍ من مذهب تقديس الشخصية عنده. ظهرت صور الرئيس التي تُظهره بمظهر الشباب في كل مكان، كما أن كل المراكز الحزبية كانت مزدانة بالأزهار والصور فبدت وكأنها مزارات شخصية. سُمح لمرشحين اسميين بالترشح ضد الرئيس، أي كما كان يجري سابقاً. حصل المرشحون الأربعة معاً، وهم الذين ترشحوا ضده في العام ٢٠٠٤ على أقل من ٥ بالمئة من الأصوات. أما بعد مرور خمس سنوات، أي في العام ٢٠٠٩، فقد سُمح لثلاثة مرشحين بالترشح ضده، لكن واحداً منهم قال بأن بيانه الانتخابي تعرّض للمصادرة، (بسبب إشارته إلى «أشخاصٍ على علاقةٍ وثيقة بالنظام» من الذين جنوا ثرواتٍ طائلة في السنوات القليلة الماضية) هذا في وقتٍ مُنع من توزيع مناشير وملصقات انتخابية(٢). استُخدمت هذه المظاهر لتكوين مظهرٍ من المنافسة للتحقق من عدم اتهام بن علي منذ الآن فصاعداً بحصوله على ٩٩ بالمئة من الأصوات.

أما بالنسبة إلى الانتخابات البرلمانية، التي كانت تجري دائماً بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، فإن الخصوم الذين رغبوا في اللعب بحسب قواعد النظام كانوا يحصلون على أعدادٍ متزايدة من المقاعد: ١٩ في العام ١٩٩٤، و٣٤ في العام ١٩٩٩، و٣٧ في العام ٢٠٠٤، و٥٣ أخيراً في انتخابات العام ٢٠٠٩ (وذلك من أصل برلمانٍ موسعٍ قليلاً ضم ٢١٢ نائباً)، أي إن المعارضة حصلت على ٢٠ بالمئة من مجموع المقاعد. إن إنشاء المعارضة الطيّعة واحتضانها كانا يترافقان دائماً مع

(١) Rachid Khechana, "Tunisia on the eve of presidential and parliamentary elections: Organising a pro-forma democracy," Arab Reform Initative, 13 October 2009, 1, http://www.arab-reform.net/spip.php?article2412.

(٢) اقتباس من: Heba Saleh, "Tunisia keeps 'single-party mentality,'" *Financial Times*, 23 October 2009.

هبات مدفوعة لصحفها[1]. بدا أن هذه الانتخابات، بالرغم مما شابها من تلاعب، مقبولة من شركاء تونس الأوروبيين، نظراً إلى حرصهم على عدم إفساد الترتيبات الاقتصادية والأمنية العديدة للتعاون ما بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في جنوب البحر المتوسط، هذا إن لم نتحدث عن دور تونس في الحد من الهجرة غير الشرعية للأفارقة الذين يحاولون عبور البلاد من الجنوب.

أما الحقيقة من وراء التعددية الظاهرة، فكانت وجود دولةٍ بوليسية تُدار لمصلحة الرئيس، وأسرته، وحلقةٍ ضيقة من الأصدقاء والمستشارين. أما الرئيس ذاته فقد مارس سيطرة تامة على الحزب، والدولة، وعلى آلية القمع. كتبت بياتريس هيبو في العقد الأول من القرن العشرين بأن تقديرات أعداد أفراد الشرطة راوحت ما بين ٨٠,٠٠٠ و١٣٣,٠٠٠ وذلك في بلاد تعدّ عشرة ملايين نسمة. تُعتبر نسبة أفراد الشرطة إلى الشعب هذه أعلى بمراتٍ عديدة من تلك الموجودة في فرنسا. هذا بالإضافة إلى عددٍ كبير من المخبرين[2]. يعني ذلك أن التوظيف في الأجهزة الأمنية قد وفر سبل الرزق لنحو ١٠ بالمئة من السكان[3]. كانت الجمعية الدستورية الديمقراطية تتصرف في هذه الأثناء، بفروعها المحلية التي بلغ عددها ٧,٥٠٠ فرع، وكأنها «جهازٌ أمني أكثر من كونها حزباً»[4].

سمحت السلطة المحلية من هذا النوع لأفراد أسرة الرئيس - بدءاً من زوجة بن علي الثانية، ليلى طرابلسي - وشركائها باستخدام غطاء الإصلاح الاقتصادي من أجل جني ثروات هائلة. تبيّن أن ذلك هو نوع من المحسوبية أقرب إلى ما هو موجود في سورية منه إلى ذلك الموجود في مصر. شكّل ذلك تناقضاً صارخاً مع حقبة

(١) Eric Grobe, "Deceptive liberal reforms: Institutional adjustments and the dynamics of authoritarianism in Tunisa (1997-2005)," in Eberhard Kienle, ed., *Democracy Building and Democracy Erosion* (London: al-Saqi Books, 2009), 101.

(٢) Beatrice Hibou, *La force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie* (Paris: La Découverte, 2006), 95.

(٣) Beatrice Hibou, "Domination and control in Tunisia: Economic levers for the exercise of authoritarian power," *Review of African Political Economy*, 108 (2006), 185-206.

(٤) Perkens, *A History of Modern Tunisia*, 198.

بورقيبة الذي كان لأفراد أسرته دور هامشي في الأنشطة الاقتصادية. اشتملت الطرائق المعتادة للإثراء على خصخصة الأصول التابعة للدولة، مثل الفنادق والصناعات، وكذلك تحويل الأراضي العامة إلى ملكياتٍ خاصة، ومنح تراخيص تشغيل المرافق العامة، مثل الخدمات الهاتفية الخلوية، وخطوط الطيران، والنقل البحري الدولي، والسفن السياحية التونسية، ومحطات التلفزيون والإذاعة، وفي بعض الحالات البيع الإجباري للأصول الخاصة مثل المصارف والصحف. استُخدمت موارد الدولة كذلك لتكون مصدراً للرعاية الانتقائية للشركات المتحالفة مع النظام، ولأفراد الأجهزة الأمنية. يُضاف إلى ذلك القروض التي كانت تُمنح بسخاء لعددٍ كبير من أفراد النخبة من الطبقة المتوسطة الجديدة، الأمر الذي سمح لهم بشراء المنازل والسيارات، لكن ذلك رتّب عليهم ديوناً كثيرة، ما دفعهم إلى التورط في شبكةٍ من العلاقات التي منعتهم من انتقاد النظام أو معارضته.

لا حاجة بنا إلى القول بأن معظم هذه الأنشطة بقيت محتجبة وراء ستارٍ من السرّية الشديدة، وكان أي حديثٍ عن هذه الأنشطة يؤدي بصاحبه إلى السجن أو إلى المنفى. تقول هيبو في هذا الوقت إن المنافسة المحلية كانت محدودة جداً، وهكذا أُجبر رجال الأعمال من خارج أسرة الرئيس على إبقاء شركاتهم صغيرة، وكذلك إلى تنويع أنشطتهم التجارية ما أمكنهم ذلك من أجل تجنّب احتمال مصادرتها[1].

يمكننا توصيف أسلوب بن علي في الحكم بأنه نظام يتميّز بالتخطيط المنهجي الحريص، وكذلك بالاهتمام بأصغر التفاصيل في الحقل السياسي، وبمعاقبة منتقديه بطريقة انتقامية، وعلى الخصوص أولئك الذين ينشرون انتقاداتهم في الخارج. يبرز لدينا مثالٌ جيداً على مزيته الأولى في الطريقة التي أدخل بها مادةً جديدة إلى القانون الدستوري الجديد في العام ١٩٩٤، تسمح للرئيس بتقديم اقتراحات بإحالة مراجعة الدستور على الاستفتاءات الشعبية، وهو الإجراء الذي لم يضعه موضع التطبيق حتى

(١) Hibou, *La force de l'obéissance*, 44.

العام ٢٠٠٢، وذلك عندما حصل أخيراً على موافقة الشعب التي سمحت له بالترشح لفترات رئاسية إضافية[1].

يصعب علينا العثور على أمثلة أخرى تدل على حرص بن علي على تفاصيل السياسة الدقيقة، لكن ربما نلاحظها في التقنيات المستخدمة لحماية نفسه ونظامه من الانتقاد، عن طريق إيجاد أعذار للزج بالصحفيين في غياهب السجون، بتهم ملفقة لا علاقة لها بما كتبوه بالفعل، كقضية توفيق بن بريك، الذي سُجن بتهمة اعتداء بعد مشاجرة مزعومة مع امرأة في أحد الشوارع، اتهمته بإلحاق أضرار بسيارتها[2]. لكن توثيق استخدام وسائل متشددة من الانتقام السياسي أمرٌ أسهل بكثير. تقدم لنا قضية محمد بوعبد اللي، مؤسس جامعة تونس الحرة مثالاً ممتازاً. وصل نزاع بوعبد اللي الطويل مع أسرة بن علي إلى ذروته مع كتاب انتقادي للنظام نُشر على شبكة الإنترنت في العام ٢٠١٠. جاء رد بن علي على النحو الآتي: إقفال الجامعة (التي تضم نحو ١,٥٠٠ طالب) وتعليق الدراسة فيها لمدة ثلاث سنوات[3].

سورية

بدأت سورية، على نحو يختلف عن الدول العربية الأخرى، استقلالها كجمهورية في العام ١٩٤٦. لكن، بالرغم من حدوث أول انقلاب عسكري فيها تشهده المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الأمر استغرق عدة سنوات قبل ترسيخ نظام رئاسي قوي فيها. شهدت البلاد كذلك فترات صعبة من الحكم المدني تخللتها فترات من الحكم العسكري، إضافة إلى ثلاث سنوات (١٩٥٨- ١٩٦١) من الوحدة مع مصر تحت رئاسة جمال عبد الناصر.

أما أسباب استغراق البلاد مدةً طويلة للوصول إلى مرحلة رئاسة قوية فهي متعددة ومتنوعة. كانت سورية هي البلد الأقل تماسكاً من الناحية الاجتماعية من دولٍ

(١) Grobe, "Deceptive liberal reforms," 94.

(٢) *New York Times*, World Briefing (AP), 27 November 2009.

(٣) Florence Beaugé, "Tunisia: Political vengeance," *Le Monde*, 30 January 2010.

عربية أخرى، وذلك مع وجود انقسامات محلية وعرقية ودينية هي أكثر من تلك الموجودة في مصر أو تونس. ظهرت في البلاد طبقة نخبوية راسخة من أصحاب الأراضي، والمصارف، والتجار. كانت البلاد كذلك عرضة لصراعٍ على النفوذ ما بين مختلف القوى الخارجية: المملكة المتحدة والولايات المتحدةً في مقابل الاتحاد السوفياتي، وذلك على أحد المستويات؛ وكذلك مصر والعراق على مستوى آخر. اشتملت المستجدات كذلك على سلسلة من الهزائم العسكرية على يد إسرائيل، وتضمّن ذلك خسارة مرتفعات الجولان الواقعة في جنوب البلاد في العام ١٩٦٧.

استغرق إعداد الصيغة الرابحة في الحكم بعض الوقت في ظل هذه الظروف. تضمن جزء من هذه العملية تقليص سلطة السياسيين من الحرس القديم نتيجة لقانون إصلاح الأراضي. أما الجزء الآخر فكان تأميم المصارف والشركات التجارية الأخرى في خلال فترة الوحدة مع مصر. لكن المكوّن الأساسي الآخر كان التحالف ما بين حزب البعث العربي الاشتراكي الذي ظهر حديثاً وبين مجموعة من ضباط الجيش البعثيين الذين ينتمون إلى مجتمع العلويين، وهو مجتمع صغير وضعيف اجتماعياً. تمكنت هذه المجموعة من ضباط الجيش، بفضل علاقاتها الشخصية القوية من اختطاف الحزب في العام ١٩٦٦، وتأسيس نظامها الخاص بها المدعوم من الجيش.

كان محور هذا التطور الأخير الشراكة الصعبة ما بين شخصيتين من كبار الضباط العلويين، وهما حافظ الأسد الذي أصبح وزيراً للدفاع في العام ١٩٦٦، وصلاح جديد، الذي بالرغم من عدم تسلّمه منصباً رسمياً إلا أنه استخدم سلطته على الجيش كي يتصرف كالرجل القوي للنظام الجديد، واستمر ذلك إلى أن أخرجه الأسد في انقلاب داخلي في العام ١٩٧٠. كان مصير الرجل الخاسر هو وضعه في سجن المزّة في دمشق إلى حين وفاته في العام ١٩٩٣.

مضى حافظ الأسد بحرصٍ شديد في بناء سلطته الشخصية الخاصة به، لكنه لم يصبح رئيساً بالفعل حتى شباط/فبراير من العام ١٩٧١، بعد إجراء استفتاء مذهل حيث حصل على نسبة تفوق ٩٩ بالمئة من الأصوات. حذا الأسد حذو عدد من

الرؤساء العرب الطموحين، فأطلق فترة قصيرة من الانفتاح الاقتصادي كانت بعكس السياسات المركزة على الداخل والعزلة الدولية والسيطرة التي اتّبعها جديد، وهكذا شجع تأسيس الشركات المشتركة ما بين المستثمرين الأجانب والمحليين في قطاعات مختارة من الاقتصاد مثل السياحة واستيراد الآليات الزراعية.

أدّت هذه «الحركة التصحيحية» ذات الأسلوب الشخصي ـ وبالرغم من أهميتها الاقتصادية الضئيلة، بالنظر إلى النمط الشمولي لإدارة الدولة والسيطرة بالتحالف مع اتحادات حزب البعث الصناعية والزراعية - إلى ترسيخ أساسٍ لمجموعة من الشراكات التجارية ما بين كبار الضباط، ومعظمهم من العلويين، ومجموعة من التجار العاملين في الأرياف ومعظمهم من السنّة، الأمر الذي أدى إلى تشكيل أساسٍ من الرأسمالية الموالية للحكم، التي تمكنت من الهيمنة على الاقتصاد حتى يومنا هذا. استفاد أفراد الأسرة [الحاكمة] كذلك من الانفتاح الاقتصادي المحدود في السبعينيات في تكوين ثروات طائلة، وكان من بينهم رفعت، شقيق الرئيس حافظ الأسد، وزوج شقيقته محمد مخلوف[1].

كان أول التحركات الهامة لحافظ الأسد هو زيادة سلطات الرئاسة في الدستور الجديد الذي ظهر في شهر كانون الثاني/يناير من العام ١٩٧٣. مهّد ذلك لظهور ما وصفه ريمون هينيبوش في العام ١٩٩٠ أنه أساس «الملكية الرئاسية» المدعومة من ثلاثة مكوّنات أساسية من حكم الأسد: الجيش، والأجهزة الأمنية (بما في ذلك أجهزة استخبارية متنافسة وجيش ضخم من المخبرين)، وحزب البعث الذي يستمد منه وزراء من العقائديين والتكنوقراط يشكلون مجلساً وزارياً ضعيفاً[2]. وُضعت في هذا الوقت كل المؤسسات المستقلة مثل الصحافة، والسلك القضائي، والجامعات، بحزم تحت الإدارة الحكومية، وهو أمر معتاد مع أنظمة استبدادية مشابهة.

أما الرئيس ذاته، وهو رجلٌ متكتم، ومتعود العمل الجاد إلى أقصى الحدود،

---

(١) Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1988), 318.

(٢) Raymond A. Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), 145-149.

وصارم، وقاسٍ في بعض المناسبات، فقد مضى لتأسيس نظام شخصي خاص به من الحكم والإدارة، يرتكز على العزلة الشخصية (كان السبيل الرئيس لاتصالاته هو الهاتف)، وعلى أسلوبٍ تخويفي، وعلى التوازن المعقد ما بين ممثلي المؤسسات المختلفة والأجزاء المكوّنة لنظامه الجديد. كان ذلك نظاماً، وما زال حتى الآن، كما وصفه بسام حداد، بجدارة نوعاً من الإدارة الشخصية لا يعرف سوى الرئيس وعدد قليل من المستشارين المقربين الذين ينظمون كل العلاقات الرئيسة ما بين الأجزاء المكوّنة لذلك النظام[1].

فضّل الأسد الاحتفاظ بآلةٍ عسكرية كبيرة ومكلفة، ما زاد الأمور تعقيداً. كانت الغاية من الاحتفاظ بهذه الآلة هي حماية نفسه، وتضخيم الأهمية الاستراتيجية لسورية كطريقةٍ لاجتذاب المساعدات من الاتحاد السوفياتي، والمملكة العربية السعودية، وبدءاً من العام ١٩٨٠ وما بعده، من النظام الثوري في إيران. تطلب هذا الأمر تعاملاً في منتهى الحذر. كان الأسد يخاطر بحرب استباقية تشنها إسرائيل، وذلك في وقتٍ لا يختاره هو. أما السبب الآخر فيتمثّل في المبادرات العسكرية، مثل الاجتياح السوري للبنان في العام ١٩٧٦، الذي حدث ضد الفلسطينيين وحلفائهم من اليساريين، والذي تبيّن أنه لم يلقَ شعبية إلى درجة أنه أثار ردة فعلٍ داخلية بقيادة الإخوان المسلمين. ظهر ذلك أولاً في اغتيالات مسؤولي حزب البعث، وبعد ذلك في التمرد الذي انطلق في مدينة حماة في العام ١٩٨٢، لكنه سُحق بعد أيام قليلة من القتال الشرس، الذي أسفر بحسب التقديرات المتحفظة عن مقتل عدد يراوِح ما بين ٥,٠٠٠ و١٠,٠٠٠ شخص[2].

واجه حافظ الأسد، فوق ذلك كله، مشاكل رئيسة في صحته. عانى على الخصوص في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٨٤، وهو في الثالثة والخمسين مرضاً خطيراً، الأمر الذي فجر صراعاً كبيراً مع شقيقه رفعت الذي تجاسر على استخدام

(١) محاضرة قدمت في جامعة جورج تاون، ١١ تشرين الأول، ٢٠٠٣ Bassam Haddad, "Asad and after: Syria between continuity and change,".

(٢) Seale, Asad, 334.

سيطرته على قوة عسكرية كبيرة تعرف باسم «سرايا الدفاع» من أجل دعم ادعاءاته الخاصة بوراثة منصب شقيقه. انتهت عدة أشهر من المواجهة في شهر آذار/مارس من العام ١٩٨٥ في اجتماع مثير بين الشقيقين في منزل والدتهما في دمشق، وهو الاجتماع الذي اقتنع في إثره رفعت بالتراجع. لم يمضِ وقت طويل بعد إقالته من منصبه حتى أرسل إلى المنفى في أوروبا[1].

تركت هذه القضية آثارها الدائمة. بدا أن كبار أفراد النخبة قد اتفقوا في هذا الوقت، هذا إن لم يفعلوا ذلك في السابق، على أن أخطر التهديدات الماثلة أمام ما اعتبروه نظاماً يسيطر عليه العلويون هو انشقاق على مستوى القمة. كانت نتيجة ذلك أن الجنرالات ورؤساء الأجهزة الأمنية من العلويين، وبالتأكيد حافظ الأسد ذاته، قد توصلوا إلى الاعتقاد بأن مراكزهم ومركز الجماعة التي ينتمون إليها بشكل عام، لا يُمكن حمايتهما إلا عن طريق إبقاء الرئاسة في يدي واحدٍ منهم، ومن الأفضل أن يكون واحداً من أسرة الأسد ذاتها. يُمكن للمرء التخمين بأنه في هذه اللحظة بالذات بدأ الأسد التفكير، لأول مرة، في ابنه الأكبر، باسل، الذي كان في مطلع العشرينيات من عمره في ذلك الوقت، ليكون وارثه المحتمل.

كان الرئيس معروفاً بمقاربته الحذرة لكل القرارات الرئيسة، وبأنه يأخذ وقته في التفكير في كل مسألة ملياً، كما كان يعطي انتباهاً خاصاً لمسألة كيفية دراسة أسلوبه الشخصي الخاص في الإدارة السياسية، وإمرار هذا الأسلوب بعد ذلك إلى شخصٍ لم يمتلك بعد المهارات والقدرات المطلوبة. كانت هذه المقاربة الحذرة التي تأخذ الجماعة [الطائفة] في الحسبان هي التي تجعل من مسألة وراثة الرئاسة السورية أمراً مختلفاً جداً عما ظهر لاحقاً بخصوص رئاسة بن علي في تونس، ومبارك في مصر، وفي أمكنة أخرى. جعل الأسد مستقبل الأقلية العلوية برمتها بين يديه، بينما كان الرؤساء الآخرون أكثر تركيزاً على مسائل عائلية بحتة.

برزت مسألة وراثة منصب الرئاسة مجدداً وبشكلٍ علني عندما لقي باسل الأسد،

---

(١) Seale, *Asad*, 426.

الذي كان في الثالثة والثلاثين من عمره، حتفه في إثر حادث سيارة كان يقودها في طريقه إلى مطار دمشق، وذلك في شهر كانون الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٤. قيل الكثير في ذلك الوقت عن تهيئة ضابطٍ في الجيش، وقائد الحرس الرئاسي، ليكون وارث الرئيس في منصبه. يمكننا التأكيد بأنه كان جاهزاً بشكلٍ عام. لكن يمكننا التخمين بأن حافظ الأسد امتلك خيارات أخرى في ذهنه، في وقتٍ بقي حائراً بشأن كيفية التخطيط لهذا التوريث العائلي بالنظر إلى وجود جمهوريين في حزب البعث من الذين يرغبون بأن يكون لهم رأي في هذه المسألة، إضافةً إلى الجنرالات العلويين الذين قلقوا خوفاً من مغبة اختيار شابٍ غير مجرب.

تصرّف الأسد مجدداً بحذرٍ كبير، فأقدم من جهة على استدعاء بشّار، ابنه الثاني الذي كان في الثامنة والعشرين من عمره، والذي كان يدرس طب العيون في لندن، كي ينضم إلى الجيش. لم يبدأ الأسد، من جهة أخرى، بالاستعدادات الجدية لانتقال السلطة حتى مرض مجدداً في العام ١٩٩٨. منع هذا الواقع العملية السياسية السورية من الانشغال في مسألة وراثة منصب الرئاسة، لكنه سمح لبشار الأسد بأن يثبت مؤهلاته. لكن ذلك ترافق مع نتيجة عكسية تمثلت في الحفاظ على آمال الأفراد الآخرين للحلقة المقربة منه، الذين شعروا بأنهم أحق من ابن حافظ الأصغر في وراثة المنصب. ترافق الأمر كذلك مع تعزيز أسباب قلقٍ مبررة بين الأعضاء الأكبر سناً في هذه الجماعة، بالنظر إلى أن بشّاراً سيجلب معه إلى السلطة فريقاً أصغر سناً بحيث يؤدي ذلك إلى تهميشهم بسرعة، مع ما يصاحب ذلك من حرمانهم من السلطة والنفوذ، ولربما حتى من جزء من ثرواتهم.

بدا أن حملة الأسد قد بدأت مع الحملة التي أعلنها أمام الشعب ضد «الفساد»، والتي قال عنها بسام حداد بأنها أسفرت عن التنديد بخصوم بشّار المعروفين فقط[١]. جُرّد خصوم محتملون آخرون من مسؤولياتهم المحددة تدريجاً. أجبر آخرون، مثل كبار جنرالات الجيش وقادة الأجهزة الأمنية الذين كان ولاؤهم لبشار

(١) Haddad, "*Asad* and after".

مشكوكاً فيه، على التقاعد في السن المحددة لهم. لكن ذلك لم ينطبق، على أي حال، على اللواء مصطفى طلاس الذي بلغ تلك السن، وأُبقي في منصبه ليلعب دوراً مساعداً في الأيام التي سبقت وفاة حافظ الأسد في شهر حزيران من العام ٢٠٠٠، والأيام التي تلتها. لم يبرز أي شيء مماثل في حالة المناصرين المحتملين لترشيح رفعت الأسد، وذلك بعد زج المئات منهم في سجون دمشق واللاذقية في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٩٩. بدت هذه العملية عند النظر إليها بشكلٍ شامل بأنه يُمكن اعتبارها درس حافظ الأسد الأخير إلى ابنه المتعلق بالإدارة الناجحة للمسرح السياسي السوري.

بقيت بعض العقبات الواضحة، بالرغم من أنه أمكن تدبير عدة أمور سلفاً، مثل حمل البرلمان السوري على تعديل مادة الدستور المتعلقة بالسن المسموح بها للرئيس من أربعين إلى أربعة وثلاثين عاماً، إلا أن مسائل أخرى لم تظهر قبل وفاة الأسد الأب. تمثّلت إحدى هذه المسائل في وفاته قبل انعقاد مؤتمر القيادة القطرية لحزب البعث، الذي كان من المفترض أن يتعرّض فيه جهاز الحزب نفسه للنقد الشديد والإصلاح بعد ذلك. برزت معضلة أخرى، وهي مواجهة نظامٍ سياسي شخصاني يعتمد في شرعيته جزئياً على مجموعةٍ غير متماسكة من القوانين والسوابق، التي يصعب كثيراً جمع أجزائها ومكوّناتها في فترة قصيرة نسبياً من الوقت. يمكننا أخذ مثال واحدٍ على ذلك، المادة ٨٥ من دستور العام ١٩٧٣، التي تنص على أن يتولى نائب الرئيس الأول، أي عبد الحليم خدام، منصب الرئيس بعد وفاته. تسبب الأمر بقدرٍ من الاضطراب لأيام قليلة، لكن سرعان ما اتضح بأن بشاراً هو المرشح المفضّل لدى الأغلبية، وأن أي مرشحٍ بديل لن يجرؤ على منافسته كي لا يخسر كل شيء[1].

لكن بالنظر إلى الأحداث المعروفة التي تلت وفاة رؤساء قادة عظام - مصر في العام ١٩٧٠، والأهم من ذلك في تونس في العام ١٩٨٧ - فقد كان من المنطقي

(١) Haddad, "Asad and after".

الافتراض بأن بشار الأسد سوف يلتزم مبادرتين أوليّتين: الأولى هي الإتيان بفريقٍ أكثر شباباً، والثانية هي إطلاق الوعود وإعلان إجراءات تهدف إلى إقناع المشكّكين بأنه الرجل الذي يمتلك قراره، وبأنه يدرك بأن الزمن قد تغيّر، وبأنه سوف يتخلى عن بعض الممارسات المزعجة التي رافقت حكم والده، والتي تعرضت للنقد كثيراً. لكن الأمر الذي كان يجب توقعه في ذلك الحين، هو الحماسة الشعبية لشيء تحوّل لاحقاً إلى ما عُرف بـ «ربيع» دمشق، الأمر الذي بدأ بعد وقتٍ قصير بتهديد المصالح الأساسية لعائلة الأسد، بمن في ذلك النخبة العسكرية والاقتصادية التي تعتمد عليها في استمراريتها الشخصية والسياسية.

«أثار الرئيس الجديد توقّعات التغيير في أول خطابٍ له بعد تسلّمه الرئاسة، تحدث فيه عن تليين دولة الحزب الواحد، وإدخال سورية عصر المعلومات والتقنية الجديد»[1]. لم تتأخر الخطوات الأخرى عن الظهور: العفو عن عددٍ كبير من السجناء السياسيين المهمين، إقرار زيادة هامة في الأجور والرواتب لموظفي القطاع العام، وعد بإعادة تنشيط دور الجبهة الوطنية، وهي عبارة عن تحالف (غير فاعل) يضم سبعة أحزاب بقيادة البعث. برز كذلك إعلان أقل أهمية يقضي بإزالة صور الرئيس عن جميع الأبنية غير الحكومية، الأمر الذي بدا بأنه ينقض مذهب تقديس الشخصية الذي تعزز وتطور برعاية والد بشار.

تشجعت مجموعات من المفكرين نتيجة لهذه الإجراءات فدعت إلى إلغاء حالة الطوارئ التي ما زالت مستمرة منذ أربعين عاماً، ودعت كذلك إلى حرية التجمّع والتعبير عن الرأي غير الخاضع للرقابة. لقيت احتجاجات المفكرين أصداءً مؤسسية لها تمثّلت في تكوين منتديات حوار غير رسمية . لكن ما أن بدأت هذه المبادرات المحلية الصغيرة، لكن الهامة، باجتذاب اهتمام من الخارج حتى أقدم النظام على

(١) Radwan Ziadeh, *Power and Policy in Syria: Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East* (London: I.B. Tauris, 2011), 56; Bashar al-Asad, "President Bashar al-Assad: Inaugural address," Syrian Arab News Agency, 2000 http://www.al-bab.com/arab/countries/syria/basharooa.htm تم الاطلاع عليها في آذار/مارس ٢٠١١.

إقفالها مجدداً، وأقفل منتديات الحوار، وألقى القبض على عشرات الأشخاص من الذين وقّعوا العرائض، كما فرّق الاجتماعات العامة والاعتصامات بالقوة[1].

كان كل ما بقي من فترة الانفتاح التي ظهرت في البداية، هو الحديث عن الاستعداد للاستمرار في مناقشة الحلول الممكنة للمشاكل الكبيرة التي استمرت البلاد في التعرّض لها. كانت أهم تلك المشاكل هي الوضع الاقتصادي المتردي، الذي ساء أكثر مع تقلص موارد البلاد من المياه والنفط، وهو الوضع الذي ترافق مع العجز عن الحصول على مساعدات جديدة، أو حتى اجتذاب الاستثمارات الخاصة من الخارج، بسبب تحالف سورية المستمر مع إيران، واحتلالها لبنان، وعلاقاتها الوثيقة مع مجموعات تعتبرها الولايات المتحدة وحلفاؤها إرهابية. كان نظام بشار الأسد يبحث، مثله مثل الأنظمة المماثلة له، عن اقتراحات عملية يُمكن تطبيقها من دون تهديد إمساكه بالسلطة. لا يعني ذلك أن النظام لم يكن جدياً في بحثه عن حلولٍ مقبولة، وأن عدداً من الأفكار لم يلقَ طريقه إلى التنفيذ، وعلى الخصوص ما يتعلق منها بالنهج التحرري للإدارة الاقتصادية؛ وأن هذه السياسات وُضعت على الرف بغية استخدامها في وقتٍ لاحق، وعلى سبيل المثال تكوين مصادر جديدة ضرورية للإقراض، عن طريق فتح المصارف الخاصة.

أظهر بشار قدراً كبيراً من التحفظ والحذر الذي تميّز به والده، والذي استغرق خمس سنوات لتكوين فريق القيادة الجديد. استغلّ بشار المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، الذي عُقد في العام ٢٠٠٥ من أجل استبدال بعض، وليس جميع، أعضاء القيادة القطرية. أقدم الأسد بعد المؤتمر مباشرة على تثبيت زوج شقيقته آصف شوكت في قيادة الاستخبارات العسكرية، كما عيّن شقيقه ماهر، ليكون أحد قائدَي الحرس الجمهوري[2]. بدأ بشار كذلك بتكوين أسلوبه الخاص في القيادة، وإن كان فعل ذلك بشكلٍ بطيء، بالرغم من أن تقريراً لمجموعة الأزمات الدولية أورد

(١) Ziadeh, *Power and Policy in Syria*, 57-61.

(٢) Bassam Haddad, "Reshuffling the cards? (I): Syria's new hand," *Middle East Report*, no. 93 (16 December 2009), 7-8.

بأنه استغرق سنواتٍ عديدة لامتلاك الثقة اللازمة للتخلص من بعض سمات العمل المنتشرة بين العديد من مراكز القوى في الحلقة الداخلية [المقربة من الرئاسة] للنظام التي ورثها من والده. أورد التقرير ذاته أنه بحلول العام ٢٠٠٨ كان «يُظهر قدراً أكبر من الحزم»، وكان مستعداً للمخاطرة وتحمّل النتائج[١].

جاء قدرٌ من الثقة التي تمتع بها بشار من نجاحات سياسات محدودة لتحرير الاقتصاد. تضمّنت هذه السياسة سلسلة من الإصلاحات الضرورية، لكن غير الشعبية، مثل إلغاء كل مساعدات المواد الغذائية والتدفئة، الأمر الذي لم يؤثر في الطبقات السورية الدنيا فحسب، بل أثّر كذلك في مجموعات الشركات القوية التي كانت تستفيد من النظام القديم. لا يمكننا الجزم مع ذلك بتأثير هذه الإجراءات في نخبة الأعيان القديمة. لكن يبدو من المحتمل بأن ذلك أدى إلى تكوين انقسام ما بين حلقة المقرّبين القديمة، التي استمرت بالاستفادة من منافع الاحتكارات التي حصلوا بموجبها على أقسام من السوق المحلية، وكذلك تأثير هذا الوضع في كبار رجال الأعمال من المستثمرين الذين حصلوا على أماكن لهم في مجلس التجارة السوري الذي تأسس في العام ٢٠٠٧ بغية تشجيع الاستثمار من الرأسمال المحلي والأجنبي على السواء[٢].

ظهرت بعض التناقضات بوضوح ما بين المجموعتين في العام ٢٠٠٨، أي عندما خفّفت الولايات المتحدة بعض القيود الاقتصادية التي فرضها الرئيس بوش ووزارة الخزانة الأميركية، التي منعت الشركات الأميركية من التعامل مع رامي مخلوف، ابن شقيقة الأسد، على أساس أن إمبراطورية الاتصالات والسياحة التي يديرها ملأى بالفساد[٣]. بدا أن المسرح السياسي أصبح مهيأً للصراع الطويل ما بين الاحتكاريين المتمكنين من أعوان النظام وبين مجتمع رجال الأعمال الذين أرادوا الاستفادة من

(١) Bassam Haddad, "Reshuffling the cards? (I): Syria's new hand," *Middle East Report*, no. 93 (16 December 2009), 18-19.

(٢) Haddad, "Asad and after".

(٣) Jay Solomons, "Syria cracks open its frail economy," *Wall Street Journal*, 1 September 2009.

الانفتاح على الاقتصاد العالمي، بما يتضمنه ذلك من متطلبات الشفافية والمنافسة المنضبطة.

الجزائر

نشأت الجمهورية الجزائرية نتيجة الصراع الطويل ضد الاستعمار الفرنسي. تدير مؤسستان هذه الجمهورية وتسيطران عليها: جبهة التحرير الوطنية التي كانت الحزب الرسمي للبلاد، والجيش. استُخدمت المؤسستان لتأسيس نظام حكم استبدادي تحتل إدارة الدولة فيه مركزاً محورياً، وهي التي تستمد مداخيلها مِن صناعة النفط.

كان من المحتم، أن يتعرض أحمد بن بيلا، الرجل المدني، وأول رئيس للبلاد، للانقلاب عليه في العام ١٩٦٥، على يد قائد سلسلة طويلة من العسكريين، هو هواري بومدين، وهو رجلٌ صارم وشخصية متحفظة. تمكّن بومدين من الاضطلاع بالمهمة المعقدة التي تمثلت في توحيد القوات المبعثرة للجيش الجزائري - التي حارب قسم منها ضد الفرنسيين داخل البلاد، وبعضها حارب من الخارج - وجعلها جيشاً وطنياً واحداً ومتماسكاً. أحاط بومدين نفسه بالموالين له، كما استخدم سلطاته المتزايدة في تطبيق سياسات التنمية من خلال الدولة، وهي السياسات التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في وقتٍ قصير، أي مثل الطريقة التي اتّبعت في مصر وسورية. كانت المراسيم هي أسلوب الحكم في تلك البلاد، وهي الطريقة المتبعة في الأنظمة المماثلة، لكن مع وجود قدرٍ قليل من مناقشة سياسة الدولة بين صفوف الجماهير، وهكذا كان الانتقاد محظوراً. كانت وسائل الإعلام تتكلم بلسانٍ واحد، وكانت أجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية تُطبق على أي معارضة، كما استُخدم الحزب الواحد كأداة سيطرة بدلاً من أن يكون وسيلة للحوار.

لم تبدأ الأمور بالتغيّر إلا في السنوات التي سبقت موت بومدين في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٧٨ وكان حينئذ في السادسة والأربعين. بُذلت جهود كبيرة في ذلك الوقت لإعادة إنعاش جبهة التحرير الوطنية. تأسّست في تلك الفترة المجالس الاستشارية على مختلف المستويات، بعد مرور فترة من المناقشات المنفتحة نسبياً،

والخاضعة لبعض التوجيه، تم وضع دستور جديد على أن يُخضع لاحقاً للاستفتاء الشعبي. أعطى هذا الدستور، مثل عددٍ آخر من الدساتير، شيئاً من ناحية الحريات السياسية - وعلى الخصوص إنشاء مجلس شعبي يضم ٢٦١ عضواً - لكن تمّ في المقابل شرعنة صلاحيات الرئيس التي يمارسها بالفعل، وإعطاؤه صلاحيات جديدة، مثل حق إصدار المراسيم عندما لا يكون المجلس منعقداً، بغية استباق أي آثارٍ غير متوقعة أو غير مقصودة.

مهّد الدستور الجديد، بمحض المصادفة، الطريق أمام الانتقال السهل للسلطة إلى خليفة بومدين، العقيد الشاذلي بن جديد، والمرشح الوسط الذي ظهر عقب انتخابات مشكوكٍ فيها جرت في أثناء انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطنية في شهر كانون الثاني/يناير من العام ١٩٧٩. أما المرشح الرئيس الثاني فكان وزير الخارجية في عهد بومدين، عبد العزيز بوتفليقة، الذي أمضى وقتاً طويلاً في منصبه، والذي أصبح بعد مضي عشرين عاماً رئيساً للجمهورية في العام ١٩٩٩.

جرت محاولتان فاشلتان في عهد رئاسة بن جديد لإدخال سلطة مدنية في النظام، عن طريق إنشاء مؤسسات غير عسكرية. جرت أول محاولةٍ في العام ١٩٧٩، أي عندما أُضيف مكتب سياسي إلى الجبهة، وكذلك لجنة تمثيلية مركزية، بالإضافة إلى لجان متعددة لتقرير السياسات. توقفت هذه العملية على الفور تقريباً، بعد اضطراباتٍ خطيرة في صفوف البربر القاطنين في جبال Kabyle، وهي الاضطرابات التي كانت مقلقة بما يكفي بالنسبة إلى قادة الجيش بحيث أعادوا السيطرة على الحزب إلى بن جديد ذاته، وعادوا بعد ذلك في العام ١٩٨٤ لإعادة الأركان العامة للجيش (التي ألغيت في العام ١٩٦٧) بصفتها مركز السلطة البديلة. كانت نتيجة ذلك كله، كما لاحظ هوغ روبرتس بشكلٍ صريح، أن الرئيس في هذه الأثناء «لم يعد مسؤولاً أمام أي جهةٍ رسمية، سوى أمام قادة الجيش بشكلٍ غير رسمي»[1].

(١) Hugh Roberts, "Demilitarizing Algeria," in Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), 9.

جاءت المحاولة الثانية لتقليص سلطة الجيش نتيجة رد فعلٍ ذاتي من بن جديد على الاضطرابات الاقتصادية الحادة التي نتجت من الهبوط الحاد في أسعار النفط في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي: وضع دستورٍ جديد سمح بتأسيس أحزاب غير جبهة التحرير الوطنية. كان من بين الجماعات التي استفادت من هذا الوضع جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي تمكنت من الاستفادة من عدم الرضا الشعبي الواسع فكسبت أكثر من نصف الأصوات في انتخابات المجالس البلدية التي جرت في حزيران/ يونيو من العام ١٩٩٠، وما لبثت أن كسبت ربع أصوات الناخبين في المرحلة الأولى من الانتخابات العامة التي جرت في شهر كانون الأول/ديسمبر من السنة التالية. شعر كبار قادة الجيش بتهديدٍ كبير لنفوذهم، ولذلك أمروا الرئيس بحل مجلس الشعب الوطني [مجلس النواب]، ثم أمروه بالاستقالة واستبدلوه بمجلسٍ رئاسي يتألف من خمسة أعضاء. أقدم هذا المجلس فوراً على إلغاء المرحلة الثانية من الانتخابات، الأمر الذي أطلق حركة احتجاجاتٍ قوية قام بها المتشددون الإسلاميون، الأمر الذي أدى إلى عقدٍ آخر من السنين من حكم العسكر.

تميل الجيوش التي تنشغل بصراعٍ طويل مع خصوم محليين إلى التسيّس، والجزائر لم تكن استثناءً من هذه القاعدة. حدث انقسام هام في التسعينيات من القرن الماضي ما بين كبار القادة الذين أرادوا القضاء على المتشدّدين، وبين أولئك الذين أرادوا التفاوض، الأمر الذي جعل من الملائم بالنسبة إليهم دعم مرشحٍ وسط من المدنيين في انتخابات العام ١٩٩٩ الرئاسية. كان عبد العزيز بوتفليقة ذلك المرشح، الذي تلقى مساعدة منهم بعد ذلك لتحقيق فوزٍ كاسح. أظهر بوتفليقة على الفور مهارات سياسية هامة، عندما أشرف على برنامج ناجح من المصالحة الوطنية، وعندما أسّس قاعدة سلطة عريضة بما يكفي لتحقيق تفوقٍ على الجيش، الأمر الذي حدث للمرة الأولى في التاريخ الجزائري. تضمنت قائمة نجاحاته الأخرى استئناف العلاقات الحسنة مع حليفتي الجزائر الغربيتين الرئيستين، أي الولايات المتحدة وفرنسا، بالترافق مع الزيادة المفاجئة في مداخيل النفط، الأمر الذي مكّنه من إيفاء قسمٍ كبير من ديون البلاد الخارجية. ظهرت مكافأة الرئيس على شكل الفوز الكاسح

الذي حقّقه بوتفليقة في انتخابات العام ٢٠٠٤ الرئاسية، أي عندما ألحق الهزيمة بخمسة مرشحين، ونال أقل بقليل من ٨٥ بالمئة من الأصوات.

تمكّن الرئيس في هذه المرحلة من تأسيس مركزٍ قوي لنفسه، وصفه روبرتس أنه «المرجع الأعلى عند مناقشة سياسة الدولة وعند تصادم المصالح»[١]. تطلب الحفاظ على سلطة بوتفليقة وجود دولةٍ مركزية قوية، وجهاز أمني قوي يترافق مع ظهور انفتاح سياسي، والضرب بيدٍ من حديد في الوقت ذاته على أي انتقادٍ أو انشقاق. استُخدمت موارد الدولة كذلك، مثل العقود والأصول المخصخصة للدولة من أجل مكافأة جماعات المصالح المتنوعة، أو الأفراد، والمحافظة عليها، وهي الجماعات التي يعتمد عليها أي رئيسٍ مستبد[٢]. أما الأهم من ذلك كله فهو أن الرئيس أسّس ما يشبه «حكومة الظل» بحسب إيزابيل ويرينفيلز، وهي الحكومة التي تستند إلى ثلاثين أو نحو ذلك من المستشارين، بمن فيهم اثنان من عائلته (شقيقاه)، بالإضافة إلى رجالٍ يتمتعون بدرجةٍ عالية من المعرفة والنفوذ المحليين[٣].

تتطلب إدارة هذه النخبة الآخذة في الاتساع من الأفراد والتجمعات قدراً كبيراً من المهارة، حتى لو أن الانقسامات الطبيعية في الجزائر ـ التي تستند إلى الولاءات العائلية، والقبلية، والإقليمية وكذلك على أنماط التوظيف المعتمدة ـ تجعل من الصعوبة بمكان على أجزائها المكوّنة الاصطفاف وراء سياسة معيّنة. تشرح ويرينفيلز في قسم شائق من كتابها مسألة الاستمرار من خلال التغيير، أن الانقسامات المستمرة بين صفوف النخبة «لا تعكس الانقسامات الطويلة والعميقة في المجتمع الجزائري

---

(١) Hugh Roberts, "Demilitarizing Algeria," in Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008), 138.

(٢) على سبيل المثال: Isabelle Werenfels, *Managing in Algeria: Elites and Political change since 1995* (London: Routledge, 2007), 59; Mohamed Benchicou, *Bouteflika: Une imposture algérienne* (Paris: J. Picollec, 2004), 37-39.

(٣) Werenfels, *Managing Instability*, 58.

برمته» فحسب، بل تؤكد أنها تعزّزت بفضل مداخيل النفط التي «ساعدت النخبة على تمويل انقسام مكلفٍ واستراتيجية السيطرة»[1].

يبدو أنه من الطبيعي، وسط هذه الظروف، بالنظر إلى الاتجاه السائد في الجمهوريات العربية المجاورة، أن يبدأ بوتفليقة بالتفكير في الترشّح لولايةٍ ثالثة، بتشجيعٍ من المحيطين به وآخرين من المنتفعين من حكمه. لكن ذلك محظور بشكلٍ واضحٍ في التعديل الدستوري الذي جرى في العام ١٩٩٦. لكن خطوة من هذا النوع، مهما كان سياقها، لا بد وأن تلقى دائماً معارضة من مكانٍ ما داخل النظام، بالنظر إلى السرية المعتادة التي تحيط بمسائل كهذه، وغموض التسلسل الدقيق للأحداث. يصعب التأكيد كذلك ما إذا كان العارض الصحي الذي أصيب به بوتفليقة بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٥ ـ أي عندما أمضى ثلاثة أسابيع في مستشفى فرنسي، وقيل عندئذ بأنه يعاني ما يمكن أن يكون نزف قرحة معوية، لكن بعض الأشخاص اعتبروا بأن بوتفليقة مصابٌ بالسرطان ـ قد أثّر في القلق المتجدد بشأن المستقبل السياسي للبلاد، سواء مع الرئيس أو بدونه.

كشف بوتفليقة لأول مرة، على أيّ حال، في خطابه الذي ألقاه في يوم الاستقلال في شهر تموز/يوليو من العام ٢٠٠٦، عن خطته لإعادة تعديل التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٦، على أساس أن تلك التعديلات كانت نتيجة حربٍ أهلية وفي أثنائها، وأنها أصبحت قديمة العهد. يُمكننا أن نعتبر ذلك اشارةً إلى رغبته في إزالة الفقرة التي تحدّد الرئاسة بولايتين فقط. تبنى البرلمان (الموالي للسلطة) ـ الذي تسيطر عليه جبهة التحرير الوطنية بعد سنتين من الزمن، أي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٨، أي مع اقتراب نهاية الفترة الرئاسية الثانية المؤلفة من خمس سنوات ـ حفنة من التعديلات أزالت هذه القيود، وقيل إن ذلك حدث «مع أدنى قدرٍ من النقاش»[2].

(١) Isabelle Werenfels, "Algeria: System continuity through elite change," in Volker Perthes, ed., *Arab Elites: Negotiating the Politics of Change* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), 189.

(٢) وزارة الخارجية الأميركية مكتب شؤون الشرق الأدنى، "Background Note: Algeria, http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/8005.htm, تم الاطلاع عليها في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١.

كان خطاب ترشيح بوتفليقة الملكي الذي ألقاه في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٩ مثالاً رائعاً على بلاغة رجل - يصدّق نصف، أو لربما أكثر من نصف - ما يقوله:

«تسلمت عرائض من زوايا البلاد الأربع، ومن كل طبقات السكان، وكلها تطالبني بمتابعة مهمتي... يفهم الجميع بأنني لا أستطيع الاستمرار في تجاهل هذه النداءات الملحة... إن رفضي الترشح سيكون أمراً مؤلماً بالنسبة إلي، ولن يكون ذلك عملاً أخلاقياً بالنسبة إلى الشعب الذي أعطاني ثقته ومساندته في أربع مناسبات للتصويت، أي الانتخابات الرئاسية في العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٤، وفي الاستفتاءات على التعايش المدني (١٩٩٩) والمصالحة الوطنية (٢٠٠٥)»[١].

فاز بوتفليقة، كما كان متوقعاً، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيار/مايو من العام ٢٠٠٩، وزُعم بأنه حاز نسبة ٩٠,٢ بالمئة من الأصوات. لكن الأمر الذي يترافق مع أهمية مماثلة فكان الرقم الرسمي للإقبال على الانتخابات، الذي وضعته الحكومة عند نسبة ٧٤,٣ بالمئة من الهيئة الناخبة[٢]. لكن بالنظر إلى سنّ الرئيس (اثنان وسبعون عاماً) وإلى عدم وجود ولد له، لذلك تحوّلت الإشاعات الرائجة إلى احتمال تهيئة أحد أشقائه الكثر لخلافته، الأمر الذي سرعان ما أصبح يُعرف أنه «الخيار الكوبي»، أو «السيناريو الكوبي»، وهو إشارة إلى العلاقة الأساسية القائمة ما بين فيديل كاسترو وشقيقه راوول[٣] الأصغر منه سناً. اهتم بعض الصحفيين اهتماماً خاصاً بالمهام الإضافية التي أُعطيت إلى سعيد، وهو شقيق بوتفليقة، ومستشاره الشخصي للأمور السياسية والأمنية[٤]. كان من الطبيعي أن يعمد خصوم الرئيس،

(١) Ahmed Aghrout and Yahia H. Zoubir, "Introducing Algeria's president-for-life," Middle East Research and Information Project, *MER Online*, 1 April 2009, http://www.merip.org/mero/mero040109.

(٢) Oxford Business Group, "The report: Algeria 2010," http://www.oxfordbusinessgroup.com/country/Algeria/2010, 12.

(٣) معلومات من Hugh Roberts.

(٤) أنظر على سبيل المثال: "Said Bouteflika obtient de nouvelles functions après la reelection de son frères, *El Khaber*, 17 June 2009.

كما هو طبيعي في مثل هذه الظروف، إلى طرح مسألة الوراثة في أسوأ سياقٍ لها. يبدو كذلك أنه من الطبيعي بالنسبة إلى النظام إما ألّا يقول أي شيء، وإما يُنكر كل شيء. بقي الوضع هكذا حتى يومنا هذا، بالرغم من الإشارات الكثيرة التي تدل على السخط الشعبي على حكم الرئيس.

الفصل الخامس

الرؤساء المدراء في ليبيا، والسودان، واليمن

تطورت بُنى السلطة في الجمهوريات الثلاث الباقية التي يرأسها رؤساء ملوك - ليبيا، والسودان، واليمن، على نحو مختلفٍ عن تلك في الجزائر، ومصر، وسورية، وتونس، وذلك نتيجة لبروز عدد من السمات الهامة التي ترتبط عادة بالطبيعة المجزأة لمجتمعاتها. تُربط هذه الانقسامات في العادة بوجود ما يسمّى القبائل، وهذا بحسب ما أشار إلي به محمد باماياه، لكن يبدو أنه من الخطأ وصف أنظمة الدول أنها قبلية، لأن القبيلة ليست دولة، وهي تالياً لا يُمكن استخدامها نموذجاً لحكم الدولة. إن ما يوصف بأنه طريقة الإدارة السياسية يتطلب تلاعباً متواصلاً بتشكيلة التجمعات والتحالفات الداخلية في البلاد، التي تتصرف بحركةٍ طاردة مركزية لتقسيم الشعب إلى مجموعات اجتماعية وإثنية ودينية منفصل بعضها عن بعض، وهي المجموعات التي يعترف بها الحاكم على أنها في ذاتها من اللاعبين السياسيين الهامين. أعتزم هنا الإشارة إلى هذه المجموعات الفرعية على أنها قبائل، لكن علينا ألّا ننسى أن هذا هو تعبير مطاطي لواقعٍ حاضر على هذه الصورة، إن لم يكن أكثر، في عقل الحاكم أكثر مما هو مكوّنات ملحوظة على الأرض. يجب علينا كذلك أن نلاحظ بأنه أحياناً، كما حدث كذلك في الحقبة الاستعمارية، يكفي بالنسبة إلى الذين يمسكون بمقاليد السلطة معاملة هذه المجموعات المعينة على أنها تمتلك سمات القبائل والافتراض بأنها تمتلك ذلك النوع من التضامن، الأمر الذي قد لا يكون صحيحاً. لكن، حتى لو كان الأمر كذلك، فيبدو بأنه من النادر أن يقوم أفراد هذه المجموعات بإظهار ولاءٍ غير مشروط لزعيمهم. كانت إحدى النتائج الكثيرة لهذا الوضع تزويد هؤلاء الزعماء الأسلحة، لضمان دعمهم، الأمر الذي يعني تسليح جميع سكان البلاد.

أما الانقسام الاجتماعي الذي يعزّز بدوره مثل هذه السياسات القبلية فيظهر أقوى ليس بحجوم القبائل الكبيرة فحسب، بل إنه يتعزّز بدوره بوجود المناطق الجبلية والصحراوية التي تشتمل على مجموعات سكانية غير متجانسة، وهي عادةً بدوية، وقد تعودت طريقة حياة مستقلة ذاتياً. كان من الصعوبة بمكان، تاريخياً، وضع هذه المجموعات تحت السيطرة المباشرة للحكومة المركزية عن طريق الوسائل العسكرية أو غيرها. أما في حالة اليمن، على سبيل المثال، فإن البلاد تشتمل على نحو ١٥٠,٠٠٠ مستوطنة صغيرة، علماً بأنه يصعب الوصول إلى عددٍ كبير منها من العاصمة صنعاء. تمتلك البلاد كذلك نسبة أسلحة لكل فرد هي أكبر من أي مكانٍ آخر في العالم[١]. نلاحظ كذلك بأنه كان سهلاً نسبياً، على الدوام، على الجيران الأكثر عدائية التدخل، وتبني قضية إحدى المجموعات المتمردة المحلية.

يمكننا القول لكل ذلك بأن اعتماد الرؤساء الناجحين لهذه الجمهوريات القبلية على جهاز الدولة المتطور جداً، وعلى التقاليد الراسخة في فرض الطاعة السياسية، قد اضطرهم إلى أداء دور الحَكَم وموزّعي ثروات البلاد بمثل ما أدوا دور منفذي سياسة واحدة تستند إلى المؤسسات الرسمية للحكم القوي. نلاحظ هنا أن الذاكرة الشخصية للحاكم المتعلقة بتاريخ كل مجموعة محلية، ونقاط قوتها وضعفها، والثمن الذي تستطيع انتزاعه في مقابل الطاعة، هي أهم بكثير من مجموعة من الملفات المحفوظة جيداً. حافظ الجيش في هذه الحالة على أهميته سواء بوصفه أداة للسيطرة الداخلية، أو بوصفه مؤسسة «منظمة قبلياً» في ذاته، بحسب وصف شايلا كارابيكو، وكان إلى حدٍ كبير تحت قيادة أفواج من قبيلة الرئيس ذاتها وأتباعه المقربين[٢]. بقي منصب الرئيس في هذه الأثناء وظيفة خطرة، أي إنها كانت مهددة بالانقلابات وبتهديدات الاغتيال. كان ذلك وضعاً ممسوكاً تماماً، وبالنسبة إلي، لاحظتُ وجود

(١) Max Rodenbeck, review of Victoria Clark, *Yemen: Dancing on the Heads of Snakes*, *New York Review of Books*, 30 September 2010, 39.

(٢) Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 203.

مدفع مضاد للطيران يحمي القصر الرئاسي الذي يقع خارج صنعاء، وهو الذي مررت من أمامه في منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

عانت دول كهذه، تاريخياً، العجز عن فرض الضرائب وكذلك افتقاد الموارد الخاضعة للضريبة. استمر تشجيع الرؤساء على الاستمرار في لعب دورهم القديم بوصفهم مدراء ووسطاء، وهم استخدموا في ذلك مواردهم الجديدة من أجل كسب الدعم بالتزامن مع الخطوط الجغرافية والقبلية الجديدة، وهم فعلوا ذلك حتى عندما بدأ النفط يؤدي دوراً متعاظماً في الأهمية، أي كما حدث في ليبيا في خلال السبعينيات من القرن الماضي، وكذلك في اليمن والسودان في التسعينيات، ما جعل هذا الوضع الرؤساء أكثر تعرضاً للصدمات النفطية مثل تلك التي حدثت في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، أي حين تعرضوا لضغوط خارجية متزايدة، الأمر الذي أجبرهم على إجراء تعديلات متسرعة في المجالات الاقتصادية والسياسية.

أما السعي الأولي إلى التحديث فقد كان تقليداً غير تام للدولة المصرية الناصرية الثورية، في كل حالة من الحالات؛ أي في السودان بعد الانقلاب العسكري في العام ١٩٥٨، وفي اليمن بعد الانقلاب الذي كان مدعوماً من مصر في العام ١٩٦٩. لكن افتقاد السلطة المركزية الذي ترافق مع أشكالٍ متعددة من المعارضة المحلية أجبر الرؤساء في البلدان الثلاثة على تغيير وسائل حكمهم، بغية الاستمرار في السلطة، وكذلك من أجل تحقيق جزءٍ من برامجهم الاجتماعية الأصلية. نلاحظ كذلك بأن أفراداً مختلفين من نُخب كل دولة - بمن فيهم زعماء القبائل - كانوا يميلون إلى العيش متقاربين في العاصمة، وإلى التواصل اجتماعياً بعضهم مع بعض حتى لو كانوا مختلفين سياسياً. أما إحدى النتائج الهامة فقد كانت: مع تعزّز مواقع الرؤساء فإن معظم حركات المعارضة المتمركزة إقليمياً، وبالرغم من أنها تمثل تهديداً في بعض الأحيان، تميل إلى الانشقاق من أجل الحصول على موارد أكثر، وهكذا تقل احتمالات أن تفعل ذلك.

ليبيا

تكوّنت ليبيا كدولة حديثة مجدداً على يد الأمم المتحدة في العام ١٩٥١، بعد إدماج ثلاثة كيانات كانت مستقلة بطريقة أو بأخرى، وهي Cyrenaica في الشرق، وطرابلس في الغرب وفزّان في الجنوب. حكم الإيطاليون هذه المناطق فترة وجيزة ككيانٍ واحد بعد العام ١٩١١، لكن هذه الأجزاء المختلفة تطورت بفعل تواريخ وأنماطٍ مختلفة من التنظيم الاجتماعي. اضطر إدريس، الملك الجديد إلى إدارة البلاد عن طريق مزيج من الرعاية والعلاقات الشخصية. كما استخدم في البداية المداخيل الضئيلة الآتية من المساعدات الأجنبية، لكنه استفاد بعد ذلك من المداخيل الكبيرة الآتية من الامتيازات المعطاة إلى الشركات النفطية الأجنبية والناتجة من ازدياد حصة البلاد من التصدير، التي وصلت إلى نحو ثلاثة ملايين برميل نفط يومياً بحلول الستينيات من القرن الماضي. كانت كل الأنشطة السياسية محظورة في البلاد، أي مثل ما كان الأمر عليه في الدول الأخرى المنتجة للنفط مثل إيران. كانت هذه الأنشطة تُقمع عادةً، الأمر الذي ترك فراغاً تمكنت من ملئه حفنة من الضباط بقيادة معمر القذافي، الذي كان نقيباً في تلك الأيام، فقاموا بانقلاب عسكري في العام ١٩٦٩.

اتخذ الضباط من مصر الناصرية نموذجاً لهم، فألّفوا مجلس قيادة الثورة، وحاولوا تأسيس دولة «عربية اشتراكية» استبدادية، ذات حزبٍ واحد. لم يتأخر قائدهم، كما حدث في مصر، عن التحوّل إلى مدير ذي شخصية قوية لثورتهم، وهكذا استبعد رفاقه من الضباط الذين خالفوه في الرأي، في وقتٍ طوّر قاعدة سلطة شخصانية وقوية[1]. تطلب ذلك، كما كان الأمر عليه في الدول الثورية العربية الأخرى، زيادة في أعداد البيروقراطيين، وتأسيس مجموعة من أجهزة الاستخبارات المتداخلة ـ مثل مكتب استخبارات القائد الذي تأسّس في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتكوين و«إعادة تشكيل» القوات المسلحة لمنع وقوع انقلابات أخرى. تعزّز كذلك

(١) Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 101.

وضع مجموعة صغيرة على مستوى القمة، ضمت قدامى الزعماء العسكريين، وزعماء القبائل، وأفراد أسرة القذافي وأفراداً من قبيلته، الذين تمكنوا معاً من إدارة مختلف مؤسسات البلاد والسيطرة عليها[1].

جرى في البداية بعض النقاش داخل المجموعة الحاكمة حول الاستخدام الصحيح لمداخيل البلاد المتزايدة من النفط، بعد تأميم هذه الصناعة في العام ١٩٧١. لكن القذّافي لم يتأخر عن حسم الموضوع بنفسه، ما أجبر التكنوقراطيين في فريقه على السماح له بتوزيع الثروة الجديدة على الجماعات الأساسية من مناصريه، وذلك على نحو وظائف، وقروض، ومساعدات، وامتيازات. استخدم القذّافي هذه الثروة كذلك لترويج سلسلة من التجارب على الديمقراطية الشعبية المصممة لإجبار الليبيين على المشاركة بشكل مباشرٍ في عملية تحديث مجتمعهم. فضّل الحكام العرب الآخرون التمهّل في ما اعتبروه عملية طويلة، لكن القذافي أدرك الحجم الصغير لبلاده، ولسكانها المبعثرين، والافتقاد الكلي تقريباً للطبقة المتعلمة والمتخصصة، الأمر الذي دفعه إلى الشعور بأن ما من خيار لديه غير اللجوء إلى طريق مباشر أكثر لا يتوافر في النماذج الأخرى. هذا هو السبب الذي دفعه إلى إعلان ليبيا «دولة الجماهير»، أو جماهيرية بحسب تعبيره، وذلك في العام ١٩٧٧.

بدأت عند هذه النقطة مشاكل التحليل الجدية، لكن بالنظر إلى شخصية القذّافي القوية والمبهرجة، والحيوية، وغريبة الأطوار على ما يبدو، فقد كان صعباً الفصل ما بين مدى دوره الشخصي في ترويج سلسلة من التجارب الاجتماعية التالية، وبين الدور الذي لعبه زملاؤه المقربون. يصعب كذلك، من دون وجود مصدرٍ من الداخل، أن نفهم التوازن القائم ما بين التحليل الخيالي والإلهامي من جهة وبين التقويم الدقيق والواقعي من جهة ثانية لمدى إمكان نقل السلطة ـ أولاً إلى نظام يشمل البلاد بأسرها ويتضمن الاجتماعات الشعبية واللجان الثورية. أما في الغياب شبه

(١) Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 85, 105, 130.

الكامل للمعلومات الضرورية، فإن أقرب تخمين إلى الصواب يُمكن أن يتمثّل في أن المقربين من النظام سمحوا بأن يُعرف الرجل بأنه «الأخ القائد» - من دون أن يطلقوا عليه لقب «الرئيس» أبداً- وذلك بغية تمكينه من اتخاذ أي تجديداتٍ قد يختارها شرط بقاء مصالحهم الخاصة والمؤسسية من دون أي تهديد جدي. يُمكننا في واقع الأمر أن نجادل بأن هذه العملية يُمكن أن تُعتبر أكثر تبادلية مما تسمح به التوقعات التقليدية، وهو مفهوم يستند إلى افتراض أن هذا الاعتراف المبكر بأوهام القائد وهوسه بمدى قدرة سلطته على إفادة شعبه سوف يشجع النخبة على تكوين نوعٍ من أنواع المرآة التي تعكس للقذّافي ما يريد أن يراه فقط، الأمر الذي يسمح لهذه النخبة بتحقيق مصالحها الشخصية وتقوية امتيازاتها[1].

يمكننا استخدام فكرتين لدعم فرضية كهذه. أولاً، يتوافق العدد القليل من المؤرّخين الليبيين على أن تكوين اللجان الجديدة لم يُسمح له قط بالتدخل في المؤسسات البيروقراطية الأساسية للنظام: صناعة النفط، والجيش، والأجهزة الأمنية، أو سيطرة القائد على السياسة الخارجية[2]. ثانياً، استمرت فترة التجريب أقلّ من عقدٍ من الزمن، الأمر الذي أسفر عن وجود مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية بقيت من دون تغيير بشكلٍ أو بآخر، منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا.

ساعد اعتماد النظام الكلي تقريباً على عائدات النفط على استمراره على هذا النحو حتى يومنا هذا، كما أن هذا الاعتماد شكّل في ثمانينيات القرن الماضي أعظم التحديات لنظام الإدارة السياسية التي يتبعها. يشبه التحليل الذي وضعه ديرك فاندوال لنمط توزيع ثروات البلاد ذلك الذي نجده في دول الخليج: وجود نسبة كبيرة من السكان في الوظائف الحكومية، كما أن معظم الباقين يتلقون إعانات من الدولة، إما بشكلٍ مباشر وإما بشكلٍ غير مباشر، أي عن طريق الاحتكارات المفروضة على استيراد السلع النادرة، عندما يتلقى كل شخص خدمات اجتماعية، ومواد غذائية

(١) أنا مدين للدكتور جوديث غورويتش بهذا الاقتراح.

(٢) مثلاً Vandewalle. *A History of Modern Libya*, 99.

مجاناً أو خاضعة للمساعدة[1]. أما النتيجة فمعروفة جيداً، وهي أن أنظمةً كهذه ليست عرضةً لصدمات أسعار النفط، أي مثل ما شهده العالم في منتصف الثمانينيات فحسب، بل تصبح عصيةً على التغيير. ظهر ذلك بشكلٍ واضح في ردّ القذافي على الهبوط المثير في أسعار النفط في العام ١٩٨٦، أي في النسخة الليبية من الانفتاح ـ تحرير الاقتصاد أو الانفتاح ـ وعلى الخصوص بين العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨، وبين العامين ١٩٩٠ و١٩٩١، أي عندما سعت الدولة إلى التخلّص من بعض أعبائها الاقتصادية، مثل المعونات المالية، بينما شجعت الدولة القطاع الخاص الصغير الحجم ليؤدي دوراً أكبر فيما يتعلق بالواردات التي زادت من إعفاءاتها الجمركية.

كانت النتيجة المتوقعة لذلك كله هي بروز معارضة أكثر شراسة من عددٍ كبيرٍ من أصحاب المصالح الخاصة داخل المجتمع الليبي، وعلى الخصوص من أولئك الأفراد النافذين وأصحاب العلاقات الجيدة مع الحلقة الداخلية للنظام. أما أكثر هؤلاء أهمية فكانوا مدراء شركات الدولة التي تتمتع بحماية شديدة، والتكنوقراطيين الذين يديرون صناعة النفط، ومجموعة من زملاء القذافي السابقين في الجيش[2]. رأينا نتيجةً لذلك أن قدراً كبيراً من قوة الإجراءات الجديدة قد تقلصت، وأن الاقتصاد قد عاد إلى حالته السابقة من السيطرة الحكومية، بسبب تحسّن أسعار النفط في العالم في مطلع القرن الواحد والعشرين. حدث الأمر ذاته إلى حدّ ما نتيجة المحاولة الثالثة للانفتاح في العام ٢٠٠٣، التي تسبّبت بخصخصة بعض أصول الدولة، لكنها تركت تأثيراً كبيراً خفّفت من حدّته المعارضة الآتية من المصالح السياسية والاقتصادية القوية[3].

أما بالنسبة إلى القذافي ذاته، فبدا بأنه خرج من هذه الأزمات المختلفة كلها محتفظاً بثقته القوية بنفسه التي تمثلت في قدرته على إدارة تحالف متعاظم من

(١) Dirk Vandewalle, *Libya since Independence: Oil and State Building* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), 158.

(٢) المصدر نفسه، ١٥٨.

(٣) Vandewalle, *A History of Modern Libya*, 185, 190.

المصالح المتعارضة في بعض الأحيان، التي تتفاوت من حيث سلامتها. كان لا بد من أن يترك المجهود والاهتمام المبذولان أثرهما، وعلى الخصوص مع ازدياد أعداد المجموعات التي تم استرضاؤها، والسيطرة عليها في النهاية، بالتوافق مع زيادة المداخيل، والفرص، والتعليم. كثُر الحديث في التسعينيات عن «مرض» القائد، الذي كان في الخمسينيات من عمره في ذلك الوقت، كما كثُر الحديث عن رغبته في تهيئة ابنه الأكبر سيف الإسلام (الذي وُلد في العام ١٩٧٢ من زوجته الثانية) لخلافته. كانت هذه الأقاويل كلها مجرد إشاعات، كما جرت العادة، بدلاً من أن تكون وقائع مثبتة[١]. أما أفضل ما يُقال في هذا المجال فهو أنه بعد إنهاء سيف دراسته في جامعة طرابلس في ليبيا في العام ١٩٩٤، إما أنه عرض عليه العمل مبعوثاً وحلالاً للمشاكل بالنيابة عن والده، وإما أنه تلقى تشجيعاً ليفعل ذلك؛ ولربما الأمران معاً. زاد نشاط سيف نتيجة ذلك مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، كما أسّس مؤسسته الخاصة به الجمعية الدولية لأعمال الخير والتنمية، وساعد على إخراج ليبيا من عزلتها الدبلوماسية التي فُرضت عليها نتيجةً لدورها في قضية تحطم طائرة البان أميركان فوق لوكربي في العام ١٩٨٩. استخدم سيف الإسلام كذلك حملته التي سمّاها الحقيقة للجميع من أجل كبح جماح التجاوزات الاعتباطية للجان الثورية. يقول لاربي صادقي بأن القذافي أُعجب بهذه الحملة لأنها جنّبته حملات اللوم الشخصي. لكن هذه الحملة كانت مقيّدةً إلى حدّ ما، وهكذا «تجنّب سيف الإشارة إلى الأشخاص» المقربين من القائد نفسه[٢].

ثمة مقدار كبير من الدلائل التي لا تشير إلى أن جهود سيف كانت تُعتبر مؤذية للمصالح الأساسية لبعض المقربين الأكبر سناً من النظام فحسب، بل إن تلك الجهود كانت خطيرة بما يكفي لتنزع أهليته لوراثة منصب والده. لكن ربما كان لأفراد آخرين من أسرة القذافي - على صعوبة الإثبات خصوصاً شقيقي سيف الأصغر منه

(١) Larbi Sadiki, "Like father, like son: Dynastic republicanism in the Midle East," Policy Outlook no. 52 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009), 8.

(٢) المصدر نفسه.

سناً، معتصم وخميس اللذين تقاسما إدارة الجهاز الأمني والعسكري في ليبيا ـأفكار أخرى[1]. مثل الشقيقان عقبة جدية أمام مسألة خلافة سيف والده هذا إذا ما قررا جمع قواهما ضده.

ثمة أسباب عرضنا لها سابقاً في أقسام أخرى من هذا الكتاب، توحي أن القائد ذاته كانت له أفكار متنوعة عن المسألة برمّتها: مرة أراد اختبار مسألة ترشيح سيف عند النخبة، وأحياناً أراد تعيين خليفة له قبل موته، وفكّر في أحيان أخرى بأنه من الأفضل له أن يترك الأمر إلى المؤسسات الثورية المخضرمة لبته بعد رحيله.

برزت كذلك، ولا تزال، مشاكل عملية، أهمها أن القذّافي الوالد لا يمتلك مركزاً محدداً كي يورثه، وهو كذلك لا يعمل من خلال مجموعة واضحة من البُنى الحكومية. أما الحل الوحيد الذي برز لهذه المعضلة فقد كان إنشاء مؤسسة جديدة تُدعى القيادة الاشتراكية الشعبية، ستدير الدولة بدلاً من مجلس قيادة الثورة الذي توقف عن العمل، الأمر الذي أعلنه القذافي بنفسه في خطاب ألقاه في العام ١٩٩٦. حدّد القذافي مهام تلك القيادة الجديدة في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠٠، التي ستكون مظلة تُشرف على الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام (الذي يُعتقد بأنه يعمل كبرلمان)، وكذلك على لجنة الشعب العامة (الحكومة)، والأجهزة الأمنية، مع المنسّق العام لها ـ المفترض بأنه سيف في هذه المرحلة ـ بحيث يكون خليفة القائد بوصفه رئيس الدولة[2]. قال راشد خيشانا أنه لو طُبّق هذا الاقتراح فعلياً لكان جمع سيف الأدوار الحالية للقائد ودور الرئيس التنفيذي للحكومة في شخص واحد، وهو الذي سوف يشرف على القضايا الداخلية والمحلية[3].

أما سيف ذاته فلم يقبل هذا، وذلك بعد أن أحسّ بمعارضة هذا الدور الرسمي له، بدءاً من نهاية العام ٢٠١٠، وقال بأنه يفضّل الانتظار على هامش السلطة حتى

---

(١) London Thomas, "Reinventing Libya," *New York Times*, 1 March 2010.

(٢) Rachid Khechana, "Bedouinocratic Libya: Between hereditary succession and reform," Arab Reform Initiative, 29 January 2010, 2.

(٣) المصدر نفسه، ٣ - ٢.

تتبنى ليبيا مجموعة كاملة من المؤسسات الديمقراطية: «لن أقبل أي مناصب إلا بعد وضع دستورٍ جديد، وقوانين جديدة، وإجراء انتخاباتٍ شفافة. يجب منح كل شخص فرصة الحصول على منصبٍ حكومي، ويجب علينا عدم احتكار السلطة»[١].

قيل في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٠ بأن سيف ومؤسسته الخيرية أوقفا كل الأنشطة السياسية المتعلقة بالإصلاح وحقوق الإنسان لمصلحة «واجباتهما الأساسية في الأعمال الإنسانية والتنمية»[٢]. كان الوضع يدعو إلى التمهل، وعندما تمهّل سيف تردد مناصروه المحتملون في تأييده بدورهم، بسبب خشيتهم من وجودهم في الجهة الخطأ لما يُمكن أن يكون صراعاً دموياً على السلطة يجري بين الأشقاء. إن ازدياد المعارضة الشعبية للنظام في الأشهر الأولى من العام ٢٠١١ أدى إلى جعل مشكلة الوراثة أكثر إلحاحاً، وإن أصبحت أكثر غموضاً.

السودان

كان البريطانيون يحكمون السودان في الحقبة الاستعمارية على أنه كيانان منفصلان ـ الشمال المسلم والجنوب المسيحي والوثني ـ وهو الانقسام الذي تسبّب بحربٍ أهلية في العام ١٩٥٥، وذلك ترقباً للاستقلال الذي كان متوقعاً في السنة التالية. تحوّل الحكم العسكري بعد ذلك ليكون هو القاعدة، الأمر الذي ترافق مع محاولات لإجراء تسوية مقبولة بين المنطقتين، وأهمها اتفاقية أديس أبابا في العام ١٩٧٢. لكن هذه الاتفاقية سرعان ما انهارت فجأةً بعد تجدّد القتال في العام ١٩٨٣، أي عندما حاول الرئيس السابق جعفر النميري، عن سوء تقدير، فرض القانون الإسلامي على الجنوب. كان قرب السودان من مصر عاملاً ثانياً ومؤثراً في فرص البلاد السياسية، حيث حاول عدد من الرؤساء السودانيين تقليد مسارها الثوري وإبقاء الوجود السياسي والعسكري لمصر في حده الأدنى.

(١) مقتبس من Landon Thomas Jr., "Memo from Tripoli: Unknotting father's reins in hope of 'reinventing, Libya," *New York Times*, 28 February 2010.

(٢) Ian Black, "Gaddfi's son retreats on human rights," *The Guardian*, 16 December 2010.

تعرّض النميري ذاته لانقلابٍ في العام ١٩٨٥، في غمرة صعوباتٍ اقتصادية متزايدة عجز عن احتوائها. لكن بعد مرور فترة قصيرة من الحكم المدني تميزت بالتركيز المتزايد على الإسلام، تمكّن الرئيس السوداني الحالي، عمر حسن البشير من الاستحواذ على مقاليد السلطة في العام ١٩٨٩، وسرعان ما أوقف عمل الأحزاب السياسية، وأسّس مجلس قيادة الثورة للإنقاذ الوطني، وعيّن نفسه رئيساً للدولة، ورئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع. عمد البشير بعد مرور أربع سنوات، أي في العام ١٩٨٣ إلى زيادة سلطاته الكثيرة عن طريق قيامه شخصياً بتعيين نفسه رئيساً، وحلّ مجلس قيادة الثورة، كما ركّز كل السلطات التنفيذية والتشريعية في مكتبه. أما هذه الخطوة الأخيرة فقد لقيت التصديق عليها في الانتخابات الرئاسية العامة في العام ١٩٩٦، الأمر الذي أعطاه فترة ولاية لمدة خمس سنوات.

عمل البشير في السنوات العشر الأولى من حكمه بتعاونٍ وثيق مع الدكتور حسن الترابي، الناشط الإسلامي المؤثّر، الذي كان رئيساً لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، ورئيس الجمعية الوطنية الجديدة. افترق الرجلان على أي حال لعدة أسباب، بما في ذلك دعم الترابي مشروع قانون في البرلمان يهدف إلى الحد من سلطات الرئيس، وذلك منذ أن تبيّن أن البشير يرغب في الترشح مجدداً للمنصب في العام ٢٠٠١، بالرغم من الفترة الرئاسية الواحدة المتفق عليها.

يُمكن للمرء أن يفترض مع ذلك بأن ذلك النزاع يشير إلى أمرٍ أكثر عمقاً، لا يقتصر على عدم رغبة البشير المتزايدة في تقاسم السلطة مع رئيس أكثر منظمات البلاد الدينية شعبية في البلاد، أي الجبهة الإسلامية الوطنية، بل يتعداه إلى معارضته القيود الدينية المفروضة على مرونة إجراءاته في وقتٍ فكّر في إرسال جنود إلى إقليم دارفور المضطرب، وهو الإجراء الذي عارضه الترابي معتبراً ذلك فرصة خلاصه السياسي. أما نتيجة ذلك فكانت انقلاباً داخلياً مثيراً. ردّ البشير بأن أرسل الجنود والدبابات لإخراج الترابي من مكتبه، وما لبث أن حلّ البرلمان، وأعلن حالة الطوارئ في البلاد.

تماثل قرار الرئيس البشير بالتدخل في دارفور مع نمطٍ من التحرك الذي وصفه أليكس دي وال على أنه «حركة رخيصة ضد التمرد»[١]. تحرك تحالف من المجموعات في العام ٢٠٠٣، وبعد سنواتٍ من الإهمال الحكومي للتسلّح كطريقة للفت الانتباه إلى مآسيهم المحلية المتعددة. وبعد انتشار الجيش الوطني، مع قلة التمويل بعد مرور عدة سنوات من القتال ضد المتمردين في الجنوب، فضّل البشير مجابهة مطالب الحركات المعارضة في دارفور عن طريق إطلاق مجموعات من البدو يُعرفون باسم الجنجاويد. أدت القسوة غير المعتادة التي تميزت بها هجماتهم العنيفة، وسياسة الأرض المحروقة التي اتّبعوها ضد المدنيين، وعلى الخصوص النساء والأطفال منهم، إلى تدويل الصراع إلى درجة دفعت المحكمة الجنائية الدولية إلى اتهام البشير ذاته بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية في العام ٢٠٠٨.

لكن بالرغم من سمعة البشير السيئة دولياً إلا أنه يبقى بطرائق عديدة القائد الحديث النموذجي للسودان. إنه الشخص الذي قال عنه أليكس دي وال، بأنه لا يحكم مثل رجلٍ أوتوقراطي بقدر ما يحكم مثل «رئيس مجلس إدارة» يدير تحالفاً صعباً من «العقائديين الإسلاميين، وزعماء الأحزاب، وقادة الأجهزة الأمنية، الذين يمتلك كل واحد منهم مقاطعاته، ومصادر تمويله الخاصة به». يعني ذلك أن المهارات المطلوبة منه هي سياسة الرعاية: القدرة على موازنة الثمن الذي يُبقي على ولاء حلفائه الأساسيين، وكذلك إيجاد الموارد التي تمكّنه من ذلك، ليس بالنسبة إلى الأصول المالية الملموسة فحسب، بل بالنسبة إلى المساندة السياسية، والتهديدات التي تشتمل على الضوء الأخضر للعبث بثروات الدولة، أو تلك العائدة إلى جماعة أخرى داخل المجتمع الأكبر[٢].

سمحت مهارات كهذه للبشير بأن يحكم السودان لفترةٍ تنيف على عشرين عاماً. كانت مهارات كهذه هي التي سمحت له، للمرة الأولى في التاريخ السوداني، باقتراح

(١) Alex de Waal, "Dolarised," *London Review of Books*, 24 June 2010, 38-41.

(٢) المصدر نفسه.

الاتحاد الصعب ما بين الشمال والجنوب بموجب اتفاقية السلام الشامل الموقعة في العام ٢٠٠٥، وسمح للجنوب بالتصويت على انفصاله في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، الذي تبعه تسليم منظم للسلطة.

لكن هل سينجح هذا الوضع من دون أن يؤدي ذلك إلى حربٍ أهلية أخرى؟ يبدو ذلك مسألة أخرى. تحرّك البشير ذاته في هذا الوقت لتركيز نفسه في السلطة بشكلٍ أكثر حزماً، مستنداً في ذلك إلى الدعم المحلي، والوطني، والإسلامي الذي تولد عقب مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك بعد إزاحة بعض أخطر منتقديه، كما فاز في شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠١٠، في الانتخابات الرئاسية، بغالبية رسمية بلغت ٦٨ بالمئة.

يشارك البشير الذي وُلد في العام ١٩٤٤ في حياة عامة ناشطة بعيداً عن قصره، كما يُظهر متعةً خاصة عند مشاركته في المهرجانات الشعبية الكبيرة. ساعد اقتصاد البلاد القوي الذي يستند إلى النفط بشكلٍ متزايد في زيادة شعبيته. يتمتع البشير كذلك بمزية إضافية، وهي أن خصومه المحليين الرئيسيين لا يثق بعضهم ببعض أكثر من عدم ثقتهم به[١]. لربما كذلك يعتبر زملاؤه أقله في الوقت الحاضر، أنه من الأفضل لهم الانتظار لمعرفة ما إذا كانت المهمة الصعبة في تقسيم البلاد إلى بلدين ستنجح، وذلك قبل القيام بأي خطوة.

لا يُعرف عن ظروف البشير العائلية سوى أنه متزوج أرملة لديها أولاد من زوج سابق، لكنه لم يُرزق هو نفسه أولاداً. يستتبع ذلك أن مسألة خلافته غير مطروحة علناً حتى الآن. لكن هذه المسألة سوف تُطرح بالتأكيد مع تقدّم البشير بالسن، أو إذا ساءت صحته على نحو خطير.

اليمن

يتألف اليمن، مثله مثل السودان، من قسمين متميزين اتحدا بصعوبة في شهر

(١) "President Bashir declared winner of Sudan poll." *BBC World News*, 26 April 2010.

أيار/مايو من العام ١٩٩٠. امتاز الشمال والجنوب بتاريخين منفصلين تماماً قبل ذلك الوقت: كان الجنوب تحت الحكم البريطاني، ثم تحت الحكم الشيوعي المحلي؛ أما الشمال فقد أصبح مستقلاً عن الإمبراطورية العثمانية في العام ١٩١٨، وبقي تحت حكم الأئمة الوراثي إلى أن قلبته حركة ثورية في العام ١٩٦٢. أسفرت هذه الواقعة عن إطلاق شرارة حرب أهلية وقعت فيها هذه الجمهورية الجديدة تحت النفوذ المصري، الذي ما زال ماثلاً في الطبقة البيروقراطية، وفي مؤسسات البلاد التعليمية، وفي جيشها حتى يومنا هذا. يُضاف إلى ذلك أن أجزاءً عديدة من هذه البلاد الموحدة لا تزال خارج سيطرة الحكومة، الأمر الذي يستلزم العملية ذاتها من المفاوضة، والاستيعاب، والرشى، والتهديدات كما هي الحال في السودان. تبيّن أن استخدام القوات المسلحة يجري فعلياً لفترات أقصر بكثير، وكان أهم تلك النزاعات وأقصرها وأكثرها دموية الحملة التي هدفت إلى منع انسلاخ الجنوب في العام ١٩٩٤.

أما رئيس اليمن الحالي [السابق]، أي علي عبد الله صالح فهو رجل عسكري محترف، تمكّن من السيطرة على الشمال في تموز/يوليو من العام ١٩٧٨، وهو كان في الثانية والثلاثين من عمره. مضى صالح بعد ذلك في طريقه ليصبح رئيساً لليمن الموحد في العام ١٩٩٠، وهو ما زال مستمراً في سعيه إلى الحصول على الشرعية المحلية لحكمه بوصفه موحِّد البلاد وباني دولتها(١). لكن من المؤكد أن أهم تجديداته كانت في ميدان إنشاء بُنى المؤسسات الإدارية التي تساعد على حكم البلاد. كان المؤتمر الشعبي العام على رأس المؤسسات التي أنشئت في العام ١٩٨٢، الأمر الذي جمع ألف مساندٍ «بارز» للنظام من مكوّنات المجتمع اليمني كافة، بمن في ذلك معظم القبائل القوية(٢). تحوّل هذا المؤتمر بعد ذلك إلى ما يشبه الحزب السياسي في انتخابات العام ١٩٩٣ العامة، وقد استخدمه صالح وسيلة لتشجيع المشاركة الجنوبية، بما في ذلك إشراك الجنوبيين ليكونوا أعضاء في التحالف الحاكم الجديد.

(١) Sadiki, "Like father, like son," 4.

(٢) Jillian Schwedler, *Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 58.

مضى صالح في ترسيخ سلطة أكبر لنفسه، وذلك عندما ترشّح في أول انتخاباتٍ رئاسية مباشرة في العام ١٩٩٩، وقد تمكّن من الحصول على ما يزيد على ٩٠ بالمئة من مجموع الأصوات، وذلك ضد زميلٍ سابقٍ له في الحزب ترشّح مستقلاً. تبع ذلك تأسيس مجلسٍ معيّن من المستشارين الذين يمتلكون سلطاتٍ تشريعية، كان نوعاً من أنواع البرلمان الثاني.

أما الأحداث التي أدت إلى قرار صالح بالترشح لولاية رئاسية ثانية في العام ٢٠٠٦ فقد أحاطها النوع ذاته من التشكيك، ولربما النيات السيئة، أي مثل تلك الموجودة في الأنظمة الرئاسية العربية الأخرى. أعلن صالح في البداية بأنه لن يترشح في الانتخابات التالية، كما أعطى أملاً للمعارضة عندما قال بأنه يأمل من كل الأحزاب [الأفرقاء] «إيجاد قادة من الشبان للتنافس في الانتخابات لأنه ينبغي لنا تدريب أنفسنا على ممارسة انتقالٍ سلمي للسلطة»[1]. حدث ذلك في العام ٢٠٠٢، لكنه غيّر رأيه بعد مرور أربع سنوات، وقال بأنه ينحني أمام «الضغط الشعبي ونداءات الشعب اليمني»، وهي كلمات تشبه تلك التي استخدمها رؤساء آخرون في دولٍ عربية أخرى، مثل بوتفليقة في الجزائر. قالت المعارضة إنه كان ينوي الترشح مجدداً منذ البداية[2]. ولعله قد اقتنع بالبقاء نتيجة الضغوط التي مارسها أفراد عائلته وأعوانه التابعون له، وكذلك نتيجة العوامل الدولية والوعود التي تلقاها من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهما الدولتان اللتان كانتا تأملان أن يتابع دوره ضد القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى التي تتخذ من اليمن قاعدة لها. فاز صالح هذه المرة بنسبة تزيد قليلاً على ٧٧ بالمئة من الأصوات ضد منافسه الجنوبي فيصل ابن شملان.

يجدر بنا أن نلاحظ كذلك أنه بحلول العام ٢٠٠٦، وبعد أن أمضى صالح خمس

(١) "Yemen Leader rules himself out of polls," Al-Jazeera (English). Archive, 17 July 2005.

(٢) "Yemen: In eleventh-hour reversal, President Saleh announces candidacy," IRIN Humanitarian News and Analysis, http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=27058 تم الاطلاع عليها في ٢ آذار/مارس ٢٠١١.

عشرة سنة في منصبه رئيساً لليمن الموحد، تمكّن مع عائلته والمتحلقين حوله من السيطرة على معظم المراكز العليا في الجيش. ترافق ذلك عادة مع امتلاك، أو الدخول في شراكة، مع عدد من شركات التعهدات والتجارة والإنتاج، وهي الشركات التي ظهرت نتيجة للثروة الناتجة من اكتشاف النفط والغاز في مطلع التسعينيات[1]. أما اعتباراً من العام ٢٠٠٠، فإن أولئك الذين يسيطرون على الجيش، والقوات الجوية، والقوات الخاصة، والحرس الجمهوري، والحرس الخاص، ضموا من بين صفوفهم واحداً من أبناء الرئيس (أحمد)، وثلاثة من إخوانه غير الأشقاء، وثلاثة من أقربائه. يعد ذلك أمراً غير عادي بالنسبة إلى عائلة رئيس عربي، لكنه ليس غريباً، كما يقول صادقي، في الجزء الشمالي من اليمن، أي حيث يسود التقليد القديم من المحاباة [تفضيل الأقارب] والمراكز العامة التي تنتقل عادة من الوالد إلى الابن[2].

تبقى عملية حكم اليمن مهمةً صعبة بالرغم من ذلك كله، وبالرغم من الدعم العائلي، وهي المهمة التي تتطلب ليس مهارات عظيمة كوسيط فحسب، بل تتطلب كذلك موارد مالية وموارد أخرى ضرورية لتغذية شبكات النخبة التي تقوم بدورها بتوزيع المال والفرص على الشرائح الأدنى منها من المجتمع. يعد ذلك عملاً معقداً بما فيه الكفاية في أفضل الأوقات، لكنه أصبح أكثر صعوبة في فترة صالح الرئاسية الثانية، لأن الحكومة المركزية كانت مضطرة إلى التعامل مع سلسلةٍ من التحديات التي واجهت سلطتها ـ وهي تحديات كانت متنوعة عادة بهجمات ضد أنابيب البترول أو مراكز الشرطة. وهي التحديات النابعة من الشكاوى المتعلقة بفقدان الوظائف والخدمات. برز عاملٌ أكثر تعقيداً في العام ٢٠٠٤، وكان نتيجة مباشرة لتصاعد القتال في الشمال ضد المتمردين الدينيين من الحوثيين. قال بعض المراقبين بأن هذا الوضع الأخير كان نتيجة لثقةٍ في غير مكانها وضعها صالح على زيادة المساعدات

(١) Paul Dresch, *A History of Modern Yemen* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000) 151, 193-194, 201-202.

(٢) Sadiki, "Like father, like son," 12.

العسكرية الأميركية بوصف ذلك جزءاً من مكافحة الإرهاب[1]. يؤكّد آخرون أن الحملة بدأت من أجل تعزيز سيطرته المتداعية، وكجزءٍ من خطةٍ لضمان توريث منصبه لابنه الأكبر أحمد[2].

تفاقمت المشاكل أكثر فأكثر عندما زاد حنق الجنوبيين على حكم الشمال وتحوّل إلى احتجاجات منظمة قام بها ضباط عسكريون متقاعدون، ما لبث أن انضم إليهم مسؤولون في الدولة وشبان عاطلون من العمل، بمن فيهم بعض العناصر الذين أرادوا فصل الجنوب عن دولة الوحدة[3]. يُضاف إلى ذلك التعقيدات الجديدة الناتجة من تأسيس فرع ناشطٍ للقاعدة في الجنوب، والهجمات المتعددة التي تبعت ذلك على بعض أعضاء القاعدة، التي نفذتها الطائرات الأميركية المسيّرة والقوات السعودية الخاصة. بدا أن الحرب على جبهتين لم تكن كافية حتى اضطر صالح إلى القيام بعملية موازنة صعبة لتلبية المطالب الأميركية بغية الحصول على المساعدة العسكرية والمالية التي يحتاج إليها بشدة وذلك من دون إثارة المزيد من المعارضة الداخلية.

ترافقت الانقسامات الداخلية التي برزت ما بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ والتي حدثت في وقتٍ تقلصت إيرادات النفط التي تمثل نحو ٩٠ بالمئة من مدخول البلاد، مع توقف العملية السياسية. تأجلت الانتخابات حتى شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١١، نتيجة للاتفاق الذي تمّ ما بين الحكومة والأحزاب المعارضة المتجمعة في ائتلافٍ يدعى التجمّع المشترك. أما المهمة المتبقية فكانت صعبة جداً: تحتاج كل الأحزاب إلى تأليف لجنة من ٢٠٠ رجل ـ نصفها من مؤتمر الشعب العام التابع لصالح، والنصف الآخر من المعارضة ـ وذلك من أجل إطلاق الحوار الوطني الذي

(١) Barak A. Salmoni, *Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon* (Santa Monica, CA: RAND, 2010), 8.

(٢) Robert F. Worth "In Yemen, a war centers on authority not terrain," *New York Times*, 25 October 2009.

(٣) Susanne Dahlgren, "The snake with a thousand heads: The southern cause in yemen," *MERIP Reports*, 40/3 (Fall 2010), 28-33.

يهدف إلى الاتفاق على التعديلات الدستورية التي يُقصد منها تمهيد الطريق إلى الإصلاحات السياسية.

برزت مسألة أخرى لتجعل الوضع أكثر تعقيداً من ذلك، وهي مسألة خلافة الرئيس. يُمكن لهذه المسألة أن تكون، من الناحية النظرية، خاضعة للاتفاق السياسي، لكن الإشاعات استمرت في التحدث عن أحمد، بحيث بدا أنها اكتسبت ثقلاً أكبر عندما أُعطي مهمةً غير عسكرية تمثلت في رئاسة لجنة الاستثمار التي تهدف إلى إيجاد موارد جديدة لإنعاش الاقتصاد الضعيف[1]. لا يعني ذلك أن مسألة توريث أحمد هي مهمة سهلة، فهو ما زال شاباً، كما أن هناك بعض كبار القادة في الجيش الذين بدوا ممتعضين من ترقيته السريعة، ومن موقعه الخاص. يُضاف إلى ذلك كله وجود أفراد أصغر سناً في العائلة، بمن فيهم أبناء الرئيس الآخرون، الأمر الذي يُبرز احتمال قيام تحالفات تدعم خلافة أحمد لمنصب والده، وتحالفات أخرى ضد هذه الخلافة. أما الأمر الأخير الذي يضيف تعقيداً أكبر لهذه المسألة برمّتها فهو ما يحدث في اليمن من موجة شعبية من التذمر ضد العائلات الرئاسية، وهي الموجة التي هزّت العالم العربي في مطلع العام ٢٠١١، الأمر الذي شجع صالح على تقديم عددٍ من التنازلات المتعلقة باستمراره في الحكم، من دون أن يُفلح في إقناع المحتجين بأن هذه التنازلات سوف تطبّق إذا ما تمكّن من الحفاظ على سلطته كما هي.

تتشارك الدول الثلاث التي جمعتها معاً من العنوان العام «الجمهوريات القبلية» في أسلوب حكم يمتلك نقاط تشابهٍ عائلية كثيرة تميّزها من جاراتها من الجمهوريات من ذوات الحكم الأكثر مركزية. يُطلب إلى الحكام في هذه الحالة إدارة أنظمة ذات جيوش ومؤسسات بيروقراطية ضعيفة نسبياً، تتميّز بانقسامات داخلية هامة، وموارد غير كافية، أقله في مراحلها الأولى، وذلك لضمان ولاء الرعايا التابعين لهم. وجب

(١) Andrew England, "Yemen leader faces test of reputation as political survivor," *Financial Times*, 6 January 2010.

على هؤلاء الرؤساء جميعاً التغلّب على معارضة هامة سواء من العناصر المحلية، أو من أفراد الطبقة الوسطى المدينية المتكاثرة بمرور الزمن - بمن فيهم العسكريون - وهي المعارضة التي تتحدى حقهم في التحدث باسمهم، وكذلك حقهم في تحويل قسم كبير من المداخيل وفرص الأعمال في البلاد إلى عائلاتهم، وقلة من أعوانهم من ذوي المراكز الراسخة.

تختلف أساليب الإدارة مع ذلك بطرائق هامة. اعتمد بعضهم على مدارك الحكام للتكوين الاجتماعي في مناطقهم، وعلى درجة استخدام عناصر مثل القرابة والعشيرة، والقبيلة من أجل تقسيم، وموازنة، واستغلال ولاءات جديدة وتكوينها. تتضمن الأساليب الأخرى الطريقة التي قدّم فيها كل حاكم بلده إلى العالم الخارجي. أما في حالة القذّافي على سبيل المثال، كما لاحظ المولودي الأحمر، فقد استخدم ثروة بلاده النفطية الهائلة بغية محاولة رسم صورة عن ليبيا تخلو من المشاكل الداخلية ما عدا تلك التي تخلقها التدخلات الخارجية[1]. تبنى علي عبد الله صالح، مع ذلك، الاستراتيجية المعاكسة تماماً، التي تتضمن استغلال شبح الانقسامات الداخلية والأخطار الخارجية من أجل حشد المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

أخيراً، تختلف طبيعة التهديدات التي يواجهها كل حاكم. فبينما واجه القذّافي سلسلة من الانقلابات الداخلية، كان الخطر الرئيس بالنسبة إلى عمر البشير هو انسلاخ جنوب السودان من دولته، بينما واجه صالح ثورة من عدة قبائل. بقي هذا الوضع قائماً حتى انطلاق حركات الاحتجاج في العام ٢٠١١، التي كشفت عن وجود مناطق في ليبيا - في الشرق وفي جبال نفوسة إلى الجنوب من طرابلس - حيث ما زالت الاحتجاجات قوية بما يكفي لإطلاق معارضة مسلحة طويلة الأمد، بينما أتت معظم المعارضة التي واجهها صالح في صنعاء من الشباب المتعلم الذي تحميه القبائل والقوات العسكرية المتمردة داخل العاصمة ذاتها.

(١) المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، "Almawludi AL Ahmar. "The labour pains of a new Libya, ٧ تموز/يوليو ٢٠١١، .3 ,http://english.dohainstitute.org/file/pdfViewer/55e90f6e-e67ff81837005.pdf

الفصل السادس

الرئاسات المقيّدة في لبنان وعراق ما بعد صدّام حسين

ترافق ظهور الرؤساء الملوك [رؤساء لمدى الحياة] في العالم العربي مع وجود رئاسات مقيّدة في بلدين يعتمدان أنظمة التمثيل الطائفي. تبرز هنا، بالضرورة، بديهية ترافق هذا الوضع، وهي تعايش حكومات مركزية شاملة وضعيفة، بسبب ضمّها قادة المجتمعات كافة، وهو النظام الذي يهدف إلى منع أي مكوّنٍ من هذه المكوّنات من الوجود في موقعٍ يسمح له بالهيمنة على غيره. ثمة مفارقة من هذا القبيل في حالة لبنان، أي حيث وُصفت السلطات التي أُعطيت إلى الرئيس في زمن الاستقلال في العام ١٩٤٣ بأنها سلطات «ملك جمهوري»[1]. كانت ثمة على الدوام، قوى موازنة كافية، سواء داخل مجتمعات الرئيس الطائفية وخارجها، وذلك من أجل التثبت، مع استثناء واحد في الأربعينيات، بأنه عندما يحاول رئيس لبناني، أو عندما يُعتقد بأنه يحاول، تغيير الدستور بطريقة تسمح له بالترشح لولاية ثانية من ست سنوات، فإنه يُمنع من فعل ذلك.

أما في العراق فقد استمرّ الانقسام الطائفي فترة طويلة بعد الاستقلال الاسمي في العام ١٩٣٢، وكان لمصلحة وحدة الشعب ذي الغالبية السنّية. أما بعد قلبِ النظام الملكي في العام ١٩٥٨، فقد سمح ذلك لرؤساء الجمهورية بدءاً بعبد السلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦) وما بعده بتكوين دولٍ أمنية مركزية والمحافظة على استمرارها، وهي الأنظمة التي تتفوق فيها المصالح الطائفية بقوة على المصالح القومية. تصبح الطائفية في هذه الحالة المثيرة للاهتمام قوة هامة تقيّد حرية حركة الرئيس، لكن بعد

(١) القانوني [القاضي] أنطوان خير، اقتباس فواز طرابلسي من كتابه *A History of Modern Lebanon* (London: Pluto Press, 2007), 109.

العام ٢٠٠٣ فقط، أي بعد قلب نظام صدام حسين الذي تميّز بحكومة رئاسية مفصلة على قياس الرئيس. حلّ مكانها نظام طائفي سياسي يرتكز على المؤسسات حيث انتظمت الأحزاب وتألفت الحكومات ضمن الخطوط الطائفية. ساد البلاد على الفور منطق أقرب إلى المنطق «اللبناني»، فأصبحت السلطة الرئاسية محددة بحيث لا تتفوق على الحكومة الائتلافية الشاملة والضعيفة، التي تمثّل عدة طوائف.

إن ما يربط ما بين تجربتَي البلدين السياسية في فترة ما بعد الاستقلال هو المجتمع القومي المقسّم طائفياً، حيث تتعرض السيطرة الأولية لأفراد إحدى الطوائف - في لبنان المسيحيون الموارنة، والمسلمون السنّة في العراق - لتحديات ناشطة، تحولت لاحقاً إلى ترتيبات مؤسسية ملزمة تكون عادة عرضة للتحديات سواء من داخل النظام أو من خارجه. فثمة من جهة منافسة سياسية شديدة ضمن أفراد النخبة الحاكمة؛ ومن الجهة الأخرى كانت معارضة مسلحة في بعض الأحيان تشنّها جهات دينية أو عرقية لشعورها بأنها مهمشة سياسياً، وفي أحيان كثيرة اقتصادياً، بسبب ميزان السلطة [السائد].

أما في هذه الأثناء، فإن النظام في لبنان سعى منذ تأسيسه إلى احتواء تطور طبقة وسطى ذات توجّه علماني، الأمر الذي صعّب عمل الذين يريدون حيازة دعم شعبي للحركات السياسية غير الطائفية، أو كسر سيطرة المجتمعات الإثنية أو الدينيّة على شؤون التعليم والصحة والحياة الخاصة للتابعين لها، بما في ذلك الإصرار على عدم السماح بنظام الزواج المدني. تركز نظام شبيه في العراق في دستور العام ٢٠٠٥، ولكن بعد مرور ما ينيف على خمسين عاماً على صيغة علمانية شمولية، تمكنت من إخضاع جميع المواطنين العراقيين تحت الحكم القومي ذاته، اجتمعت عوامل اختفاء معظم أفراد الطبقة الوسطى التي تتمتع بعقلية حديثة، وسياسات المحتل الأميركي، كي تسمح بتحويل السيطرة على الأحوال الشخصية إلى رجال الدين المسلمين وقادة القبائل الأكراد. تأثرت لدى دراستي هذه المسائل وأخرى مشابهة لها بمداخلتين نظريتين قدّمهما سامي زبيدة. تضمّنت إحداهما ملاحظاته بأنه على الرغم من بروز الهويات [الكيانات] الإثنية والعرقية، بكل تأكيد، في بدايات الفترة الحديثة، إلا أن

المهم من وجهة نظرٍ سياسية هو كيفية، وفي أي ظروف، جرى تسييس هذه الهويات، وبأي طريقة[1]. أما الثانية فتضمّنت إدخاله مفهوم الولاء السياسي لوصف الظرف الذي يصبح فيه الدِّين، كمؤشر على الهوية، خاضعاً لسيطرة خوفٍ أكبر بحيث تصبح مؤسّسات المجتمع ومؤسساته الخاصة به، وأحياناً وجود ذلك المجتمع بالذات، في دائرة الخطر[2].

لبنان

نشأ لبنان الحديث كجمهورية في ظل الانتداب الفرنسي، وحصلت البلاد على دستورها الأول في العام ١٩٢٦. منح الدستور هذه البلاد رئاسةً قوية، وبرلماناً واحداً، ومكوّنات إنشاء نظام، وذلك بما يتضمنه من بنود تنصّ على أن المراكز الحكومية والإدارية يجب أن توزَّع بإنصاف بين الطوائف المسيحية والإسلامية المختلفة، وأن يكون الإشراف على الأحوال الشخصية للأفراد بأيدي رؤساء المجتمعات الدينية. جرى الاتفاق بعد أعوامٍ قليلة على تنظيم انتخابات مجلس النواب على أساسٍ طائفي.

انتُخب أول رئيس للبلاد، وكان من الروم الأرثوذكس، في مجلس النواب في العام ١٩٢٦، وذلك لولاية واحدة من أربع سنوات، لكن ما لبث الفترة أن زيدت إلى ست سنوات في العام ١٩٢٩. انتهت الولاية بفترة من الاضطرابات السياسية الكبيرة وقيام المفوّض السامي الفرنسي بتعليق الدستور في العام ١٩٣٢، وذلك لمنع انتخاب مرشّحٍ مسلم من الأعيان، لخشية المفوض أن يؤدي إلى ضياع المنصب من أيدي المسيحيين. استعادت البلاد الحياة الدستورية في العام ١٩٣٦ بعد أن تسلّم أول رئيسٍ من سلسلةٍ طويلة من الرؤساء الموارنة المسيحيين، وهو إميل إده، منصبه. أدى الإحصاء الذي أجري في العام ١٩٣١، وهو الإحصاء الوحيد الذي أُجري في البلاد، إلى إظهار أن الموارنة هم أكبر طائفة مسيحية في البلاد.

(١) Sami Zubaida, "Religion, community, and class in Iraqi politics and society," The Peter Green Lectures on the Modern Middle East, Brown University, 1 April 2009.

(٢) Sami Zubaida, *Islam, the People and the State: Political Ideas and Movements in the Middle East*, 2nd ed. (London: I.B. Tauris, 1993), 152-154.

كانت هذه الحادثة برمتها مؤشراً هاماً على سببين هامين كذلك. أولاً، قدمت برهاناً حيوياً على الأهمية التي تعلقها النخبة المارونية على تحكمها في منصب الرئاسة، وذلك مع انتخاباتٍ تعرضت للتشكيك الشديد في نزاهتها، وقد حصل إده بموجبها في مجلس النواب على صوت إضافي واحد ضد خصمه اللدود بشارة الخوري. يمكننا قول الأمر ذاته عن أبرز أفراد النخبة ذاتها، وهم الذين كانت لهم مصلحة قوية في التأكد أن أياً منهم لن يخدم سوى فترة رئاسية واحدة، كي يحصل الآخرون على فرصةٍ أفضل في الوصول إلى المنصب الأرفع ذاته. أما السبب الثاني فهو أنه مهما كانت السلطات الرئاسية التي يتيحها الدستور، فإن بإمكان الفرنسيين تعطيلها على الدوام مدعومين، بطبيعة الحال باحتلالهم العسكري للبلاد. برز دليلٌ آخر على قوة هذا القيد في العام ١٩٣٩، أي عندما علّق الفرنسيون الدستور مرةً أخرى عند بداية الحرب العالمية الثانية، كما أقدموا على حلّ المجلس التمثيلي، ولم يلبثوا بعد ذلك أن أقالوا الرئيس إده ذاته.

استؤنفت الحياة السياسية تحت الضغوط البريطانية في العام ١٩٤٣، وقد جرت انتخابات أدت إلى نصرٍ حققه بشارة الخوري فأصبح رئيساً لما هو لبنان المستقل. توصّل الخوري إلى الميثاق الوطني غير المكتوب مع السياسي المسلم البارز رياض الصلح، قبل وقتٍ قصير من الانتخابات. رسّخ الميثاق تفاهمين أساسيين منوطين بالعلاقة بين الطوائف. التفاهم الأول هو أن الرئيس وقائد الجيش يجب أن يكونا من المسيحيين الموارنة، في حين يكون رئيس الوزراء من المسلمين السنّة، بينما يكون رئيس المجلس النيابي من المسلمين الشيعة. أما التفاهم الثاني فهو أن يكون التمثيل المسيحي - الإسلامي في المجلس النيابي، والمراكز الإدارية العليا بنسبة ٦ إلى ٥ لمصلحة المسيحيين.

كانت إحدى النتائج الرئيسة لأول هذين التفاهمين، كما يشير فواز طرابلسي، هي تقييد سلطة الرئيس إلى حدّ ما بسبب علاقته السياسية مع رئيس الوزراء المسلم[1].

(١) Traboulsi, *A History of Modern Lebanon*, 110-111.

كان يُمكن لطرابلسي أن يضيف أن جعل قائد الجيش من الموارنة يفتح الطريق إلى إمكان وجود رئيسٍ من العسكر، الأمر الذي حدث بالفعل في العام ١٩٥٨، ومجدداً في العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٧.

تمتع النظام السياسي اللبناني الناشئ بثلاث مزايا. الأولى هي ضرورة المحافظة على دولة ضعيفة وجيشٍ صغير، على أساس تجنُّب خطر قيام أي مجموعة طائفية معينة باستخدام بُنى الدولة للهيمنة على الطوائف الأخرى. أما المزية الثانية فهي متفرعة من الأولى وتهدف إلى ضمان افتقاد البلاد لأي قدرة تمكّنها من الدفاع عن نفسها ضد جارتيها الأقوى، سورية وإسرائيل. أما بالنسبة إلى المزية الثالثة فهي تثبيت نخبة التجار ورجال الأعمال المتزايدة ذاتياً، التي استخدمت حظوتها عند الرئاسة، واستغلت تحكّمها في العملية السياسية لتكوين وحماية سياسات تعبّر عن مصالحها في الانفتاح الاقتصادي، وحرية التبادل التجاري، والحد الأدنى من القوانين التي تقيّدها، والضرائب المنخفضة، في الوقت الذي تحدّد التقديمات الاجتماعية القليلة التي توفّرها للجماعات الطائفية المختلفة. يقول طرابلسي بأن هذه النخبة الأوليغارشية التي اتحدت فيما بينها في زمن الاستقلال كانت تتألف من نحو ثلاثين عائلة، وكان محورها «تكتلاً» يتألف من شقيقَي بشارة الخوري، وأولاده، ودزينة من العائلات المرتبطة بهم، والتي تمتلك احتكارات للمحاور الأساسية للقوة الاقتصادية[1].

توضحت أكثر الأهمية التي علّقتها النخبة على هذه البُنى بظهور المنافسة الشرسة بين زعماء الموارنة أنفسهم، حيث تمكّن أحدهم، وهو بشارة الخوري من الحصول على تعديلٍ موقت يسمح له بالبقاء في منصبه لفترة ولاية ثانية. لكنه تمكّن من ذلك بعد التلاعب بنتائج انتخابات العام ١٩٤٧ بطريقة صارخة، بحيث كانت كافية لتوحيد معظم البلاد ضده، وحيث اضطر أخيراً إلى الاستقالة في العام ١٩٥٢، بعد أن رفض الجيش، الذي كان بقيادة فؤاد شهاب، القائد الذي لقي تقديراً كبيراً في البلاد، دعمه ضد أشد خصومه. تولى كميل شمعون الحكم بعد خوري. فأثار بدوره

(١) Traboulsi, *A History of Modern Lebanon*, 110-111.

معارضة أكبر عندما حاول بأسلوبه الاستبدادي، وخططه، الحصول على فترة ولاية ثانية غير شرعية، حيث تطورت هذه المعارضة إلى حربٍ أهلية مصغّرة، أدت إلى بروز فؤاد شهاب كأول رئيس عسكري منتخب في البلاد، وذلك في العام ١٩٥٨.

لقي شهاب، بالرغم من التقدير الذي أظهره الشعب عموماً له، مشاكل بدوره[1]. وقد كان شهاب حريصاً على إصلاح مؤسسات البلاد، وعلى إدخال خدمات الدولة إلى المناطق الأكثر فقراً خارج بيروت. نجحت سياساته في توسيع المركزية في إغضاب عددٍ من قادة الطوائف في البلاد، الذين شعروا بأن هذه السياسات تمثل تهديداً لهم، سواء في قواعد نفوذهم المحلية، أو في آمالهم بالوصول إلى المنصب الأرفع في البلاد بالنسبة إلى الموارنة. كانت النتيجة نشوء أزمة سياسية أخرى، بدّدها إعلان شهاب أنه ينوي التقيّد ببنود الدستور التي تسمح له بولاية واحدة فقط، وما لبث أن استقال في الوقت المحدد.

أما مسألة هل خدم ذلك المصلحة القومية للبلاد فتلك شأن آخر. افتقد خليفة شهاب، أي شارل حلو، الذي انتقاه شخصياً، ليس قاعدة شعبية خاصة به فحسب، بل واجه تحدياتٍ خطيرة مثّلها الانهيار الغامض لأحد أهم المصارف في البلاد، وهي مسألة رافقتها شكوك كبيرة، في العام ١٩٦٦، وكذلك عواقب الهزيمة التي لقيها العرب في حرب حزيران/يونيو من العام ١٩٦٧، وظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة التي أعقبت ذلك، والتي اتخذت بعض قواعدها في المخيّمات الفلسطينية الموجودة على الأرض اللبنانية.

حدث ما هو أسوأ من ذلك في ظل الرئاسات المتعاقبة لسليمان فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦)، وإلياس سركيس (١٩٧٦ ـ ١٩٨٢)، وبشير الجميّل (اغتيل في العام ١٩٨٢). أما الانحياز الواضح الذي أظهره هؤلاء الرؤساء الثلاثة لمصلحة القوات المسيحية ضد المسلمين واليساريين والفلسطينيين، فقد كان أحد الأسباب الرئيسة للحرب الأهلية

(١) Oren Barak, *The Lebanese Army: A National Institution in a Divided Society* (AL-bany, NY: SUNY Press, 2009), 37-38.

الطويلة التي اندلعت في العام ١٩٧٥. كان الانحياز المستمر مسؤولاً جزئياً كذلك عن طول مدة الحرب، الأمر الذي شجّعها على الاستمرار حتى اجتمع قادة الأحزاب المنهكون لتوقيع اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية في العام ١٩٨٩.

لكن بالرغم من أن الهدف الأساس من وراء هذا الاتفاق، كان إعادة تشكيل النظام الطائفي بطريقة تسمح بإعادة التعاون السياسي ما بين الطوائف، كان كذلك أشخاص بين الموقّعين يأملون أن يمهد هذا الاتفاق الطريق أمام السياسة الوطنية لتجاوز الانقسامات الطائفية. لم يكن هذا هو ما حدث فعلاً. تمثّل أحد الأسباب في أن الحرب الأهلية ذاتها، التي جرت بشكلٍ كبير ضمن خطوطٍ طائفية أساساً، لم تسبب التهجير بالجملة لمعظم السكان إلى مناطق [مشاع] منظمة بشدة، ومحمية وكثيفة سكانياً فحسب، بل شجعت كذلك على صعود المليشيات الطائفية المحلية والقوية، وأهمها تلك المرتبطة بحركة حزب الله الشيعية السياسية، التي تتلقى دعماً مادياً كبيراً من شيعة إيران. أما الأمر الآخر الذي يُمكن للمرء أن يجادل فيه فهو أن التعديل الذي أدخله اتفاق الطائف على الدستور، والذي صادق عليه أعضاء البرلمان اللبناني في العام ١٩٩١، تضمن الاتفاق على أهدافٍ وطنية كانت أكثر صعوبة من قبل، وذلك بتقليص سلطات الرئيس المسيحي لمصلحة رئيس الوزراء المسلم السنّي، ورئيس مجلس النواب الشيعي. لم يقتصر الأمر على أنه لم يعد بمقدور الرئيس ترؤس جلسات مجلس الوزراء، لكنه خسر كذلك حقّه الهام في حل المجلس.

تقلصت السلطة الرئاسية أكثر من ذلك عندما تحوّل الرؤساء المتعاقبون إلى ما يشبه الدمى للاحتلال العسكري السوري للبلاد، الذي استمر حتى العام ٢٠٠٥. برز هذا الإذعان بشكلٍ أوضح في مناسبتين، الأولى في العام ١٩٩٥، والثانية في العام ٢٠٠٥، أي عندما فرض السوريون تعديلات على الدستور على يد مجلس النواب الذي كان خاضعاً لنفوذهم، وهي التعديلات التي قضت بتمديد ولاية الرئيس في

منصبه من ست سنوات إلى تسع[1]. يجدر بنا أن نلاحظ كذلك بأنه منذ اتفاق الطائف كان اثنان من ثلاثة رؤساء من العسكريين، وهما العماد إميل لحود، وميشال سليمان بعد العام ٢٠٠٧. نلاحظ كذلك أنه حتى بعد الانسحاب السوري، فإن سلطات هذين الرئيسين كانت مقيدة بانقسام البلاد في هذا الوقت إلى نصفين على يد تحالفَين سياسيين متخاصمين، أحدهما ذو غالبية شيعية، والآخر يتكوّن من خليط من الجماعات السنّية والمسيحية.

أما القتال الشرس الذي دار في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٨، فكان مثالاً نموذجياً على مرونة النظام الطائفي الذي بُعث مجدداً، وعلى ضعف الحكومة المركزية بقيادة الرئيس سليمان والجيش. بدأ النزاع رداً على ما اعتبره حزب الله وحلفاؤه مطلباً غير مقبول لإقفال شبكة الاتصالات الخاصة به بدعوى أنها غير شرعية. تصاعد القتال بعد ذلك ليشمل معظم مناطق وسط البلاد وشمالها، ولم ينتهِ إلا عندما وافقت الحكومة على إلغاء قرارها الأساسي. كانت مساهمة الرئيس سليمان في حل النزاع ـ الذي تمثّل أولاً في عدم استخدام الجيش إلا في محاولة الفصل ما بين فريقين متنازعين، وليس لفرض إرادة الحكومة، وإصراره بعد ذلك على تراجع الحكومة عن قرارها، الأمر الذي لقي انتقادات كثيرة ـ مثالاً على الحد الأقصى الذي يُمكن للرئيس فعله في ظروفٍ كهذه: إيجاد صيغة للحفاظ على السلم الأهلي، ومنع الجيش من الانجرار إلى قتالٍ، الأمر الذي كان سيُنظر إليه في النهاية على أنه انحياز إلى جانب جماعة من المواطنين ضد جماعة أخرى.

إن الدروس المستقاة من هذه الأزمة هي في منتهى الوضوح. يتعلق أحدها ليس بمرونة النظام الطائفي فحسب، بل بالطريقة التي يتبعها لتقوية نفسه عندما يُواجَه بتهديداتٍ تنال وجوده، سواء أتت من الحرب الأهلية، أو من محاولات كتلك التي جرت في الطائف لتكوين مؤسسات وطنية أقوى للحلول محله. يُمكن للمرء أن يلاحظ في واقع الأمر شيئاً يشبه الحلقة المفرغة، التي تقوى بموجبها مؤسسات [منظمات]

(١) Traboulsi: *History of Modern Lebanon*, 245.

طائفية بينما تضعف الحكومة المركزية فيما يتعلق بعدم جباية الضرائب، وعدم القدرة على توفير الأمن الداخلي. يشجع ذلك بدوره اعتماداً أكبر على القيادة الطائفية. أما الدرس الرئيس الآخر فهو أن الرؤساء اللبنانيين عجزوا، بصورة منتظمة، عن تكوين سلطتهم الخاصة بهم. يتركهم هذا الواقع من دون أي بديل من الجهود الدبلوماسية التي هي في منتهى الصعوبة، وذلك في محاولة منهم لإطفاء فتيل التوتّرات حيثما تمكنوا من ذلك، لمصلحة منع نشوب جولةٍ أخرى من الحرب الأهلية.

العراق

تحوّل العراق إلى النظام الجمهوري نتيجة إلغاء النظام الملكي في إثر انقلابٍ عسكري جرى في شهر تموز/يوليو من العام ١٩٥٨. تسلم رئاسة الوزراء بعد ذلك الانقلاب العميد عبد الكريم قاسم الذي كان واحداً من أبرز قادة الانقلاب. تحول الانقلاب، بسرعة كما حدث في مصر، إلى «ثورة» مع ما يرافق ذلك من الرموز الثورية والممارسات المعتادة بما في ذلك الاحتفالات العامة في ساحة أعيدت تسميتها بميدان التحرير، والمحاكمات الصورية لأبرز زعماء النظام القديم، والغاء معاهدة الدفاع مع بريطانيا، بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات الشعبية التي تضمّنت إصلاحاً كاسحاً لملكية الأراضي، ألغى معظم الملكيات الزراعية الكبيرة.

تحول قائد الانقلاب، بصورةٍ أسرع من تلك التي جرت في مصر، إلى الدكتاتورية الشخصية، وكان مقتنعاً بحزم، كما أشار تشارلز تريب، بأن درجة معينة من السيطرة المباشرة في البداية كانت ضرورية لبقائه، واقتنع كذلك بأنه يمثّل العراقيين، وبأنه يستطيع وحده تحديد المصلحة العامة[1]. يلاحظ تريب كذلك أن قسماً هاماً من هذه العملية يكمن في اكتشاف قاسم «سهولة الوصاية في نظام مسخّرٍ سلفاً للسيطرة

---

(١) اقتباس من Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and Its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978), 835-836; Charles Tripp, *A History of Iraq* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 151.

المركزية والهرمية»[1]. لكن، لسوء حظه، أدى هذا التركيز للسلطة في يديه إلى عزله عن القوى الشعبية التي ساندته في البداية، وعن الضباط القوميين العرب في الجيش، الذين تخلوا عن رغبتهم في ترويج فكرة الوحدة مع مصر وسورية. اغتيل قاسم في خلال انقلابٍ عسكري جرى في شهر شباط من العام ١٩٦٣. عُرضت جثته بعد ذلك على شاشة التلفزيون العراقي بغية إقناع مناصريه المتشككين بأن «القائد الأوحد» قد مات فعلاً.

لم يستمر الرئيسان التاليان للعراق طويلاً في سدة الحكم. قُتل الأول، وهو عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة حوّامة في العام ١٩٦٦. أما الثاني، وهو شقيقه الذي خلفه في الحكم، عبد الرحمن عارف فقد خُلع عن منصبه في العام ١٩٦٨ في إثر انقلابٍ عسكري آخر قاده الجنرال أحمد حسن البكر، بالاشتراك مع عددٍ صغير من أعضاء حزب البعث في العراق، وكان من بينهم قريب البكر الشاب صدّام حسين. تمتع البكر، الرئيس الجديد، بالسلطة الأقوى عدة سنوات. لكن مع حلول السبعينيات من القرن الماضي تمكّن صدام حسين من إزاحته تدريجاً عن السلطة، وهو الذي استخدم الحزب لتكوين قاعدة جديدة له. كانت كافية في أواخر السبعينيات للسيطرة على الجيش، ثم عمد بعدها إلى إزاحة البكر، الذي كان في الخامسة والستين من عمره، كلياً عن السلطة، في انقلاب داخلي حدث في شهر تموز/يوليو من العام ١٩٧٩. أما تحوّله من الصفوف الخلفية للحزب إلى قائدٍ قومي فبرز بوضوح في تغييره الزي الذي يرتديه، أي من البذلة المقلمة pinstripe suit وربطة العنق، إلى مزيج من الأزياء الملونة المصمّمة للتركيز على دوره كقائد لجميع الطبقات والمهن والجماعات التي تشكّل المجتمع العراقي المتنوع.

يمكننا تقسيم رئاسة صدام حسين زمنياً إلى ثلاث فترات: الحرب الطويلة مع إيران الثورية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) وفترة قصيرة من إعادة الإعمار التي تلت الحرب (١٩٨٧-١٩٩٠)؛ وأخيراً فترة العزلة والعقوبات الدولية بعد احتلال العراق الكويت

(١) Tripp, *A History of Iraq*, 151-152.

في العام ١٩٩٠، وهي الفترة التي انتهت بقلبِ نظامه نتيجة للاحتلال الأميركي ـ البريطاني لبلاده في العام ٢٠٠٣. يمكننا النظر إلى فترة حكم صدّام حسين على أنها تدريب محدد على تكوين رئاسة قوية لمدى الحياة، مع استخدامه مزيجاً من السلطة المركزية، وحزباً جيد التنظيم لكنه خاضع تماماً، وأسلوباً شخصياً فريداً في نوعه في الحكم، ومجموعة من المستزلمين الذين يثق بهم، يُعزز ذلك كله مداخيل ضخمة من النفط قد استخدمها من أجل تكوين شبكة ضخمة من الرعاية، التي جمعت معظم السكان في نظامٍ من المكافآت للقلة وعقوبات مريعة للذين حاولوا معارضة النظام علناً.

أما لو تمكّن صدّام حسين من فهم التهديدات التي واجهها بعد الهجوم على مركز التجارة العالمية في الولايات المتحدة، التي صدرت عن كبار مسؤولي إدارة جورج دبليو. بوش، لكان يُحتمل أن يستمرّ رئيساً على مدى العقود الباقية من حياته، ولكان ورثه إما أحد أولاده، وإما زميل مقرّب منه إذا ما تمكن من حشد مساندة حزب البعث له. لكنه أُزيح عن الرئاسة وهو في الخامسة والستين، ما فسح في المجال أمام ظهور نوع مختلفٍ تماماً من أنظمة الحكم، بالرغم من أنه نظام ساهم، عن غير قصد، في تكوينه.

ثمة قدرٌ قليل من الشك في أن الرئيس حسين نفسه كان علمانياً قلباً وقالباً، إلا أن بعض السياسات التي اتّبعها ـ وعلى الخصوص حربه مع إيران وذلك العقد من السنين من العقوبات الدولية الذي تبعها ـ قد أسفرت عن نتائج غير مقصودة تمثّلت في الإضرار بموقع الطبقة الوسطى ذات التوجه القومي والعلماني. نلاحظ في الوقت ذاته أن هذه السياسات أثارت مخاوف مبرّرة بين شرائح من المجتمع الشيعي، التي دارت حول المخاطر التي يمثّلها هو ونظامه على طقوسهم الدينية، وعلى روابطهم مع إيران، وكذلك على مصالحهم[1]. في حين أن أعداداً كبيرة من الطبقات الحضرية القديمة المتخصصة فرّت، إلا أن الأعداد الكبيرة من العراقيين التي بقيت بدأت

(١) Zubaida, "Religion, community, and class in Iraqi politics and society."

بتطوير شبكات طائفية خاصة بها، وهي فعلت ذلك إما لمواجهة الأحوال الاقتصادية القاسية التي خيّمت في التسعينيات من القرن الماضي، وإما بالنسبة إلى بعض الفرق الشيعية، لتأليف خليطٍ من المؤسسات الشعبية والدينية بغية معارضة النظام.

كان الوضع كذلك عندما بدأت سلطة التحالف الموقتة برئاسة السفير بول بريمر عملها على إعادة الإعمار على صعيد البلاد، وبناء الديمقراطية في بغداد، وذلك في شهر أيار/مايو من العام ٢٠٠٣. بدا في ذلك الوقت أنه من الطبيعي إقامة نظام من التمثيل السياسي يستند بشكلٍ أكبر إلى الاعتبارات الطائفية والعرقية والدينية أكثر مما يستند إلى الانتماء القومي، وهو نظام استند في أول مجلس حكم أقامه إلى صيغةٍ تضم أربعة عشر عضواً شيعياً، وخمسة أعضاء من الأكراد، وأربعة أعضاء من العرب السنّة[١]. تجمعت عدة عوامل ـ مثل اعتبار أن حزب البعث المحظور مؤسسة سنيةً في الغالب، والدور الهام الذي أنيط بآية الله السيستاني في تنظيم الرأي الشيعي في البلاد وتوجيهه، ووجود عدد من المنفيين الشيعيين النافذين مثل أحمد جلبي، الذين يفتقدون قواعد شعبية خاصة بهم ما عدا عدداً قليلاً من مناصريهم المحليين من الشيعة ـ وشجّعت على اعتماد العقلية ذاتها والعملية ذاتها. ساهم التحالف الخاص القائم بين واشنطن والعراقيين الأكراد، واستعداد الأميركيين للسماح لهم بالتمثّل في بغداد بزعيمين تقليديين لهم، أي مسعود البرزاني وجلال الطالباني، في هذا التوجّه ذاته.

برز تسييس الاختلافات الطائفية في مجالٍ هام آخر وهو وضع مسودة دستورٍ جديدٍ للبلاد في العام ٢٠٠٥، مع لجنة الصياغة التي كانت برئاسة الزعيم الجريء للجناح العسكري في المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، الذي يعد واحدة من مؤسستين رئيسيتين للطائفة الشيعية. أما العلاقات مع السنّة الذين وافقوا على المشاركة فقد كانت متوتّرة، ولم يوافق في النهاية على حضور حفلة التوقيع سوى

(١) Raad Alkadiri and Chris Toensing, "The Iraqi Governing Council's sectarian hue," Middle East Research and Information Project, *MER Online*, 20 August 2003, http://www.merip.org/mero/mero82003.

ثلاثة من أصل خمسة عشر عضواً من أعضاء اللجنة، وبدا أن أحداً منهم لم يكن على استعدادٍ للتوقيع. لحظ الدستور الجديد الطبيعة الانقسامية لمجمل سكان البلاد وذلك في مادتين في مقدمته. أشارت المادة الأولى إلى أن البلاد «دولة اتحادية»، أما المادة الثالثة فعرّفت العراق بأنه بلد «متعدد القوميات، والأديان، والطوائف»[1]. إن مفهوم الفدرالية الذي يعارضه عدد كبير من السنّة كان بمنزلة تنازل للأكراد، وذلك كوسيلة للسماح لهم بالمحافظة على قوانينهم، وحقوقهم، وعاداتهم الخاصة بهم، التي تطورت كلها بشكلٍ منفصلٍ عن تلك الموجودة في بقية أنحاء العراق. يُمكن النظر إلى الاعتراف بالاختلافات الطائفية ليس على أنه اعتراف بالسيطرة الشيعية فحسب - وهي الطائفة التي تعد عادةً أكبر من ضعفَي السنّة والأكراد معاً - بل خطوة نحو تكوين سلطاتٍ وإجراءاتٍ منفصلة بالنسبة إلى تنظيم مسائل الأحوال الشخصية. وقد لقيت هذه الخطوة انتقاداً فورياً من قبل الناشطات من النساء، لأنها تنقل نساء العراق من القانون القومي الموحد إلى قانون مجزأ يتحكم فيه القادة الدينيون للمجتمعات المختلفة، أي كما هو الأمر في لبنان، وإسرائيل، والهند[2].

ثمة عنصر هام في موضوعنا هذا، كان كامناً، ولربما لا يزال، في خلفية النقاشات، وهو الرغبة في استعارة بعض أوجه النموذج اللبناني، لكن من دون الوصول إلى حد وضعها بشكلٍ تفصيلي. يُمكننا ملاحظة هذه النقطة، على سبيل المثال، في المادة ٩ من الدستور عندما تشير إلى جيشٍ يتشكّل بحسب «الاعتبارات الضرورية للتوازن» الطائفي. يمكننا ملاحظة هذا الجانب كذلك في خضوع الرئيس لرئيس الوزراء الذي يجب أن يكون شيعياً بالتأكيد، وذلك بالنظر إلى القوة الانتخابية لمجتمعات الشيعة.

أما الأمر الذي غاب تماماً [عن نص الدستور] فقد كان مجموعة الإجراءات

(١) Raad Alkadiri and Chris Toensing, "The Iraqi Governing Council's sectarian hue," Middle East Research and Information Project, *MER Online*, 20 August 2003, http://www.merip.org/mero/mero82003. تُرجم عن صحيفة الواشنطن بوست عدد، 2005 oct 12، المنسوب إلى Associated Press.

(٢) Najde al-Ali and Nicola Pratt, *What Kind of Liberation? Women and the Occupation of Iraq* (Berkeley: University of California Press, 2009), 115.

المتعلقة بتقاسم المناصب الإدارية ومراكز الفئة الأولى ما بين مختلف الطوائف، الأمر الذي تطور في لبنان على مرّ السنين. وجد السياسيون مهمة صعبة في انتظارهم عندما حان الوقت لتوزيع المناصب بعد الانتخابات التي جرت في شهر آذار/مارس من العام ٢٠١٠، والتي تسببت بمأزقٍ ما بين القائمة العراقية التي يترأسها إياد علاوي، وهي خليط من السنّة، والشيعة، وآخرين، وبين القائمة الشيعية الأكثر صلابة التي يرأسها رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي. أما ما زاد من تعقيد الأمور أكثر من ذلك، فإن موارد البلاد التي تديرها الحكومة والوزارات المختلفة، كانت أكبر بمقدارٍ كبير من تلك الموجودة في لبنان، وهي كذلك أكثر إثارة للنزاعات، ما يتيح الحصول على مداخيل هامة من النفط، بالإضافة إلى إدارة جيشٍ كبيرٍ جداً، وقوة أكبر من رجال الشرطة وأفراد الأجهزة الأمنية الأخرى. تبيّن بعد ذلك بأن هذه العملية طويلة جداً وتترافق مع قدرٍ كبيرٍ من الحدة، التي استغرقت ما يزيد على ثمانية أشهر من المساومة على تفاصيل بنود التحكم، والنفوذ، والميزانيات، وبعد ذلك (اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١) بقيت الوزارات الأساسية شاغرة، مثل وزارات الدفاع، والداخلية، والأمن القومي[١]. لا يستغرب المرء كذلك أن تعتمد هذه المفاوضات على المزيد من الاستقراض، وعلى سبيل المثال، أن تتضمن خطة شبيهة بالصيغة اللبنانية، تقضي بأن يكون رئيس الوزراء شيعياً ورئيس مجلس النواب سنياً.

أما فيما يتعلّق أخيراً بدور الرئيس فقد تعرّض للتراجع مرتين حتى الآن، وكانت المرة الأولى عن طريق جعله كردياً، والثانية تمثّلت في إعطائه صلاحيات دستورية محدودة، بالإضافة إلى حدّ أقصى من الحكم هي فترتان رئاسيتان من أربع سنوات لكل واحدة. تمكّن الرجل ذاته، أي جلال طالباني، الذي انتُخب أولاً في العام ٢٠٠٥، ثم أُعيد انتخابه في العام ٢٠١٠، من إظهار بعض القدرة في محاولته إيجاد مخرجٍ من خلال الطريق الطائفي المسدود، وفي تقديم النصح، وفي بعض

(١) Kadhim Ajrash and Nayla Razzouk, "Iraq names officials, leaves security appointments unfilled," *Bloomberg News*, 13 February 2011, http://www.bloomberg.com/news/2011-02-13/iraq-names-officials-leaves-security-appointments-unfilled.html.

المناسبات تقديم اقتراحاتٍ حول أفضل الطرائق لتوزيع الوزارات الأساسية بين الطوائف[1].

تُعتبر فرصة صمود هذه الترتيبات قضية أخرى. فربما من حسن حظ العراق أن يكون قائد الجيش سنّياً، ولذلك لا يُعتبر مرشحاً مؤهلاً للرئاسة. يمكننا مع ذلك أن نتخيّل قائداً آخر في المستقبل، أو حتى أحد السياسيين من الشيعة، وهو يقرر استخدام نفط البلاد ومواردها الأخرى لتنصيب نفسه رئيساً قوياً، ويستخدم طرائق تذكّرنا بتلك التي استخدمها صدّام حسين.

أنتجت التجربة اللبنانية في فترة ما بعد الاستقلال نموذجاً من الطائفية السياسية، الذي يُمكننا القول بأنه جرى استنساخه عراقياً في مرحلة ما بعد صدّام. يتضمّن ذلك تطوير نظام تمثيلي في إطار حدود الطوائف على الأغلب، ويُدار على يد رئيس وزراء قويٍ، ويعتمد على نظامٍ من القواعد والممارسات المصمّمة لتسهيل استيعاب الطوائف، وتحديد مصادر التوتر الظاهرة مثل وجود الميليشيات المسلحة. يُظهر لنا التاريخ كذلك بأن أنظمة كهذه تستغرق عدة عقود من التجربة والخطأ لتنقيتها، لأنها تسعى إلى تقييد الصيغ العلمانية من التعبير، وتجنّب خطر الانزلاق إلى صيغة شديدة من التعصب العرقي الذي يعمد إلى المبالغة في الاختلافات العرقية بغية الحشد الجماهيري، ضد القادة «المعتدلين»، كما هي ضد «الآخر» الذي يُعتبر طائفياً.

رأينا أن العراق المعاصر لا يزال في بداية تشكيل الصيغة ذاتها مع رئاسةٍ ضعيفة، لكننا لم نلحظ حتى الآن، ممارسات راسخة من تقاسم السلطة بين القادة الطائفيين. لكن ما يصعّب الأمور أكثر من ذلك كون تلك الصيغة ذات سمات غير موجودة في لبنان، وعلى الخصوص جيش كبير ومجرّب في ميادين القتال، وكذلك توقعات توافر مداخيل كبيرة جداً من النفط، ما أن يعود إنتاج النفط إلى ذروته التي بلغها في فترة

(١) على سبيل المثال Steven Lee Myers, "Iraqi prime minister is given 30 days to form new government," *New York Times*, 26 November 2010.

السبعينيات من القرن الماضي. كان استخدام هذه المداخيل الهائلة لأهدافٍ سياسية مقيّداً بالنزاعات القائمة بين زعماء الشيعة البارزين، وكذلك بسبب دور الجيش في مواجهة عدوٍ إرهابي مشترك، لكن يُمكن للمرء أن يتصوّر بروز رئيس وزراء يتمتع بالقوة، مثل نوري المالكي، الذي استخدم موارد هائلة كانت رهن سلطاته ـ بما في ذلك دوره كقائدٍ أعلى، وكذلك سلطاته الشخصية أقله على جهازين استخباريين ـ من أجل تكوين نظامٍ ثنائي من الحكم المركزي، يسمح له بحكم العراق بفاعلية، وذلك بالاشتراك مع رئيس ضعيف هو في الوقت ذاته أحد حكام الأمر الواقع في كردستان العراق.

الفصل السابع

الدول الملكية الأمنية في الأردن، والمغرب، والبحرين وعُمان

لاحظ تقرير صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بأن الملوك العرب الذين تمكنوا من النجاة من الانقلابات العسكرية، «تبنوا نمط النخبة العسكرية ـ التقنية في عدة أوجه»[1]. يستدعي هذا التوصيف اهتماماً مناسباً سواء لجهة المسارات المتماثلة التي يتّبعها قادة الجمهوريات والممالك، أو للطريقة التي يستنسخ بها الملوك ـ وعلى الخصوص ملكا الأردن والمغرب ـ بعض ممارسات رؤساء الجمهوريات، بغية البقاء في الحكم فقط. لا يوفّر النظام الملكي إلا القليل من الأمور الإضافية بطريقة شرعية في العالم العربي، لذلك يضطر الملوك إلى زيادتها عن طريق استخدام الأجهزة الأمنية الحاضرة على الدوام، وجيشٍ خاضع لهم، والانتخابات التي يجري التلاعب بنتائجها. تتشارك هذه الأنظمة الملكية في عددٍ من الاستراتيجيات ذاتها التي نجدها في الجمهوريات، نذكر منها على الخصوص الجهود الحثيثة التي تُبذل في تكوين انطباع من الشرعية الدستورية الأساسية للدولة.

يؤدي بنا ذلك إلى مسألة الخلافة بوصفها الفرق الرئيس الوحيد ما بين الملوك والرؤساء لمدى الحياة. يبدو أن الملوك يتمتعون بمزية من هذه الناحية، وهي تدريب أبنائهم ليكونوا مقبولين وملوكاً في المستقبل، الأمر الذي يثير عدداً أقل من المشاكل مما في الجمهوريات. يميل الملوك إلى الحرص على الزواج المبكر وإنجاب البنين باستثناء بن علي وبوتفليقة، على سبيل المثال. لكن يجب علينا كذلك أن نلاحظ،

(١) Khair el-Dine Haseeb et al., *The Future of the Arab Nation: Challenges and Options*, trans. R.M. Dennis (London: Routledge, 1991).

حتى بالنسبة إلى الملوك، أن تغيير الرأي والاستبدال المفاجئ أمر محتمل. وبهذه الحال لاحظنا أن إمرار السلطة من الوالد إلى الولد مضى من دون أي حادث في المغرب، إلا أنه في الأردن تم تجاهل نقل السلطة إلى طلال، نجل عبد الله الأكبر، بحيث أعطيت إلى حسين في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي. اتخذ الملك حسين بدوره وهو على سرير الموت، بعد مرور نحو خمسين عاماً، قراراً بتعيين ابنه عبد الله على عرش المملكة، بدلاً من شقيقه حسن، الذي أمضى في ولاية العهد مدة طويلة.

ثمة عوامل أخرى تشير إلى بعض الفروق ما بين الممالك والجمهوريات العربية، من حيث تمتّع الملوك بحماية أكبر من اتهامات الفساد الشخصي، وقدرتهم على الحفاظ على الولاءات التقليدية التي رسخها بين مختلف فئات رعاياهم أسلافهم من الملوك، وعلى الخصوص بين عشائر محددة.

قلّد الملوك العرب ممارسة شرعنة الأنظمة التي طوّرها جيرانهم من الرؤساء. وهي تشتمل خصوصاً على استخدام الشرعية الدستورية والانتخابات لملء البرلمان بمناصريهم من النواب مع ما يترتب عليه ذلك من المشاكل التي تُثار بشأن التنديد بسوء إدارة الانتخابات، والاستبعاد، وسوء النية.

الملوك الهاشميون في الأردن

تأسست مملكة شرق الأردن في العام ١٩٢٢ لتكون إقطاعاً للأمير عبد الله، أحد أفراد الأسرة الهاشمية في الجزيرة العربية، الذي حارب مع الحلفاء ضد العثمانيين الأتراك في خلال المراحل الأخيرة من الحرب العالمية الأولى. كانت هذه الدولة تحت مظلة إدارة الانتداب البريطاني على فلسطين، لكنها استُثنيت عمداً من الأراضي المخصصة لتأسيس وطنٍ قومي لليهود. تحوّل شرق الأردن إلى مملكة مستقلة، وبقي عبد الله حاكماً عليها في العام ١٩٤٦. حازت حكومة المملكة اعترافاً دولياً في العام ١٩٥٠ بسيادتها على جزء من فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، أي تلك المناطق التي تُعرف الآن بالضفة الغربية.

اضطر الملك عبد الله وخليفتاه، حسين (١٩٥٣ ـ ١٩٩٩) وعبد الله (١٩٩٩ ـ) إلى مواجهة طائفة فريدة من المشاكل بالنظر إلى تاريخ تأسيس المملكة، وموقعها الجغرافي، المحشور ما بين إسرائيل، والعراق، وسورية، والمملكة العربية السعودية، إضافة إلى افتقادها التام تقريباً الموارد الاقتصادية. اشتملت هذه المشاكل على وجود أعدادٍ كبيرةٍ من السكان من ذوي أصلٍ فلسطيني، وعلى توتّراتٍ مع جيران المملكة من العرب واليهود. فضلاً عن اعتماد الأردن على قدرٍ كبيرٍ من المساعدات الخارجية.

استمر النظام بالرغم من اغتيال الملك عبد الله في العام ١٩٥١، وحدوث مؤامرة عسكرية فاشلة لقلب نظام الملك حسين في العام ١٩٥٧. كان صمود النظام نتيجة للمساندة الداخلية الصلبة للنظام الملكي من الجيش، ومن الجنوب الذي تسكنه العشائر، وكذلك من التحالف غير الرسمي ما بين إسرائيل، والولايات المتحدة، وحلفاء أميركا من العرب، وهو التحالف الذي يستند إلى حرص هذه الأطراف المتبادل على وجوب عدم السماح للأردن بالوقوع في أيدي الفلسطينيين أو الوطنيين المتطرفين.

ثمة كذلك عاملان في منتهى الأهمية. الأول، كان التركيز الأكبر للسلطة الملكية الأردنية، الذي نتج من التعديلات التي أُدخلت على دستور العام ١٩٥٢. ساهم ذلك التعديل بقدرٍ كبير في تغيير ميزان القوة ما بين الملك ووزارته، وبين البرلمان والسلطة القضائية. يقدم لنا التعديل الذي جرى في العام ١٩٨٤ مثالاً جيداً، وذلك عندما مُنح الملك صلاحية إضافية لتعليق الانتخابات البرلمانية.

أما العامل الثاني فقد كان المهارة التي أظهرها الملك حسين في إدارة مجموعة من الأولويات التي بدت متناقضة في أحيانٍ كثيرة. أظهر الملك مهارة استثنائية في السير فوق الحبل المشدود ما بين المطالب الإسرائيلية، والفلسطينية، والعربية، والغربية من جهة، وبين مطالب الشرائح المتنوعة لشعبه من جهة أخرى. حكم الملك في بعض الأوقات مع برلمان، وحكم بدونه في أوقاتٍ أخرى. اشترك في العام

١٩٦٧ في الحرب العربية ضد إسرائيل، لكن ذلك ترافق مع نتائج كارثية (خسارة الضفة الغربية)؛ وهكذا امتنع عن المشاركة في حرب العام ١٩٧٣. كان الملك يحصل بين وقتٍ وآخر على مساعدة من الجامعة العربية، والدول العربية النفطية، ومن البريطانيين، والأميركيين، ومن صندوق النقد الدولي. أتت منافع أخرى من تحويلات الأردنيين العاملين في الخليج العربي. لكن الملك كان يعمل بجد في هذه الأثناء على جعل الأردن بلداً مفيداً ما أمكنه ذلك، وجعله مكاناً لتدريب الجنود ورجال الشرطة العرب، وملاذاً للمنفيين من العرب واللاجئين، ووسيطاً في النزاعات الإقليمية وحليفاً قيّماً.

أما إذا كان للمرء أن يرى نقطة تحوّل فيما يتعلق بالاستراتيجية العامة، فيمكننا القول إنها حدثت في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي، أي عندما أُجبر الملك حسين على الاستجابة لجملة جديدة من التحديات القوية التي شكّلت تهديداً خطيراً للتوازن الممول نفطياً، الذي نجح في إقامته على مدى السنوات العشر الماضية. تضمنت تلك التحديات انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات، ونهاية الحرب الباردة، والاجتياح العراقي للكويت الذي فضّل فيه دعم صدّام حسين ضد التحالف الأميركي - العربي، والمسارعة إلى توقيع معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية في العام ١٩٩٤. أما استراتيجيته فكانت على النحو الآتي: استخدام ظهور ما دعاه المروّجون الأميركيون والإسرائيليون الشرق الأوسط الجديد - مع ما يحمله من وعد الحدود المفتوحة والتعاون الإقليمي ما بين دول المنطقة - بغية إعادة تشكيل الاقتصاد الأردني نحو اكتفاءٍ ذاتي أكبر يستند إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمبادرة الخاصة. وبكلمات أخرى الانفتاح، وهو التعبير الذي برز لاحقاً.

لكن المشكلة لم تقتصر على أن هذه الاستراتيجية الجديدة اشتملت على العودة إلى صيغة البرلمان الخاضع للسيطرة، في محاولة للحصول على الدعم الشعبي لسياسته الجديدة - بما فيها معاهدة سلام مع إسرائيل - بل إنها مثّلت تهديداً كبيراً لمصالح جميع الذين حصلوا على وظائفَ سهلة، إما في القطاع العام المتخم، وإما في جيشٍ تعجز البلاد عن تحمّل أعبائه. عمد الملك حسين، كما فعل مبارك في

مصر أو يلتسين في روسيا، إلى تكوين بيئة برلمانية وانتخابية جديدة يتمكن الناس من خلالها من التعبير عن آرائهم المتعلقة بسياسات الحكومة، في الوقت ذاته الذي تحتوي تلك السياسات على أمورٍ كثيرة يرغب الناس في انتقادها.

تفاقمت الصعوبات أكثر من ذلك بعد العام ١٩٩٦، مع قدوم حكومة إسرائيلية متشدِّدة، وتبع ذلك انفجار الانتفاضة الفلسطينية الثالثة في العام ٢٠٠٠. ساءت الأمور إلى حدّ أبعد بعد انهيار أسعار النفط في منتصف ذلك العقد من السنين. تصاعدت في هذه الأثناء معارضة طريقة ممارسة الحسين الحكم، ولم يحدث ذلك بين الإسلاميين الذين قاطعوا انتخابات العام ١٩٩٧ احتجاجاً على معاهدة السلام مع إسرائيل فحسب، بل كذلك بين أولئك المتضرّرين من حالة هبوط الاقتصاد. انخفض في هذا الوقت مدخول الفرد بنسبة ١٣ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٦، عندما ازداد قلق الناس كثيراً بشأن صرف الموظفين من بين العاملين في القطاع العام، وهو أمر شمل بشكلٍ خاص القاعدة التي تؤيد الملك في الجنوب الذي تسكنه العشائر[١].

ردّ حسين ووزارته بالحد من الحريات الصحافية، وأتبع ذلك بتوسيع سلطات مديرية المخابرات العامة. نتج من ذلك كله زيادة في مقدار تحكّمه في المعارضة، وسيطرة أكبر على العملية الانتخابية، بما في ذلك الدعم الموجّه إلى مرشّحين مفضّلين معيّنين، ومتابعة ذلك النفوذ على أصواتهم في البرلمان[٢].

لكن فترات غياب الملك المتعددة في نهاية ذلك العقد، التي كانت بسبب سعيه إلى العلاج من السرطان الذي أُصيب به، جعلت الوضع أكثر خطورة. ما من شك، في هذا السياق، في أن مرضه القاتل هو الذي أثّر في قراره الذي اتخذه في اللحظة الأخيرة لتسمية ابنه ـ الذي خدم في الجيش وأجهزة الاستخبارات ـ خليفة له بدلاً من شقيقه المثقّف الحسن. تسلّم عبد الله العرش على أي حال في شهر شباط/

(١) Walid Hazbun, *Beaches, Ruins, Resorts: The Politics of Tourism in the Arab World* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2008), 169.

(٢) Sufian Obaidat, "Security reform in Jordan: Where to start?," Arab Reform Initiative, 18 December 2009.

فبراير من العام ١٩٩٩ عازماً على إعادة تثبيت سلطاته الملكية. كان هدفه الأول هو الإسلاميين الذين اعتبر أنهم يمثلون تهديداً لإرادته في تقوية تحالف الأردن مع الولايات المتحدة، وأردف ذلك بدعمه الراسخ للحرب على الإرهاب المعلنة بعد الهجمات على مركز التجارة العالمية في العام ٢٠٠١. لكنه سرعان ما واجه ثلة نافذة من المنتقدين الذين شعروا بالتهديد نتيجة سعيه المتجدد إلى التنمية الاقتصادية، وما يرافقها من الإصلاح الإداري.

لكن ما زاد من صعوبة مهمة الملك عبد الله، مثل جميع جيرانه من العرب الجمهوريين، هو شعوره بأن من المناسب له عرض أوراق مؤهلاته الديمقراطية. تصادمت الجهود في هذا الاتجاه مع سماتٍ أساسية محدّدة ميّزت استراتيجية والده الانتخابية، التي كانت مصمّمة لتقليص تأثير الفلسطينيين وبعض المنتقدين الآخرين لسياسته المتمركزين في المدن، وكذلك المبالغة في تمثيل مسانديه التقليديين ومعظمهم من سكان الأرياف. كان عبد الله مدركاً جداً حجم هذه المشكلة، ولذلك أقدم مرتين على إرجاء الانتخابات العامة التي كانت مقررة في العام ٢٠٠١، مستفيداً من غياب برلمانٍ فاعلٍ لإصدار نحو ٢٠٠ مرسوم ملكي، معظمها كان يتعلق بالأمور الأمنية المثيرة للجدل وإعادة تنظيم الاقتصاد(١). أما عندما جرت الانتخابات أخيراً في العام ٢٠٠٣، فقد تقلّص عدد الإسلاميين في البرلمان إلى ستة عشر. كانت انتخابات العام ٢٠٠٧ أكثر تعرضاً للتلاعب، فكانت النتيجة هبوط حضور الإسلاميين في البرلمان إلى ستة نواب، بينما غاب تمثيل الأحزاب الأخرى بشكلٍ كامل.

لم تنتهِ المشاكل عند هذا الحد مع ذلك، كما ازدادت عزلة المجالس النيابية الجديدة عن الجماهير، التي هيمن عليها زعماء العشائر. اشتملت المشاكل كذلك على وجود منتقدين كثر لسياسات الملك الاقتصادية، وكذلك للتكنوقراطيين من رجال الأعمال الذين ملأوا المقاعد الوزارية والمكلّفين تطبيق هذه السياسات. أدت التوتّرات الاجتماعية التي أطلقتها هذه الانتقادات إلى تشجيع قيام سلسلة متقطعة من التظاهرات

(١) Jillian Schwedler, "Jordan's risky business as usual," Middle East Research and Information Project. *MER Online*, 30 June 2010, http://www.merip.org/mero/mero082003.1.

والاحتجاجات الشعبية، التي ازدادت كثافة في خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. كانت بعض هذه التظاهرات موجهة ضد سياسات الحكومة، بينما تخللت بعض التظاهرات الأخرى صدامات عنيفة ما بين بعض أفراد العشائر الذين ينافس بعضهم بعضاً في الحصول على مقاعد في البرلمان، الأمر الذي كان يُعتبر، بحق، أنه أفضل طريقة للحصول على مقاعد في المدارس لأولادهم، والوظائف، والفرص الاقتصادية في مثل هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة[1]. مضى الملك مع ذلك في ضغوطه الهادفة إلى تحقيق إصلاح اقتصادي، وهكذا قام بتأجيل انتخابات العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١٠، كما حلّ البرلمان في منتصف ولايته البالغة أربع سنوات، لأنه لم يحرك عجلة الإصلاحات بالسرعة الكافية، كما قام بالحكم بواسطة المراسيم مجدداً.

تبيّن أن الانتخابات التي أُجريت أخيراً في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٠ كانت باهتة، لأن الإسلاميين قاطعوها كما أن غالبية القوة الناخبة تجاهلتها. أنتجت الانتخابات برلماناً جميع أعضائه من الرجال ـ وكان ثلثا الأعضاء من الأسر القبلية الذين يدخلون البرلمان للمرة الأولى ـ وهم الذين بالرغم من تأييدهم الملك في الظاهر إلا أنهم حافظوا على تشكّكهم في برامجه الاقتصادية كما كانوا قبل انتخابهم[2]. اضطر النظام نفسه إلى الاعتراف بوجود قسم كبير من الشعب الساخط بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية (خصوصاً البندورة) والوقود، فعمد إلى إرجاع بعض الدعم الذي أوقفه مناصرو السوق الحرة منذ وقتٍ قريب.

كما اضطر النظام إلى تكرار العملية ذاتها في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، وذلك مع ازدياد التظاهرات واتساع حجمها، استجابة للمثال التونسي، وقد تخلل التظاهرات «يوم الغضب» في عمان، عندما أخذت الحشود تردد «الشعب الأردني يغلي»[3]. تبيّن أن الملوك العرب ليسوا بمنأى عن الضغوط التي كان

(١) Jillian Schwedler, "Jordan's risky business as usual," Middle East Research and Information Project, *MER Online*, 30 June 2010, http://www.merip.org/mero/meroo82003.3-4.

(٢) Jamal Halaby, "King's allies win majority in Jordan," *Boston Globe*, 11 November 2010.

(٣) "Jordan Protests: Thousands rally over economic policies," *BBC News Middle East*, 21 January 2011.

نظراؤهم من الرؤساء يتعرضون لها. يمكننا مع ذلك القول بأن مراكزهم الأكثر تقديراً وضعتهم فوق المآزق السياسية، وهكذا كانوا أكثر قدرة على تحويل الغضب إلى حكوماتهم بعيداً عنهم. لكن الزمن وحده هو الحَكَم.

السلالة الحاكمة في المغرب

تمتع المغرب، بخلاف الأردن، بعدة قرونٍ من الحكم المستقل إلى أن أسّس الفرنسيون محميةً لمدة أربعة وأربعين عاماً في العام ١٩١٢. امتلك سلاطين المغرب، والملوك من بعدهم، أحقية أفضل من ملوك الأردن بالشرعية الملكية، بوصفهم من سلالة معترفٍ بها من آل النبي محمد. لكن الملك الأول في فترة الاستقلال، أي محمد الخامس حرص كثيراً، كما في الأردن تحت حكم الملك حسين، على تكريس نفسه قائداً للحركة الوطنية. كانت فترة سجنه على يد الفرنسيين بمنزلة مساعدة له على سعيه هذا، وهكذا أعطته هذه الفترة دفعةً قوية لوطنيته. لكن هذه الاستراتيجية سرعان ما أوصلته إلى صدام مع الوطنيين العلمانيين الذين كانوا بقيادة حزب الاستقلال، وهو صراع استمر حتى موته في العام ١٩٦١.

تدهورت الأمور أكثر تحت حكم ابنه الحسن الثاني، بالرغم من أن الملك الجديد تمكّن من إحداث شقٍ في صفوف حزب الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى إنشاء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية UNFP. ساعدت الصعوبات الاقتصادية على جعل الوضع أسوأ مما كان، كما مرّت فترة قصيرة ـ بعد محاولتَي الاغتيال اللتين تعرض لهما الملك الحسن في مطلع السبعينيات من القرن الماضي ـ بدا فيها أن النظام الملكي لن يستطيع الصمود.

تمكن النظام الملكي من تخفيف حدة العاصفة التي هبّت عليه، ويمكننا تفسير هذا الصمود بعاملَين، أحدهما القدر الهائل من السلطة الشخصية المركزة التي تمكّن محمد الخامس والحسن الثاني من تكوينها. سمح هذا التركيز للملكين بالسيطرة على أجزاء مختلفة من إدارة الدولة، ثم المحافظة عليها بعد ذلك، وقد ساعدهما على ذلك استخدام الثروة الشخصية للأسرة، بغية تكوين نخبة من «مساندي الملك»

الذين لهم مصلحة شخصية كبيرة في نجاح النظام. أما العامل الثاني فكان تنظيم «المسيرة الخضراء» التي بدأت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٧٥، وهي تظاهرة نظِّمت بعناية، وقد جمعت حشوداً كبيرة من الجماهير على طول حدود البلاد الجنوبية، للمشاركة في عبورٍ حاشدٍ إلى أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها، التي خضعت سابقاً للحكم الإسباني. تبيّن أن هذه المسيرة هي ضربة معلم من وجهة نظر الملك، جعلته مجدداً قائداً للحركة الوطنية في البلاد، وقد أُحيطت العملية برمتها بالرموز الدينية الشعبية، كما لم يجد قادة الجيش صعوبة في الالتزام بما اعتبروه مسألة شرف وطني للمغرب وللأمن القومي.

لكن البقاء في السلطة شيء، وإيجاد صيغة نظام سياسي مستقر شيء آخر. استغرق الأمر فترة طويلة من التجربة والخطأ للانتقال من انتخابات العامين ١٩٧٧ و١٩٨٤، التي تعرضت للتلاعب، إلى مرحلة التسعينيات، التي شعر عندها الملك الحسن الثاني بما يكفي من الأمان لإعطاء السياسيين المعارضين حصةً صغيرة من الحكومة. لكن نقطة التحوّل لم تحدث فعلاً إلا في العام ١٩٧٧، أي بعد إجراء انتخابات تنافس فيها عددٌ كبير من الأحزاب، وعندها طلب الملك من السياسي المخضرم عبد الرحمن اليوسفي تشكيل حكومةٍ تتألف من تحالفٍ يضم سبعة أحزاب.

توفِّي الحسن الثاني في العام ١٩٩٩ ليحل مكانه نجله محمد السادس. كان محمد السادس في سن عبد الله، ملك الأردن الجديد، لكنه تلقى قدراً أكبر من التدريب الملكي، كما تلقى تعليماً جيداً في المغرب وفرنسا، كما أنه قام بعدة مهمات هامة تحت رعاية والده. اختلف محمد كذلك عن الملك الأردني في الأسلوب والمقاربة. كان عبد الله حريصاً على تثبيت سلطته الشخصية على الفور، وكذلك على دفع بلاده بقوة في اتجاهٍ معيّن، لكن محمداً قدّم لشعبه «ربيعاً» سياسياً طويلاً استفاد منه في إصلاح بعض الأضرار التي لحقت بسمعة النظام الملكي نتيجة للوسائل القمعية التي اتبعها والده. لكن الأمر الأكثر إثارة للاهتمام كان إنشاء برنامج يدعى حملة l'instance المساواة والمصالحة، وهو برنامج يستند إلى أفكار لجنة الحقيقة

والمصالحة في أفريقيا الجنوبية، التي دفعت تعويضات مالية لما يزيد على ١١,٠٠٠ ضحية من ضحايا السجناء المظلومين والإجراءات التعسفية الأخرى. شارك في هذه الأثناء ستة وعشرون حزباً تمتد عبر الطيف السياسي كله في البلاد، من اليسار إلى اليمين في انتخابات العام ٢٠٠٢، التي أفرزت حكومة تمثّل المجال الواسع ذاته من الرأي العام السياسي.

برهن محمد السادس كذلك عن مقدرة أكبر من تلك التي يمتلكها عبد الله بالنسبة إلى إيجاد طريقة لإشراك مختلف المجموعات الإسلامية المنظمة سياسياً في نظامه التمثيلي الوطني. اكتسبت هذه المقدرة أهمية خاصة بعد سلسلةٍ من التفجيرات التي نُسبت إلى إسلاميين متطرفين، هزّت مدينة الدار البيضاء في العام ٢٠٠٣. قام الملك من جهة بتفكيك نحو خمسين مجموعةٍ إسلامية، وقدّم في العام ٢٠٠٤ قانوناً جديداً للأحزاب (يستند كثيراً إلى الخطوط الأوروبية) يحظر الأحزاب التي تستند إلى المشاعر الدينية، أو العرقية، أو اللغوية، أو المناطقية. أما من الجهة الأخرى فقد مضى إلى حدّ كبير في رعاية حزبٍ إسلامي متطرف، هو حزب العدالة والتنمية، الذي حاز ثاني أكبر عددٍ من المقاعد في انتخابات العام ٢٠٠٧.[1] استفاد الملك كثيراً كذلك من وجود مرشحين إسلاميين من أجل إثارة حماسة الناس للانتخابات، الأمر الذي زاد من إقبال الناخبين على التصويت إلى ٣٧ بالمئة، وهي نسبة مقبولة. حدث ذلك من دون أن يلتزم إدخال أي من قادتهم إلى الحكومة.

يمكننا ملاحظة القدر ذاته من التوازن في حملة الملك محمد السادس لترويج حقوق المرأة السياسية. برز أولاً قانون إصلاح الأحوال الشخصية في العام ٢٠٠٤، الذي لم يعد يعتبر النساء قاصرات. تبع ذلك إنشاء دائرة انتخابية خاصة تتمكن النساء فيها من انتخاب عددٍ محددٍ من النائبات في القسم الخاص بهن في المجلس النيابي. عارض كبار رجال الدّين من العلماء المسلمين هذين الإجراءين بشدة، ما دفع الملك المغربي إلى فرضهما عن طريق استخدامه صلاحية خاصة به تستند إلى دوره التقليدي

(١) Bruno Callies de Salies, "Mohamed VI et la rénovation du champ politique," *Maghreb/Machreck*, 197 (Autumn 2008), 103-104.

كقائد للمؤمنين. واجه الملك بالرغم من ذلك كله قيوداً على سياسة الانفتاح الأوسع، وسياسة إشراك الآخرين التي اتّبعها. لكنه لم يشعر فيما يتعلق بالإدارة السياسية لمملكته بأنه مضطر إلى التخلي عن سلطاته الملكية الكثيرة، وهكذا استمر في عملية ملء أهم مراكز في الحكومة ـ الشؤون الخارجية، والداخلية، والدفاع، والشؤون الإسلامية ـ بمناصريه. أما بالنسبة إلى الإصلاح الاقتصادي ذي المغزى، وبالرغم من اتخاذ بعض الخطوات نحو شفافية أكبر، فإن أفراد النخبة لم يكونوا مستعدين بشكلٍ عام لدعم الإجراءات التي من شأنها تهديد مراكزهم المتميزة، وهو الموقف ذاته الذي اتّبعته النخبة في الأردن[1]. ضمت تلك النخبة، كما حدث في الأردن وأمكنة أخرى، مجموعة من رجال الأعمال التي تحتفظ بعلاقاتٍ وثيقة مع كبار الضباط في الجيش والضباط المتقاعدين، الذين لم يقتصر الأمر على أنهم كانوا مشمولين بوضعٍ خاص بالنظر إلى رواتب تقاعدهم السخيّة، وتكليف موظفين يقومون بخدمتهم، لكنهم لقوا التشجيع لإنشاء الشركات الدفاعية المتعاقدة الخاصة بهم.

كان من حسن حظ الملك أنه قادر على فعل ما يكفي بالنسبة إلى إصلاح الشركات العامة والخصخصة، الأمر الذي يهدف إلى التوصل إلى اقتصادٍ أكثر تنوعاً، بحيث يكون قادراً على اجتذاب مقادير كبيرة من الرأسمال الأجنبي، على الرغم من كل القيود. وفر أداء الاقتصاد في الأردن نسبة مقبولة من النمو، ومعدل تضخمٍ منخفضاً، أقله حتى أزمة الغذاء العالمي التي ظهرت ما بين السنتين ٢٠٠٩/ ٢٠١٠. تبيّن أن ذلك كله قد أفاد كثيراً عندما اقتضى الأمر التخفيف من العواصف الاقتصادية والسياسية التي بدأت بالتأثير في بقية مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، في أواخر العام ٢٠٠٠.

البحرين

تتميّز الأسر الحاكمة في البحرين وعُمان بموقعٍ فريد من بين الأسر الحاكمة

(١) Pierre Vermeren, *Le maroc de Mohammed VI: La transition inachevée* (Paris: La Découverte, 2009), 72-90, 157-165.

في الخليج العربي، لأنها تبنّت نظام البكورية، الذي يقضي بتسليم الحكم إلى أكبر أولاد الملك، أو السلطان. أعتقد أن ذلك يجعلهم أشبه بالجملوكيات [الجمهوريات الملكية] الجمهورية التي تحدثنا عنها في فصولٍ سابقة، أي إنها تتقاسم عدداً كبيراً من السمات ذاتها فيما يتعلق بامتلاكها أجهزة واستراتيجيات أمنية كبيرة لشرعنتها بحيث تستند إلى دساتيرها. وفي حالة البحرين، على نوعٍ معيّن من العملية الانتخابية. استقلت البحرين عن الحماية البريطانية شبه الاستعمارية في العام ١٩٧٤، وتبنّت دستوراً سمح لها بإقامة برلمان ونظام من الانتخابات المنتظمة. ورثت البحرين كذلك نظاماً متطوراً للأمن الداخلي يشتمل على مديرية عامة للأمن، كان يديرها في الأصل ضابط استخبارات بريطاني. أُضيف إلى هذه المديرية في العام ٢٠٠٢ جهاز الأمن القومي، الذي يشتمل على قوى أمنية شبه عسكرية يتألف معظمها من مواطنين أجانب، وقد استُخدمت تكراراً للسيطرة على الأكثرية الشيعية المتململة في البحرين وإخضاعها، وهي التي غضبت لعدم تمثيلها في دولة تديرها نخبة من السنّة.

جرى تعليق دستور البحرين الأساسي في العام ١٩٧٥، رداً على النقد الصريح الذي وجّهه في البرلمان خصوم العائلة الحاكمة، أي آل خليفة. كان الشيخ عيسى آل خليفة يحكم في ذلك الوقت منفرداً عن طريق المراسيم الملكية، وهو برهان إضافي على الصعوبات المستمرة التي تعترض تأسيس نظام من الملكية الدستورية في دولٍ مثل دول الخليج، أي حيث لا تكتفي الأسر الحاكمة بأن تحكم، بل تتولى جميع الوزارات الهامة في الدولة كذلك، وهكذا تعرّض نفسها لقدرٍ كبير من المساءلة العلنية المحرجة في مجلس النواب. أما في العام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، فإن أفراد آل خليفة كانوا يتولون ما يزيد على نصف المقاعد الوزارية الهامة، بما فيها وزارات الداخلية، والعدل، والدفاع.

عاد العمل بالدستور في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠٠٢، أي بعد نحو ثلاثين عاماً من تعطيله، على يد الحاكم الجديد الشيخ حمد آل خليفة، الذي ورث منصب والده الذي عمّر طويلاً في العام ١٩٩٩. استغل الملك الجديد هذه المناسبة ليعلن

نفسه ملكاً، وربما فعل ذلك في سعيٍ منه إلى ترسيخ نظام توريث الابن البكر بطريقة دستورية، تجنّب الحاكم مشورة أبناء عمومته وأعمامه.

فُسّرت هذه الخطوة عموماً كذلك على أنها ردّ على فترة من الاضطرابات الكثيرة بين السكان الشيعة. اشتملت هذه الخطوات على نوعٍ من أنواع الربيع السياسي الذي ظهر في المغرب وفي سورية بعد ذلك، وترافق ذلكَ مع إطلاق السجناء السياسيين في الوقت ذاته، والاهتمام بحقوق النساء السياسية. وفي حالة البحرين تأسيس مجلسٍ تشريعي ثنائي يتألف قسمه الأدنى من نوابٍ منتخبين، وقسمه الأعلى من مجلس شورى معيّن. لم يُسمح للأحزاب، على أي حال، بالاشتراك في الانتخابات، الأمر الذي سمح في العام ٢٠٠٧ لمجموعة من رجال الملك بموازنة أصوات الكتلة الشيعية. أما انتخابات العام ٢٠١٠ فقد تزامنت مع اضطرابات شيعية أكبر، وحملت النتائج ذاتها. كان الملك في هذا الوقت، كما هي الحال في المغرب والأردن، هو الذي يعيّن أعضاء الحكومة بغضّ النظر عن مكونات المجلس التشريعي الأدنى.

ثمة مشاكل أقل في البحرين حيث تمكّن الحكّام من استخدام مجموعة غنية من موارد البلاد للحفاظ على مستوى عالٍ من المعيشة للمواطنين، وشمل ذلك فرصة استيراد كميات كبيرة من العمالة الخارجية الرخيصة. نفدت كميات النفط المحدودة في البحرين باكراً، لكن البلاد تلقت مساعدات هامة من النفط من جارتها السعودية، بينما واصلت الدولة السعي إلى تنويع الاقتصاد، وذلك عندما أنشأت مصنعاً للألمنيوم خاصاً بها (مستخدمةً النفط كوقودٍ رخيص)، وعززت صناعاتها المصرفية والتأمينية. كانت البلاد هي الأولى التي تقدّم خدماتٍ كهذه للسوق السعودية، ولبقية أنحاء العالم بعد ذلك. لم يكن ذلك كافياً، كما أشرنا أعلاه، للتغلّب على آثار صعوبات معظم سكانها الشيعة الفقراء الذين يعيشون في الأرياف، والذين لم يكفّوا عن التظاهر في الأشهر الأولى من العام ٢٠١١.

عُمان

كانت عُمان الحديثة، سابقاً سلطنة مسقط وعُمان، منذ العام ١٩٧٠ تحت حكم

السلطان قابوس، الذي وصل إلى السلطة بعد أن خلع والده سعيد بن تيمور بمساعدة البريطانيين. فتح السلطان قابوس في ربيع عُمان السياسي بلاده التي كانت معزولة سابقاً أمام الرساميل الأجنبية، كما أزال عدداً كبيراً من القيود الشديدة التي فرضها والده على الحرية الشخصية. وأنشأ كذلك هيكلية إدارية عالية المركزية، ونصّب نفسه رئيساً للوزارء.

أما بالنسبة إلى الحكومة، وبالنظر إلى افتقاده الأشقاء والأبناء الذين كان من الممكن أن يتقاسم وإياهم الحكم، فقد نصّب نفسه على رأس وزارات الشؤون الخارجية، والمالية، والدفاع. أما بقية أعضاء مجلس الوزراء فكان السلطان (ولا يزال) هو الذي يعيّنهم... أُضيف نظامٌ من الانتخابات المحدودة في العام ٢٠٠٠، وذلك مع نظام المجلسين، أي مجلس شورى منتخب، يوازنه مجلس الدولة حيث يقوم السلطان بتعيين جميع أعضائه.

افتقرت عُمان إلى دستورٍ مكتوب حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٦. لكن النصّ الذي صدر كان وثيقة ذات محتوى قليل، لأنها تفاصيل قليلة عن تنظيم الحكومة تاركةً التفاصيل الدقيقة كلها للقوانين المنفردة. بدا أن الغاية الرئيسة من هذه الوثيقة كانت، ولا تزال، معالجة مسألة خلافة العرش الصعبة، بالنظر إلى أن السلطان قابوس لم يُرزق ورثة من الذكور. تمتاز المادة السادسة بأهمية خاصة، تنصّ على أنه في حال عجز المجلس العائلي الحاكم عن الاتفاق على وارث للعرش في غضون ثلاثة أيام من وفاة الملك، فإن مجلس الدفاع سيثبّت تعيين «الشخص المعيّن في الرسالة التي تلقاها مجلس العائلة» من الرجل المتوفى. يسود اعتقاد في عُمان بأن هذه الرسالة قد كُتبت بالفعل، لكن عدداً قليلاً من الناس يعرفون ما جاء فيها حقيقةً.

لكن بالرغم من السلطات الهائلة الممنوحة للسلطان وانعدام التمثيل الشعبي، لم تظهر سوى دلائل قليلة على معارضة النظام قبل العام ٢٠١١. يسهل على المرء أن يقول إن ذلك كان نتيجة التقدير الكبير لسلطة السلطان التقليدية، هذا بالإضافة إلى

امتلاكه مداخيل كافية من النفط لتوفير الوظائف والخدمات لغالبية الشعب. لكن قوة النموذج العربي بلغت حد أن التظاهرات المتقطعة ضد سياسة السلطان بدأت في شهر شباط/فبراير من العام ٢٠١١.

يحكم الملوك مثل الرؤساء لكن من خلال مجموعة مختلفة من القصور وبمهارات، وتدريبات، وأولويات، وسلطات مختلفةٍ قليلاً. إنهم يتقاسمون القلق ذاته حيال الأمن مثل الرؤساء، وكذلك السلطة المشخصنة القوية ذاتها، التي تستند إلى بُنى حكومية مركزية شديدة. للملوك كذلك المصلحة ذاتها في تطوير صيغ إضافية لشرعنة أنظمتهم، التي تستند إلى الدساتير، والانتخابات، وتوفير الرفاه الاقتصادي، بغية إثارة إعجاب سكان بلدانهم، والمجتمع الدولي في الوقت ذاته. أقول أخيراً إنه بسبب وجود نقاط تشابهٍ عديدة ما بين أنظمة الحكم في أقطار العالم العربي، يجد الملوك العرب أنفسهم في وضعٍ يمكّنهم من استعارة طرائق التنظيم المفيدة لهم والممارسات المؤسسية المتعددةَ من زملائهم الجمهوريين، بالإضافة إلى أن بإمكانهم تقديم نماذج مساعدة من تقنياتٍ معيّنة.

أما نقاط اختلافهم عن الرؤساء فهي أن الملكيات هي من حيث تعريفها صيغٌ وراثية من الحكم، بينما الرئاسات ليست كذلك. يمنح هذا الوضع الملوك سلطةً مختلفة، هي سلطة مستقلة على ما يبدو عن أي مزاعم قد يقدمونها تتعلق بتقاليد أسرهم وحقّهم الديني في الحكم. لكن ما أن يتمكن هؤلاء من إبعاد أنفسهم عن الاتصال الوثيق بالحكم الأجنبي، الأمر الذي كان السبب الرئيس لخلع ملكي مصر وليبيا، حتى يتمكن الباقون من تثبيت شعورٍ من الديمومة، وبأنهم فوق النزاعات السياسية، الأمر الذي جنّبهم قدراً كبيراً من المعارضة الحتمية التي تندلع بين وقتٍ وآخر ضد سياساتهم وعيوبهم. وفّر لهم هذا التجنّب مقداراً من الاحترام الذي يجد الرؤساء صعوبة أكبر في الحصول عليه. يلاحَظ هذا الوضع على الخصوص في طريقة استثنائهم من انتقاد ثرواتهم الشخصية، وكيفية الحصول عليها. قال دافيد

مدنيكوف بأن ذلك سمح لهم بالعمل «حاجز تهدئة» ما بين المطالب الشعبية ومؤسسات الدولة[1]. ساعد الاحترام الشعبي، ومزية كونهم فوق النزاعات السياسية قليلاً، الملوك عندما هبّت عواصف التغيير فوق رؤوس الرؤساء العرب في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١. لكن، بالرغم من ذلك فإن الضغوط الشعبية المتواصلة في الأردن والمغرب قد أجبرت ملِكَي البلدين على نقل بعض السلطة إلى رئيس وزراء يمثّل الغالبية في البرلمان، وهي خطوة من شأنها لو أُخذت بجدية أن تدفع البلدين نحو ملكية دستورية على الطراز الأوروبي.

(١) David Mednicoff, "The wrong friends," *Boston Globe*, Ideas, 30 January 2011.

الفصل الثامن

سياسات التوريث

يُلاحظ أن العدد القليل من رؤساء الجمهوريات الذين ماتوا وهم في مناصبهم كان يخلفهم، على العموم، نائب رئيس معيّن سلفاً، على نحو ما جرى في مصر على سبيل المثال. أُزيح عدد قليل آخر من الرؤساء قبل وصولهم إلى نهاية حياتهم، وجرى ذلك على أيدي رجالٍ طموحين مقربين منهم. كان حافظ الأسد في التسعينيات أول من أثار مسألة الوراثة العائلية.

سأستخدم فيما يأتي مواد من سورية ومصر، وبعد ذلك من ليبيا، واليمن، وتونس، والجزائر، بغية تعزيز حجتين مترابطتين. تتمثّل إحداهما في أن توقعات الوراثة العائلية أثّرت في كل جانب من جوانب العملية السياسية في جميع هذه البلدان. أما الثانية فهي أن اختيار أحد أفراد العائلة، وعادة ما يكون أحد الأبناء، وبالرغم من أنه يهدف إلى تكوين إحساسٍ بالأمان لأقسام هامة من طبقة النخبة، إلا أنه تبيّن بأن هذه المسألة تشجّع على نشوء وضع معاكسٍ تماماً إذا عولجت بطريقة خاطئة، أو إذا ما سُمح لها بأن تطول كثيراً: أي إنها سوف تخلق جواً من القلق والشكوك يتفاقم أكثر بالعداء الشعبي ضد الأسرة الحاكمة ذاتها.

إن أسباب تلك الحالة من القلق هي في منتهى الوضوح. تفتقد الجمهوريات العربية، إذا ما وضعنا سورية جانباً، ولا تزال، أي نموذج واضح متعارفٍ عليه للتوريث العائلي [لمنصب الرئاسة]. يعود ذلك إلى أنه لا يُمكن نَشر التفاصيل المحددة للإجراءات الضرورية في دستور جمهوري، بحسب ما أشار إليه أنطوني بيلينغزلي[1].

---

(١) Anthony Billingsley, *Political Succession in the Arab World: Constitution, Family Loyalties and Islam* (London: Routledge, 2010), 4.

لا يُمكن لمسألة خلافة المنصب أن تتبع النهج التقليدي السائد في الأنظمة الملكية العربية حيث توريث الابن البكر للمنصب هو النهج المتّبع. يُضاف إلى ذلك أنه لهذه الأسباب وغيرها، فإن التوريث العائلي للمنصب يصبح محط خلافٍ كبير. أما إذا أردنا التعميم أكثر فيمكننا القول بأن الدول الأمنية العربية تضم أقله مجموعتين نافذتين من الناس: أصحاب المصلحة الشخصية في إقناع الحاكم بتعيين وارث عائلي، وأولئك الذين لا مصلحة لهم في ذلك. أما بالنسبة إلى هذه الفئة الأخيرة فإن التوريث العائلي يُعتبر تهديداً إما للشرعية الجمهورية وإما لمصالحهم المحددة، ولربما بوصفهم مرشحين محتملين للرئاسة، أو بوصفهم أعضاء في إحدى المؤسسات الرئيسة - الجيش، أو الأجهزة الأمنية، أو الحزب الحاكم - التي لهم فيها مصالح شخصية.

ساهم ذلك كله في تكوين مناخ من السرية، والإشاعات، والتشكك، ما يعكس، لربما، حالة الاضطراب في عقل الحاكم ذاته، عندما يتعلّق الأمر بالتفكير في ما هو الأفضل بالنسبة إليه وإلى أسرته، وإلى مفهومه الخاص عن المصلحة القومية. يظهر هنا كذلك ميلٌ عام إلى حجب المراهنات بشأن مَن سوف يرث المنصب، ما يستثير شكوكاً إضافية في جوٍ من المراقبة والانتظار.

سورية ومصر

تتأثر مسألة الوراثة العائلية في سورية بالوضع الخاص للأقلية العلوية في تلك البلاد، بالإضافة إلى الوضع الخاص داخل عائلة الأسد ذاتها، وعلى الخصوص التنافس القائم ما بين حافظ الأسد وشقيقه الأصغر رفعت. خضعت هذه العملية، مثل كل أمر آخر يتعلق بأسلوب حافظ الأسد في الحكم، للتفكير العميق عبر مزيج خاص من التمحيص، والانتباه إلى أدق التفاصيل، والحذر، والتقدم خطوة خطوة في كل مرة.

ترافقت هذه العملية كذلك، كما هي الحال على الدوام، مع عددٍ من التقلبات التي تميز الحكم المشخصن. لم يقتصر الأمر على ضرورة إعادة رسم الخطة بشكلٍ

كبير بعد مقتل باسل الأسد المفاجئ، لكن حافظ الأسد ذاته مات قبل أن يتمكن من إتمام ولايته الرئاسية[1]. يمكننا القول بالرغم من ذلك بأنه حتى بحلول العام ٢٠٠٠، فإن عملية تهيئة بشّار للرئاسة، أي منحه التدريب الفعلي الضروري، ووضع برنامج للانتقال السهل للسلطة في يوم واحد، كانت متقدمةً ومحكمة بشكلٍ كافٍ يمكّنها من القضاء عى أي طارئ عرضي.

ما هي الدروس الرئيسة المستفادة من النموذج السوري، وما هو مدى سهولة تقليده في مصر وأمكنة أخرى؟ يمكننا تلخيص هذه الدروس من وجهة نظرٍ مقارنة، تتعلق بالعملية السياسية التي تتضمن عدداً من المكوّنات الرئيسة. تشتمل هذه العملية على طريقة تحديد الوارث، وتقديمه إلى النخبة وإلى الجمهور، واختبار شعبيته وملاحظة أي استجاباتٍ سلبية قد توجّه نحوه، وإعداده عن طريق إعطائه مقادير تدريجية من السلطة الحقيقية، وضمان تقبّل الحلفاء والدول العربية المساعِدة له، والعثور على شخص أو اثنين من المسؤولين النافذين لتوجيه الابن إلى السلطة فور موت الرئيس الحالي.

ثمة ما يتجاوز هذه المتطلبات، أي مسألة الأمور الأخرى التي ينبغي للحاكم تحديدها سلفاً، مع إدراكه كذلك بأن تغييراً سوف يحدث بعد رحيله، وبأن ابنه هو أصغر سناً منه ويختلف عنه، ويتبع نهجاً أكثر «عصرية» بالنسبة إلى التكنولوجيا ولربما بالنسبة إلى إدارة الاقتصاد، كما أنه من المحتمل أن يكون مستشاروه من النوع ذاته. يعود ذلك إلى حتمية وجود نوعٍ من أنواع الربيع السياسي الذي يُعلن الحاكم الجديد فيه نفسه، ويقوم باسترضاء قطاعاتٍ واسعة من الجماهير، ويُحتمل كثيراً عندئذ أن يقدّم صيغة منقحة من شرعنة النظام. ثمة كذلك أمرٌ آخر وهو ضرورة فعل شيء ما بشأن النقاط المظلمة التي رافقت نظام حكم الوالد: انتهاكاته حقوق الإنسان، وانعدام الشفافية، وتحمّله الفساد المتفشي. أما في الحالة السورية فهناك أمرٌ يُمكن ملاحظته بشكلٍ يثير الأسف في محاولات حافظ الأسد في الشطر الأخير

(١) Riad Ziadeh, *Power and Policy in Syria: Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East* (London: I.B. Tauris, 2011), 41.

من حياته، وذلك ليس لمساعدة ابنه فحسب، بل كما يُمكن للمرء أن يتوقع، لحماية، أو حتى تحسين، شرعيته في عيون السوريين[1]. لكن لا بد وأنه كان يعرف في أعماقه بأن تأثيره المباشر في السياسة المستقبلية سينتهي مع موته.

ثمة ثلاثة أوجه من هذه العملية وهي كلها جديرة بالملاحظة. سوف نوردها بترتيب متصاعدٍ من حيث الأهمية. أول هذه الأوجه هو مفهوم «الملفات» التي تسلّمها بشار عندما اقترب أكثر من السلطة. مثل «الملف اللبناني» الذي يتصف بأهمية شديدة، وهو الملف الذي تسلّمه في أواخر التسعينيات من القرن الماضي[2]. يجدر بنا أن نلاحظ هنا بأن كلمة «ملف» في اللغة العربية المعاصرة تعني تحمّل مسؤولية شخصية عن إدارة مجالٍ كامل مهم من السياسة السورية والتحكّم فيه. وهو أمر يخضع بطبيعة الحال لإشراف الرئيس الشخصي. كانت تلك طريقة ذكية. والحالة هذه، ليس بإعطاء بشار تجربة إدارةٍ هامة فحسب، بل من حيث تقديمه لمقياس الرأي العام عن مدى ازدياد نفوذه. أما الحكومات العربية الأخرى التي تعمل بحسب مبادئ إدارية مختلفة، أي مثل حكومات مصر أو تونس، فربما تجد صعوبة في تطبيق هذه الآلية المحددة لتكون جزءاً من عملية توريث السلطة الخاصة بها.

أما المفهوم الثاني والأكثر أهمية، فيكمن في الدروس المستقاة من الغموض المتعمد الذي رافق عملية تهيئة بشّار. سبق لوالده، على سبيل المثال، أن أعلن بشكلٍ مطلقٍ في العام ١٩٩٨ أنه لا يريد أن يخلفه ابنه[3]. لكن لا يمكننا التحقق من السبب الذي دفعه إلى قول ذلك. ربما يكون ذلك استجابة موقتة لتحدّ سياسي خاص، وربما يمثل كذلك لحظة من الشك وعدم اليقين، أو أنه مجرد خطوةٍ تكتيكية تهدف إلى تعكير الأجواء السياسية، أو لتعمية المنافسين المحتملين، أو حتى لتضليل جماعةٍ معينة من المراقبين الداخليين أو الخارجيين. يمكننا القول مع ذلك، على مستوى

(١) Riad Ziadeh, *Power and Policy in Syria: Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East* (London: I.B. Tauris, 2011), 41.

(٢) انظر William Harris, "Bashar al-Assad's Lebanon gamble," *Middle East Quarterly*, Summer 2005, 33-44.

(٣) Ziadeh, *Power and Policy in Syria*, 28n.

أكثر عمومية، بأن ذلك يُعتبر جزءاً أساسياً من التكتيكات التي فُرضت على الأسد ذاته، ومن ثمّ على رؤساء الجمهوريات الآخرين كذلك خشية أن يحسب شعبه أن تهيئة ابنه لوراثته يعني بأنه يفعل أمراً غير شرعي، ولربما أكثر إيذاءً للمصلحة القومية الأوسع.

أما بالنسبة إلى المفهوم الثالث، والأكثر أهمية من بقية المفاهيم، فهو بروز مجموعتين منفصلتين داخل النخبة في خلال عملية التوريث، وسرعان ما تحددتا على أنهما الحرس القديم والحرس الجديد، وهما المجموعتان اللتان لديهما مصالح مختلفة، وحتى متعارضة في بعض الأحيان. يمكننا أن نجادل كذلك بأنه إذا ألزم الأسد نفسه القوانين الرسمية المتعلقة بسنّ التقاعد في الجيش والمؤسسات البيروقراطية، ولو أنه حرص بشكلٍ أفضل على تكوين سلَم مهني محددٍ بشكلٍ جيد للمواهب الشابة، لكان أثار الأمر قدراً أقلّ من المشاكل. يمكن للمرء أن يجادل كذلك بأن هذا الانقسام داخل النخبة كان تطوراً حتمياً من جانب الحكم الشخصي الذي مارسه رجلٌ واحد طوال عدة عقودٍ، وكذلك نتيجة الطريقة التي يتبعها نظام كهذا في رعاية نزعات محافظة عديدة، مثل التمسّك بالأمور المجربة والمعروفة جيداً.

دخلت هنا عوامل سورية محضة. أما أشد هذه العوامل وضوحاً من بينها جميعاً فهي الطبيعة العسكرية لنظامٍ محصّن بما يضم من صفوف الجنرالات الأكبر سناً، علماً أن عدداً كبيراً منهم يحتفظ بعلاقاتٍ مالية هامة مع رجال أعمالٍ بارزين من السنّة، يريدون المحافظة عليها. ظهرت تبريرات إضافية لنقاط القلق هذه لكون هذه العلاقات قد تحولت إلى إحدى الآليات الأساسية لردم الهوة ما بين مجتمع الحكام العلويين الصغير، والأغلبية الساحقة من سكان البلاد المسلمين.

ثمة درسٌ أخير يطغى على كل الدروس الأخرى في التأثير والنفوذ. يتمثّل في التغلّب على المشاكل المتعلقة بالانتقال إلى نظام من التوريث العائلي سواء قبل وفاة حافظ الأسد أو بعد مماته بفضل مزيجٍ من الحنكة السياسية، والتعقّل، والتكيّف الدقيق، والتسويات، وقدرٍ قليلٍ من الحظّ. بدا النموذج السوري من جهة وكأنه يزوّد

الجمهوريات الرئاسية العربية الأخرى ضمانات لا تتعلق بإمكانية تطبيق عملية مشابهة في بلدانها فحسب، بل إن بعض النقاط السلبية، التي يلصقها الأصوليون الجمهوريون بالعمليات المشابهة لها في أمكنةٍ أخرى، ترافقت مع القدرة على اجتذاب اهتمام الناس إلى قائمة مقلقة من التكاليف السلبية التي تتضمنها عملية التوريث العائلي، بالنسبة إلى استمرار الفساد، على سبيل المثال، وكذلك العقبات التي تمثّلها هذه العملية بالنسبة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي العميق.

يمكننا التحوّل الآن إلى سياقٍ سياسي وتاريخي مختلف نجده في مصر. إن أول شيء يقوله المصريون هو أن بلادهم مختلفة عن سورية بحيث إن المقارنة بين البلدين غير واردة تماماً. ثمة بالتأكيد شيء من الصحة في مثل هذه المزاعم. لكن في تلك الحالة المعيّنة للعوامل المؤثرة في مسألة وراثة منصب الرئاسة، نلاحظ أن الفروق ليست قوية إلى الدرجة التي يحب المنتقدون إظهارها. سأبسط هنا ما أعتبره الفروق الرئيسة ما بين مصر وسورية قبل العودة إلى موضوع الأهمية المستمرة لمفهوم سورية بوصفها نموذجاً، وإلى الطريقة التي يُمكن بواسطتها النظر بالإجمال إلى التجربة السورية على أنها صندوق عدة سياسية يمكن الإفادة منه لتطبيقه في أمكنة أخرى.

نقول بداية بأن الدولة السورية تحت حكم الأسد كانت تُدار بطريقة أكثر مركزية بكثير مما كان الأمر عليه في مصر تحت حكم السادات أو مبارك. يعود هذا جزئياً إلى أن الممارسات الرئاسية السورية المختلفة، وهي الإجراءات التي يستدعيها تضامن الأقلية العلوية الصغيرة، وكذلك هو الأمر الذي يجمع الجنرالات وقادة الأجهزة الأمنية حول مصلحة مشتركة هي البقاء للطرفين. لا تتوافر مجموعة الظروف هذه في القاهرة بالطريقة ذاتها. لا يمكن للمرء أن يفكّر في إمكانية أن يأمر قائد القوات المسلحة السورية بإخراج الدبابات إلى الشوارع، أي كما حدث بعد نوبة الإغماء التي أُصيب بها مبارك في العام ٢٠٠٣، واستخدامها من أجل منع جمال مبارك من اختراق الحزام الذي ضُرب حول والده[١].

(١) معلومات شخصية.

ينطبق الأمر ذاته على نظام الأسد الذي استغنى كلياً تقريباً عن استخدام الانتخابات كوسيلة من وسائل شرعنة النظام، وهكذا جعل التأثير في نتائج الانتخابات وجهاً ضئيلاً من أوجه الممارسات الرئاسية، وليست مجالاً رئيساً من مجالاتها، أي كما كان الأمر عليه في مصر. أما الفروق الرئيسة الأخرى فتتضمن مذهب عائلة الأسد برمتها، والعلاقة الوثيقة جداً ما بين آل الأسد وحكام الأردن الهاشميين. ظهرت هذه العلاقة بوضوح بعد العام ٢٠٠٠، في الأسلوب الموازي تقريباً للنشاطات العامة [الاجتماعية] «للسيدات الأول [زوجات الرؤساء]»، وكذلك في ما هو أهم من ذلك قبل وفاة الأسد، أي في التأثير [النفوذ] الذي مارسه الملك حسين بوصفه قائداً عسكرياً ومرشداً لإجراءات وراثة منصب الرئاسة في حكم العائلة الملكية.

توجد مع ذلك إشارات كثيرة إلى أن مبارك يسعى إلى أن يحذو حذو الأسد، أقله حتى أقدم جمال مبارك على التلاعب بانتخابات العام ٢٠٠٥. تضمنت هذه الخطوات إعادة جمال إلى البلاد من الخارج، وظهوره أمام الجماهير، وإنشاء مركز جديد نافذ له، وإرساله إلى واشنطن في عدة مناسبات لتوفير الدعم الأميركي، وكذلك بشكل عام تسريع تلك الخطوات بغية التحقق من زواجه وتأسيسه أسرة خاصة به. لقي جمال كذلك تشجيعاً لتطوير علاقة وثيقة مع وزير الدفاع وقائد الجيش منذ وقت طويل، أي المشير محمد حسين طنطاوي، ومع مدير الاستخبارات القومية، الجنرال عمر سليمان، وهما الشخصان اللذان طُلب إليهما لعب الدور الذي لعبه مصطفى طلاس في سورية [في مساعدة بشار على وراثة منصب والده]، بوصفهما مرشدَين ومساعدَين في عملية وراثة جمال مبارك منصب الرئاسة[1].

أما النقطة التي افترق عندها الفريقان فهي أن طريقة اختيار جمال قد أظهرت عيوباً في مهارات الإدارة لديه، وكذلك الارتياب المتزايد بين الجنرالات في قدرته على مواجهة التحديات التي يمثّلها الإخوان المسلمون على الخصوص، بالإضافة إلى قائمة كاملة من الشركات التي يمتلكها. كانت نتيجة ذلك كله وضعاً من الارتياب

---

(١) Larbi Sadiki, "Like father, like son: Dynastic republicanism in the Middle East," Policy Outlook no. 52 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009), 5.

والتشكك الذي عززته التساؤلات عن صحة والده ونياته، بالإضافة إلى الإشاعات والتسريبات التي تشجعها مثل هذه التساؤلات. يُمكن للمرء أن يتحدث حتى عن حالة ذعرٍ خفيفة بين صفوف الشعب في صيف العام ٢٠١٠، بعد مكوث الرئيس مبارك مدة ثلاثة أسابيع في مستشفى ألماني بسبب ما وُصف أنه جراحة في المرارة، أُتبعت بثلاثة أسابيع من النقاهة. انخفض مؤشر سوق الأسهم المصرية في إحدى المراحل بمعدل ٢,٤ بالمئة في يوم واحد. استلزم الأمر حملة علاقات عامة ناشطة لإقناع الناس، خلافاً لكل المظاهر، بأن الرئيس المسن ما زال ممسكاً بزمام منصبه.

لكن، بالرغم من ذلك كله، كان ثمة سببٌ يدعو إلى المجادلة بأن النموذج السوري ما زال صالحاً، واستمر ذلك حتى نهاية عهد مبارك. ترددت القصة الرسمية التي تحدثت عن الجدول الزمني الحتمي الذي يؤدي إلى إعادة انتخاب مبارك الأب رئيساً في العام ٢٠١١، وعندئذ سيكون حراً، كما أشار كثيرون، في تعيين ابنه في منصب نائب الرئيس إذا ما أراد ذلك. يُمكن للمرء أن يتصور بسهولة وجود خطة تشبه الخطة السورية تقضي بأنه في حالة موت الرئيس قبل ذلك، فإن التحوّل السريع ذاته سوف يُعلن في نشرة أخبار المساء. حدثت في هذا الإطار بعض الأنشطة المتحمسة التي قام بها بعض داعمي النظام من الشبان، الذين أرادوا إظهار دعمهم القوي لوراثة جمال مبارك للمنصب مقدماً قبل حلول الأوان، وكذلك ظهرت بعض الأنشطة المضادة من جهة معارضي النظام البارزين. استمر هؤلاء المعارضون في انتقاد مسألة الوراثة العائلية، وكان من المفترض أن يستخدموا «ربيع القاهرة» في فترة ما بعد حسني مبارك للدعوة إلى سلةٍ متكاملة من الإصلاحات الفورية.

يمكننا تحليل الدروس المستقاة من مسألة وراثة الأسد الناجحة للمنصب، والمشاكل التي ترافقت مع [مسألة توريث جمال] مبارك بعناية شديدة في أماكن مثل ليبيا، وتونس، والجزائر، وفي أمكنة أخرى. تبرز لدينا على الفور نقطة واضحة وهي أنه كلما طالت هذه العملية، ازدادت الصعوبات المحتملة التي تعترضها، والتي تنتج ربما من السرية التي ترافقها، ولربما من افتقاد عامل الإلحاح الحقيقي، أو لأن ذلك يفسح في المجال أمام تغيير تفاصيل الخطة، وأمام معارضتها، وكذلك أمام بروز

الأخطاء. يقدّم لنا النموذج السوري كذلك إدراكاً أفضل لحسنات وسيئات رفض رئيس حالي التخلي عن سلطاته قبل أن يموت، بدلاً من أن يرى ابنه وهو ممسك بزمام السلطة. يضيء هذا النموذج ذاته على مشكلة عامة وهي الاضطرار إلى مواجهة جملة من أسباب القلق والاهتمامات الشعبية بعملية لا يمكن تجنّبها بعد أن يصل رئيسٌ ما إلى سنّ معينة.

ليبيا واليمن

بدأت سياسات توريث منصب الرئاسة بالظهور في ليبيا واليمن على السواء، وإن لم تبلغ مرحلة من التقدم كما كانت الحال في مصر. شجّع وجود رئيسٍ حكَمَ مدة طويلة ووجود أبناء بالغين ظهور توقعات ومعارضة في الوقت ذاته لما يُمكن أن يخطط له الحاكم. توافر في كل بلدٍ من هذين البلدين إحساس بتكوّن سلالة عائلية، بالرغم من عدم اتضاح الأشكال التي قد تأخذها هذه السلالة، وهو أمر كان، ولا يزال، مفتوحاً للنقاش. يُضاف إلى ذلك أنه أقله في ليبيا هناك قصة هامة جديرة بأن تُروى. تبدأ هذه القصة برغبة القائد الذي تقدّم في السن في لعب دورٍ أقلّ نشاطاً في الحكم، لكنه عجز عن العثور على موقع مريح يتصرف فيه كرجل دولةٍ كبيرٍ في السن. تمضي الحكاية مع ابنه الأكبر سيف الذي مكث في الكواليس بعد إحباط محاولتين قام بهما للعب دور اليد اليمنى لوالده. كان من الواضح وجود عدة دروس يمكن تعلّمها من هذه العملية المضنية، كما لاحت في الأفق دروس أخرى قبل اكتمال هذه العملية.

يمكننا أن نتلمس ملامح عملية تتألف من ثلاث مزايا هامة إذا ما استخدمنا الجدول الزمني لليبيا الذي أظهرناه في الفصل الخامس. تبرز أولاً مسألة صحة القائد ذاته، بالترافق مع اهتمامه الظاهر بتسليم بعض واجباته إلى شخصٍ يثق به، ويتمتع في الوقت ذاته بالمهارات الحديثة المتطورة التي يحتاج إليها بلد ثري، وغني بالنفط، كي يزدهر في عالم خيّمت عليه العولمة. ثانياً، تبرز أمامنا محاولة القذافي تكوين كيانٍ سياسي وإداري متماسك يتمكن من يأتي بعده من وراثته، وهي مشكلة فريدة

تتعلق بليبيا وبتاريخها الطويل من التجربة الإدارية، وهي تجربة لم تواجه بهذا القدر من الوضوح في بقية أنحاء العالم العربي. بدأ هذا في العام ١٩٩٦، كما أشرت سابقاً، مع تكوين مؤسسة جديدة مزعومة هي القيادة الشعبية الاجتماعية، وأعلن بعد مرور أربع سنوات أنه من المفترض أن تعمل هذه القيادة كمظلة فوق مؤتمر الشعب العام واللجنة الشعبية العامة، على أن تضم «منسقاً» سيصبح ذات يوم، افتراضاً بعد موت القذافي، القائد الملهم للبلاد، ورئيس الدولة الرسمي فيها.

ثالثاً، كان من الطبيعي، نتيجة لكون سيف الابن الأكبر لوالده، ونتيجة لنشاطاته العلنية، أن تتكثف التوقعات بشأن مستقبل دوره، عندما نال شهادته الجامعية الأولى في العام ١٩٩٤، أي عندما كان في الحادية والعشرين من عمره، وكذلك مرةً أخرى بعد عودته من فترة التخرّج في لندن في العام ٢٠٠٨. كان من الطبيعي كذلك أن تظهر المعارضة لوراثته منصب والده بين عدة أقسام من النخبة، بما في ذلك داخل أسرة القذافي ذاتها، بالنظر إلى آرائه في أهمية حقوق الإنسان، والشفافية، واستخدام مجتمع مدني ناشط كأساسٍ لأسلوبٍ جديد من الممارسة الديمقراطية. ربما قلق بعضهم بشأن أوضاعه المالية الممتازة، أما بالنسبة إلى الآخرين فإن سيف الإسلام مثّل تهديداً لشرعية النظام ذاته، وممارسته الحكم [الإدارة] عبر مستوياتٍ مختلفة من اللجان الثورية. لكن، ألا يحق للأشخاص المنغمسين بعمق في نظام تسوده الممارسات السرّية والقرارات الاعتباطية، القلق بشأن عواقب الشعار القوي الذي طرحه سيف، «الحقيقة للجميع؟»

بدا من الممكن إدراك كنه العملية التي قام بها القذافي الأب وسط قلقه بشأن مسألة توريث منصبه، التي أطلق فيها سياسة اختبار صلابة الوضع، والانتظار لمعرفة كيفية تقبّل المجتمع المحلي لسيف وإصلاحاته المتوقعة، وذلك مع بقائه في الوقت ذاته متردداً حيال ذلك القدر من السلطة الذي يرغب في التخلي عنه. كان القذّافي معرضاً طوال هذا الوقت لجميع أنواع النصائح من أسرته وزملائه حول كيفية المضي قُدُماً في هذه العملية. لكن بغضّ النظر عن الأسباب الدقيقة فقد كانت النتيجة أن سيف الإسلام ذاته أقدم على سلسلة من التراجعات التكتيكية في العام ٢٠١٠،

وانتقل من موقفه الأصلي القائل بأنه لن «يتقبّل أي منصب إلا إذا تمّ وضع دستورٍ جديد، وقوانين جديدة، وإجراء انتخابات شفافة» نحو موقفٍ أكثر ضعفاً بكثير، أعلن فيه قراره بسحب جمعيته الخيرية من النشاط السياسي المتعلق بالإصلاح وحقوق الإنسان، وذلك لمصلحة التركيز على «الواجبات الأساسية» في العمل الإنساني والتنمية[1]. لكن من غير الواضح ما إذا كان هذا الموقف مجرد وسيلة لتسكين المعارضة، أم أنه مثّل تراجعاً رئيساً لخططه وخطط والده.

إن حالة التشكّك الناتجة من الصراع حول وراثة السلطة في ليبيا، لا بد وأن تحمل معها عواقب على التخطيط للمستقبل على مستوى الفرد، ومستوى الدولة في الوقت ذاته. تركت هذه المسألة تأثيراً خاصاً في بلدٍ غني بالنفط، ذي مشاريع ضخمة عديدة للبنى التحتية، التي ما زالت قيد الإنشاء، وذلك بالإضافة إلى مظاهر عديدة من الخصخصة الجارية، وعلى سبيل المثال قطاع الاتصالات اللاسلكية وصناعة الفولاذ. أقلقت هذه العملية، بكل تأكيد، مستثمرين أجانب محتملين، اعتبروا أن الصراع على مسألة الوراثة قد يؤدي إلى حربٍ أهلية مدمرة، وهو أمرٌ يثير قلقاً حقيقياً بالنسبة إليهم[2].

لم تصل الأحداث في اليمن إلى هذا الحد. كان في الإمكان تخمين نيات الرئيس علي عبد الله صالح تجاه مسألة توريث منصبه من الخطوات المختلفة التي قام بها لتعزيز موقف ابنه الأكبر، أحمد (الذي وُلد في العام ١٩٧٠). ظهرت هذه الخطوات في الجيش أولاً، وبعد ذلك في مناصب إدارية. كان في الإمكان كذلك توقّع، سواء داخل اليمن أو خارجه، بأن هذه الخطوات قد لقيت معارضة من بعض كبار قادة الجيش، ولربما بسبب صغر سنّ أحمد، أو بسبب خشيتهم من إقدامه على تقويض سلطاتهم. يُمكن للمرء، مجدداً، إدراك كنه عملية كانت جارية من الاختبار،

(١) Landon Thomas Jr., "Unknotting father's reins in hope of 'reinventing' Libya," *New York Times*, 28 February 2010; and Landon Thomas Jr., "Son of Libyan leader says charity to quit politics," Reuters, 16 December 2010.

(٢) "Libya: A mixed story," Reuters Africa, 7 July 2010.

ولربما الإعداد. لكن، بالنظر إلى أن الرئيس ذاته كان في أواخر الخمسينات من عمره في العام ٢٠٠٠، أي عندما عيّن أحمد على رأس الحرس الجمهوري، وهكذا لم يكن بحاجة إلى اتخاذ أي قرارات قاطعة على مدى السنوات القليلة التالية. لكن عند بداية العام ٢٠١١ واجه علي عبد الله صالح القرار الصعب ذاته الذي واجهه معمّر القذافي: أي ما إذا كان عليه تثبيت توريث ابنه لمنصبه في خلال حياته، أم ترك ذلك للنخبة بعد اختفائه عن المسرح السياسي.

الجزائر وتونس

لم يكن رئيسا الجزائر وتونس متقدمين في السن نسبياً فقط، أي إنهما في أواخر السبعينات من العمر، لكنهما افتقدا كذلك أبناء بالغين يُمكن لهما التفكير في توريثهما منصب الرئاسة، وهي الوقائع التي تجعل من سياسات التوريث في هذين البلدين مختلفة بعض الشيء عن أمثالها في الجمهوريات العربية الأخرى. كان من الصحيح القول بالنسبة إلى تونس، وكذلك الجزائر، إن ثمة إحساساً بالقلق بشأن صحة الرئيس، وحيويته، وتطلعاته. تتصاعد في الجزائر، أقله، مشاعر القلق بشأن تأثير موت بوتفليقة في الاقتصاد. كان من الصحيح كذلك القول بوجود قدرٍ كبير من التخمينات، سواء داخل البلدين أو بين مراقبي شمال أفريقيا الموجودين في المراكز الحضارية مثل باريس، حول من يأتي تالياً. أما في الجزائر فإن التخمينات ما زالت تتركز على سعيد، شقيق الرئيس بوتفليقة الأصغر سناً، وهو طبيبه الشخصي وأقرب مستشاريه. أما في تونس فكان أوفر المرشحين حظاً مع نهاية العام ٢٠١٠ هو صهر الرئيس، صخر المطيري، الذي كان منشغلاً في تعزيز وضعه في عالم الأعمال، وكذلك في تقوية مركزه في أوساط الحزب الحاكم. ولربما حتى ما هو أهم من ذلك كله في تدعيم حضوره السياسي عبر امتلاكه محطة إذاعة (راديو زيتونة الذي أُنشىء في العام ٢٠٠٨)، وكذلك تأسيسه مصرفاً إسلامياً (بدعى مصرف الزيتونة كذلك)، بالإضافة إلى رعايته عدة مشاريع تطويرية في القطاع الزراعي.

لم تظهر مع ذلك أي علامات بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر من العام

٢٠١٠ تدل على انطلاق عملية الإعداد الرسمية في الجزائر أو في تونس. استمرت التساؤلات عن نيات كل رئيس من الرئيسين، واستمر الصمت الرسمي تجاهها، أو الاكتفاء بالإشارة إلى المواد المناسبة من الدستور. لم تكن نتيجة ذلك كله مفاجئة في شيء، وهو ازدياد القلق العام بشأن المستقبل، بالترافق مع التشكّك الشعبي العميق في نيات كل رئيس. كان من الطبيعي في مثل هذه الحالات أن يتركز نقد المعارضة على أنشطة أفراد الأسرة الحاكمة الجشعة، بوصفها مثالاً على كل العلل التي اعتبروا أن البلاد تعانيها: الحكم الاعتباطي المتمثّل في فقدان الشفافية، والإدارة السيئة للاقتصاد، واليد الثقيلة لأجهزة الأمن الداخلي، والميل إلى النظر إلى كل شيء من منظار الأمن.

أما ما جعل الأمور أسوأ فهو عدم وجود أي سببٍ يدعو إلى الافتراض بأن الأمور ستتجه إلى الأفضل بمرور الوقت، وذلك مع مضي الرئيسين نحو الثمانينات من عمريهما. لكن، وجب على الرئيسين التعامل مع روزنامة [جدولٍ زمني] سياسية مع قرب حلول العام ٢٠١٤، وهو موعد نهاية ولاية أخرى لكلٍ من الرئيسين. لكن بوتفليقة سوف يصل إلى السابعة والسبعين من عمره، وكذلك بن علي سوف يصل إلى الثامنة والسبعين من عمره، وهي سن مناسبة تمكّننا من افتراض مناسبة بروز شيءٍ جازم بشأن نيات الرئيسين المستقبلية. لكن بالنسبة إلى بن علي فقد وجب عليه مواجهة لحظة هامة لتقرير ما إذا كان الوقت قد حان لإجراء تعديل دستوري آخر، لكن المعضلة في هذه الحالة هي الالتفاف حول مادةٍ تنصّ على أن سنّ رئيس البلاد تجب أن تكون دون الخامسة والسبعين من العمر.

يمكننا التأكد كذلك أنه جرت في مكانٍ ما داخل صفوف كل نخبة نقاشات حيوية تؤدي إلى استعدادات أكثر صلابة للمستقبل. أما في تونس فإن نهاية نظام بن علي حدثت، بطبيعة الحال، في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، الأمر الذي أفقد نقاشاتٍ كهذه قيمتها. أما في الجزائر فإن هذه النقاشات المستمرة يجب أن تشمل كبار الشخصيات في الجيش، بمن فيهم مجموعة من الجنرالات المتقاعدين، وكذلك زعماء الحزب الحاكم، أي جبهة التحرير الوطنية. أما في الأوضاع المشابهة

في أمكنة أخرى، التي يمكن أخذها على محمل الجد، وهي كذلك بالفعل، فإن هذه العملية سوف تترافق في النهاية مع الإشاعات، والتخمينات، والتسريبات الصحافية، وكذلك مع ظهور خليفة محتمل من وراء الكواليس بحيث يستبعد المنافسين المحتملين كافة.

إن ما وصفته هو عملية كانت مستمرة في الجمهوريات العربية منذ وقتٍ طويل كان كافياً لإكسابها مزايا محددة. ظهرت لدينا من جهة، وما زالت في بعض الحالات، ثلة من الرؤساء الذين يحاولون استبعاد ملامح تقدّمهم في السن. أما من الجهة الأخرى فنجد جماهير قلقة بشكلٍ مفهوم، وهي تواجه مستقبلاً غير مضمون بعد موت شخصٍ كان بالنسبة إلى غالبيتها القائد الوحيد الذي عرفته على الإطلاق. أما ما يجعل الأمور أكثر غموضاً أكثر من ذلك فهو أن الرؤساء أنفسهم، باستثناء حافظ الأسد، برهنوا عن ترددٍ كبير في تسمية خليفة لهم بشكلٍ مسبق، لأسباب مجهولة من الآخرين الذين لا يستطيعون إلا التكهّن بها. يعتبر بعض المراقبين أن هذه الأسباب تشتمل على حسابات باردة تتعلّق بالخشية من إثارة معارضة خططهم، أو لربما إلحاق الضرر بما تبقى من الشرعية الجمهورية الثورية التي ورثوها من أسلافهم. أما بالنسبة إلى الآخرين فإن بإمكان المرء أن يتصور وجود ما يُمكن أن يسمى «متلازمة الملك لير»، التي يتعلق فيها الرجال المسنّون بالسلطة، عاجزين عن مواجهة عواقب التهميش والنسيان إذا ما تخلوا عنها. ثمة أمرٌ مؤكدٌ واحد: إنهم جميعاً رجالٌ حرصوا على التحقق من عدم وجود أحد في أسرهم، أو بين مرافقيهم يكون متمتعاً بالنفوذ والسلطة الكافيين ليقول لهم إن الوقت قد حان للرحيل.

إن ملء الوقت عندما كان الناس ينتظرون، وهم ما زالوا ينتظرون في بعض الحالات، لمعرفة النيات الحقيقية لقادتهم قد أنتج مزيجاً صعباً من خطين. الأول كان تكراراً لا نهاية له لخطٍ رسمي مهدئ يريد إقناع الآخرين بأن الإجراءات الدستورية الحالية ستقدم الحل عندما يحين الوقت. أما الخط الثاني فكان مزيجاً غير متناسق

من الأكاذيب المتعمدة، والإشاعات السياسية بأن كل رئاسة قد فعلت كل ما في وسعها للسيطرة، أو القمع في أحيان كثيرة. أما إذا أردنا أخذ مصر كمثال عشوائي، فسوف نلاحظ بأن أربعةً من محرري الصحف قد سُجنوا في العام ٢٠٠٧ لأنهم أوردوا تخمينات تدور حول صحة الرئيس.

لكن كلما استمر الوضع على ما هو عليه، ازدادت أهمية عملية توريث الرئاسة. لا يستطيع الأبناء، حيثما هم، أن يكونوا مثل آبائهم مهما تلقوا من تدريب من وراء الكواليس. تلاحظ شايلا كارابيكو بأن الآباء هم أكثر تحرراً، وأفضل تعليماً، وأكثر تنقلاً في بلدان العالم، وأكثر استعداداً للانفتاح على الآخرين[1]. يعرف الجميع بأن الحكام الجدد، بغض النظر عن طريقة وصولهم إلى السلطة، سوف يحكمون في فترة من التغيّر العظيم، سوف تمتد مدة أطول بكثير من أي ربيع تحرري قصير. لكن سوف يصعب علينا، بشكلٍ مقلق، التحديد سلفاً إلى أي مدى وبأي وسائل ستتمكن هذه الفترة من التأثير في مختلف مؤسسات الدولة، وفي مختلف المجموعات داخل طبقة النخبة.

(١) Sheila Carapico, "Successions, transitions, coups and revolutions," in Louis J. Cantori and Augustus Richard Norton, eds, "Political succession in the Middle East," *Middle East Policy*, 9/3 (September 2002), 110.

الفصل التاسع

مسألة الفرادة العربية

أيمكننا القول أن الدول العربية تُعتبر فريدة من حيث وجود عددٍ كبيرٍ من الرؤساء لمدى الحياة ذوي نزعاتٍ ملكية؟ يتطلب هذا السؤال بعض التمهل قبل الإجابة عنه. يمكننا مع ذلك أن نلاحظ نزعاتٍ مشابهة إما أنها ظاهرة الآن، وإما ظهرت من قبل، في أنحاء أخرى من العالمِ الذي كان مستعمراً في السابق، وفي عدادها دول آسيا الوسطى التي استقلت بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي السابق. أما العامل الثاني هنا فهو في سهولة سوء استخدام مفهوم الفرادة ذاته، إما لتبرير أسطورة قومية معينة ـ وعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة، أو ألمانيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ـ وإما لطرحها على بساط النقاش. لكن مفاهيم الفرادة كهذه تزداد صعوبة عند دعمها بحجج الضرورة، وعلى سبيل المثال، القول بأن الألمان ـ أو العرب في حالة الشرق الأوسط ـ يتمتعون بميل غريب نحو نوع معيّن من الحكم الاستبدادي.

لكن بالنظر إلى هذه المشاكل، فإن أفضل طريقة للإجابة عن هذه المسألة هي في استخدام هيكلية مقارنة، وإعطاء الانتباه المناسب للترتيب الزمني والمرحلي. أما أنا فأستطيع القول بوجود حالةٍ تستلزم الدراسة لنوعٍ من أنواع الفرادة [الاستثنائية] العربية ما بين العامين ١٩٧٠ و٢٠١٠. بل أقول أكثر من ذلك بأن أفضل ما يُمكن وصف هذه الحالة هو «تأثير المحاكاة» الذي ينتج من تطورات العلاقات الوثيقة بشكلٍ خاص، التي وحّدت العالم العربي أقله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. سأقولُ شيئاً كذلك عن كيفية تمكّن هذا التأثير من «العروبة» المتبادلة من التأثير في دعم قيام دولة فلسطينية مزعومة وقيادتها، وكذلك في الدور الهام الذي لعبته المملكة العربية السعودية في دعم مفهومها الخاص للنظام السياسي العربي.

مقارنة دولية

سأذكّر أولاً ببعض الأرقام. كان في العالم العربي بحلول نهاية العام ٢٠١٠، وقبل وقتٍ قليل من السقوط المفاجئ لبن علي في تونس، تسع جمهوريات بما فيها الجماهيرية الليبية. أظهر جميع رؤساء الجمهوريات التسع، ما عدا واحداً منهم، العزم على البقاء في السلطة لمدى الحياة. اشتملت هذه العملية في معظم الأحيان إما على بعض التعديلات على الدستور الحالي بغية إلغاء الحد الزمني الأقصى للرئاسة، وإما في حالة اليمن، إظهار أن هذه هي مشيئة الرئيس. يُضاف إلى ذلك أنه في الجمهوريات السبع التي يتربع فيها رؤساء لمدى الحياة، شهدت واحدة منها انتقالاً ناجحاً للسلطة من الوالد إلى الابن (سورية). أما الجمهوريات الخمس الأخرى (الجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، واليمن) فقد أظهرت علامات على أن التوريث العائلي لمنصب الرئاسة مطروح قيد النقاش.

كيف لنا أن نقارن هذا الوضع بالأوضاع الأخرى في العالم غير الأوروبي؟ يبدو هذا السؤال صعباً: إذ ما الذي ينبغي لنا مقارنته بالضبط؟ هل يجدر بنا أن نقيّد أنفسنا بفترة الأربعين عاماً التي نركّز عليها، أم يجدر بنا الاهتمام بالانهيار المفاجئ لمعظم هذا النظام ذاته في مطلع العام ٢٠١١ وأسباب هذا الانهيار؟ وكذلك، ما هو مقدار الأهمية التي يمكننا تعليقها على الخطط الرئاسية للوراثة العائلية، علماً أنه بحلول نهاية العام ٢٠١٠ نجح انتقال واحد للسلطة، وأن ذلك حدث في سورية لأسبابٍ معينة لا يمكن إيجادها في أي مكانٍ آخر من الشرق الأوسط العربي؟ أخيراً، تبرز لدينا مسألة التعايش ما بين الرؤساء الملوك، والملوك والأنواع الأخرى من الحكم الأسري المطلق، وهو أمرٌ فريد في عالم ما بعد الاستعمار.

يبقى القول إنه إذا ما اكتفينا بالتركيز على نظام الرؤساء لمدى الحياة ـ بوصفه مرحلة نموذجية معينة من مراحل التطور السياسي العربي، التي تمتد بجذورها إلى الأنظمة المحصنة ضد الانقلاب، والتي بدأت بالظهور في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وهي التي وصلت إلى ذروتها مع إلغاء بوتفليقة نظام الرئاسة

من ولايتين في الجزائر في العام ٢٠٠٩ ـ فسوف يكون بإمكاننا التحدث عن صيغة متميزة من الحكم الفردي، التي أجزم بأنه من الممكن مقارنتها بكيانات وعمليات مشابهة في مناطق أخرى من العالم غير الأوروبي.

يمكننا الاستطراد من هنا للقول بأن إلقاء نظرة عامة على أدبيات هذا الموضوع يبدو وكأنه يوحي بفرضيتين. الأولى، هي أن وجود رؤساء لمدى الحياة، طالما وُجدوا، هي ظاهرة أكثر انتشاراً في العالم العربي منها في أفريقيا، ما عدا أجزاء من آسيا الوسطى في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي. أما الفرضية الثانية فهي أن بُنى السلطة السياسية في دول الشمال الأفريقي العربي وفي الشرق العربي كانت، على مدى فترة طويلة، أكثر استقراراً مما هي في الدول الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء.

إن الاستطلاعات الإحصائية الوحيدة على نطاق العالم التي تعالج هذه المواضيع، والتي أعرفها، هي تحليل جايسون براونلي لمجموعة من ٢٥٨ أوتوقراطياً من الذين يصنّفهم على أنهم «الأوتوقراطيون غير الملكيين في فترة الحرب العالمية الثانية»، والذين حكموا لمدة تزيد على ثلاث سنوات[1]. توحي المعطيات التي يقدّمها براونلي بوجود نسبة عالية من تغيّر الرؤساء في العالم، لكن الرؤساء الذين تخطوا الستين من أعمارهم يمثلون أكثر بقليل من نسبة ربع المجموع[2]. يُضاف إلى ذلك أنه عند تناول الرؤساء بحسب المنطقة، فإن هذه المعطيات تُظهر كذلك أن الخبرات الرئاسية في العالم العربي ما بين العامين ١٩٧٠ و٢٠١٠ لا تبدو استثنائية إذا ما قوبلت ببعض المناطق الأخرى، مثل منطقة الكاريبي/ أميركا الوسطى قبل عقودٍ قليلةٍ من الزمن. أما ما لا تُظهره معطيات براونلي فهو ما إذا كانت النسبة العالمية لتغيّر الرئاسات تتسارع، أو تتباطأ، بمرور الزمن، أو ما إذا كانت نسبة الرؤساء الذين يتمكنون من البقاء لمدى الحياة في مناصبهم تزداد معها.

(١) Jason Brownlee, "Hereditary succession in modern autocracies," *World Politics*, 59/4 (July 2007), 595-628.

(٢) المصدر نفسه، ٦٠٢-٦٠٣، الأعداد ١ و٢.

أما بالنسبة إلى مسألة التوريث العائلي للمنصب، فإن براونلي يقدم لنا بعض الفرضيات المثيرة للاهتمام، تتعلق بالظروف التي تشجع الانتقال الوراثي للسلطة، وعلى الخصوص منها خليط من الظروف السياسية (أو بحسب تعبيره «قوة البقاء») والبيولوجية («وجود ابن بالغ»). لكن النموذج العربي، ومع شموله انتقالاً وراثياً واحداً للسلطة، هو نموذج بسيط جداً بحيث لا يسمح بإجراء مقارنة دولية.

إذا أردنا الآن أن نتحوّل إلى بعض المقارنات غير الكمية، فإن قراءة لواقع الدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء توحي بعددٍ من النتائج التجريبية. نلاحظ أنه بينما نرى بأن التاريخ السياسي الذي حلّله شخصٌ مثل جان فرنسوا بايار يبدو مشابهاً جداً لتاريخ الدول الواقعة شمال الصحراء، ويتميز بقدرٍ كبير من الممارسات ذاتها ـ مثلاً، ما يدعوه «القصة الخرافية» المختلقة للديمقراطية التي تخدم أغراض الشرعنة الداخلية والخارجية ـ إلا أن نشوء مجموعة من الدول الأفريقية القوية والمركزية في جنوب الصحراء لم يتحقق بالقدر ذاته، أو حتى بمدى قريب منه، كما هو الأمر عليه في العالم العربي. صحيح أنه توجد بعض الدول، مثل أوغندا برئاسة موسيفيني، التي تدار وكأنها شركات عائلية. لكن يمكننا القول مع ذلك، وكقاعدة، بأن الجيوش الأفريقية بقيت كيانات فاعلة ومستقلة بشكلٍ أكبر مما هي عليه الجيوش في العالم العربي. بقي زعماء القبائل في أفريقيا أقوياء، كما أن الانتخابات فيها تتمكن في بعض الأحيان من إلحاق الهزيمة بالرؤساء المتمسكين بالمناصب، أو بدفعهم نحو الاستقالة[1]. نلاحظ كذلك بأن ممالك فرنسا الاستعمارية الأربع عشرة الواقعة في جنوب الصحراء، بقيت أقله حتى العام ١٩٩٤، أكثر عرضةً للتدخل الفرنسي والسيطرة الفرنسية من نظائرها البريطانية المحلية، أو حتى الدول المجاورة في أفريقيا الشمالية، كما أن رؤساء تلك الدول [التي كانت تحت السيطرة الفرنسية سابقاً] يتمتعون عادة بالحماية، لكنهم يُستبدلون في بعض الأحيان بناءً على أوامر من باريس[2].

(١) Jean-François Bayart, "Africa in the world: A history of extraversion," *African Affairs* 99 (2000), 217-267, 226.

(٢) Stephen Smith, "Nodding and winking," *London Review of Books*, 11 February 2010, 10-12.

يمكننا كذلك إجراء مقارنة مفيدة بخمس دول في آسيا الوسطى، كانت خاضعة للاتحاد السوفياتي السابق: كازخستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وقيرغيزيا، وطاجكستان. ورث جميع الرؤساء الجدد هنا إدارات في منتهى المركزية، كما واجهوا عدداً كبيراً من التحديات المماثلة لتلك التي واجهها الرؤساء العرب الجدد. ولم يمضِ وقت طويل حتى رسّخوا أنفسهم رؤساء لمدى الحياة مستخدمين الاستفتاءات، والانتخابات الخاضعة للتلاعب، واستخدموا لهذا الغرض التغييرات الإجبارية لدساتير ما بعد الاستقلال. مات اثنان من الرؤساء منذ ذلك الحين (علييف في أذربيجان في العام ٢٠٠٣، ونيازوف في تركمانستان في العام ٢٠٠٦) كما خُلع رئيس واحد (آكاييف رئيس جمهورية القيرغيز في العام ٢٠٠٥) على يد منافس (باكييف) الذي طُرد من منصبه بفعل ثورة «الزنابق» الشعبية في العام ٢٠١٠. برز نموذج واحد فقط حتى الآن، أي كما هي الحال في العالم العربي، تضمن انتقالاً للسلطة في اللحظة الأخيرة من الوالد إلى الولد، وهو الانتقال الذي تم ما بين حيدر علييف وابنه إلهام في أذربيجان.

نلاحظ بأن المقارنات بالدول العربية واضحة تماماً، بالرغم من وجود بعض الفروق الواضحة كذلك. أولاً، عينة الدول هي أصغر، نظراً إلى وجود خمس دولٍ فقط في آسيا الوسطى من تلك التي ذات أنظمة رؤساء لمدى الحياة تعود بعهدها إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ثانياً، وصل هؤلاء الرؤساء إلى السلطة في سياق عنفٍ إقليمي هو أقل مما حدث في دول الشرق الأوسط العربي[1]. ثالثاً، ورثت أنظمة الحكم العربية الجديدة، نتيجة نضالها من أجل الاستقلال والتعاون فيما بينها، تاريخاً طويلاً وقوياً من التعاون ما لبث أن تحوّل بعد ذلك إلى مؤسساتٍ رسمية وممارسات مشتركة، الأمر الذي عزّز التشارك والتأثير فيما بينها، بما في ذلك، وكما ناقشت في فصولٍ سابقة من هذا الكتاب، النزعة لإقامة النوع ذاته من المؤسسات، وبطبيعة الحال النوع ذاته من الرئاسات.

(١) Sally N. Cummings and Raymond Hinnesbush, eds., *Sovereignty after Empire: Comparing the Middle East and Central Asia* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2011), 15.

يبدو أنه من الممكن، استناداً إلى هذه المقارنة المحدودة، وضع ما يأتي على بساط البحث: «كانت الأوضاع السياسية في مجموعة من الجمهوريات العربية (مصر، وتونس، وليبيا، واليمن) غير اعتيادية من حيث قدرتها على دعم ظهور عددٍ صغير من الرؤساء لمدى الحياة، وذلك مباشرة بعد تأسيس كل جمهورية، وحدث ذلك منذ خمسين عاماً في بعض الحالات. نلاحظ كذلك تغيّر الظروف بمرور الزمن، كما حدث ذلك بشكلٍ كافٍ في مجموعةٍ أخرى للسماح بحدوث العملية ذاتها في سبعينيات القرن الماضي بالنسبة إلى سورية، والثمانينيات بالنسبة إلى السودان، والتسعينيات بالنسبة إلى الجزائر. يمكننا الاستنتاج فوراً، انطلاقاً من هذه المعطيات، بأن رؤساء الجمهوريات لمدى الحياة أصبحوا ظاهرة شمولية في العالم العربي أكثر مما هي في مناطق أخرى من العالم غير الأوروبي، باستثناء جمهوريات آسيا الوسطى السوفياتية.

يُضاف إلى ذلك أن أفضل شرحٍ للعملية ذاتها لا يكون بالإشارة إلى بعض المكوّنات الأساسية «للشخصية [أو المزية]» العربية أو الإسلامية. لكن بالرجوع إلى ثلاثة عوامل تاريخية. أول تلك العوامل هو المركزية المتزايدة لكيانات الدولة العربية الأمنية، بما في ذلك قدرة تلك الأنظمة المتعاظمة على وضع حدٍ للانقلابات العسكرية. أما العامل الثاني فيكمن في مجموعةٍ من التحديات المشتركة ـ النفط، وإسرائيل، والتدخلات الخارجية ـ بالإضافة إلى تطوير إجراءات التعاون وتبادل المعلومات التي استخدمتها تلك الأنظمة بعد ذلك لمواجهة تلك التحديات. أما العامل الثالث فهو تلك المزية المعينة للعالم العربي في سياق تاريخ العالم الإقليمي، وهو موضوع له من الأهمية بحيث يتطلب جزءاً خاصاً به.

المزية الخاصة للعالم العربي

ظهر مفهوم [أو فكرة] العالم العربي كمنطقة جيوسياسية محددة من العالم في مطلع القرن العشرين، وذلك نتيجة تفاعل مجموعتين من القوى، واحدة داخلية وأخرى خارجية. أما بالنسبة إلى العوامل الداخلية فإن شعور العرب بالوحدة استند أساساً إلى

اللغة المشتركة، وإلى دين مشترك في الغالب، كما عزّز ذلك كله تجارب العرب التاريخية المشتركة في خضوعهم للتأثير الأوروبي المتفاقم في سياساتهم، وكذلك في مواردهم الاقتصادية، وعلى الخصوص النفط. تعزّز ذلك أكثر بوجود نخبةٍ من المثقفين الذين أنتجوا الكتب، والأفلام، والموسيقى، وأصدروا الصحف، وأنتجوا في وقتٍ لاحق البرامج التلفزيونية باللغة العربية، بمساهمة من مجموعة من المؤسسات العربية التي تهدف إلى تشجيع التعاون المتبادل، وعلى الخصوص الجامعة العربية (والأصح القول جامعة الدول العربية) التي أُسّست في العام ١٩٤٥، والتي وضعت مجموعة متنوعة من الخطط، مثل مناطق التجارة الحرة، والسوق المشتركة، وصيغ أخرى من الوحدة والعمل المشترك مثل منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبيك).

ساهم جمال عبد الناصر وأنور السادات بنفوذهما الهائل في تعزيز قسم كبير من عملية إنشاء مؤسّسات عربية واحدة، وإجراءات عربية واحدة. لم يقتصر الأمر على كون مصر أكبر دولة عربية وأقواها عسكرياً، وعلى كونها تضم اختصاصيين من ذوي التعليم العالي، لكنها اهتمت في فترة عبد الناصر بالتصدير المباشر لمؤسساتها الثورية الخاصة بها إلى الدول المجاورة، مثل السودان، وليبيا، وسورية، واليمن الشمالية. اشتمل ذلك على مظاهر مما سمّاه كيرك بيتي نموذج «النظام العسكري الاستبدادي الانتقالي»، الذي يراوح ما بين الانتقال من حكم أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى حكم زعيم واحد، وكذلك إلى بعض المبادرات مثل استبدال الرئيس ذاته الأزياء العسكرية بالأزياء المدنية، يرافقه في ذلك أولئك الضباط الذين اختاروا العودة معه إلى الحياة المدنية، أو حتى إعادة تسمية الميدان المركزي في بغداد، وفي صنعاء، بميدان التحرير أسوة بميدان التحرير في القاهرة[1].

انتهت ممارسات الثورة الناصرية إلى ممارسة نفوذٍ عام أكبر على أعمال الحكومات في العراق والجزائر، وكذلك على أسلوب قيادة الحكومة الفلسطينية في المنفى برئاسة ياسر عرفات. ظهر ذلك النفوذ أيضاً في بعض الحالات في النهج

(١) Kirk Beattie, *Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics and Civil Society* (Boulder, CO: Westview Press, 1994), 120.

المصري إزاء إصلاح الأراضي، أو تأميم أجزاء كبيرة من القطاع الخاص؛ كما ظهر في مجالات أخرى في بعض المبادرات، مثل الإصرار على أن يكون نصف أعضاء أي مجلسٍ تمثيلي من العمال أو الفلاحين.

ظهرت موجة ثانية من ذلك النفوذ، مثل الخطوات التي اتخذها الرئيس أنور السادات تجاه تحرير الاقتصاد، وكذلك في الخطوات التي تميل أكثر نحو التجريب، مثل نظام متعدد الأحزاب وانتخابات خاضعة للتلاعب، وهي كلها أمور جرى نسخها وترددت بطريقة أو بأخرى في العالم العربي، بما في ذلك الدول الملكية مثل المغرب والأردن. يبرز لدينا هنا مثالان هامان بشكلٍ خاص. يتعلّق المثال الأول بقانون الأحزاب المصري الذي صدر في حزيران/يونيو من العام ١٩٧٧، وهو القانون الذي يصر على منع تشكيل أحزابٍ على أساس عرقي، أو عنصري، أو جغرافي، أو ديني. كان القصد من وراء تحديد هذه الفئات هو منع السياسيين المعارضين من الاستفادة من مناصرين معيّنين من دون ولاء قومي. تكرّر هذا القانون حرفياً على وجه التقريب في قوانين مماثلة أقرّت في البحرين والمغرب في العام ٢٠٠٥. أما المثال الثاني فهو تأسيس السادات مجلس الشورى الذي يُنتخب بعض أعضائه، في العام ١٩٨٠، ليكون مجلساً موازياً لمجلس الشعب، كما زوّده سلطات خاصة به، وسمح له باقتراح قوانين جديدة، ولعب دور المشرف على الإجراءات التي يتخذها البرلمان المنتخب. نُسخت هذه الفكرة بشكلٍ أوسع في المملكة العربية السعودية، وعُمان، واليمن، والبحرين، كما أن تونس أقامت مجلساً مماثلاً.

لعب النفوذ الخارجي دائماً دوراً هاماً، لكني أعتبره ثانوياً، في ظهور مفهوم عالم عربي موحد في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. بداية، جاء هذا المفهوم غالباً نتيجةً للأفكار السوفياتية والأميركية للموقع الجيوستراتيجي للشرق الأوسط. وجدت هذه المواقف انعكاساً رسمياً لها عبر تأسيس أقسام الشرق الأوسط في مكاتب وزارتَي الخارجية في البلدين، أو قيادتَي الشرق الأوسط في الجيشين. استُخدمت هذه المكاتب بعد ذلك في محاولةٍ للتأثير في سياسات الدول العربية فيما يتعلق بتشكيل أحلافٍ دفاعية مع الدول الصديقة للدولة العظمى أو ضدها، وشمل ذلك

بعض الدول غير العربية المجاورة مثل تركيا وإيران. تحولت بغداد والقاهرة إلى هدفٍ للجهود المبذولة لتوسيع النفوذ الخارجي في أنحاء العالم العربي كافة. كما أن بيروت، وتونس، والرياض لعبت في بعض الأحيان أدواراً مساعدة هامة.

أدى تفاعل هذه القوى الداخلية والخارجية إلى تعزيز الإحساس بالهوية العربية، وكذلك المصالح المعينة لكل دولةٍ على حدة. اتبعت بعض هذه الدول المثال المصري، بينما عملت دول أخرى على تعزيز مجابهة النفوذ المصري. حدث الانقسام ذاته فيما يتعلق بالنفوذ الخارجي فاختارت بعض الدول العربية الوقوف إلى جانب إحدى القوى العظمى في العالم، بينما فضّلت دول أخرى العمل ضدها. لم يكن من المفاجئ أن يؤدي ذلك إلى ظهور صيغ متنافسة من العروبة على المستوى الدولي، حتى أن ذلك حدث مع سعي الغالبية العُظمى من الأنظمة الفردية إلى حماية استقلاليتها، بالترافق مع بناء ما يكفي من القوة لحمايتها من أعدائها، ومن أنشطة الحلفاء المفرطين في الحماسة.

إن ما أوردته أعلاه هو معروف جيداً، لكن الشيء الأقل ملاحظة هو الطريقة التي ساعد فيها التأثيران الداخلي والخارجي على ظهور رئاسات شخصية قوية، لقيت دعماً من مجموعة مشتركة من البُنى والممارسات المتعلقة بالأمن والشرعنة [إضفاء الشرعية] في فترة ما بعد الثورة. أدت الضغوط الداخلية والخارجية إلى شعور رؤساء الأنظمة العربية بالحاجة إلى تحصين أنفسهم ضد التدخلات المحتملة الآتية من داخل المنطقة أو من خارجها. لا يدهشنا كذلك بأن يطلب الرؤساء المساعدة، والنصح، والنماذج العملية بعضهم من بعض، وذلك عندما يتعلق الأمر بالأعمال اليومية التي أطلق عليها لاري دياموند وصف «أصول الحكم الاستبدادي»، وهو يقصد الأنماط والمؤسسات التي تدير بواسطتها الأنظمة الاستبدادية السياسات التي تتيح لها التمسك بالسلطة، هذا إذا لم نتحدث عن الفنون الأرفع التي تشمل التلاعب، والإقناع، والدعاية[1].

(١) Larry Diamond, "Why are there no Arab democracies?," *Journal of Democracy*, 21/1 (January 2010), 99.

أظهرت الدول العربية في هذا الخصوص، نمطاً من العلاقات الوثيقة والتأثير المتبادل، هو أقرب إلى ما ظهر في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، مما هو إلى الإحساس الأكثر تفككاً بالوحدة، الذي ظهر في دول جنوب الصحراء الأفريقية، ودول وسط وشرق آسيا، وأميركا اللاتينية في فترات ما بعد الاستقلال.

التعاون بين الدول العربية وتأثير المحاكاة

يدرك قادة الأنظمة في الدول العربية الأمور التي تجري في بقية أنحاء العالم العربي. يستخدم الرؤساء هذه المعرفة في تعزيز قواهم بينما يراقبون المشاكل التي يلاحظون وقوعها خارج حدود بلادهم، وعلى سبيل المثال كيفية السيطرة على أسعار المواد الغذائية، وذلك بعد اندلاع الاحتجاجات المعادية للحكومة في الجزائر وتونس في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٠. أظهر الرؤساء استعداداً لاستعارة الأفكار والممارسات المحددة، وكذلك البُنى الأكثر منهجية، بغية تحسين فرصهم في البقاء على رأس السلطة في بلادهم. سأبدأ الآن باستعراض بعض الآليات المؤسسية المطبقة، وذلك قبل المضي في تقويم أهمية بعض المبادرات الرئيسة التي شجعوها، وعلى الخصوص تلك التي تؤثر في الرئاسة في كل جمهورية.

إن أولى وإحدى أهم هذه الهيكليات هي المحافظة على الاجتماعات العربية والتفاعلات المنتظمة التي تجري داخل جامعة الدول العربية، بما تضمّه من اللجان العديدة واللجان الفرعية التي تهتم بموضوعات معينة، مثل الاقتصاد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمجلس الجامعة العربية للوحدة الاقتصادية) ومنظمة الجامعة للشؤون التعليمية، والاجتماعية، والثقافية (أليسكو). توفِّر الجامعة العربية كذلك هيكليات إشراف على تكوين مؤسسات عربية متخصصة مثل مجلس وزراء الداخلية العرب، الذي تأسّس في تونس في العام ١٩٨٢، وهو يعقد اجتماعات سنوية لوزراء الداخلية العرب. أما آكاديميات الشرطة العربية فهي تؤلف جزءاً من الهيكليات التي تركز على الأمن، وهي تقدّم البرامج التدريبية لضباط الشرطة داخل البلاد، وكذلك لضباط الشرطة العرب الزائرين. ينطبق الأمر ذاته على الاجتماعات

المنتظمة التي يعقدها مسؤولو الشرطة العرب، والتي يتبادلون في خلالها المعلومات حول أحدث الابتكارات في أعمال الشرطة.

يجدر بنا أن نلاحظ هنا كيف أن المشاورات الصعبة الجارية داخل الجامعة العربية كانت تتجاوزها اجتماعات القمة التي كان يعقدها رؤساء الدول، والتي أطلقها الرئيس عبد الناصر في العام ١٩٦٨ [أو١٩٦٤؟]، وما زالت تُعقد بصورة غير منتظمة منذ ذلك الحين. تسمح اجتماعات القمة للرؤساء الاستبداديين بالمحافظة على تواصل منتظم فيما بينهم، ومعرفة بعضهم بعضاً، وتطبيق صيغة شخصية من الدبلوماسية عالية المستوى، وهي لا ترتبط كثيراً بمبادرات وزارات خارجيتهم أو الوزارات الأخرى، كما أن المكالمات الهاتفية والزيارات المفاجئة تشكّل جزءاً أساسياً من تلك الدبلوماسية.

تكتسب الآليات التي طُوّرت بغية تحسين تطبيق النظام الأمني على المستوى الإقليمي أهمية بدورها. تشتمل إحدى هذه الآليات على مؤسسات مثل جامعة (الأمير نايف) العربية للعلوم الأمنية (تأسست في الأصل لتكون كلية عالية في العام ١٩٨٣)، وهي تعقد حلقاتٍ دراسية واجتماعات كثيرة حول موضوعات حيوية، مثل «مهارات الأفراد العاملين في مجال الأمن وتأثيرها في مكافحة الإرهاب». أما الآلية الأخرى فهي تجميع الوزراء العرب المختصين، من أجل إنشاء منتديات جديدة لمواجهة ظهور تهديدات جديدة. يُعتبر اجتماع القاهرة لوزراء الإعلام الذي عُقد في العام ٢٠١٠ مثالاً جيداً في هذا المجال، وهو الاجتماع الذي نوقش فيه اقتراح مصري - سعودي مشترك يهدف إلى إنشاء مكتبٍ إقليمي للإشراف على المحطات الفضائية العربية كجزءٍ من المسعى الهادف إلى التحقق من عدم تشكيل هذه المحطات واجهة للمنظمات الإرهابية(١).

وفّر ظهور رؤساء لمدى الحياة من الذين حكموا مدداً طويلة مصدراً إضافياً من

(١) "Disturbing moves to create a super-police for Arab satellite TV stations," Reporters without Borders, 23 January 2010, http://en.rsf.org/middle-east-north-africa-disturbing-moves-to-create-super-23-01-2010, 36189.

التقليد على أعلى المستويات. أما إذا وضعنا جانباً مسألة تلك الاستعارات المحددة التي دخلت في تكوين كل دولة عربية أمنية، فإننا نلاحظ، في الماضي وفي الحاضر في بعض الأحيان، وجود مجموعة منفصلة من التأثيرات التي تشجع وجود هذا النوع المعيّن من الرئاسات، والتي تساعد على صوغ طريقة ممارستها. يمكننا التفكير في إحدى هذه الطرائق المفيدة والمتمثلة في مفهوم نادي النخبة للقادة العرب، سواء الرؤساء منهم أو الملوك، الذين يجتمعون بصورة منتظمة وعلى مدى فترة كبيرة بحيث يتآلفون وفقاً للطريقة التي يتبعها كل واحد منهم، بصورة كافية. إن أصدق دليلٍ على هذه النقطة هو ملامح الود الواضحة التي ظهرت في الصور التي التُقطت في قمة العام ٢٠١٠، التي استضافها معمر القذافي في سرت.

يمكننا النظر إلى هذا النادي الخاص على أنه ساعد على تعزيز إحساس الرؤساء بشرعيتهم. وربما على تكوين إحساس خاص بالرفقة. يعرف هؤلاء الرؤساء وحدهم معنى الإمساك بدفة دولةٍ عربية أمنية لسنواتٍ عديدة، وهم وحدهم يعرفون الضغوط التي تترافق مع ممارستهم سلطاتهم، وهم وحدهم يتمكنون بالفعل من تخيّل الخوف المريع الذي لا بد وأن الرئيس بن علي شعر به عندما فوجئ بمعارضة شعبية خرجت على نطاق سيطرته. كان الطريق إلى المطار هو مخرجه اليائس الوحيد.

يمكننا ملاحظة بعض الشعور بالتعاطف، بشكلٍ واضح، في التعليقات التي أطلقها معمر القذافي، الرئيس الليبي، بعد سقوط جاره الرئيس التونسي. قال القذافي بأنه «تألم» لخلع بن علي، وتساءل «ولماذا فعلوا ذلك؟ ... كي يمكّنوا شخصاً آخر أن يصبح رئيساً بدلاً منه؟ إنني لا أعرف هؤلاء الأشخاص الجدد، لكننا جميعاً نعرف بن علي، والتغيير الذي تحقّق في تونس. لماذا يفعلون كل ذلك؟»[١]

الحالات الخاصة لفلسطين والمملكة العربية السعودية

أريد الآن استعراض حالتين تعتبران نموذجاً لتأثير النظام العربي، لكنهما تضعان

(١) "Libya's Gaddafi pained by Tunisian revolt, blames WiliLeaks," Monsters and Critics, Africa News, 16 January 2011, http://www.monstersand critics.com/news/africa/news/article_1612073.php/Libya-s-Gaddaffi-pained-by-Tunisian-revolt-blames-WikiLeaks.

كذلك مشاكل خاصة على مشرحة التحليل، وهما حالة الفلسطينيين بقيادة ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية لكونهما المستفيدين من أنواع معينة للدعم والإلهام العربيين. وكذلك حالة السعوديين الذين تمكنوا بعد نهاية حكم عبد الناصر في مصر في العام ١٩٧٠، من لعب دورٍ في منتهى الأهمية في دعم بقاء الوضع الإقليمي على ما هو عليه، وهو الوضع الذي اشتمل في النهاية على وجود عدد كبير من الرؤساء الملوك [لمدى الحياة].

أريد البدء بالفلسطينيين، وهم بالرغم من افتقادهم دولة خاصة بهم، إلا أنهم تبنوا صيغة جمهورية من الحكم في مناطق فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، أي حيث سُمح لهم بممارسة نوعٍ محدودٍ من السيادة نتيجة الاتفاقية السياسية مع الإسرائيليين، التي توصلوا إليها في العام ١٩٩٤. اشترط ذلك الوضع رئيساً منتخباً ومسؤولاً، أقله مبدئياً، أمام القواعد الملحوظة في الدستور الموقت الذي من المفترض أن يوجه الحياة السياسية إلى حين الوصول إلى تسويةٍ نهائية. نلاحظ، بالرغم من ذلك، أن الممارسة الفعلية للسلطة السياسية بقيت شبيهة جداً بالأنظمة التي وضعها ياسر عرفات ورفاقه المقربون في المنفى، كما أن هذه السلطة كانت تُمارس من ضمن خطوط شديدة المركزية لاحظوها في بلدانٍ عربية رئيسة مثل مصر، وسورية، والعراق. أما نتيجة ذلك فهي وجود قدرٍ قليل من الشك في ياسر عرفات فيما لو عاش مدة أطول، فهو كان سيحاول تعديل الدستور كي يتمكن من البقاء رئيساً لمدة أطول من ولايته المحددة له.

أما لو قُسّمت فلسطين التي كانت خاضعة للانتداب ما بين دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨ بحسب إرادة الأمم المتحدة في ذلك الوقت، لكان تغيّر كثيراً تاريخ الحكم الذاتي الفلسطيني حتى مع تعرّض القيادة الفلسطينية، مثلها مثل جيرانها من العرب، لضغوط قوية لإنشاء إدارة مركزية قوية بقيادة رئيس عسكري. لكن ما حدث، وعلى أي حال، هو أن اليهود وحدهم حصلوا على دولة (إسرائيل)، هذا في وقتٍ عمل خليط قوي من اللاعبين السياسيين والعسكريين - البريطانيين، والصهاينة، وحاكم شرق الأردن - على منع قيام دولةٍ فلسطينية، اعتبروا

أنها ستكون قوة عاملة على إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة. تحولت المنطقة التي كانت مخصصة للفلسطينيين بحسب قرار الأمم المتحدة إلى أيدي الأردنيين (الضفة الغربية) والمصريين (قطاع غزّة).

بقي السياسيون الفلسطينيون على مدى السنوات العشرين التالية تحت سيطرة الدول العربية الأخرى، التي بالرغم من سماحها بتأسيس هيئة رمزية، أي منظمة التحرير الفلسطينية [فتح] في العام ١٩٦٥، إلا أنها حرصت على عدم قيام هذه المنظمة بأي خطوة قد تهدد أمن تلك الدول. تغيّرت الأمور بشكلٍ كبير، بعد الهزيمة الساحقة التي لقيتها الجيوش العربية على يد إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧. ظهرت من رماد الهزيمة مجموعة جديدة من القيادات الفدائية المقاتلة التي جسّدها ياسر عرفات، والتي كرست نفسها لممارسة الكفاح المسلح، الذي ظهر جلياً بالشعار الذي لقي رواجاً كبيراً في ذلك الوقت، وكان عبارة عن ذراعٍ ترفع بندقية هجومية من نوع AK-٤٧. تمكنت منظمة فتح التابعة لياسر عرفات، في غضون سنة واحدة، من السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية (بما في ذلك جميع مواردها الدبلوماسية والمادية) وبدأت بعدها عملية طويلة سعت من خلالها إلى الحصول على اعترافٍ دولي كافٍ لدعم تأسيس دولة فلسطينية على ما تبقى من فلسطين القديمة، التي يُمكن الحصول عليها بمزيجٍ من الوسائل العسكرية والسياسية. برهن يزيد صايغ بأن منطق الأوضاع قاد إلى بنيةٍ تشبه بنية الدولة في المنفى، التي أنشأها ياسر عرفات، وعدد قليل من زملائه، وهي بنية تشبه كثيراً صورة الأنظمة الاستبدادية التي ظهرت في مصر، وسورية، والعراق[١].

يورد التحليل الذي قدّمه صايغ عدداً من العوامل التي تجمعت لتشكيل نوع المنظمة التي تمكن عرفات من إنشائها، بما في ذلك الحاجة إلى نظام إداري مركزي يهدف إلى حشد القوى البشرية والموارد المنتشرة في مجتمعات اللاجئين المبعثرة،

(١) Yezid Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement 1949-1993* (Oxford: Oxford University Press, 1997), 20-23, 670-674, 679-682.

وكذلك الحفاظ على ما يكفي من السرية لتجنب الاغتيال وللحفاظ على عملية الكفاح المسلح، الذي تواجهه إسرائيل بقوة، وتواجهه كذلك، بصورة سرية، مجموعة من الدول العربية التي اعتمدت عليها منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكلت حديثاً للحصول على الدعم الرسمي. كان الدور الذي لعبه عرفات، ومنظمة فتح التابعة له ذا أهمية كبيرة، وهي المنظمة التي ضمّت بمعظمها الشبان من أسفل الطبقة الوسطى الذين استفادوا من فرص تعليم موسعة وفّرتها لهم الأنظمة الشعبية العربية في مصر، وسورية، والعراق. نجد بعد ذلك شخصية ياسر عرفات ذاته، وهي الشخصية الفريدة المستبدة والمسيطرة من جهة، والتي تحافظ على قدرٍ من السرية والتشكك، وعدم الوثوق بالآخرين من جهة أخرى. عمل الرجل دائماً على تطوير المهارات اللازمة لكسب منافسيه أو تحطيمهم، وعلى تكوين كيانات إدارية منافسة وموازية، كما حرص بشكلٍ عام على التربع فوق عالم سياسات اللاجئين المتململين.

يعتبر صايغ كذلك أن تطوير السيطرة الشخصية لدى عرفات قد لقي مساعدة من عدد من العوامل الخارجية العارضة. كان من بين تلك العوامل الانتقال الاضطراري لمركز قيادته من عمان إلى بيروت، ومن بعدها إلى تونس، وعمد في أثنائها إلى إزاحة منافسيه، وكذلك إلى كسب الاعتراف الدولي المتزايد بمنظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادته، بصفتها المفاوض المؤهل الوحيد [عن الشعب الفلسطيني].

أخيراً، نقول إن السياق الإقليمي الجديد ـ الذي أنتجته الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي انطلقت في العام ١٩٨٧، وتبعها انهيار الاتحاد السوفياتي بعد ذلك، ثم حرب الخليج بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩١ ـ أدى إلى قيام مسعى دولي جدّي يهدف إلى تسوية القضية الفلسطينية. لقيت هذه المحاولة تشجيعاً إضافياً على يد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، عندما تحوّل إلى دعم فوائد الفصل الواضح ما بين السكان الإسرائيليين والفلسطينيين داخل أراضي فلسطين ما قبل العام ١٩٤٨، وذلك على أن يكون القسم الفلسطيني تحت إدارة وسيطرة السلطة الفلسطينية التي يسيطر عليها عرفات، والتي تشرف على حفظ الأمن الداخلي فيها.

سمحت الأوضاع المستجدة لعرفات بإعادة بُنى دولته في المنفى وأسلوبه في القيادة إلى فلسطين، في العام ١٩٩٤، ثم عمد بعد ذلك إلى إدماج قياداته في القيادات الفلسطينية الموجودة في الضفة الغربية وغزّة. لم يكن من المفاجئ تطبيق هذه الخطوة بسرعةٍ عظيمة، من دون بذل أي محاولة حقيقية لتغيير الممارسات القديمة على ضوء الظروف المستجدة الحاسمة على الأرض. كانت نتيجة ذلك هي إدماج السياسيين والأعيان المقيمين بسرعة في هذا النظام الجديد، الأمر الذي أنشأ نخبة واحدة تستند إلى استخدام الرعاية المستمدة من التمويل الدولي الجديد الذي أصبح في متناول أيديها. لكن بالرغم من إجراء الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٩٦، التي فاز فيها عرفات بسهولة ـ وكذلك انتخابات المجلس التشريعي الجديد، لكن لا هذه التعددية الأولية، ولا مطالب الشفافية التي رافقتها، قد حققت تقدماً. لم يتأخر المنتقدون الذين دُهشوا برسوخ الممارسات التي ترافقت مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي تتضمن «الرعاية، وشراء الولاءات والفساد الإداري والمالي»، وهي الممارسات التي أشار إليها في العام ١٩٩٧، المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتخبه الفلسطينيون بأنفسهم، على أنها مسؤولة عن فقدان ما يزيد على ٢٠ بالمئة من ميزانية السلطة الفلسطينية[1].

يمكننا تحميل مسؤولية هذا الوضع المؤسف لمجموعتين متداخلتين من القوى المؤثرة. كانت إحداها البُنى الاستبدادية التي نشأت تحت سلطة عرفات عندما كان في المنفى. أما الأخرى فهي عدم التوازن الهائل للقوى ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الأمر الذي جعل كل شيء خاضعاً للمصالح الإسرائيلية القوية ـ التي تكون عادة مدعومة من الولايات المتحدة وأحياناً من الاتحاد الأوروبي ـ التي تعتبر أن الأمن والاحتواء هما الأكثر أهمية بكثير. بقي عرفات لهذه الأسباب كلها قوة سياسية واقتصادية كبيرة بالنسبة إلى الفلسطينيين، حتى بعد الانتقاضة الثانية التي

(١) Moshem Mohammed Saleh, "The Palestinian Authority and the problem of reform under the oc cupation," http://www. alzaytouna.net/arabic/?c=1522&a=132122.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

اندلعت في شهر أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٠، الأمر الذي أدى إلى إعادة احتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة، وكذلك إلى احتجازه فعلياً في مجمّع رام الله حتى وفاته في العام ٢٠٠٤.

تسلّم محمود عباس الذي كان نائب عرفات مهام الرئيس الموقت، وهي عملية اكتسبت شرعيتها بواسطة الانتخابات التي جرت السنة التالية، والتي حصل فيها على نحو ثلثي الأصوات مع نسبة إقبالٍ على التصويت بلغت نحو ١٠٠ بالمئة. كانت سلطة الرئيس الجديد الحقيقية في تسيير شؤون الفلسطينيين محدودة جداً بسبب السيطرة الإسرائيلية على حدود دولته المصغرة واقتصادها، ولذلك اضطر إلى تقديم عدد كبير من التنازلات يومياً للحفاظ على منصبه. انتهى عباس في العام ٢٠٠٧ إلى حكم الضفة الغربية وحدها، بعد الانشقاق الذي قامت به حركة حماس التي سيطرت على قطاع غزّة. نلاحظ، للمفارقة، أن هذا التقليص للمساحة التي يسيطر عليها أدت إلى زيادة قوته الشخصية بعد أن زال من طريقه مصدر قوي كان ينتقد أسلوبه الاستبدادي [الفردي] في الحكم. سمح له الوضع الجديد كذلك بأن يحكم بواسطة المراسيم مدة تزيد على السنة بطريقة تخالف الدستور الفلسطيني بكل وضوح، كما استخدم بعد ذلك سيطرته المستمرّة على حركة فتح التي أسّسها عرفات لممارسة إشرافٍ عن قرب على رئيس وزرائه الجديد، سلام فياض، الذي عُيّن بعد انتخابات العام ٢٠٠٩. كان كل رجل يحتاج إلى الآخر للبقاء، لأن فياض ساند عباس في سياسته غير المقبولة جماهيرياً في مصالحته الإسرائيليين، كما أن عباس عوّض فياض من افتقاده القاعدة السياسية الشعبية.

يمكننا القول لكل هذه الأسباب التي عرضناها أعلاه بأن مهمة بناء الدولة داخل فلسطين وخارجها توفّر لنا مثالاً واضحاً على الاستثناء الذي يبرهن القاعدة عند العرب. كان من الواضح أن الرئيسين الفلسطينيين المتعاقبَين كانا على استعداد، لو استطاعا، لإنشاء دولة أمنية قوية تشبه تلك الموجودة عند جيرانهم العرب، وذلك كي يحكماها مدى حياتهما. لكن الواقع أجبرهما على التحرك في حيّزٍ ضيّق من الاستقلالية، واضطر كلاهما إلى الانحناء أمام الضغوط الفلسطينية الداخلية، وكذلك

الدولية، من اجل اتّباع التعددية السياسية. تمكن الرئيسان وسط هذه الظروف الصعبة من إظهار مهارة هامة في كسب مجالٍ صغير، وإن كان هدفاً للطعن، لنفسيهما، وتبادلا السيطرة على مجالات كثيرة عادية من الحكم بواسطة الدعم الذي تلقياه من الإسرائيليين والمجتمع الدولي لقاء جهودهما في كبح جماح التشدد الفلسطيني، عن طريق استخدام صيغتهما الفريدة من العصا (قوى شرطة مسلحة) والجزرة (توزيع المساعدات الدولية). كان ذلك كافياً لإبقائهما في السلطة. لكن ذلك بالتأكيد لم يكن كافياً للسماح لهما بمحاولة تأسيس سلالة حاكمة لكلٍ منهما، أو حتى فرض الشخص الذي يخلفهما وإن كان لا يتمتع بالشعبية بين أفراد الشعب، أو حركة فتح التي أسسها عرفات وما زال عباس يسيطر عليها.

اضطر النظام السعودي، سواء أعجبه ذلك أو لا إلى دعم المحاولات الفلسطينية المتالية لإنشاء حكومة في المنفى، وإنشاء نظام جديد من الإدارة في غزّة والضفة الغربية بعد العام ١٩٩٤. افتقد هذا الكيان الجديد القوة العسكرية، ولذلك اضطر إلى استخدام كل الموارد الأخرى ـ المالية والدينية ـ من أجل محاولة تكوين شرعية عربية لنفسه، وبحيث تكون قوية بما يكفي لحمايته من أطماع جيرانه، ومن التيارات الثورية التي عصفت ببعض الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط. لكن تحالف هذا الكيان بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة لأسبابٍ استراتيجية وأسبابٍ أخرى قد جعل من هذه القضية أكثر إلحاحاً بكثير. كان إعطاء المساعدات والتشجيع جزءاً من هذه العملية على الدوام، بينما كان دعم نظام عربي سياسي غير ثوري جزءاً آخر.

تغيّرت بطبيعة الحال طريقة ممارسة هذه السياسة مع الزمن. كان النظام السعودي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي يتصرف بطريقة دفاعية، لكنه أثبت بعد العام ١٩٧٠ أنه أكثر مرونة بحيث حاول إنشاء وضع جديد مؤلفٍ من أنظمة معتدلة موالية للغرب والمحافظة عليها، وفي الوقت ذاته أعطاء ما هو عملياً بمنزلة رشى مالية إلى الذين قد يهدّدون نظاماً كهذا، مثل السوريين. كان الرؤساء الملوك جزءاً أساسياً من هذه العملية، وهم الذين كانوا معروفين جيداً من قبل القيادة السعودية عبر الاجتماعات المنتظمة على مدى عدة عقودٍ، وهم الذين كانوا يتطلعون دائماً

إلى الرياض ليس من أجل الحصول على المعونات المالية والاستثمارات الرابحة فحسب، بل من أجل فتح سوق العمل السعودية أمام رعاياهم. حدث تغيّرٌ آخر بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر على نيويورك وأماكن أخرى، عندما تعزّز التعاون ما بين الحكام العرب بسبب سعيهم إلى ترويج صيغةٍ معتدلةٍ من الإسلام ضد التطرف المتشدد الذي تُظهره القاعدة وحلفاؤها. يمكننا أن نفهم، لهذا السبب، الإحساس الحقيقي من الكآبة عند خلع بعض الأصدقاء القدامى، مثل بن علي ومبارك، نتيجة التمرد الشعبي الذي حدث في مطلع العام ٢٠١١، وهو الشعور الذي تبعه عرض بتوفير ملاذٍ آمن لبن علي، والضغوط التي مورست على الجيش المصري لعدم إخضاع مبارك لمحاكمة علنية في صيف العام ذاته.

ظهر في اليوم التالي لهروب الرئيس بن علي المفاجئ من بلاده في يوم ١٤ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، ملصقان رفعتهما الحشود المتحمسة التي تظاهرت في الشوارع، وكان أحدها في تونس، أما الآخر فظهر في الأردن. قدّم الملصق الأول الشكر للجزيرة، وهي المحطة التلفزيونية العربية التي تبث من قطر في الخليج العربي، وهي التي كانت المحطة الأولى التي تورد تقارير عن الاحتجاجات التي عمّت البلاد، وهي التي ساعدت بذلك على إعطاء تلك الحشود شعوراً بالتضامن والتناسق. ظهرت تحت الملصق الثاني صورة لرغيف عربي مستدير وتحتها جملة بسيطة، «أين أنت يا عزيزي». أما المعنى الحرفي للكلمة فهو يا صديقي، لكن قد يكون المعنى المقصود هو «أين أنت عندما أحتاج إليك؟» كانت تلك إشارة إلى الشاب التونسي محمد بو عزيزي، الذي أقدم على إحراق نفسه احتجاجاً على عجزه عن إيجاد عملٍ له، وعلى المعاملة القاسية التي لقيها من رجال الشرطة، وهو الحدث الذي أطلق شرارة أربعة أسابيع من التظاهرات المتصاعدة التي تسببت بانهيار نظام بن علي.

يحمل هذا الملصق معاني يُمكن تعميمها على الشخصية العربية ككل. تتضمن

تلك الكلمات إشارة إلى كلمات «اللطم»، أو كلمات الرثاء التي تُقال في المآتم، وعلى سبيل المثال تلك الموجهة إلى القائد [الإمام] الشهيد الحسين، الذي كان مقتله في أواخر القرن السابع أحد الأحداث التي عزّزت ظهور «الشيعية» بوصفها مجموعة مختلفة من الطقوس الدينية. نفهم من هنا صرخة «أين أنت يا حسين»، أو في هذا السياق ذاته، «أين أنت يا عمر»، وهو أول [ثاني] خليفة بعد النبي محمد؛ أو حتى صرخة، «أين أنت يا رسول الله؟» تقدم لنا هذه الإشارات شهادة دامغة على الروابط التي تربط العالم العربي معاً، وهي الروابط التي سمحت لشعوبه، وفق هذا الفهم المشترك للحكم لمدى الحياة في هذه الفترة المصيرية من التاريخ العربي، أي أن تعتبر هذه الشعوب ذاتها واحدةً مع شخصٍ واحدٍ في بلادٍ ربما لم تزرها قط، وهو الفرد الذي أصبحت حياته «مقياساً للملايين»[١].

أثّر وجود روابط كهذه في ظاهرة الرؤساء لمدى الحياة [الرؤساء الملوك] من خلال الطرائق المهمة. اتّبع هؤلاء الحكام السياسات ذاتها تقريباً «لمواجهة المعارضة السياسية واحتوائها، وتجنب مطالب الإصلاح السياسي والاستجابة لتحرير الاقتصاد والتغيّر التقني»[٢]. أما عندما يفشل أي واحد منهم في مهمةٍ معينة من هذه المهام - سواء أكانت على صعيد الإدارة السياسية، أي مثل ما حدث مع بن علي، أم في مهمات أكبر، مثل الحفاظ على وحدة البلاد، أي مثل ما حدث مع البشير في السودان - فإن الصدمة التي شعر الرؤساء بها جميعاً كانت واضحة. كما أن الدروس التي يجب عليهم تعلّمها كانت ملحة. يعود ذلك إلى أنهم هيأوا أنفسهم للحكم مدى الحياة، ولا بد أن يشعر كل واحد منهم بخوفٍ حقيقي يوحي باحتمال أن يسقطوا واحداً بعد الآخر، أو أن يصبحوا على هامش الحياة السياسية. يبدو كذلك أن تأثير التظاهرات يسري في اتجاهين.

(١) معلومات من آرون شاكو.

(٢) Steven Heydemann, "Authoritarian learning and current trends in Arab governance," in Shibley Telhami, ed., *Oil, Globalization, and Political Reform in the Middle East*, The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World: Doha Discussion Papers (Washington, DC: Saban Center, Brookings Institution Press, 2009), 27-36.

لكن هل هذا هو ما يجعل العالم العربي «خارج» التاريخ كما يجادل بعض المراقبين؟ يعني ذلك أن العالم العربي يتمتّع بخاصيةٍ منقطعة تماماً عن القوى الكبرى المتمثلة برأسمالية السوق والتعددية السياسية اللتين يعتبرهما الكتّاب منذ ماكس ويبر ومن بعده أساسين للحداثة؟ يبدو للوهلة الأولى أنه من الممكن أن يفكر المرء هكذا، وأنه من الممكن الافتراض أن العالم العربي يمثّل منطقة راكدة فريدة في نوعها، وأن قوى التاريخ العالمية الرئيسة في القرن العشرين، والقرن الواحد والعشرين بعد ذلك، لا تؤثر فيها. لكن حتى قبل سقوط بن علي - وهو حدث كان إلى حدّ كبير نتيجة مجموعة جديدة من مصادر الاستياء المرتبطة بأسعار المواد الغذائية العالمية والبطالة التي تفشت في أوساط الطبقة الوسطى، وكذلك مجموعة جديدة من التقنيات السياسية التي انتهت بإضراب عام منظم شعبياً ـ كان من الواضح أن الرؤساء لمدى الحياة يتشاركون في كثيرٍ من السماتْ مع الرؤساء الآخرين خارج العالم العربي. وكان من الواضح أيضاً أن الرؤساء العرب عرضة للتأثيرات العالمية ذاتها، مثل الإسلام السياسي، والضغط بشأن حقوق الإنسان، والكشف عن وثائق ويكيليكس، والحرب على الإرهاب بتوجيهٍ أميركي. لكن بسبب وجود هذا العدد من الرؤساء لمدى الحياة في منطقة واحدة، وعلى مدى الأربعين عاماً الماضية، وهو أمر غير اعتيادي وفق المعايير العالمية، لذلك يجب علينا تفسيره ليس بحسب علاقته بالمزية الاستثنائية للشعوب العربية فحسب، بل بحسب العوامل المادية التي تمارس سلطة أقوى من المعتاد في العالم العربي، وعلى الخصوص فيما يتعلق بمتانة الروابط المتعددة التي يتميز بها، بما في ذلك فلسطين وأموال النفط.

الفصل العاشر

السقوط المفاجئ

كان في العالم العربي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠١٠ تسعة رؤساء، وكان سبعة منهم ينوون البقاء في مناصبهم مدى الحياة، بينما تعدى ستة منهم سنّ الستين، أي إنهم كانوا يشكلون مملكة من المسنّين. لم يكن أحد يتوقع، أو يمتلك أي وسيلة لتوقع الأحداث التي كانت تنتظر تحقّقها. لم يتوقع كتّاب المقالات في الصحف المصرية، الذين كتبوا عما يتوقعون حدوثه في العام ٢٠١١، حدوث أي شيء هام في الأفق السياسي المصري غير استمرار التكهنات المتعلقة بوراثة جمال مبارك منصب والده ولا شيء آخر. أما في أمكنة أخرى فقد راجت التساؤلات عن المعارضة التي يلقاها الرئيس علي عبد الله صالح لخططه المتعلقة بابنه الأكبر. واصل الأكاديميون في هذه الأثناء الكتابة عما أطلقت عليه إيفا بيلين في العام ٢٠٠٥ «متانة الجهاز القمعي». أما عندما عالجوا مسألة الظروف التي قد تسقط الأنظمة بنتيجتها فقد فعلوا ذلك من زاوية نقاط الضعف المحتملة في القمة، ولربما بسبب حدوث أزمة مالية يُمكن أن تؤدي إلى «تفريغ» الجهاز القمعي[1].

فجأة، ومن دون مقدمات، حدث ما كان يُمكن أن يكون حادثة ضئيلة الأهمية - إحراق محمد بو عزيزي نفسه في جنوب غربي تونس - فانطلقت شرارة تسببت بانفجار المشاعر الشعبية في أنحاء العالم العربي كافة، وهو الأمر الذي تسبّب بالسقوط الفوري لنظامين رئاسيين (في تونس ومصر)، كما هدّدت هذه الشرارة ثلاثة

---

(١) Eva Bellin, "Coercive institutions and coercive leaders," in Marsha Pripstein Posusney and Michele Penner Angrist, eds., *Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005), 21-41.

أنظمة أخرى (في ليبيا، وسورية، واليمن)، أجبر قادتها على مواجهة المتمردين بسلسلة من المواجهات المتصاعدة في العنف. لكن، بالرغم من أنه يُمكن للمرء أن يتفهم [بعد مرور أكثر من عامين] بعض المسبّبات المادية التي وقفت وراء هذه الأحداث، إلا أن طبيعة هذه الأحداث الوجودية existential هي الأجدر بأن تلقى اهتماماً أكبر، وكذلك رغبة عدد كبير من الناس في أمكنة متعددة في تحرير أنفسهم من مجموعة من الأنظمة القمعية، والاعتباطية، والفاسدة، والمسيطرة، وغير القابلة للفهم، وجميعها بدت وكأنها سوف تستمر مدى حياة الرؤساء وحتى ما بعدها. أريد الآن أن أسوق مثالاً هاماً، وهو أن شاباً مصرياً في الثلاثين من عمره لا يعرف سوى حاكم واحد، أي حسني مبارك، كما يمكنه أن يتوقع عدم معرفته أي حاكم آخر غير ابنه جمال.

أقول بالمناسبة بأن أفضل طريقة لتفسير هذه الأحداث المفاجئة هي تلك التي قدّمها تيمور كوران في مقالته الهامة «شرارات وحرائق البريّة: نظرية حول الثورات السياسية غير المتوقعة»، وهي المقالة التي استند فيها إلى دراسة عن الثورات الفرنسية، والروسية، والإيرانية. نظّر المؤلف في هذه المقالة بأنه في الأنظمة القمعية يعمد الناس إلى إخفاء آرائهم الحقيقية، لكنهم يدفعون في مقابل ذلك ثمناً نفسياً هائلاً. يتشجع بعد ذلك عدد متزايد من الناس للتعبير علناً عن استيائهم السياسي، وذلك استجابةً لاندفاعة صغيرة من المعارضة العلنية، وتستمر هذه العملية إلى أن يحدث تغيّر جماعي في «الشعور العام»[1]. يزوّدنا آرني كلاو تفاصيل إضافية عندما يلاحظ بأن ظهور [موقعَي] فايس بوك وتويتر سمح للتونسيين والمصريين بالتعبير عن سخطهم فيما بينهم، وبكلفةٍ ضئيلةٍ جداً - أي من دون الاضطرار إلى المخاطرة بحضور الاجتماعات العامة - وهكذا تمكنوا من تقدير أعدادهم الكبيرة حتى قبل بداية أولى التظاهرات[2].

(١) Timur Kuran, "Sparks and prairie fires: A theory of unanticipated political revolution," *Public Choice*, 61 (1989), 41-74.

(٢) Arne Klau, "Socio-economic ripple effects," *Al-Ahram Weekly*, 17-23 March 2011, 17.

كوّنت نقاط الضعف المعروفة للأنظمة الرئاسية العربية، والطريقة التي استطاعت بها نقاط الضعف مجتمعة من تكوين حالة ثورية، تمكنت من اجتذاب مئات آلاف الناس إلى الشوارع، في محاولة لإتمام مهمة التحرير التي بدأها أولاً مؤسسو الكيانات ذاتها التي يحاولون قلبها الآن.

نقاط الضعف والتناقض في الأنظمة الرئاسية العربية

يمكننا القول إذا أردنا التعميم بأن الأنظمة الرئاسية العربية ـ وما تبقى من هذه الأنظمة ـ اشتملت على خمس نقاط ضعفٍ أساسية:

١. استندت غالبية هذه الأنظمة في شرعيتها على مظاهر من الشرعية الدستورية مدعومةً بانتخابات خاضعةٍ للتلاعب. كوّن هذان العنصران مشاكل في الإدارة السياسية. لكن سبب ذلك بقي نوعاً من اللغز، فمن جهة يمكننا البرهنة على أن التلاعب الشديد بالانتخابات التي تجري على صعيد البلاد، أي مثل تلك التي جرت في مصر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٠، هي التي ساهمت كثيراً في نزع الشرعية عن نظام مبارك. أما من الجهة الأخرى فإننا نجد بأن غياب ممارساتٍ كهذه لا يبدو بأنه قد جعل من مسألة بقاء النظام أكثر صعوبة أو سهولة، وذلك بحسب ما يُظهره التاريخ السياسي لسورية الأسد أو ليبيا القذافي، وحتى لو ساعد ذلك على عزل البلدين عن العالم الغربي لمعظم حياتهما السياسية.

٢. اعتمدت الأنظمة الرئاسية العربية كذلك على نموٍ اقتصادي ثابت من أجل توفير الوظائف والسلع والخدمات لشعوبها، وهو أمرٌ زاد من صعوبته قطاع المنتفعين الضخم داخل كل اقتصاد، وهو القطاع الذي يضم احتكاريين أكثر من المؤمنين بالأسواق الحرة.

٣. فشلت كل الأنظمة المعنية إما في إدخال غالبية الشبان في بلدانها إلى نُظُمها وممارساتها العقائدية، وإما في منحهم فرص التوظيف والإسكان، وكذلك ما هو أهم من ذلك، أي توقُّع مستقبلٍ أفضل. لا يعجب المرء، والحالة هذه، من

اعتبار نسبة عالية منهم أن أملهم الوحيد يكمن في الهجرة، ولا يعجب كذلك أن يصبح محمد بو عزيزي رمزاً لليأس الذي عاناه معظم شبان تونس في حياتهم اليومية، وهم يقرب عددهم من ربع مليون عاطل من العمل، وبالإضافة إلى ذلك الشعور، كانت المشكلة الكبيرة في جمع ما يكفي من المال للعثور على مكانٍ يسكنون فيه بعد أن يتزوجوا[1].

٤. إن طبيعة هذه الأنظمة التي تعتمد على مركزية قوية، وافتقاد التنسيق الناتج من تلك الطبيعة بين الأجزاء المكوّنة للحكم، وفي بعض الحالات الحيوية، وداخل القوات المسلحة، كانت جميعها تعني أن قدرة كل نظام على الاستجابة للأزمات الداخلية محدودة، سواء بالنسبة إلى مواجهة الحالات الطارئة المفاجئة ـ على سبيل المثال، الزيادات الكبيرة التي تطرأ على أسعار المواد الغذائية ـ أو العصيان المدني المستمر. يمكننا القول كذلك بأن غياب التخطيط لأسوأ الحالات الطارئة أقله في حالة الجيش المصري، كان سبباً بعدم وثوق كبار الضباط بالضباط الأدنى منهم رتبة في مسألة إطاعتهم إذا ما أصدروا إليهم الأوامر بقمع التظاهرات بالقوة.

٥. سبق لي أن قلت بأن الانشغال بالاستقرار هو جزءٌ لا يتجزأ من الكيانات [السياسية] الاستبدادية التي تبغض الاختلاف، والانقسام، وأي شيء لا يكون في نطاق سيطرة الدولة. أما في حالة الجمهوريات العربية فإنه يسهل على المرء الاستنتاج بأن هدفها كان إثارة إعجاب جماهيرها وداعميها في الخارج ـ القوى العظمى، والأوروبيين، وعادة السعوديين ـ بموثوقيتها، وتوقعيّتها، وبكونها بديلاً هاماً من الشرعية التي يبدو بأن بعض الأنظمة شعرت بأنها تفتقدها. يفسّر ذلك سبب تعرّض تلك الأنظمة لأخطار الانقسام الداخلي ـ سواء منها العرقية، والجغرافية، أو الدينية ـ وهي الأخطار التي ذكرنا في فصولٍ سابقة بأن قوانينها التي تنظم تأليف الأحزاب السياسية فيها قد أعدّت خصوصاً لمنعها. يتبيّن لنا

(١) Jonathan Steele, "Half a revolution," *London Review of Books*, 17 March 2011, 36-37.

مع ذلك، وبالقدر ذاته، بأن هذا التركيز الهائل على الوحدة المستبدة [القمعية] أتى على حساب التعددية، والانفتاح، والثقة، والتواصل الصادق، هذا إذا لم نتحدث عن الصعوبات التي يضعها ذلك التركيز على التخيّل، والابتكار، والاختراعات.

قد يكون الأكثر أهمية من ذلك كله بأن جميع نقاط الضعف هذه أصبحت أكثر خطورة على الأنظمة بمرور الزمن، وذلك مع ازدياد سوء الفساد والقمع، هذا في الوقت الذي ظهرت دلائل كثيرة تشير إلى أن الأسَر الحاكمة تنوي الاحتفاظ بالحكم إلى الأبد. أما في بعض الأماكن، مثل مصر، فإن ذلك الوضع أنتج عدداً من الجماعات المعارِضة الصغيرة، مثل تلك التي احتجّت على توريث مبارك منصبه، وهي التي أعطت لنفسها اسماً موحياً كفاية. أما في سورية فقد تصاعد الاستياء الشديد بين عددٍ كبيرٍ من أفراد السكان السنّة من حكم الأقلية العلوية الصغيرة، وهم الذين اعتبروا هذه الأقلية في أفضل الأحوال مجرد زمرة استغلالية مغتصِبة، وفي أسوأ الأحوال جماعة من الهراطقة التي تدعي بأنها مسلمة. لكن يمكننا العثور على صيغة أكثر ميلاً إلى العروبة من المعارضة بين المدوّنين العرب، الذين يشيرون إلى وحشية يمارسها رجال الشرطة بصورةٍ اعتباطية، بحيث يُحتمل أن تنالهم في أي وقتٍ من الأوقات. يمكننا تعميم هذا الوضع في سياقٍ شامل من التخلف العربي [الرجعية العربية] الذي فرضته الأنظمة القمعية، الأمر الذي تردّده يومياً محطة الجزيرة.

الشرارة

كان ذلك هو كل ما تمكن المرء من معرفته في الشهور التي سبقت إحراق محمد بوعزيزي نفسه. لكن الأمور تتوضح أكثر فأكثر منذ تلك الحادثة، كما يتكشف الدور الذي لعبه الثوريون الشبان في تونس ومصر، وهم الذين استخدموا هذه الحادثة الوحيدة لإنشاء حركة احتجاجية سلمية، هي التي تمكنت في غضون أسابيع قليلة من إحضار عشرات آلاف الأشخاص إلى الشوارع، وليس شوارع العاصمة فحسب بل

إلى عددٍ كبير من المدن الأخرى. توضح لنا أمران في أثناء الاستماع إلى أحاديث الشباب في الأيام التي تلت حركات التمرد المختلفة. أولهما، الاستياء الممزوج بالشك تجاه خطابات الرؤساء وزملائهم: ملأى بالغرور، آمرة، ومنافقة، وغبية. ثانيهما، أن الشباب تحدثوا بلغة الاختيار والحرية، التي مارسوها يومياً على شبكة الإنترنت، الوسط الذي وفّر لهم مجال النقاش، وقول ما يفكرون فيه، وهم اختاروا هذا الوسط وفضّلوه على الوسائل التي اعتبروها من حقهم. أما عدائيتهم فكانت تماثل في شدّتها تلك التي تميز بها حاكم البلد المجاور لبلدهم، أي العقيد القذافي، الذي قدمت خطاباته المشوشة عالماً مقلوباً لا يحكمه، بل يضعه تحت حكم شعبه المحب.

أما بالنسبة إلى ما شكّل اللحظة الثورية ذاتها، فإننا نستنتج من إعادة تجميع المعطيات المختلفة التي أجراها محررو صحيفة الأهرام الأسبوعي بأنه تم التخطيط قبل نحو أسبوع لأول احتجاج ضخم في ميدان التحرير بحيث يصادف عيد الشرطة القومي، أي في ٢٥ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١١، العيد الذي تعود وزير الداخلية حبيب العادلي الذي شعر الشعب بكرهٍ تجاهه، تمجيد المهارات المهنية التي يتمتع بها أفراد أمن الدولة المكروهون بالدرجة ذاتها[١]. تجمّعت حشودٌ في غضون أيام قليلة، وكانت كافية لمواجهة عناصر مكافحة الشغب في البداية ولهزمهم لاحقاً، كما كانت كافية لإقناع قادة الجيش بإحالة مبارك على التقاعد، والعمل كضامنٍ لحركة منظمة تقود إلى نظام سياسي تعددي. أما في أنحاء أخرى من العالم العربي، فإن الذين زحفوا إلى الشوارع تصرفوا بصورة مزدوجة، أي بصفتهم خصوم النظام، ودعاة للحرية الشخصية التي تتضمن ممارسة الأخوة، ومد يد العون إلى الآخرين، الأمر الذي ذكّر أولئك الذين شاهدوهم بلحظاتٍ ثورية عظيمة أخرى في التاريخ الحديث بدءاً بالتجمعات أمام الباستيل في تموز/يوليو من العام ١٧٨٩.

يعرف الجميع أنه في مثل هذه المناسبات، وبينما تستسلم بعض الأنظمة

(١) Mohamed Abdel-Baky, "Cyber revolution," *Al-Ahram Weekly*, 10-16 February 2011, 2.

بسهولة، تختار أنظمة أخرى مثل تلك الموجودة في الجزائر، وليبيا، وسورية، واليمن، المواجهة. كانت النتيجة في الجزائر أن أنتج هذا الوضع ما اعتبرته مجموعة من المحلّلين «ثورةً بالتقسيط»، يقوم بموجبها الحاكم بتقديم تنازلاتٍ محددة بينما أظهرت الجماهير المتململة، التي لم تنسَ ما جرى في خلال الحرب الأهلية الشرسة التي جرت في التسعينيات من القرن الماضي، الرضا من خلال التظاهرات المنتظمة والاعتصامات للتعبير عن مشاكلها، بدلاً من دفع الأمور إلى حدّها الأقصى[1]. لكن في بلدان مثل ليبيا وسورية، واليمن إلى حدّ ما، فإن المقاومة التي أبداها رئيس البلاد وعائلته تسببت، بسرعة، بإشعال حروبٍ أهلية عنيفة بكل ما فيها من الوحشية والقتال المميت الذي ينتج منها. نلاحظ أنه في كل حالة من هذه الحالات عادت الانقسامات الداخلية إلى الظهور على الفور، سواء ما بين شمال اليمن وجنوبه، أو بين شرق ليبيا وغربها، أو ذلك الانقسام الأكثر خطورة من بينها كلها، أي بين حكام سورية العلويين ومواطنيهم من السنّة. ظهرت خطورة الوضع والتهديدات التي يحملها في أثناء مقابلة أجراها أحد مراسلي محطة الإذاعة القومية الأميركية العامة مع مواطنٍ لم تحدد هويته من مدينة درعا المحاصرة، أشار إلى جنود النخبة في اللواء الرابع بوصفهم «منافقين» من الذين ذُكروا في السورة ٦٣ من القرآن، وهم الذين تخلوا عن إيمانهم بالله.

فضّل الملوك العرب التمسّك بمواقفهم، وقدّموا تنازلاتٍ قليلة أمام المطالب الشعبية، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية، لكنهم لم يتحركوا قط في اتجاه نوعٍ من أنواع الملكية الدستورية التي طالب بها عدد كبير من منتقديهم. يُضاف إلى ذلك أنه بعد فترةٍ قصيرة من تحمّل حركات العصيان غير المسلح، جوبهت جميعها بالقمع، بل إن بعضها جوبه بأكبر قدرٍ من العنف، أي مثل ما حدث في البحرين حيث لم يُقتل المتظاهرون ويسجنوا فقط، بل كذلك بعض الأطباء الذين دفعتهم جرأتهم إلى مساعدة المتظاهرين.

(١) Azzadine Layachi, "Algeria's rebellion by installments," Middle East Research and Information Project, *MER Online*, 12 March 2011, http://www.merip.org/mero/meroo31211.

ترددت مع ذلك أصداء الحركات الثورية العربية بكل قوة، وهكذا لم تترك مجالاً للافتراض بأنها سوف تنتهي في غضون أشهرٍ وليس سنوات، لكن كان من المؤكد أنها سوف تترك تغييراتٍ واسعة حتى في الدول التي بقيت أنظمتها بعيدة من هذه الحركات، أو تلك الأكثر عرضة للتغيرات. يصعب علينا كذلك أن نتصوّر بعد الآن بقاء رؤساء لمدى الحياة، وكذلك رؤساء من صفوف العسكر، كما يصعب تصوّر قيام أي رئيس جمهورية بمحاولة تأسيس سلالة حاكمة، أو الاستمرار في هذا المسعى، ما عدا سورية التي ربما تبقى استثناءً محتملاً. لكن ما أن تبدأ عملية التغيير الثوري حتى يصعب الرجوع عنها.

الأحداث المتكشفة بعد الربيع العربي

يمكننا الآن، بعد أن نُزع الغطاء عن هذه الأنظمة، أن نلاحظ النهج الذي تتبعه بوضوحٍ أكبر، وكذلك ملاحظة شخصيات الرؤساء وسلوكهم السياسي، سواء الذين خُلعوا بسرعة، أو أولئك الذين تمكنوا من الاستمرار في مناصبهم. نلاحظ كذلك أنه أصبح في الإمكان الحكم على الأمور بطريقة أكثر اطلاعاً، مع توافر ما يكفي من المعطيات حول السجون السرية، وممارسات المرتزقة، واستخدام القوة لإخضاع الجماهير المتململة، أي إنه أصبح من الممكن توجيه الاتهامات الدقيقة بالفساد، والتعذيب، والقتل العشوائي، وحتى الجرائم الوحشية المنتشرة ضد الإنسانية، ضد مرتكبيها من أمثال معمر القذافي وابنه سيف الإسلام، كما ظهرت اقتراحات بوجوب محاكمتهما في محكمة العدل الدولية في لاهاي.

عززت الأخبار وعياً عاماً بالحماسة الثورية والشجاعة الهائلة الضرورية لكسر جدار الخوف الذي تعتمد عليه الدكتاتوريات العربية، والاستخدام الذي يفوق التصور لموقع فايسبوك ـ وهو الاسم الذي أُطلق أقله على فتاة مصرية واحدة من بين اللواتي وُلدن حديثاً ـ بغية إجراء الاتصالات السياسية. لكن هناك بعض الأخبار التي ينزعج المرء لدى قراءتها. وردت أخبار عن استخدام القذافي وسائل لمجابهة العنف، تضمنت زرع المجرمين والقناصة الذين نشرهم على سطوح المنازل،

بالإضافة إلى تهديده بإرسال رجاله من بيت إلى بيت في بنغازي من أجل مطاردة خصومه «مثل الفئران». انتشرت تقارير كذلك تحدثت عن وجود أساليب مماثلة تستخدمها وحدات الجيش السوري التي هي بإمرة شقيق بشار الأسد الأصغر، ماهر، وذلك في مدينة درعا الثائرة والواقعة في جنوب سورية، وبعد ذلك في بلدات ومدنٍ أخرى منتشرة على طول البلاد وعرضها.

تسربت كذلك تقارير حديثة كشفت عن تواطؤ غربي داعم للأنظمة الرئاسية العربية التي شاركت في الحرب التي شنّتها أميركا على الإرهاب، وشمل ذلك إرسال المجاهدين العرب الأسرى ليتعرضوا للتعذيب في السجون المصرية والليبية قبل استجوابهم بالقوة على يد عملاء أميركيين. لوحظ كذلك تزويد شركات تقنية المعلومات للأنظمة الاستبدادية العربية وسائل مراقبة الشبكات الاجتماعية المحلية ومنعها.

كانت هذه اللحظة [الفترة] مدهشة ونادرةً مع ذلك بالنسبة إلى المؤرّخ السياسي. تتبعتُ على مدى عدة سنوات حياة رؤساء الجمهوريات، وتحدثت عنهم، وأخيراً ألقيت محاضرات عنهم وتساءلت عن أدائهم العلني، لكني صُدمت في بعض الأحيان بتجاهلهم الوقح معايير الحكم الصالح، وتساءلت طوال هذا الوقت عم يدفعهم للتصرف على هذا النحو. شاهدت بمزيج من السرور وإحساس بالدهشة هؤلاء الرجال الذين كانوا أقوياء ذات مرة وهم واقعون تحت ضغطٍ شعبي هائل، ورأيت بعضهم يفرّون طلباً للنجاة بحياتهم، بينما أحسّ آخرون بأنهم لا يمتلكون ملاذاً يلجأون إليه، فقدّموا بعض التنازلات المتأخرة بينما كانوا يجهدون في إخماد الاحتجاجات السلمية بالقوة. حدث ذلك كله بسرعةٍ وحِدّةٍ لم تكونا كافيتين لجعل أي تحليلٍ صعباً، لكنهما جعلتا تقديم أي توقعٍ مستحيلٍ عملياً. يمكن للمراقب المتأني الذي يفكر في هذه السلسلة من الانفجارات الثورية أن يكتفي بملاحظة أن هذه الثورات سوف تستغرق سنواتٍ عديدة كي تكتمل، وهو ما حدث للثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩، أو الثورة الروسية في العام ١٩١٧.

لكن ما يمكننا عمله بحكمة هو الاستمرار في تسجيل حركات صعود وهبوط

هذا النظام المعيّن من الحكم الملكي - الجمهوري، وملاحظة أنه حتى مع انهياره في بعض الدول ومعاناته في دولٍ أخرى، ما زالت تتوافر على الدوام دروس ينبغي تعلّمها، وتقويمات وأحكام جديدة ينبغي إصدارها. تميّزت هذه الأحداث بإثارة كبيرة، كما أن ذلك المجهود الذي يُبذل في فهم هذه التطورات المتكشفة يومياً أصبح أكبر بكثير من الاهتمام الذي يعطيه الأكاديمي المتخصص، لأن هذه المسألة حازت اهتماماً شديداً ليس بالنسبة إلى سكان الشرق الأوسط فحسب، لكن كذلك بالنسبة إلى عددٍ كبير من الحكومات والرسميين في بقية أنحاء العالم. لكن مع سعيي إلى فهم آلام نهاية نظام القذافي، على سبيل المثال، كنت أفعل ذلك في الوقت الذي كان الرئيس الأميركي، وموظفو وزارة خارجيته، يصلون إلى الاستنتاج ذاته تقريباً: سيُطرد زعيم ذلك النظام من منصبه بسرعة، بسبب ازدياد مستوى الضغوط على شخصيته غير المستقرة، التي يسببها توجيه ضرباتٍ دقيقة إلى مواقع جيشه، بالإضافة إلى إجراءات أخرى، وكذلك إجباره على مواجهة حقيقة أنه لم يعد يسيطر تماماً على شعبه المحب والمطيع.

توضحت أكثر في هذه الأثناء سمات محددة من الأنظمة الرئاسية. كانت أولى هذه السمات هي الفرق الأساسي ما بين تكوينات العائلات الرئاسية ذاتها وأدوارها. بدا لنا مع تكشّف الأحداث أنه ليس من المصادفة البتة أن يحتل أفراد عائلة الرئيس في تلك الأنظمة أعلى المناصب في الجيش والقوى الأمنية، أي كما هي الحال في ليبيا وسورية، واليمن، وهم الذين اختاروا خوض حروب أهلية دامية بدلاً من السماح لجيوشهم بالضغط عليهم للهرب، أي مثل ما حدث مع بن علي، أو للاستسلام، كما حدث مع مبارك. أما السمة الثانية فهي وجود فروق أساسية بين الذين فضّلوا المقاومة، مثل ليبيا التي فتحت أبوابها أمام الصحفيين الأجانب، وأمام الذين يستخدمون وسائل الاتصال الجماعية، ومثل سورية التي أبقت على أبوابها مغلقة بشدة أمامهم.

تبيّن بعد ذلك أن الحركات الثورية التي اكتسحت العالم العربي كانت أشبه شيء بالمقامرة. إن إغراء الحاجة إلى الاستقرار وتجنّب الفوضى كانا محدودين، مع تغيّر

الوضع من «الفوضى أو نحن» [بالنسبة إلى العائلة الحاكمة] إلى «الفوضى ونحن»[١]. يُضاف إلى ذلك بأنه مع ازدياد أعداد الضحايا فإن استخدام القوة لا يجلب معه تحريض الجماهير على إبداء مقاومة أكبر فحسب ـ وخلق الوضع ذاته الذي أرادت تجنّبه ـ بل كذلك تشجيع التدخل الخارجي، أي كما حدث في ليبيا، وفي اليمن إلى حدّ ما. وهكذا فإن ذلك يعني أنه حتى في حالة النجاح العسكري، فإن ذلك يزيد من احتمالات العواقب الخطيرة، التي يترابط فيها الاستياء الشعبي مع الضيق الاقتصادي المتزايد مع وجود قدرٍ ضئيل من الأمل في حدوث إصلاحات فورية. إن أكثر ما يتوضح فيه هذا الوضع هو في سورية، أي حيث تفاقمت مشاكل الحرب الأهلية مع العجز المتزايد في الميزانية، والجفاف الخطير، ونضوب مصادر البلاد النفطية الضئيلة أصلاً. تفاقمت هذه الأوضاع أكثر بدايةً مع الإجراءات التي اتُخذت لتهدئة الجماهير المتململة، مثل إعطاء علاوة على الرواتب لجميع الموظفين الحكوميين، ثم ازدادت سوءاً بسبب تأثير القتال ذاته في المداخيل الحيوية الآتية من التجارة والسياحة[٢].

وانجلى كذلك مجال ثانٍ بصورةٍ أكثر وضوحاً، وكان ذلك في المسؤوليات الرئاسية. كان من الممكن قبل العام ٢٠١١ التساؤل عن مدى ما يعرفه حاكم مثل الرئيس حسني مبارك، أو المعلومات التي تصله، عن الفساد الموجود على مستويات عالية، إلا أن المعلومات التي كُشف عنها حديثاً جعلت من المستحيل علينا اعتبار بأنه لم يعرف شيئاً عن ذلك الفساد. أثبتت التحقيقات التي أُجريت بعد الثورة عن الصفقة السرية لتزويد إسرائيل الغاز الطبيعي بأسعار تقل عن أسعار السوق العالمية، بأن هذه الصفقة ذاتها عقدها صديق قديم للرئيس، وهو برهان واضح على أن مبارك ذاته كان يعلم بحقيقة ما يجري[٣].

---

(١) اقتباس من: Anthony Shadid, "Syrian protests regain momentum, draw fire," *Boston Globe*, 22 May 2011.

(٢) Abigail Fielding-Smith and Lina Saigol, "Uprising exposes weakness of economy," *Financial times* 27 April 2011.

أنظر أيضاً David Gardner, "This can only end with Assad's fall," *Financial* Times, 9 August 2011.

(٣) Neil MacFarquhar, "Mubarak faces more questions on gas deal with Israel," *New York Times*, 23 April 2011.

يتعلق المجال الثالث بحالةٍ معينة من الانعكاس، وهو ذلك الذي نجده في حالة ليبيا القذافي، وكذلك مع يمن علي عبد الله صالح وإن كان ذلك بدرجةٍ أقل. أما في الحالة الأولى فإن مقابلات العقيد المتكررة وأحاديثه التلفزيونية قدّمت دليلاً جديداً على حالته العقلية المضطربة، وكذلك على دور عائلته وزملائه في منعه من الخروج على الحدود المرسومة. أمضى العقيد في إحدى هذه المقابلات ساعتين في قراءة المذكرات التي قُدّمت إليه، وكان أحد مساعديه يقرأها له صفحةً صفحة، قبل أن ينتهي بصرخة مدوية يوجهها إلى خصومه المحليين، «لماذا فعلتم هذا بي؟». عمد في مناسبةٍ ثانية إلى النظر بعيداً عن المذكرات نحو أحد الأشخاص، أو إلى شيء بعيدٍ عن الكاميرا، وكأنه يريد التحقق من سلامة أدائه، أو لربما ليتحقق من سلامة شكله. يمكننا الاستدلال من هاتين الحالتين بأنه كان قلقاً مع مساعديه المقربين من احتمال استطراده غير المناسب، أو من تكرار كلماته، أو الابتعاد عن سياق ما كان يقوله. أوحت كلتا الحالتين بوجود أقوى وهم كامنٍ لديه: بأنه لا يرأس شخصياً نظام الحكم، وبأنه ليس في موقعٍ يسمح له بالمغادرة لأنه رفض أن يصنّف نفسه رئيساً.

أما خطابات علي عبد الله صالح اليومية، التي كانت تبثّ من قصره الواقع خارج صنعاء والمحصّن تحصيناً شديداً، فبدأت باكتساب النوع ذاته من الغموض تقريباً، وأكبر مثال على ذلك عندما ندد «بالمحرضين الصهاينة والمتظاهرين الزناة»[1]. كانت هناك أيام وافق فيها على التنازل عن منصبه في غضون فترة قصيرة، إلا أنه عمد في أيام أخرى إلى إظهار عناده وكسر وعوده، ثم أرسل الدبابات والجنود المسلحين إلى الخيَم التي نصبها المتظاهرون من خصومه من الطلاب المعتصمين.

ثمة مجالان أخيران يعطيان فكرة أوضح مع تكشّف عملية التغيّر الثوري، ويتعلقان بالناس، وليس بحكامهم القدماء أو الجدد. يتعلق المجال الأول باستبدال التظاهرات اليومية المتواصل في الأماكن العامة، مثل ميدان التحرير في القاهرة، والكاسبا في تونس، بالضغوط الشعبية التي تظهر في أماكن أخرى داخل النظام السياسي الناشئ

(١) Shiela Carapico, "No exit: Yemen's existential crisis," Middle East Research and Information Project, *MER Online*, 3 May 2011, http://www.merip.org/mero/meroo50311-1.

حديثاً، مثل الإضرابات والاعتصامات في أماكن العمل. أما في القاهرة على سبيل المثال، فقد تعمد المتظاهرون في ميدان التحرير تعليق احتجاجاتهم بضعة أسابيع من أجل إعطاء الحكومة المصرية الموقتة الوقت الكافي للعمل على تحقيق مطالبهم. أما في تونس فقد غاب الاستخدام الناجح للمتظاهرين ـ من العمال، واليساريين، وجماعات حقوق الإنسان،والإسلاميين، في ميدان الكاسبا الذين طالبوا بمحو كل آثار نظام بن علي ـ في بعض الأوقات لتحل مكانهم مجموعات صغيرة من الناس المطالبين بمطالب محددة، مثل الوظائف، أو حشودٌ من العمال المهاجرين الذين اضطروا إلى الخروج من ليبيا نتيجة القتال الدائر وراء الحدود مباشرة.

تضمّن المجال الثاني المخاوف المتعلقة بتأثير الثورات الشعبية في التقدم الكبير الذي تحقق في فترة النظام السابق والمتعلق بحقوق المرأة. تجسدت هذه المخاوف في مصر بشكلٍ خاص، حيث اقترنت بعض المحاولات الحديثة للترويج لحقوقٍ كهذه باسم سوزان، زوجة الرئيس السابق، بما في ذلك القانون الذي يسمى (الخُلْعة) للعام ٢٠٠٠، وهو القانون الذي يسمح للمرأة بالطلاق من زوجها من دون موافقته شرط أن تتخلى عن أية مطالب لها تتعلق بالنفقة. شمل القانون كذلك تخصيص حصةٍ خاصةٍ بمقاعد النساء في البرلمان، وهي الحصة التي وصلت إلى ٦٤ مقعداً بحلول العام ٢٠١٠.[١] أما في تونس فإن القلق تركز على مستقبل حقوق أكثر قيمة وردت في قانون الأحوال الشخصية، الذي أصدره الحبيب بورقيبة في العام ١٩٥٧. امتلكت الأقليات التي تمتعت في بلدان أخرى، ببعض الحماية في ظل الدكتاتوريات الرئاسية، أسباباً حقيقية للقلق بشأن أوضاعها في حال تعرض حاميها الحالي للخلع من منصبه. يتضح لدينا كذلك بأنه توجد بعض المجالات، وعلى الخصوص تلك التي يُمكن فيها تشجيع المعايير الدولية وتطبيقها من دون مخاطرة سياسية كبيرة، حيث يُمكن تطبيق الحقوق والمحافظة عليها في ظل النظام القديم بصورة أفضل مما هي عليه في خلال الفترة الأولى من حكم الحكومة الشعبية.

(١) Dena Rashed, "New concerns for women?", *Al-Ahram Weekly*, 21-27 April 2011, 20.

تشجّع الثورات التي تتوخى اقتلاع نظام سياسي مترسخ منذ مدة طويلة على التوقعات الكبيرة. لكن مع تكشُف بعض الوقائع القاسية لعالمها المثالي الجديد تصبح بعض المخاوف مبررة. توافر كذلك، في مطلع العام ٢٠١١، سبب هام للافتراض بأن الأمر سوف يستغرق بضع سنوات قبل أن يبدأ العقد الاجتماعي الجديد المتمثّل في مجموعةٍ جديدة من القواعد والقوانين بالسريان تلقائياً. ظهر كذلك شعور واضح بأن الملكية الرئاسية هي مفهوم أسهل للفهم والتطبيق من نظام الرئاسة الشعبية. كما تبيّن أن تحويل الحماسة الثورية إلى نظام دستوري شرعي أمرٌ أصعب بكثير.

مسارات مستقبلية محتملة

تميل الثورات إلى الازدهار بالاستناد إلى شعورين أساسيين: التوقعات الضخمة والخوف من قيام ثورة مضادة من شأنها إطاحة المكتسبات الأولية للثورة. يفسّر هذا الوضع سرعة الثورات وارتباكها، وكذلك يفسّر في حالة مصر وتونس المطالب الملحة بإلغاء كل المؤسسات التابعة للنظام القديم، ومحاكمة الشخصيات البارزة على الأدوار التي ساهمت فيها في الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة. لكن ماذا بعد ذلك؟ تشتمل تقاليد الثورة، لحسن الحظ، على بداية حل: دستور جديد يترافق مع انتخابات جديدة. أما بالنسبة إلى مصر وتونس فإن الثورة اشتملت على ما عرّفه بروس آكرمان وآخرون على أنه «اللحظة الدستورية»، وهي اللحظة التي شاركت فيها الحماسة الشعبية بعمق في المشاورات الدائرة بشأن المصلحة العامة، الأمر الذي أدى إلى استبعاد المخاوف الحزبية، كما وفّر درجة من الشرعية الشعبية التي يجب أن تترافق مع عمليات وضع الدستور، هذا إذا كان يُراد للنص نفسه توفير مسودة مقبولة لعقدٍ اجتماعي جديد، ونظامٍ ناجحٍ للتوزيع وكذلك سلطة سياسية كابحة.

لكن، يمكننا القول مع ذلك بأن المشاكل الجدّية تبدأ في خلال هذه الفترة. يتطلب صنع الدستور بعض آليات التوجيه العام مثل توزيع المهمات، وترتيب الأولويات، ووضع جدولٍ زمني تتكوّن بموجبه الآليات المؤسسية الجديدة قبل

شرعيتها بواسطة الانتخابات أو الاستفتاءات. يستوجب الأمر كذلك مجهوداً جاداً لإشراك أوسع شريحة ممكنة من السكان في المناقشات الدائرة ـ ليس في العاصمة وحدها ـ إذا ما أُريد حصول الدستور الجديد على ختم الموافقة الشعبية، التي تعبّر عنها صيغة «نحن الشعب» المستخدمة في مقدمة الدستور الأميركي.

يجب كذلك تأليف أحزابٍ تمثّل جميع الدوائر الانتخابية ذات المصالح المحددة، بحيث يجري ذلك كله في خلال غيابٍ مطوّلٍ لكل الأنشطة السياسية المستقلة، التي كانت جارية في ظل النظام القديم. وكذلك من دون التوقعات غير الواقعية بين شرائح الشعب كافة بالترافق مع الرغبة في العودة إلى الحالة الطبيعية من بين أمورٍ أخرى، وكذلك في ظل وجود أزمة اقتصادية رئيسة قد تكون حتمية.

قدّم المجلس الأعلى للقوات المسلحة التوجيه نحو نظام دستوري جديد، أما في تونس فقد قدّمت هذا التوجيه لجنة الإصلاح السياسي العُليا المؤلفة من ١٣١ شخصاً، بالإضافة إلى اللجان المرتبطة بها واللجان الفرعية. لقيت الهيئتان [في مصر وتونس] الانتقاد في النهاية بسبب طريقة انتقاء الأعضاء، وعدم خضوعهم للمحاسبة، وللسرعة ـ أو انعدام هذه السرعة ـ في العمل. يُمكن اتهام الهيئتين بالنخبوية وبالعجز عن إيصال أفكارهما إلى الجماهير المنتظرة.

أريد أن أتحوّل الآن إلى مسألة الأحزاب والانتخابات، فبالرغم من أن عدداً من المعلّقين أشاروا إلى المشاكل التي يسبّبها غياب المنافسة السياسية الحقيقية منذ الاستقلال، إلا أننا نلاحظ وجود بعض مكوّنات السياسة الشعبية بالفعل في كلٍّ من مصر وتونس. اشتمل البلدان على تجمعات سياسية من نوعٍ أو آخر، لكن من الصحيح القول إن بعض هذه التجمعات كان تحت وصاية النظام السابق، لكن تجمعاتٍ أخرى اتخذت نهج المعارضة من دون مهادنة، حتى لو اضطرت إلى العمل غالباً في المنفى، أي كما جرى في حالة تونس. اشتمل البَلَدان كذلك على تجمعات هامة بحيث كان من المفترض عموماً من قِبل الحكومة والمجتمع برمته أن يكون السكان منقسمين مجموعاتٍ مختلفة من المهنيين، والعمال، والنساء، والطلاب،

وغير ذلك) تجمع ما بينها المصالح المهنية المختلفة. لا يُمكن لأحد أن يُنكر وجود مصالح مجموعاتٍ كبرى مثل مصالح الأغنياء والفقراء، ومصالح أهالي الأرياف وأهالي المدن، وكبار السن والشبان، بالإضافة إلى الذين صنّفوا أنفسهم ممارسين ديناً معيناً أو آخر.

يحقّ للمرء، انطلاقاً من هذه المكوّنات، أن يتوقع ظهور أحزاب ذات توجهات مختلفة مع أنصارٍ مختلفين. كان ذلك هو ما حدث بالفعل في الأشهر الأولى التي تلت الثورتين في البلدين. كالحاجة إلى جلوس الرجال والنساء، الذين يمثلون الحركات المختلفة من نوعٍ أو آخر، في لجان؛ أو في حالة مصر مع الحاجة إلى التفاوض مع العسكريين في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذين أمسكوا بزمام المنصة السياسية، وهم [الرجال والنساء] الذين ألفوا نواة الأحزاب، مثل تحالف حركة الشباب، الذي ضمّ أعضاء معروفين بأنشطتهم أو بوجودهم في مواقع فايسبوك لزعيم سياسي. بدأ في هذه الأثناء ظهور أول البرامج السياسية، وعلى سبيل المثال نداء تحالف حركة الشباب لوضع حد قومي أدنى للأجور، وهو أمر يشير إلى ارتباط التحالف الوثيق بالعمال والإضرابات الكبيرة، التي كانت سمةً رئيسة على مدى السنوات الثلاث التي سبقت الانتفاضة الشعبية ذاتها.

بقيت أسئلة كبيرة معلقة مع ذلك. تعلّق أحد هذه الأسئلة ليس بأي أحزاب ستتقدم إلى أول انتخابات حرة على الصعيد القومي في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١١ فحسب، بل كذلك بأي القوانين ستطبق فيما يخص تسجيلها، وحملاتها الانتخابية، وسلوكها في يوم الانتخاب ذاته. ثانياً، كيف ستكون العلاقة ما بين المرشحين الذين سيتقدمون للترشح في أول انتخابات رئاسية تنافسية في البلاد، وبين الحركات والتجمعات السياسية التي تدعم المرشحين؟ كانت مسألة المشاركة السياسية الدينية ذات أهمية كبيرة بدورها. منع أول دستور موقتٍ للأحزاب تشكيل أي حزبٍ على أساس ديني، أو أي صيغة تمييزية أخرى بين المواطنين، وهو الحظر الذي خطط الإخوان المسلمون لتجاوزه تحت شعار حركة «الحرية والعدالة». أما في تونس فيبدو أن زعيم حزب النهضة، راشد الغنوشي، يفكر في أمرٍ مشابه.

بقي سؤالان آخران من دون إجابة. تعلّق الأول بالدور المستقبلي للجيش. لم يكن ذلك، لحسن الحظ، بمشكلة محددة في تونس حيث لم يلعب قادة ذلك الجيش الصغير نسبياً أي دورٍ في الثورة ذاتها غير رفض النداء، الذي وجهه بن علي في اللحظة الأخيرة للتدخل. لكن الأمر اختلف في مصر حيث تمتع الجيش، على الدوام، بموقعٍ مميز، وحيث أن قراره بعدم السماح بوجود رئيس عسكري جعله من دون آلية رسمّية لحماية مصالحه، اللهم إلا تسلّم وزارة الدفاع.

كانت مسألة مستقبل البلدين الاقتصادي جسيمةٍ بدورها. عرف البلدان مستويات عالية من النمو في السنوات القليلة التي سبقت الانتفاضات الثورية، واعتمد ذلك على استراتيجيات ركزت على الخارج بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية، وخفض الدعم، وتقليص حجم القطاع العام، الأمر الذي سيبرهن على صعوبة الإبقاء عليه في هذه الأيام بالنظر إلى مستويات البطالة العالية. اعتمد البلدان على قدرتهما على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وعلى السياحة التي تضررت كثيراً جرّاء حالة عدم الأمان الناتجة من الثورة ذاتها. يمكن للبلدين توقّع صدور مطالب شعبية هائلة تدعو إلى فرض المزيد من الإجراءات الحمائية، مثل رفع الرسوم على المنتجات المحلية، وتحديد حجم توظيف العمالة الأجنبية. بدا الأمر وكأن ذلك كله لا يكفي، وهكذا لاحت في الأفق مشاكل الانتقال من نظام رأسمالية المنتفعين إلى نظام يستند إلى الشفافية والمحاسبة. تسبب سقوط النظام القديم، وفرار نخبته أو سجنهم، أقله لفترةٍ معينة، بحدوث نقصٍ كبير في الرأسمال، نتيجة توقيف المشاريع القديمة. بالإضافة إلى الاضطراب العام الناتج من القيود المفروضة على نقل الرساميل إلى الخارج، بالإضافة إلى أنشطة أخرى، وهي الأمور التي دفعت الموزّدين في الخارج إلى طلب مبالغ نقدية سلفاً، كما اضطر عدد كبير من رجال الأعمال المصريين والتونسيين إلى الانتظار خارج البلاد حتى يتمكنوا من معرفة طبيعة النظام الاقتصادي الجديد.

لم تكن كل الأمور على ذلك القدر من التشاؤم. قدّم البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ولربما دول الخليج العربية الغنية بالنفط، مساعدات اقتصادية هائلة. يُمكن لنا كذلك توقع ازدهار الشركات والتجارة بسهولة أكبر، مع غياب الاحتكاريين

من أعوان النظام السابق، ومع توقع زيادة المداخيل من الضرائب في ظل نظام جديد يتجه أكثر نحو الديمقراطية. تبقى مع ذلك قطاعات مستقلة تتمتع بأفضل أداء اقتصادي، قد ازدهرت حتى في ظل أقوى رجال الرئاسات السابقة، وعلى سبيل المثال، إدارة قناة السويس ووزارة السياحة التونسية ـ وهما المؤسستان اللتان تمكنتا من تقديم نماذج للإدارة الجيدة لقطاعات استراتيجية أخرى من الاقتصاد. يمثّل الأمل في تحسين الخدمات العامة في هذه الأثناء الوعد بتوفير الوظائف وتحسين نوعية الحياة. يعود الأمر إلى السياسيين بعد ذلك في تكوين البُنى التي تسمح بظهور كل هذه المزايا الموعودة على أكمل وجه.

أما الوضع في أنظمة الحكم «القبلية» فيختلف كثيراً. يعني ذلك أنه بغضّ النظر عن هوية الحاكم في اليمن، على سبيل المثال، فسوف ينبغي له تطبيق نظام الإدارة ذاته، والمفاوضة في السياق ذاته من افتقاد موارد الدولة الكبيرة، وكذلك داخل مجموعاتٍ سكانية منقسمة ومسلحة تسليحاً جيداً. يتطلب الأمر في ليبيا إدارة شديدة الحرص بالنسبة إلى أي شخصٍ يخلف القذافي، بالرغم من أنه سوف يمتلك موارد مالية أكثر. يُضاف إلى ذلك أن كل واحد من الحكام الجدد سيخضع لضغوط تدعوه إلى التخلص من الأنظمة التي كانت تحت الرعاية الشخصية لأفراد أسرة الحاكم السابق، وكذلك للتحقق أن ثروات البلاد تخضع لتوزيعٍ أكثر عدالة مما كان عليه في الماضي. أما بالنسبة إلى السودان، أي حيث كان حسن البشير واقعاً تحت بعض الضغوط من شعبه في أثناء الموجة الأولى من الاحتجاجات التي ثارت في عدة أماكن، فقد شعر بأنه من المناسب الإعلان أنه سوف يتقاعد عند انتهاء ولايته الرئاسية الحالية في العام ٢٠١٥. يُمكن أن تحدث أمور كثيرة من الآن وحتى ذلك الحين، لكن إذا ما نظرنا إلى الأمور بمنظار مطلع العام ٢٠١١ فسوف يصبح من المنطقي الافتراض بأن أحد زملائه العسكريين هو الذي سيخلفه في منصبه.

إمكان حدوث ثورة مضادة

تواجه كل الثورات إمكان حدوث ثورة مضادة يقوم بها الأشخاص الساخطون

على النظام القديم. جرت المحاولة الأولى في مصر في وقتٍ مبكر، وقد أتت على شكل هجوم منظم خُطِّط له على عجل ضد المتظاهرين في ميدان التحرير، وهو الهجوم الذي قامت به مجموعة متنوعة من المجرمين. كان بعض هؤلاء من المرشدين السياحيين العاطلين من العمل موقتاً، وهم جاءوا من الأهرام ممتطين خيولهم وجِمالهم. كان هدف تلك المجموعة إظهار أن البلاد صعبة الانقياد، وذلك على أمل إقناع الجيش بإخلاء الميدان بالقوة. فشل ذلك الهجوم فشلاً ذريعاً، لكنه أقنع عدداً كبيراً من المتظاهرين الشبان بأن المطلوب هو التخلص من جميع أفراد النظام القديم مع حلفائهم من الأجهزة الأمنية، قبل إتاحة الفرصة لهم للمحاولة مرة ثانية.

يُمكن للثورات المضادة أن تحدث بصيغ أخرى. خشي بعض قادة ثورة الشباب قيام بعض المسؤولين في حزب نظام مبارك، أي الحزب الوطني الديمقراطي باستخدام مهاراتهم من أجل العودة إلى البرلمان كأعضاء منتخبين يمثلون إحدى المنظمات الجديدة. لاحظ هؤلاء القادة كذلك الممارسات المستمرة من الاعتقالات العشوائية والتعذيب الذي يقوم به المسؤولون في الشرطة، الذين استمروا في التمتع بالحماية بعد الثورة التي منحهم إياها الجيش المصري. خيّم على ذلك كله تهديد على المدى الطويل مثّله ما يعادل محلياً ما سُمّيَ في تركيا «الدولة المستترة»، أي تلك الشبكة من الرسميين والمسؤولين السابقين من الذين يحتفظون بولاءات للأجهزة الأمنية التي تمتلك الموارد والحوافز لتدمير أي نظام منفتح يأتي بعد الثورة. توجد مجموعاتٍ كهذه، تُعرف باسم «سيلوفاكي» في روسيا الحديثة، وهي تتألف من أي شخص ذي خلفية في الوكالات التي تستخدم القوة أو القمع[1]. يتضح لدينا كذلك بأن المجهود المطلوب لوضع مجموعاتٍ كهذه تحت السيطرة المدنية الصحيحة سوف يستلزم من الحكومة الجديدة المنتخبة، التي يُحتمل أن تُسفر عنها التعددية والحرية السياسية، قدراً كبيراً من الوقت.

(١) Amy Knight, "The concealed battle to run Russia," *New York Review of Books*, 13 January 2011, 48-51.

نلاحظ أن ثورات العالم العظيمة، من الناحية التاريخية، استغرقت عدة سنواتٍ لتنظيم نفسها. لا يمكننا اعتبار تلك الثورات تامة في الواقع إلى أن يترسخ فيها نظام سياسي جديد تأتي به شرعية دستورية وليست ثورية. لكن كان كل ما يمكننا قوله، بكل ثقة، في مطلع العام ٢٠١١ هو أن الطريق أمام كل العمليات الثورية المختلفة وفي مختلف الدول العربية، ما زال طويلاً جداً. يبقى من المحتمل كثيراً أن هذه الثورات سوف تنتهي مع صيغة جديدة من النظام الاستبدادي المدعوم من الجيش، ولكن مع وجود ديمقراطية تامة على الطراز الغربي، ومع قوانين وممارسات متطورة تحكم عملية الاستيعاب السياسي ما بين مختلف الأحزاب المتنافسة والحركات العقائدية. يُحتمل كذلك أنه عند انتهاء العملية تماماً سوف تنجح تونس وحدها، بما تتميز به من طبقة وسطى كبيرة الحجم، واتساع associational life، في الانتقال الصعب من نظام الرؤساء لمدى الحياة، إلى نظام يمتلك التوازن المطلوب ما بين القانون، والمجتمع المدني، والحكومة، بحيث تمنع عودة النظام القديم.

آمل، وأنا أكتب في مطلع العام ٢٠١١، تحقيق مجموعة رئيسة واحدة من العوامل: انتهاء الوضع الاستثنائي [الفرادة] الذي أنتج عدداً من الأنظمة الرئاسية المتماثلة حتى العام ٢٠١٠، مصحوباً بعودة العالم العربي إلى مكانه في العمليات التاريخية العالمية الكبرى، التي سمحت في قاراتٍ أخرى لبلادٍ مثل كوريا الجنوبية والبرازيل، بإجراء الانتقال الضروري من النُظم الاستبدادية العسكرية أو البيروقراطية إلى ديمقراطية الأحزاب المتنافسة.

يُمكن للتفاعل مع العالم الأكبر أن يساعد على عملية الانفتاح والديمقراطية بطرائق متعددة. ويعطي المعلومات المفيدة عن مختلف الممارسات السياسية. كما يسمح كذلك بعمليات متعددة من الاختبار والتجريب، ويشجع على التفاعل المفتوح مع تاريخ بلدٍ معيّن ورجاله العظام، وهو أمرٌ في منتهى الأهمية للدول العربية التي عانت سابقاً وطأة نُظُمها الاستبدادية التي أصرّت على وضع كل شخصٍ وكل شيء في قوالب صيغٍ جامدة من الأسطورة القومية.

يهمني كذلك أن أشير إلى كيفية اختلاف هذا كله عن الممارسة السابقة في الاعتماد على «خبراء الديمقراطية» الأجانب الذين أرسلتهم الولايات المتحدة وحلفاؤها في الحرب على الإرهاب. كان عدد قليل منهم ذا معرفةٍ باللغة العربية، وبالتاريخ السياسي السابق للعالم العربي. ينطبق ذلك بشكلٍ خاص على حالة مصر، حيث أقدم نظام عبد الناصر على اعتبار العقود الثلاثة من الممارسات السياسية التعددية قبل ثورة الضباط الأحرار في العام ١٩٥٢، ومن تغيير الحكومات والاهتمام البرلماني بمحاسبة الوزراء، نزوعاً من الطغيان الاجتماعي والانقسام الذي لا ضرورة له والذي يروّجه السياسيون المتخاصمون.

تحدثنا ما يكفي عن الآمال الأولى التي أثارتها، وعن حق، الثورات العربية التي بدأت في العام ٢٠١١. لا أشك في أن بعض تلك الآمال سوف يتلاشى سريعاً، بينما سوف يتحقق بعضها الآخر بطرائق معقدة يصعب علينا توقعها في هذا الوقت. لكن من المؤكد الآن أن حقبة الرؤساء الملوك لمدى الحياة قد انتهت، وذلك مع وجود رئيس مصر ونجليه في السجن، ووجود رئيس تونس في منفاه غير المريح والخطِر في المملكة العربية السعودية. أما تجاوز الفترات الرئاسية المحددة فلا عودة إليه، ولا وجود بعد الآن لتوريث الرئاسات.

خاتمة

تُعتبر حقبة رؤساء الجمهوريات العرب لمدى الحياة جديرة بالذكر نظراً إلى ما كانت عليه، والكيفية التي انتهت بها. بدأت هذه الحقبة نتيجة لدافعٍ ضروري نحو السيادة والاستقلال. كان هذ الدافع فاسداً منذ البداية بسبب علاقته بسمات عميقة وغير مرضية في عالم ما بعد الاستعمار، الذي شجّع على نشوء نوعٍ معيّن من السيطرة الاستبدادية، التي اكتسبت صفة المؤسسة بعد تحوّلها إلى ما يوصف بـ«دولة المرآة»، التي يلقى رؤساؤها التشجيع ليس على رؤية ما يريدون رؤيته فحسب، بل على تخيّل أنفسهم أنهم ذوو قدرة قصوى، ولا يُستغنى عنهم، وأنهم محبوبون من قبل شعبهم الممتن لهم، وهم الذين يحكمون باسمه. انتهت هذه الحقبة برفض شبه مطلق لهذه الصيغة من الحكم شبه الملكي، وذلك بالنسبة إلى كثيرين، أو معظم، رعاياهم من الشعب الذين عجزوا عن هضم إحساسهم الشخصي بالإهانة الذي يشمل طريقة الحكم هذه، أو الطريقة التي أبعدهم بها هذا الإحساس عن رفاقهم من المواطنين، والذين اعتبروا أن مشاعر الإهانة عندهم كأنها إهانة لهم.

يمكننا اعتبار ذلك قصة من ثلاثة أجزاء إذا ما نظرنا إليها زمنياً. تأتي أولاً فترة الضياع التي أعقبت الاستقلال، وهي التي أدّت إلى تكوين البُنى السياسية الاستبدادية التي شابتها الاعتباطية ونوبات الشراسة غير المبررة التي يسيطر عليها رجلٌ واحد. أما في الجزء الثاني فإن الرؤساء الباقين اتجهوا نحو الملكية في طرائق حكمهم، كما سعوا إلى تكوين سلالاتٍ عائلية مع مساعديهم المقربين منهم، وأعوانهم، وأتباعهم المخلصين. يأتي في النهاية الجزء الأخير، وهو التناقضات السياسية والاقتصادية المتزايدة التي تولّدها هذه البُنى بالضرورة، والتي تكوّن ما يكفي من الاستياء الشعبي الذي إما أن يقود إلى ثورة تقلب الحكم القائم ـ أي

حدث في مصر وفي تونس ـ وإما إلى تململٍ مدوّ يدفع الرؤساء إلى محاولة إصلاح أنفسهم من الداخل، أي كما حدث في الجمهوريات الخمس الباقية ـ أي الجزائر، وليبيا، وسورية، والسودان، واليمن. أريد الآن التركيز على بعض السمات الأساسية لكل جزء من هذه الأجزاء.

أوضاع فترة ما بعد الاستعمار

حاول عدد قليل من الكتّاب وصف السمات الأساسية لعالم ما بعد الاستعمار بطريقة تشاؤمية تشبه تلك اتّبعها في. أس. نايبول. لكن يبقى، مع ذلك، قدرٌ كبيرٌ في وصفه الصريح لها بأنها موقتة وغير مستقرة في التاريخ البشري، وهي تبدو بالنسبة إلي بأنها تنطبق على المنطقة العربية كما تنطبق على المنطقة التي اختار أن يتحدث عنها، أي الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى. كتب نايبول:

> يعرف المرء في الفترة الاستعمارية نوعاً من الأمان، حيث يشعر بأنه يسكن عالماً مستقراً... لكن الأرض اهتزّت من تحتي في هذا العالم الجديد. أدّت السياسات الجديدة ـ والاعتماد الغريب للرجال على المؤسسات التي كانوا يعملون على تدميرها، وبساطة المعتقد والبساطة المريعة للأفعال، وفساد المبادئ ـ إلى مجتمعاتٍ غير كاملة تبدو بأنه كُتب عليها أن تبقى غير كاملة[1].

عبّر آخيل مبيمبي عن هذه النقطة ذاتها في العام ١٩٩٢، عندما وصف مرحلة «ما بعد الاستعمار» بأنها «تتصف بأسلوبٍ مميز من الارتجال السياسي، والميل إلى الوفرة وانعدام التناسب... إنه مكان لا يُسمح فيه بوجود الانقسامات»[2].

يبدو لي أنه في هذه النقطة تكمن السمات الأساسية للأوضاع الخطرة وغير المستقرة، التي عمل بموجبها أوائل الرؤساء العرب لمدى الحياة، والتي اعتمدوا

(١) V.S. Naipaul, "Conrad's darkness," *in the Return of Eva perón with the Killings in Trinidad* (New York: Vintage Books, 1981), 233.

(٢) Achille Mbembe, "Provisional notes on the postcolony," *Journal of the International African Institute*, 62/1 (1992), 3-37.

عليها في فرض نوعهم الخاص بهم من النظام. أما كيف فعلوا ذلك فأعتقد بأنهم اعتمدوا على الظروف المحلية. لقد اشترك الرؤساء، في واحد وهو التركيز على السيطرة. يُمكن النظر إلى هذا الأمر بسهولة على المستوى السياسي والعقائدي، بالطريقة التي سعوا فيها إلى احتكار اللغة وممارسة السياسة. يُمكن النظر إلى هذا كذلك على أنه منشأ ذلك النوع من الترتيبات السياسية التي تمكِّن الرئيس، وأسرته، وأعوانه من استنباط العيش في عالمٍ مغلق من الوهم المتبادل الذي تبدو فيه كل الأمور على أفضل ما يُرام، بينما تقتصِر المعارضة على قلةٍ من الناس، وعادة ما يكون هؤلاء متذمرين متأثرين بالخارج.

دولة المرآة بوصفها صيغة من صيغ الحكم الشخصي

لا شك أن تكوين الأنظمة التي تعكس المعتقدات الرئاسية عن قرب هي عملية تدريجية تعتمد على الاحتكار المنظم لكل الأنشطة السياسية، التي تنحصر في أيدي رئيسٍ يحكم مدة طويلة مع زملائه وأعوانه المرتبطين به. أما محور هذا الوضع فهو تكوين عالمٍ متناسق هدفه وضع كل موارد الدولة ذات الحكم الاستبدادي ـ احتكارها اللغة السياسيِّة، وسيطرتها على وسائل الإعلام، وإدارتها لنظامها التعليمي، وغير ذلك ـ في خدمة قضية واحدة هي تقديم صورة القائد الذي لا غنى عنه، والذي يرأس أشخاصاً يشعرون بالامتنان.

حدث شيء مشابه لذلك في دولٍ قوية يرأسها قادة أقوياء، مثل مصر، وسورية، وتونس الأمر الذي تحدثنا عنه في فصولٍ سابقة. لكن ليس في إمكاننا إلا تخمين المساهمة المحددة لشخصية كل رئيس، الطريقة التي ساعدت بها هذه المساهمة على تقرير النتيجة النهائية، وذلك بالنظر إلى الغياب شبه الكامل للمعلومات الضرورية التي يجب أن تستند إليها أي محاولة لكتابة سيرة ذاتية. لكن يمكننا أن نخمّن، على سبيل المثال، أهمية التأثير المدمّر للسلطة المطلقة مع ما يرافقها من الضوابط وتغذيتها للخواص الشخصية. يمكننا كذلك أن نتخيّل دور أولئك

الذين يقدمون الدعم للحاكم على نحو معلومات ونصائح، وعادة ما يقصدون مدحه، أي مثل ما كان يفعل خدم مكيافيللي، الذين أرادوا مدحه على الدوام وكانوا لا يبلغون إليه إلا ما يعتقدون أنه يريد سماعه. لكن لا يبقى أمام المراقب من الخارج فيما يتعلق بالحقائق الصارخة إلا مجموعة من الحكايات والمقالات القصيرة. إننا نعرف، على سبيل المثال، بعض الأسباب التي تجعل من استقلالية تفكير الرئيس تتقلص بفعل ثقل المديح، الذي يتفاقم في أوقات الصعوبات، أي عندما تصل علامات الولاء للرجل الذي يُمسك بدفة الحكم إلى ذروتها. تمثل أمامنا صورة مبارك، الذي بالرغم من أنه بدا وكأنه لم يرغب في تسمية أي شيء باسمه، إلا أن الأمر انتهى قبل سقوطه بتسمية مئات، ولربما آلاف، المدارس، والشوارع والباحات، والمكتبات باسمه وباسم زوجته، وقد شمل ذلك حتى محطة مترو رئيسة في وسط القاهرة. يبرز أمامنا بعد ذلك بشار الأسد عندما ظهر علناً في دمشق عند بداية الانتفاضة الشعبية ضد حكمه في نيسان/أبريل من العام ٢٠١١. بدا الأسد محاطاً بأنصاره من النواب الذين هتفوا امتداحاً له، وكذلك ظهر حشدٌ من الجمهور المنظم الذي كان يلوّح بصوره. رأينا كذلك القذافي وهو يصغي إلى حشود أنصاره وهم يهتفون «الله، ليبيا، معمّر وبس [فقط]». سمعنا كذلك صيغة معيّنة من اللغة الرئاسية، التي يردّدها الأعوان والمسؤولون في طول البلاد وعرضها والمتخمة بما يذكّر بحب الناس لقادتهم، وكيف أنهم يريدون ما يريده.

أقول بأن أمثلةً من هذا النوع، ويا للأسف، لا تشير إلا إلى الخطوط العامة لنظام أكبر، تتضاعف بموجبه الأوهام الكبيرة بشأن الطبيعة الحقيقية للحكم، وللعلاقةً الحقيقية القائمة ما بين الحكم [الحكومة] والشعب، وهي الأوهام التي تتعزز بمرور الوقت مع وجود رئيسٍ تزداد ميوله الملكية، ويكون مدعوماً من حلقةٍ من المقربين الذين لهم مصلحة شخصية في استمرار الحاكم. سأحاول الآن تلخيص بعض المكوّنات البارزة لهذه الأوهام، بالاستعانة ببعض أعمال علماء نفس السياسة من أمثال جيرولد أم. بوست، من دون أن ننسى بأن تكوين دولة المرآة والمحافظة

عليها هما عملٌ مستمر يرتكز على عمر الحاكم، وطول المدة التي قضاها في الحكم، وكذلك على مزاياه الشخصية والنفسية[1].

أذكر أولاً وقبل كل شيء الأهمية التي يجب تعليقها على نرجسية الحاكم، التي تظهر بشكلٍ مباشر في شعوره بأنه لا يُستغنى عن حكمه، وفي اتحاده الشخصي بالبلاد، وبالشعب الذي يحكمه، بحيث لا يكف عن وصفهما بكلمتَي «بلادي» و«شعبي». يترافق ذلك عادةً مع إحساسٍ بالقدَر، الذي يلقى مبالغة بشكلٍ خاص لدى أولئك الحكام الذين نجوا من محاولات اغتيالهم، مثل ياسر عرفات أو معمّر القذافي، أو أولئك الذين وقعت بلادهم تحت هجوم مباشر، مثل حافظ الأسد، أو جمال عبد الناصر. يجادل بوست بأن نرجسيةً كهذه عادةً ما تترافق مع ثقة قصوى بالنفس، ومع الحاجة إلى سماع المديح والتملق، وحساسية كبيرة تجاه النقد، ومع صعوباتٍ بالاعتراف بالجهل، والميل إلى الإفراط في احتمالات النجاح. تحمل ملاحظة بوست الثانية أهمية مماثلة، وهي القائلة بأنه بينما يلقى النرجسيون المساعدة على وصولهم إلى السلطة من مظهر الاكتفاء الذاتي الشديد الذي يكتسبونه، إلا أنهم معرضون للغرق في مشاعر الشك في الذات وفي مشاعر عدم الكفاية، التي تدفعهم إلى البحث الذي لا نهاية له عن اهتمام الآخرين وموافقتهم على أقوالهم، الأمر الذي يجعل من تخليهم عن حياتهم البطولية أمراً غير واردٍ بالمرة[2]. يفكّر المرء هنا في القذافي، وهو يستمر في تصوّر نفسه بطلاً لجميع العرب، أو في السادات الذي أعلن نفسه «قائداً للمؤمنين»، وذلك نتيجة لما اعتبره بأنه نصرٌ من الله عندما نجح جنوده في عبور قناة السويس في حرب العام ١٩٧٣.

أما السمة الثانية، التي قد تكون أكثر وضوحاً فهي تأثير تقدم الرئيس الملكي

(١) Jerrold M. Post, *Leaders and their Followers in a Dangerous World: The Psychology of Political Behavior* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 27-28. كان بوست مؤسس مركز تحليل الشخصية والسلوك السياسي، وهو الذي زوّد الرئيس جيمي كارتر السير السياسية للقادة الإسرائيليين والفلسطينيين الذين تفاوض معهم في العام ١٩٧٩.

(٢) المصدر نفسه، ١١٠ - ١٠٩.

في السن وهو ما زال في سدة منصبه. يظهر أولاً تقلص أعداد حلقة المقربين من المستشارين، الأمر الذي ذكرناه عند حديثنا عن حافظ الأسد وحسني مبارك. تحمل ملاحظات بوست حول تراجع صوابية أحكام رئيس وتقلص قدراته الفكرية، وازدياد تصلّبه، وإنكاره معوقاته الجسدية، وميله نحو تقلباتٍ ملحوظة في سلوكه الشخصي أهمية مماثلة[1]. لا يغيب عن الرئيس الملك ذلك الحنين إلى الماضي واعتماده عليه للشعور بالطمأنينة، ولاستخلاص الحلول البسيطة للصعوبات الحالية[2]. يُحتمل أن تشتمل عوامل أخرى على إحساسٍ متزايد من الإلحاح في تحقيق الأهداف التي طال إعلانها، وكذلك القلق المتزايد بشأن ملامح التقدم في السن عند الحاكم، وقد يتطور هذا الشك إلى نوعٍ من الذعر، كما يترافق ذلك مع كراهية أكبر للنصائح الناقدة، بالإضافة إلى ما لوحظ في حالة معمر القذافي من وجود المزيد والمزيد من الأيام «السيئة» في موازنة الأيام «الطيبة» القليلة[3].

تتعلق السمة الثالثة باستجابة الرئيس المسن لأي أزمة خطيرة يمكنها تشكيل خطرٍ على حكمه. يلاحظ بوست أن فقدان السيطرة من جهة هو «خطير على الشخصيات المستبدة بشكلٍ خاص»، الأمر الذي يُجبر هؤلاء الأشخاص على أن يصبحوا «قمعيين» بشكلٍ خاص في أوقات التململ الشعبي[4]. أما من الجهة الأخرى فقد تتحوّل السمات النفسية، التي كانت نائمة أو غير ملحوظة في الماضي، تحت ضغط الإلحاح، وعدم اليقين، والمفاجأة التي تترافق بالضرورة مع أي أزمة رئيسة، إلى عوامل حاسمة في توجيه استجابات الحاكم وتشجيع شخصٍ مصابٍ بنزعاتٍ من الذعر على اعتبار خصومه وكأنهم تجسيد للشر على سبيل المثال، ودفع الآخرين إلى «حالة شبيهة بالذعر» تتميّز «بتدهورٍ في المنطق عند إصدار الأحكام وتعطيل

(١) Jerrold M. Post, *Leaders and their Followers in a Dangerous World: The Psychology of Political Behavior* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 94-95.

(٢) المصدر نفسه، ٣٨ - ٣٧.

(٣) المصدر نفسه، ٩٦، ٩٤، ٣٦.

(٤) المصدر نفسه، ٧٨-٧٧، ٢١.

الفاعلية المعرفية»[1]. يتمكن المراقب هنا، بعد أن يتسلح بما يكفي من المعرفة، من حيازة القدرة على فهم بعض السمات النفسية الأساسية التي درسها بوست، والتي بموجبها صنّف بعض الحكام - لربما القذافي وبن علي - على أنهم مصابون بالذعر، وأنهم عاجزون عن مواجهة الأزمات. كما صنّف آخرين - لربما عمر البشير، أو علي عبد الله صالح - بوصفهم إلزاميين، وأنهم شخصيات تميل إلى العمل ويمتلكون ميلاً نحو رد الفعل الفوري في الظروف التي توجب عليهم اتخاذ الحظر قبل الإقدام على أي خطوة[2].

لا يمكننا قول المزيد عن تطبيق النظرية النفسية. إن ما نفتقده هنا، أو ما افتقدناه حتى وقتٍ قريب هو المعطيات الأصلية المطلوبة لاستخدام هذه الأفكار، أو لإلقاء مزيدٍ من الضوء على شخصية كل رئيس جمهورية عربي لمدى الحياة، وكذلك على تأثيرهم في الطريقة التي نمت بموجبها الأساطير المحيطة بهم والتي أعطتهم هالة مهمة، وهي التي تشكّلت بواسطتهم في الوقت ذاته. يحتاج النرجسيون، كما هو معروف، إلى مرآة تعكس إحساسهم بقيمتهم. لكن هذا التشبيه البسيط يعجز عن إعطائنا فهماً لكيفية تكوين هذه المجموعة من البُنى [الأساطير] بحيث تؤدي الوظيفة ذاتها. أما في أثناء قراءتي الأنظمة السياسية العربية فلاحظت بأنها تشير إلى أن المرشح المحتمل الوحيد لتحليلٍ كهذا هو القذافي، رئيس ليبيا، ويعود ذلك إلى أنه في إمكاننا معرفة الكثير عن طريق ملاحظة القائد وحلقته من المقربين عبر شاشات التلفزيون، وكذلك من التقارير التي تتحدث عن محاولتهم تجاوز مفاهيم حكمهم في أثناء الأزمة التي سببتها الانتفاضات التي قامت بوجههم بدءاً من شهر شباط/فبراير العام ٢٠١١.

يمكننا القول، بغض النظر عن حالة القذافي العقلية عندما استولى على السلطة في العام ١٩٦٩، بأن ثمة بعض الدلائل التي توحي بأنه أصيب بمرور الزمن بنوع من

(١) Jerrold M. Post, *Leaders and their Followers in a Dangerous World: The Psychology of Political Behavior* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), 101.

(٢) المصدر نفسه، ١٠٥-١٠٤.

أنواع الشخصية الذهانية psychotic personality التي يجب تحويل عالمها إلى عالم قابلٍ للتوقع تماماً، وذلك عندما يصبح ذلك الشخص كياناً مقفلاً بغية تجنب الانهيار النفسي[1]. كان هذا الوضع في منتهى الوضوح عندما أجرت الصحفية الإيطالية أوريانا فالاتشي مقابلة معه في العام ١٩٧٩، وذلك عندما أعلن أمامها بأنه لم يعد هناك من وجود للحكومة في ليبيا، وأنه «تم تحقيق سلطة الشعب، وتحقق الحلم، وانتهى الكفاح». قالت فالاتشي بأنه في المناسبة ذاتها راح العقيد يصرخ قائلاً: إنها «البشارة»، وظل يصرخ حتى «اضطرت إلى تهدئته»[2].

يمكننا أن نتصوّر كذلك بأن مرافقيه، وأولاده بعد ذلك، بعد أن أحسّوا بحالته وحاجاته، ساعدوه على تكوين نظام حماية لإحساسه الخاص والضروري بقدرته الكلّية، كما استمروا في تغذية الصورة الشخصية التي كوّنها عن نفسه بوصفه المرشد الرحيم لشعبه المحب، الذي لا يحتاج إلا إلى قدرٍ قليل من التشجيع ـ أو ما وصفه القذافي نفسه «التحفيز» ـ من أجل تحقيق الأشياء العظيمة. يعني كل ذلك من الناحية الوظيفية بأنه يترافق مع التأثير المزدوج لتهدئته، وبالتالي منعه من أخذ المبادرات الخطرة، والسماح لحلقته من المقربين بالمضي في عملهم في إدارة البلاد ـ من دون أن يحدث ذلك بعلمه على الدوام ـ وفي بناء ممالكهم الخاصة بهم.

يوجد ما يدعم هذه الفرضية في عددٍ من الأحداث القريبة من تاريخ ليبيا، لكن لا يمكننا، بطبيعة الحال، تأكيدها بشكلٍ جازم. توجد كذلك حاجة القذافي الواضحة كي يبدو بأنه ممسكٌ بزمام الأمور. سمح له هذا الوضع بأن يعمل من دون قيود، وأن يعمل على أساسٍ يومي، وأن يتعامل مع مسألة الحكم وكأنها أمرٌ يمكنه التعامل معه من دون أي اعتبار لمصالح الآخرين، ومثال ذلك أنه كان يُبقي كبار المسؤولين منتظرين خارج خيمته لساعات وساعات بينما كان يلهو. ظهر كذلك إحساسه بقدرته الكلّية في مقابلته مع أوريانا فالاتشي، وذلك عندما أبلغها بأن كل

(١) أدين بالشكر إلى جوديت غوروتش بعددٍ من هذه الأفكار.

(٢) Margaret Talbot, "When Qaddafi met Fallaci," News Desk, *the New Yorker*, 12 February 2001.

الأمور التي تناقشها معه كانت تشعره «بضجر» كبير، ما عدا تعاليمه الواردة في «الكتاب الأخضر» الذي أعدّه[1]. كان ذلك مثالاً فيما نعتقد على النرجسية المفرطة لدى ذلك الرجل، وهنا تكمن هشاشته.

أما بالنسبة إلى علاقات ليبيا مع بقية أنحاء العالم، فقد حاول القذافي على الدوام القضاء على المنظمات التي عجز عن السيطرة عليها، مثل الاتحاد المغاربي لدول شمال أفريقيا، هذا في وقتٍ كان يفتّش عن مناطق جديدة من أجل محاولة فرض وجوده. يفسّر ذلك اعتبار نفسه في العام ٢٠١٠ «ملك أفريقيا»، وإحضاره رؤساء الدول الأفريقية إلى ليبيا، والوقوف أمامهم بالزي «الأفريقي» الذي صمّمه شخصياً، والذي بدا سخيفاً اشتمل على أغطية رأس صغيرة ومستديرة. بدا القذافي وكأنه يعتبر بأنه يستحيل فهم الأشياء فعلياً إلا بحسب قيمتها الظاهرة، ونحن نفترض بأن هذا كان نتيجة لقدرته المحدودة على تكوين الاستعارات والأنظمة ذات القيمة، التي يستخدمها الآخرون لفهم العالم من حوله أو إدارته.

إن كل هذا هو مجرد فرضية، لكنها فرضية تفيد في التركيز على مسألتين محوريتين، ولربما كانتا متداخلتين: رغبة كل رئيس في السيطرة على بيئته السياسية الخاصة به وبالترافق مع افتقاده الحدود الشخصية. تحدّث بعض الصحفيين عن شيء شديد الشبه بذلك. يتصور كريستوفر كالدويل من صحيفة فاينشال تايمز حسني مبارك في خلال آخر أيام له في منصبه، ويصفه بأنه شخصية منعزلة، وعنيدة، وغافلة عما يدور حولها، كما أنه تأخر عن تقديم خطاب هام لأن أحداً لم يصرّ عليه بوجوب حضوره في الوقت المحدد[2]. كتب صحفيون آخرون عن حكام مستبدين في المنفى خُلعوا عن مناصبهم، وكيف أنهم لا يلومون أنفسهم أبداً لخسارة تلك المناصب وهم يرون بأن ما حدث لهم كان نتيجة لمزيجٍ من مؤامرة عالمية كبرى، ولجحودٍ رهيب من قِبل شعوبهم[3].

(١) Margaret Talbot, "When Qaddafi met Fallaci," News Desk, *the New Yorker*, 12 February 2001.

(٢) Christopher Caldwell, "Egypt shakes a distant dictator form his dream," *Financial Times*, 12 December 2010.

(٣) Riccardo Orizio, *Talk of the Devil: Encounters with Seven Dictators*, trans, Avril Bardoni (New York: Walker and Co., 2003).

النظام في أزمة

تتنوّع الآراء، وسوف تستمر في التنوع، بالنسبة إلى ثقل المسببات المحددة التي أدّت إلى ما سمّيَ بعد وقتٍ قصير «الربيع العربي». أما أبرز هذه المسببات فكان ظهور الشبكات الاجتماعية التي قدّمتها «تويتر» والاتصالات الأخرى بين شخص وشخص، وقدرتها على إثارة روح التمرد والتركيز عليه، وهي التي اكتسبت أعظم الأهمية في جلب أعدادٍ كبيرة من الحشود إلى الشوارع. يمكننا المجادلة مع ذلك بأنه إذا أراد المرء العثور على المسبّبات الأساسية للتململ الشعبي الأوسع فسوف يجب عليه البحث في التغيّرات التي طرأت على الاقتصاد السياسي في السنوات القليلة السابقة، وكذلك وبشكلٍ أكثر تحديداً التأثير المتنامي للفقر، والبطالة، وعدم المساواة، وما يرافق كل هذه العوامل من عواقب سلبية ناجمة عن انتهاك كرامة الإنسان وآماله.

أعرف أنه من الصحيح القول بأن ذلك لا يتناسب مع الافتراض الشائع بأنه قبل العام ٢٠١٠، كان البلدان اللذان بدا بأن الأداء الاقتصادي فيهما على أحسن ما يرام بالنسبة إلى النمو السنوي - أي مصر وتونس - هما الأسرع من حيث سقوط الأنظمة السياسية القديمة. لا يتناسب هذا كذلك مع الافتراض الشائع بأن البلدين تمكنا من تخفيف آثار الهبوط العالمي الذي حدث في العام ٢٠٠٨ في التجارة الدولية والسياحة، وهما فعلا ذلك من دون صعوبةٍ كبرى. لكن هذا المفهوم الشائع، بحسب محرري العدد الشتوي ٢٠١٠-٢٠١١ من مجلة المغرب/ المشرق، يخفي فشلاً أساسياً أطلقوا عليه نموذج «الاستقرار الاستبدادي»، وعجزاً عن معالجة المسألة الاجتماعية على المدى القصير، أو التحوّل على المدى الطويل نحو اقتصاد سوقٍ ناجح مفتوح على القوى الاقتصادية العالمية[1]. كان استخدام النظام الضريبي المستند إلى انعدام الشفافية، والفساد المستشري في مؤسسات الدولة بهدف المكافأة والمعاقبة، هو سبب انتفاع الطبقة الوسطى فقط من الاتجاه نحو التحرّر الاقتصادي، بينما تُرك

(١) Mohamed Haddar and Jean-Yves Moisseron, "Editorial," *Maghreb/Machrek*, 206, Winter 2010/2011, 9-15.

معظم الشعب من دون حماية[1]. أما إذا أضفنا إلى كل ذلك تأثير الخصخصة وإلغاء الهبات الحكومية، وكذلك تأثير ارتفاع الأسعار المتصاعد بسرعة، وهي العوامل التي بدأت بالتأثير في منطقة الشرق الأوسط في العام ٢٠٠٨، فسوف نتمكن حينئذ من ملاحظة تباشير العاصفة التامة التي أطاحت النظام القديم للإدارة السياسية، وهو ما حرم رؤساء الجمهوريات من أي خيار غير المواجهة أو الهرب.

لكن مهما كانت طبيعة الأنظمة السياسية التي سوف تظهر فستواجه المشاكل ذاتها، وجميع التحديات ذاتها، التي ستتمثّل في بطالة الشباب، والأنظمة التعليمية التي تفتقد التمويل الكافي، فضلاً عن العقبات الرهيبة التي تعوق تكوين اقتصادٍ تنافسي يستند إلى المعرفة. أما الأمر المؤكد فهو أن تلك الفترة الطويلة من حكم الرؤساء لمدى الحياة [الرؤساء الملوك]، سوف تترك آثارها لعقود عديدة آتية بعد رحيل الرؤساء أنفسهم في نهاية المطاف.

(١) Jean-Francois Daguzan, "De la crise economique a la revolution politique," *Maghreb/Machrek*, 206, Winter 2010/2011, 9-10.

ببليوغرافيا

المقالات والفصول العامة

Albrecht, Holger. «How do regimes work? Formal rules and informal mechanisms in Middle Eastern politics.» In Eberhard Kienle, ed., Democracy Building and Democracy Erosion (London: al-Saqi Books, 2009), 230-247.

Anderson Lisa. «Absolutism and resilience of monarchy in the Middle East.» Political Science Quarterly, 106/1 (1991), 1-15.

Bayart, Jean-François. "Africa in the world: A history of extraversion." African Affairs, 99 (2000), 217-267.

Be'eri, Eliezer. "The waning of the military coup in Arab Politics." Middle Eastern Studies, 18/1 (1982), 69-128.

Bellin, Eva. "Coercive institutions and coercive leaders." In Marsha Pripstein Posusney and Michele Penner Angrist, eds., Authoritarianism in the Middle East: Regimes and Resistance (Boulder, Co: Lynne Rienner, 2005), 21-41.

Brownlee, Jason. "And yet they persist: Explaining survival and transition in neopatrimonial regimes." Studies in Comparative International Development, 37/2 (2002), 35-63.

Brownlee, Jason. "Hereditary succession in modern autocracies." World Politics, 59/4 (July 2007), 595-628.

Brumberg, Daniel, "Liberalisation versus democracy." In Thomas Carothers and Marina Ottaway, eds., Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), 15-25.

Cantori, Louis J., and Augustus Richard Norton, eds. "Political succession in the Middle East." Middle East Policy, 9/3 (September 2002), 105-123.

Daguzan, Francois. "De la crise économique à la revolution politique." Maghreb/Machrek, 206, Winter 2010/2011, 9-10.

Diamond Larry. "Why are there no Arab democracies?" Journal of Democracy, 21/1 (January 2010), 93-104.

Droz-Vincent, Philippe. "From political to economic actors: The changing role of Middle Eastern armies." In Oliver Schlumberger, ed., Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007), 195-211.

Hale, Henry E. "Regime cycles: Democracy, autocracy and revolution in post-Soviet Eurasia." World Politics 58 (October 2005), 133-165.

Heydemann, Steven. "Authoritarian learning and current trends in Arab governance." In Shibley Telhani, ed., Oil, Globalization, and Political Reform in the Middle East. The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World: Doha Discussion Papers (Washington, DC: Saban Center, Brookings Institution Press, 2009), 27-36.

Heydemann, Steven. "Social pacts and the persistence of authoritarianism in the Middle East." In Oliver Schlumberger, ed., Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes (Stanford, CA: Stanford University, Press, 2007), 21-38.

Kuran, Timur, "Sparks and prairie fires: A theory of unanticipated political revolution." Public Choice, 61 (1989), 41-74.

Mbembe, Achille. "Provisional notes on the postcolony." Journal of the International African Institute, 62/1 (1992), 3-37.

Naipaul, V.S. "Conrad's darkness." In the Return of Eva Perón with the Killings in Trinidad (New York: Vintage Books, 1981).

Quinlivan, James T. "Coup-proofing: Its practical consequences in the Middle East." International Security, 24/2 (Fall 1999), 131-165.

Sevier, Caroline. "The costs of relying on ageing dictators. "Middle East Quarterly, Summer 2008, 13-22.

Smith, Stephen. "Nodding and winking." London Review of Books, 11 February 2010, 10-12.

الخاصة بدول معينة

Abdul Aziz, Muhammad, and Youssed Hussein. "The president, the son and military succession in Egypt." Arab Studies Journal, 9/11 (Fall 2001/ Spring 2002), 73-100.

Alkadiri, Raad, and Chris Toesing. "The Iraqi Governing Council's sectarian hue." Middle East Research and Information Projects, MER Online, 20 August 2003. http://www.merip.org/mero/meroo82003.

Callies de Salies, Bruno. "Mohamed VI et la rénovation du champ politique." Maghreb/Machrek, 197 (Automn 2008), 103-104.

Dahlgren, Susanne. "The succession question in Syria." Middle East Journal, 39/2 (Spring 1985), 247-250.

Erdle, Steffen, "Tunisia: Economic transformation and political restorarion." In Volker Perthes, ed., Arab Elites: Negotiating the Politics of Change (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), 207-236.

Gorbashy, Mona el-"The liquidation of Egypt's illiberal experiment." Middle East Research and Information Project, MER Online, 29 December 2010. http://www.merip.org/mero/mero122910.

Haddad, Bassam. "The formation and development of economic networks in Syria: Implications for economic and fiscal reforms." In Steven Heydemann, ed., Networks of Privilege in the Middle East (New York: Palgrave Macmillan, 2004), 37-66.

Harris, William. "Bashar al-Assad's Lebanon gamble." Middle East Quarterly, Summer 2005, 33-44.

Hibou, Beatrice, "Domination and Control in Tunisia: Economic levers for the exercise of authoritarian power." Review of African Political Economy, 108 (2006), 185-206.

Khechana, Rachid, "Bedouinocratic Libya: Between hereditary succession and reform." Arab Reform Initiative, 29 January 2010.

Khechana, Rachid. "Tunisia on the eve of presidential and parliamentary elections: Organising a pro-forma democracy." Arab Reform Initiative, 13 October 2009. http://www.arab-reform.net/spip.php?article 2412.

Kienle, Eberhard. "More tha a response to liberalism: The political deliberalization of Egypt in the 1990s." Middle East Journal, 52/2 (Spring 1998), 219-235.

Layachi, Azzadine. "Algeria's rebellion by installments." Middle East Research and Information Project. MER Online, 12 March 2011. http:// www.merip.org/mero/meroo31211.

Obaidat, Sufian. "Security reform in Jordan: Where to start?" Arab Reform Initiative, 19 December 2009.

Nasser, Gamal Abdel. Speech delivered on the occasion of the eleventh anniversary of the revolution, July 22, 1963 (Cairo: Information Department, 1963).

Perthes, Volker. "Syria's difficult inheritance." In Volker Perthes, ed., Arab Elites: Negotiating the Politics of Change (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), 1-32.

Roberts, Hugh. "Algeria: The suvterranean logics of a non-election," Real Instituto Elcano, ARI 68/2009, 22 April 2009.

Rodenbeck, Max. "A special report on Egypt: The long wait." The Economist, 15 July 2010.

Schwedler, Jillian. "Jordan's risky business as usual." Middle East Research and Information Project. MER Online, 30 June 2010. http://www.merip. org.mero/meroo82003.

Sfakaniakis, John. "The whales of the Nile: Businessmen and bureaucrats during the era of privatization in Egypt." In Steven Heydemann, ed., Networks of Privilege in the Middle East (New York: Palgrave Macmillan, 2004), 67-99.

Shehata, Samer. "Political succession in Egypt." Middle East Policy, 9/3 (September 2002), 110-113.

Springborg, Robert, and John Sfakianakis. "The military's role in presidentia succession." Les notes de l'Ifri (Institution Français de Relations Internationales), 31 (February 2001, 57-72.

Stacher, Joshua, "Reinterpreting authoritarian power: Syria's hereditary succession." Middle East Journal 65/2 (Spring 2011), 197-212.

Steele, Jonathan. "Half a revolution." London Review of Books, 17 March 2011, 36-Waal, Alex de. "Dolarised." London Review of Books, 24 June 2010, 38-41.

Weaver, Mary Anne. "Pharoahs-in-waiting." The Atlantic, 292/3 (October 2003), 79-82.

التقارير

Dunne, Michele, and Marina Ottaway. "Incumbent regimes and the 'King's Dilemma' in the Arab world" (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2007). Carnegie Paper, Middle East, 88, December 2007).

International Crisis Group. "Reshuffling the cards? Syria's evolving strategy" Middle East Report no. 92 (14 December 2009), 4.

Kauch, Kristina. "Presidents for life: Managed successions and stability in the Arab world." Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior Working Paper no. 104 (Madrid, November 2010).

Sakidi, Larbi. "Like father, like son: Dynastic republicanism in the Middle East." Policy Outlook no. 52 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009).

Sayigh, Yezid, "Fixing broken windows': Security reform in Palestine, Lebanon and Yemen." Carnegie Paper (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009).

الكتب العامة

Albrecht, Holger, ed. Contentious Politics in the Middle East: Political Opposition under Authoritarianism (Gainesville: University Press of Florida, 2010).

Ayoob, Mohammed. The third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System (Boulder, CO: Lynne Rienner, 195).

Ayubi, Nazih Over-stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East (London: I.B. Tauris, 1995).

Bayart, Jean-François. The State in Africa: The Politics of the Belly, 2nd ed., trans. Stephen Ellis (Cambridge: Polity Press, 2009).

Billingsley, Anthony. Political Succession in the Arab World: Constitutions, Family Loyalties and Islam (London: Routledge, 2010).

Blondel, Jean. World Leaders: Heads of Government in the Post-war Period (London: Sage Publications, 1980).

Brown, Nathan J. Constitutions in a Nonconstitutional World: Arab Basic Laws and the Prospects for Accountable Government (Albany, NY: SYNY Press, 2002).

Carothers, Thomas, and Marina Ottaway, eds. Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005).

Cook, Steven A. Ruling but Not Governing: The Military and Political Development in Egypt, Algeria and Turkey (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 2007).

Cummings, Sally N., and Raymond Hinnesbush, eds. Sovereignty after Empire: Comparing the Middle East and Central Asia (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2011).

Droz-Vincent, Phillipe. Moyen-Orient: Pouvoirs authotitaires: Société bloquées (Paris: Presses Universitaires de France, 2004).

Gelvin, James A. The Modern Middle East: A History (New York: Oxford University Press, 2008).

Halliday, Fred. Nation and Religion in the Middle East (London: al-Saqi Books, 2000).

Haseeb, Khair el-Din, et al. The Future of the Arab Nation: Challenges and Options, trans. E.M. Dennis (London: Routledge, 1991).

Hazboun, Walid. Beaches, Ruins, Resorts: The Politics of Tourism in the Arab World (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2008).

Heydemann, Steven, ed. Networks of Privilege in the Middle East (New York: Palgrave Macmillan, 2004).

Hudson, Michael. Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Havenm CT: Yale University Press, 1977).

Huntington, Samuel P., and Clement H. Moore, eds. Authoritarian Politics in Modern Society: The Dynamics of Established One-Party Systems (New York: Basic Books, 1970).

Kamrava, Mehran. The Modern Middle East: A Political History since the First World War, 2nd ed. (Berkeley: University of California Press, 2011).

Khoury, Philip S., and Joseph Kostiner. Tribes and State Formation in the Middle East (Berkeley: University of California Press, 1990).

Kienle, Eberhard, ed. Democracy Building and Democracy Erosion (London: al-Saqi Books, 2009).

Lacouture, Jean. The Demigods: Charismatic Leadership in the Third World, trans. Patricia Wolf (New York: Knopf, 1970).

Mufti, Malik. Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996).

Ottaway, Marina, and Julia Choucair-Vizos, eds. Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008).

Owen, Roger. State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East, 3rd ed. (London: Routledge, 2004).

Perthes, Volker, ed. Arab Elites: Negotiating the Politics of Change (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004).

Post, Jerrold M. Leaders and their Followers in a Dangerous World: The Psychology of Political Behavior (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004).

Posuney, Marsha Pripstein, and Michele Penner Angrist, eds. Authotitarianism in the Middle East: Regimes and Resistance (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005).

Roy, Olivier. The Politics of Chaos in the Middle East (New York: Columbia University Press, 2008).

Salamé, Ghassan ed. Democracy without Democrats: The Politics of Renewal in the Muslin World (London: I.B. Tauris, 1994).

Schedler, Andrea, ed. Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006).

Schlumberger, Oliver, ed. Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

Sirrs, Owen S. A History of the Egyptian Intelligence Service: A History of the Mukhabarat, 1910-2009 (Abingdon: Routledge, 2010).

الخاصة بدول معينة

Alexander, Christopher, Tunisia: Stability and Reform in the Modern Meghreb (Abingdon: Routledge, 2010).

Ali, Najde al-, and Nicola Pratt. What Kind of Liberation? Women and the Occupation of Iraq (Berkeley: University of California Press, 2009).

Allawi, Ali A. The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2007).

Barak, Oren. The Lebanese Army: A National Institution in a Divided Society (Albany, NY: SUNY Press, 2009).

Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and Its Communists, Ba'thists and Free Officers (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978).

Beattie, Kirk J. Egypt during the Nasser Years: Ideology, Politics and Civil Society (Boulder, CO: Westview Press, 1994).

Beau, Nicolas, and Catherine Graciet. La régente de Carthage: Main basse sur la Tunisie (Paris: La Découvert, 2009).

Beau, Nicolas, and Jean-Pierre Tuqoi. Notre Ami Ben Ali: L'envers du "Miracle tunisien" (Paris: La Découverte, 1999).

Benchicou, Mohamed. Bouteflika: Une imposture algérienne (Paris: J. Picollec, 2004).

Benchicou, Mohamed. Notre Ami Bouteflika de l'État rêve à l'état scélérat (Paris: Riveneuve, 2010).

Cailes de Salies, Bruno. La grand Maghreb comtemporain: Entre régimes authoritaires et islamistes combatants (Paris: Jean Masonneuve successeur, 2010).

Carapico, Sheila. Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

Crystal, Jill. Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

Davis, John J. Libyan Politics: Tribe and Revolution: An Account of the Zuwaya and Their Government (Berkeley: University of California Press, 1988).

Dresch, Paul. A History of Modern Yemen (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

Firro, Kais M. Inventing Lebanon: Nationalism and the State under the Mandate (London: I.B. Tauris, 2003).

Gause, F. Gregor, III. Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations, 1940).

Gelvin, James L. Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria and the Close of Empire (Berkeley: University of California Press, 1998).

Hakim, Tawfiq al-The Return of Consciousness, trans. Bayly Winder (New York: New York University Press, 1985).

Hertog, Steffen. Princes, Brokers and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).

Hibou, Beatrice. La force de l'obéissance: Économie politique de la répression en Tunisie (Paris: La Découverte, 2006).

Hinnebusch, Raymond A. Syria: Revolution from Above (London: Routledge, 2001).

Hirst, David, and Irene Beeson. Sadat (London: Faber and Faber, 1981).

Khalil, Samir (Kanan Makiya). Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq (Berkeley: University of California Press, 1990).

Kienle, Eberhard. A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt (London: I.B. Tauris, 2001).

Lacey, Robert. Inside the Kingdom: Kings, Clerics, Modernists, Terrorists and the Struggle for Saudi Arabia (New York: Viking, 2009).

Leverani, Andrea. Civil Society in Algeria: The Political Functions of Associational Life (London: Routledge, 2008).

Nasser, Gamal Abdel. Egypt's Liberation: The Philosophy of the Revolution, intro. Dorothy Thompson (Washington, DC: Public Affairs Press, 1955).

Orizio, Riccardo. Talk of the Devil: Encounters with Seven Dictators, trans. Avril Bardoni (New York: Walker and Co., 2003).

Perkins, Kenneth J. A History of Modern Tunisia (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

Perthes, Volker, Syria under Bashar al-Asad: Modernization and the Limits of Change (Oxford: Oxford University Press, 2004).

Robins, Philip. A History of Jordan (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

Rutherford, Bruce K. Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

Salibi, Kamal. The Modern History of Lebanon (New York: Caravan Books, 1977).

Salmoni, Barak A. Regime and Periphery in Northen Yemen: The Huthi Phenomenon (Santa Monica, CA: RAND, 2010).

Sayigh, Yezid. Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993 (Oxford: Oxford University Press, 1997).

Schwedler, Jillian. Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

Seale, Patrick. Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (London: I.B. Tauris, 1988).

Seale, Patrick. The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958 (London: Oxford University Press, 1965).

Selvik, Kjetil, and Stig Stenslie. Stability and Change in the Modern Middle East (London: I.B. Tauris, 2011).

Soliman, Samer. The Autumn of Dictatorship: Fiscal Crisis and Political Change in Egypt under Mubarak (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011).

Springborg, Rober, Mubarak's Egypt: Fragmentation of the Political Order (Boulder, CO: Westview Press, 1989).

Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon (London: Pluto Press, 2007).

Tripp, Charles. A History of Iraq (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

Vandewalle, Dirk. A History of Modern Libya (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

Vandewalle, Dirk. Libya in the Twenty-First Century (Cambride: Cambridge University Press, 2006).

Vandewalle, Dirk. Libya since Independence: Oil and State Building (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

Vandewalle, Dirk, ed. North Africa: Development and Reform in a Changing Global Economy (Basingstoke: Macmillan, 1996).

Vatikiotis, P.J. The Modern History of Egypt (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969).

Vatikiotis, P.J. Nasser and His Generation (London: Croom Helm, 1978).

Vermeren, Pierre. Le maroc de Mohammed VI: La transition inachevée (Paris: La Découverte, 2009).

Waterbury, John. Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).

Waterbury, John. The Egypt of Naser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983).

Wedeen, Lisa. Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric and Symbols in Contemporary Syria (Chicago: University of Chicago Press, 1990).

Werenfels, Isabelle. Managing Instability in Algeria: Elites and Political Change since 1995 (London: Routledge, 2007).

Ziadeh, Riad. Power and Policy in Syria: Intelligence Services, Foreign Relations and Democracy in the Modern Middle East (London: I.B. Tauris, 2011).

Zubaida, Sami. Islam, the People and the State: Political Idea and Movements in the Middle East, 2nd ed. (London: I.B. Tauris, 1993).

تنويه

يدين هذا الكتاب بظهوره للنصح والتشجيع اللذين لقيتهما من عددٍ كبير من أصدقائي وزملائي، وكذلك للأعمال التي كتبوها هم، بالإضافة إلى آخرين، عن الشرق الأوسط وتاريخه الحديث، ونُظُم الحكم المحددة فيه. تعود جذور هذا الكتاب إلى مجموعةٍ من النقاشات مع يزيد صايغ وروبرت سبرينغبورغ، التي شاركَنا فيها في وقتٍ لاحق ليزا بلايدس وطارق مسعود. لقي الكتاب دفعاً كبيراً من جيم روبنسون، ومن الدعم الذي قدّمه للحصول على منحة من صندوق ميندينتش لتنظيم نقاشات المسودة الأولى للكتاب فصلاً فصلاً.

أريد التنويه كذلك بآخرين من الذين قدّموا لي نُصحاً حول نقاطٍ محددة، وبعض الأفكار، والتشجيع بشكلٍ عام، ومنهم بيتي آندرسون، ومنى أنيس، ومحمد باميا، وأورين باراك، وجايسون براونلي، وميلاني كانيت، وروث كاليتون، وبشارة دوماني، وبسام حداد، وتيري مارتن، وبورام ميتال، وباسكال مينوريت ومصطفى نابلة، وهوغ روبرتس، وجوزف ساسون، وجوليان شويدلر، وباتريك سيل، وآرون شاكاو، وشبلي تلحمي، وفواز طرابلسي، وديريك فاندوا، وليونارد وود، ومالكة زيغال، ورضوان زيادة.

أريد توجيه الشكر الجزيل كذلك إلى جويل أبي ريتشارد لمساعدتها لي على العثور على الصور المناسبة، وكذلك أريد توجيه الشكر إلى كاثلين ماكديرمونت وهي محررة التاريخ في مطبعة جامعة كامبردج، وكذلك أدين بالشكر للتعليقات المفيدة التي قدّمها قارئا النصوص في المطبعة اللذان أجهل اسميهما.

إنني أتحمّل، بشكلٍ كاملٍ بطبيعة الحال، مسؤولية كل الأخطاء، وإساءة الفهم، وأية عثرات أخرى قد تكون وردت في هذا الكتاب.

رودجر أوين

من أهم المؤرخين الغربيين المختصين بدراسة الشرق الأوسط المعاصر. تشمل اهتماماته البحثية التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشرق الأوسط منذ عام ١٨٠٠ وإلى اليوم فضلاً عن نظريات الإمبريالية، بما فيها الاحتلال العسكري.

يدرِّس الآن في جامعة هارفارد الأمريكية، وكان سابقاً مدير مركز جامعة هارفارد لدراسات الشرق الأوسط وعضوًا في هيئة التدريس في جامعة أكسفورد، حيث خدم مرات عدة كمدير مركز الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني. بالإضافة إلى دراساته يكتب بالإنجليزية في جريدتي الأهرام ودار الحياة.

الحكام العرب

للمرة الأولى، كتابٌ يعود إلى جذور نظام الحكم الذي ساد في العالم العربي منذ أوائل القرن العشرين، ويتطرّق إلى ديناميكياته بالتفصيل. لماذا هذا النظام النمطي؟ وكيف خلق شرعية شعبية له على أساس النجاح الاقتصادي والتلاعب بالدستور والانتخابات وقمع وصول المعلومات؟

يدخل أوين، وهو المؤرخ الرائد في شؤون الشرق الأوسط، في عمق السياق التاريخي الضروري لفهم ثورات الشعوب العربية ويبرهن أن ظاهرة «الرؤساء الأبديين» هي نتاج الظروف التاريخية، وليست نتيجة محدّدة سلفاً للقبلية العربية أو للعقيدة الإسلامية كما ادّعت دراساتٌ عديدة نشرت حول «الربيع العربي».

في كتابه هذا، يقارب أوين بين الرؤساء العرب ودونات المافيا الذين يراقبون بعضهم بعضاً فيستخرجون العِبَر من التجارب الأخرى، كلّ ذلك تحت دعمٍ مؤطّرٍ من الجامعة العربية التي وفّرت لهم جلباباً داعماً لطموحاتهم.

ليس هذا كتاباً عاماً، إنما هو كتابٌ يدخل في خصوصيات كل بلدٍ عربي ويضيء على نقاط الاختلاف أو الالتقاء بينه وبين الأقطار العربية الأخرى.

وليس هذا بحثاً شبيهاً بما كتب حول الثورات العربية، لا من حيث المنهجية ولا المضمون ولا العمق التاريخي.

ISBN 978-9953-88-780-7

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة حسين الخياط
ص.ب: ٨٣٧٥-١١٠ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨-٩٦١١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩-٩٦١١+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر